التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة

في الساحل والصحراء

تأليف: محمد محمود أبو المعالي



مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

هذا الكتاب

يسعى هذا الكتاب إلى رصد ملامح التنافس "الجهادي" بين تنظيمي "الدولة الإسلامية" والقاعدة في الصحراء الكبرى والساحل عبر متابعة تاريخ وجود النشاط السلفي الجهادي المسلح في المنطقة، ومراحل التّشكّل والتطور، ثم الانقسامات التي عرفتها بعض التنظيمات الجهادية، قبل أن تصل عدوى انقسام الجماعات الجهادية التي اجتاحت العالم وقسّمتها إلى فسطاطين متصارعين؛ بدأ صراعهما على شرعية تَمْثيل الحركة الجهادية العالمية، في المشرق العربي، واستقطاب أنصارها وجنودها والمؤمنين بفكرها وشرعية قتالها، ثم انتقال عدوى الصراع والتنافس إلى منطقة الصحراء الكبرى وشمال وغرب إفريقيا.

فقد ظلت هذه المنطقة، أي الصحراء الكبرى والساحل، طيلة العقدين الماضيين مجالًا حيويًا لنشاط وتنامي حركات جهادية ترى نفسها جزءًا من تنظيم القاعدة وتدين له بالولاء، حتى جاءت مرحلة الانقسام الكبرى عشية ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سنة 2013، ومنازعته لقيادة القاعدة، في زعامة الحركة الجهادية العالمية؛ حيث شكّل إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية" لـ"الخلافة الراشدة" زلزالًا ضرب مختلف الساحات "الجهادية"، وأعاد تشكيل خريطة الجماعات ذات التوجه السلفي القتالي، ووصلت توابعه إلى منطقة الصحراء الكبرى والساحل.

نبذة عن المؤلف



محمد محمود أبو المعالي: باحث متخصص في قضايا الجماعات الإسلامية في الساحل والصحراء. انتُخب سنة 2014 رئيسًا لاتحاد الإذاعات والتليفزيونات الخصوصية بموريتانيا، كما انتخب عام 2013 أمينًا عامًا لنقابة الصحفيين الموريتانيين. يعمل مديرًا تنفيذيًا لإذاعة نواكشوط الحرة، ورئيسًا لتحرير صحيفة أخبار نواكشوط.

عضو في العديد من الهيئات الصحفية العربية والعالمية، ومستشار لدى عدد من مراكز الدراسات والبحوث في العالم العربي وأوروبا. أجرى أول مقابلتين صحفيتين مع مُؤَسّس إمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "المختار بلمختار"، وأميرها "يحيى أبو الهمام". صدر له كتاب بعنوان "القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع".







مركز الجزيرة للدراسات
ALJAZEERA CENTRE FOR STUDIES

الدار العربية للعلوم ناشرون
Arab Scientific Publishers, Inc.



ISBN: 978-614-01-2151-5

التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة

في الساحل والصحراء

التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة

في الساحل والصحراء

محمد محمود أبو المعالي







الطبعة الأولى: كانون الثاني/يناير 2017 م - 1438 هـ

ردمك 978-614-01-2151-5



الدوحة - قطر
هواتف: 4930181 -4930183 -4930218 (974+)
فاكس: 4831346 (974+) - البريد الإلكتروني: E-mail: jcforstudies@aljazeera.net

الدار العربية للعلوم ناشرون ش.م.ل
Arab Scientific Publishers, Inc. SAL


facebook.com/ASPArabic
twitter.com/ASPArabic
www.aspbooks.com
asparabic

عين التينة، شارع المفتي توفيق خالد، بناية الريم
هاتف: 786233 - 785108 - 785107 (1-961+)
ص.ب: 5574-13 شوران - بيروت 2050-1102 - لبنان
فاكس: 786230 (1-961+) - البريد الإلكتروني: asp@asp.com.lb
الموقع على شبكة الإنترنت: http://www.asp.com.lb

التنضيد وفرز الألوان: **أبجد غرافيكس**، بيروت - هاتف 785107 (9611+)

الطباعة: **مطابع الدار العربية للعلوم**، بيروت - هاتف 786233 (9611+)

شكر وتقدير

يتقدَّم المؤلِّف بوافر الشكر والتقدير لمركز الجزيرة للدراسات لإسهامه في نشر مصادر المعرفة، ويأمل أن يُمَثِّل هذا العمل إضافة للمكتبة العربية ولمكتبة دراسات الاجتماع السياسي بشكل خاص.

كما يتقدَّم بجزيل الشكر لكلِّ من أسهم في إعداد الكتاب وإخراجه في صورته النهائية؛ فبدون تضافر تلك الجهود لم يكن هذا العمل ليرى النور. ويخص بالشكر إدارة البحوث بمركز الجزيرة للدراسات لمساعدتها في تطوير الكتاب بدءًا بمناقشة التصور ووضع الإطار العام، مرورًا بمراجعة فصول الكتاب وإبداء الملاحظات بغرض تطويرها، وانتهاءً بتنسيق النص وترتيب محتوياته. كما يشكر إدارة النشر والعلاقات العامة بالمركز لمساعدتها في تأمين المراحل النهائية لهذا العمل من قبيل التدقيق اللغوي والتصميم والإخراج الفني، وأيضًا قسم الإدارة والتنسيق لمتابعة عملية الطباعة والتوزيع.

المحتويات

مقدمة

يسعى هذا الكتاب إلى رصد ملامح التنافس "الجهادي" بين القاعدة وتنظيم "الدولة الإسلامية" في الساحل والصحراء عبر متابعة تاريخ وجود النشاط السلفي الجهادي المسلح في المنطقة، ومراحل التَّشكُّل والتطور، ثم الانقسامات التي عرفتها بعض التنظيمات الجهادية، قبل أن تصل عدوى انقسام الجماعات الجهادية التي اجتاحت العالم وقسَّمتها إلى فسطاطين متصارعين؛ بدأ صراعهما على شرعية تَمْثِيل الحركة الجهادية العالمية، في المشرق العربي، واستقطاب أنصارها وجنودها والمؤمنين بفكرها وشرعية قتالها، ثم انتقال عدوى الصراع والتنافس إلى منطقة الصحراء الكبرى وشمال وغرب إفريقيا.

فقد ظلت هذه المنطقة، أي الساحل والصحراء الكبرى، طيلة العقدين الماضيين مجالاً حيويًّا لنشاط وتنامي حركات جهادية ترى نفسها جزءاً من تنظيم القاعدة وتدين له بالولاء، حتى جاءت مرحلة الانقسام الكبرى عشية ظهور تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" سنة 2013، ومنازعته لقيادة القاعدة، في زعامة الحركة الجهادية العالمية؛ حيث شكَّل إعلان تنظيم "الدولة الإسلامية" لـ "الخلافة الراشدة" زلزالاً ضرب مختلف الساحات "الجهادية"، وأعاد تشكيل خريطة الجماعات ذات التوجه السلفي القتالي، ووصلت توابعه إلى منطقة الصحراء الكبرى والساحل؛ حيث عرفت بعض التنظيمات فيها انقسامات داخلية على أساس الولاء كما حصل مع جماعة "المرابطون"، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، بينما أعلنت تنظيمات أخرى نفض اليد من بيعة تنظيم القاعدة، والولاء للدولة الإسلامية كما حصل مع جماعة "أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد" في نيجيريا (بوكو حرام)، ووصل الأمر حدَّ الاقتتال في ليبيا والتراشق الإعلامي في تونس، والقطيعة الحذرة في شمال مالي.

ويسعى هذا الكتاب للبحث أيضًا في صيرورة هذا التنافس بين التنظيمين وآلياته ومآلاته، والأطراف الفاعلة فيه والأخرى الثانوية، معتمدًا في جزء كبير منه على معلومات جمعتُها خلال سبعة أعوام من البحث والدراسة، تخلّلتها رحلة بحث وتحقيق قمت بها إلى صحراء أَزَوَادْ في شمال مالي في النصف الثاني من شهر إبريل/نيسان والنصف الأول من شهر مايو/أيار عام 2012، تمكّنت خلالها من جمع كثير من المعلومات عبر مقابلات ولقاءات وجلسات مع قادة وعناصر الجماعات الجهادية وسكان المنطقة.

وقد اعتمدتُ في الكتاب على السرد المتدفّق للمعلومات المتعلقة بتاريخ هذه الجماعات، مع مقاربة تسعى إلى فهم الإطار الزماني والمكاني للأحداث التي يتناولها الكتاب، وعلاقات الاتساق ومحطات التنافر بين الأطراف الفاعلة في صناعة الأحداث المُؤَصِّلَة للإشكاليات الكبرى التي يطرحها الكتاب، كما تنحو تلك المقاربة إلى محاولة فهم علاقة الجماعات الجهادية على اختلاف ولاءاتها بالمحيط الاجتماعي والجغرافي الذي يحتضنها، والعلاقات البينية لفرقائها وما تخلّلها من مدٍّ وجَزْرٍ، وهو ما تطلّب بذل جهود مضنية واستدرار سنوات عديدة من البحث والتحري للتغلب على جملة صعاب واجهتني منذ البداية، أولها الغياب شبه التام للمصادر والمراجع، والاعتماد على السعي المستمر والمحاولات الحثيثة لاستنطاق الأحداث الميدانية والشهود والفاعلين الميدانيين، من قادة وعناصر تلك الجماعات وشركائهم في الأرض.

كما أن الكتاب في بابه الثاني يُشكِّل إعادة لصياغة كتاب "القاعدة وحلفاؤها في أزواد: النشأة وأسرار التوسع" الذي أَلّفتُه سابقًا وأصدره مركز الجزيرة للدراسات عام 2014، لكنَّ أحداثًا متلاحقة عرفتها المنطقة دفعت بي إلى محاولة إعادة صياغته وتنقيحه، وإضافة مستجدات له، بينها فصل كامل يتعلق بجماعة بوكو حرام، فضلاً عن بعض الأحداث والتطورات التي مسَّت مختلف مستويات الكتاب وفصوله وعناوينه، مع إضافة معلومات تتعلق بتاريخ أحداث تضمنها الكتاب السابق، لكن مقتضيات البحث والتحري والتدقيق أجَّلت ظهورها في النسخة الأولى.

ويتألّف الكتاب من بابين، الأول منهما يحمل عنوان "تنظيم الدولة الإسلامية وفتح إفريقيا"، ويَضُمُّ ثلاثة فصول، وقد خصَّصتُه للحديث عن تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ حيث أَفْرَدْت الفصل الأول لمتابعة ميلاد تنظيم "الدولة الإسلامية في العراق والشام" قبل أن ينشقَّ عن تنظيم القاعدة ويُعْلِن الخلافة الإسلامية، ويعالج هذا الفصل مراحلَ تَشَكُّلِ التنظيم، وأسباب خلافه مع قيادة تنظيم القاعدة في "بلاد خراسان"، ومواجهاته المسلحة مع"جبهة النصرة" قبل انفصالها تنظيميًّا عن القاعدة.

أما الفصل الثاني فيتناول ظروف وسياق وصول تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى منطقة المغرب العربي والصحراء الكبرى، ويرصد فروع التنظيم في ليبيا وتونس والجزائر وصحراء أزواد في شمال مالي.

بينما خصَّصْتُ الفصل الثالث للحديث عن جماعة "أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد" المعروفة إعلاميًّا باسم "بوكو حرام"، التي بايعت تنظيم "الدولة الإسلامية" سنة 2015، وتطرَّقْتُ في هذا الفصل لتاريخ الجماعة، والظروف التي اكتنفت ميلادها، والتطوُّرات التي مرَّت بها والانشقاقات التي عرفتها خلال مسيرتها، حتى مرحلة بيعتها لتنظيم "الدولة الإسلامية" وما تلا ذلك من خلافات داخلية بعد قرار قيادة تنظيم الدولة عَزْل أمير الجماعة "أبو بكر الشكوي"، كما تطرَّقت في هذا الفصل لجماعة "أنصار المسلمين في بلاد السودان" المعروفة باسم "أنصار" المنشقة عن جماعة "بوكو حرام".

أما الباب الثاني فحمل عنوان "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: الجذور والحلفاء"، وقد خصَّصته للحديث عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والحركات المتحالفة معه في المنطقة. ويَضُمُّ ثلاثة فصول، يتناول أولها ظروف نشأة التنظيم في الجزائر، والتقلُّبات التي عاشها، وأسباب تَوَسُّعه، وانتشاره في شمال مالي، والمراحل التي مرَّ بها، والصراعات التي نشبت بين أمرائه وقادته في المنطقة، واستراتيجيته التوسُّعية في المنطقة، فضلاً عن علاقته مع تنظيم"القاعدة في بلاد خراسان"، وتاريخ تلك العلاقة والمراحل التي مرَّت بها منذ اندلاع العمل المسلح في الجزائر سنة 1992 حتى مبايعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لتنظيم القاعدة سنة 2007.

بينما يرصد الفصل الثاني البنية الهيكلية لإمارة الصحراء (فرع قاعدة المغرب الإسلامي في الساحل والصحراء) وتَوَزُّعَها إلى كتائب وسرايا، تنتشر في المنطقة، ودور كل فصيل منها في الحرب التي أفضت إلى سيطرة الحركات المسلحة على إقليم أزواد سنة 2012، وعلاقة تلك الكتائب والسرايا ببعض الأحداث في دول المنطقة، فضلاً عن دورها الحالي في مواجهة القوات الفرنسية والدولية في شمال مالي.

أما الفصل الثالث فخصَّصته للحديث عن الحركات الجهادية المتحالفة مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في أزواد، وتناولت فيه بالتفصيل أربع حركات، هي: جماعة أنصار الدين، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجماعة أنصار الشريعة، وحركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية، باعتبارها حركات جهادية متحالفة مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؛ حيث تطرقت لنشأة كل حركة على حدة، وأسباب تأسيسها، وعلاقتها بباقي الحركات الأخرى، وأبرز قادتها.

ويسعى كتاب "التنافس بين القاعدة وتنظيم الدولة في الساحل والصحراء" لسرد أهمِّ الأحداث التي كانت تلك الجماعات وراءها أو طرفًا فيها، وتقديم قراءة في الأبعاد الاستراتيجية للتنافس بين التنظيمين في المنطقة، وذلك عبر محاولة رصد جانب من أنشطتهما التنافسية، وطرق تفكيرهما وتخطيطهما، وتشابك علاقات مختلف التنظيمات الجهادية، فضلاً عن حضور أبعاد أخرى قَبَلية وعِرقية وإقليمية في تكوين بعضها.

نواكشوط

24 نوفمبر/تشرين الثاني 2016

محمد محمود أبو المعالي

الباب الأول

تنظيم "الدولة الإسلامية" و"فتح إفريقيا"

الفصل الأول

من القاعدة إلى "الدولة الإسلامية"

سأسعى في هذا الفصل للخوض في غمار التنافس القوي الذي تشهده منطقة الصحراء الكبرى عمومًا، وشمال مالي خصوصًا، بين رأسي الحركة الجهادية العالمية حاليًّا، تنظيم "الدولة الإسلامية"، وتنظيم القاعدة.

وقبل الخوض في تفاصيل هذا التنافس "الجهادي" بين التنظيمين العالميين، لابد من المرور ولو باختصار على تعريف نظري للصراع أو النزاع؛ الذي يعني وضعًا تنافسيًّا تكون فيه الأطراف واعية بتعارض المواقف؛ إذ يريد فيه كل طرف احتلال موقع يتعارض والمواقع التي تريد أن تحتلَّها الأطراف الأخرى. على العكس من ذلك، فإن التصور الذاتي يعني إدراك الوضع الموضوعي إدراكًا خاطئًا؛ لأنه ينطلق من الذاتية والخصوصية[1].

ولأننا أمام حالة تنازع داخل الحركة الجهادية العالمية، فإنه من الضرورة بمكان أن نقف على تعريف نظري للنزاع الداخلي؛ حيث يُعَرِّفُه بعض الباحثين بـ "التنازع بين مجموعات مختلفة (عِرقية، سياسية، دينية..) من خلال مخالفات غير منطقية لأعراف الحياة اليومية للمجتمع. بيد أن ممارساتها غير المنطقية لا تمنع وجود أسباب وأهداف منطقية تقف وراءها، كما هو مُشاهَد في مطالب العديد من الأقليات الدينية والعِرقية والسياسية. وفي التاريخ الإسلامي أُثِرَ عن الصحابي أبي ذر الغفاري، رضي الله عنه، قوله: "عجبتُ لمن لا يجد قوت يومه: كيف لا يحمل سيفه ويخرج باحثًا عنه؟!"، وهو ما يُعَبِّر بوضوح عن وجود أسباب منطقية لما تعيشه المنطقة العربية من نزاعات داخلية.[2]

---

(1) بركان، إكرام، **تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البُعد الثقافي في العلاقات الدولية**، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010، ص 11.

(2) "أنواع الصراع ومفهومه"، **الجزيرة نت**، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2016):
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0AF41534-E226-4538-8F40-0197CB1DBE93

وتحدَّث آخرون عن مفهوم النزاع من خلال تحديد الظـــروف الموضـــوعية لبروزه، فيوجد النزاع عندما تلاحظ مجموعتان أو مجموعات أن مصالحها متناقضة أو التعبير عن مواقفها أصبح يتم بعدائية أو تحاول تحقيق أهدافها بأعمال تؤدي إلى الإضرار بالمجموعات الأخرى. وقد تكون هذه المجموعات أفـــرادًا أو مجموعـــات صغيرة أو كبيرة[1].

وتتباين تعريفات الصراع تباين سياقاته وأبعاده؛ حيث يشير مفهوم الصـــراع في بُعْدِهِ السياسي إلى موقف تنافسي خاص، يكون طرفاه أو أطرافه، على درايـــة بعـــدم التوافق بينهم في المواقف المستقبلية المحتملة، والتي يكون كل منهما أو منهم مضـــطرًّا فيها إلى تبنِّي أو اتخاذ موقف لا يتوافق مع المصالح المحتملة للطرف الثاني أو الأطـــراف الأخرى، بينما يُعَرِّف عالم الاجتماع الأميركي، لـــويس كـــوزر (Lewis Coser)، الصراع انطلاقًا من بُعْدِهِ الاجتماعي؛ إذ يُمَثِّل "نضالاً حول قـــيم، أو مطالـــب، أو أوضاع معينة، أو قوة، أو حول موارد محدودة أو نادرة، ويكون الهدف في هذه الحالة مُتَمِثّلاً ليس فقط في كَسْبِ القيم المرغوبة، بل أيضًا في تَحْيِيدِ، أو إلحاق الضـــرر، أو إزالة المنافسين أو التخلُّص منهم، وهنا يمكن أن يحدث الصراع في مثل هذه المواقـــف، بين الأفراد، أو بين الجماعات، أو بين الأفراد والجماعات، أو بين الجماعات وبعضها البعض، أو داخل الجماعة أو الجماعات ذاتها"، ويعزو كوزر ذلك إلى أن "الصراع في حدِّ ذاته أحد السمات الأساسية لجوانب الحياة الاجتماعية"[2].

كما يعتقد كوزر أن الصراع يتبلور عادة في ضوء القيم والأهداف التي تُمَثِّل الإطار المرجعي لأطراف الموقف الصراعي، وعلى هذا الأساس يرى أن الصـــراع يتحدَّد في النضال المرتبط بالقيم والمطالبة بتحقيق الوضعيات النـــادرة والمميـــزة، والقوة والموارد؛ حيث تكون أهداف الفرقاء هي تحييد أو إيذاء أو القضاء علـــى الخصوم[3].

---

(1) "أنواع الصراع ومفهومه"، مرجع سابق.

(2) بدوي، منير محمود، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، **دراسات مستقبلية**، (العدد الثالث، يوليو/تموز 1997)، ص 36.

(3) رسلان، أحمد فؤاد، **نظرية الصراع الدولي**، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القـــاهرة، 1968)، ص 18.

وهناك رؤى أخرى تسعى إلى توجيه الاهتمام بمفهوم الصراع نحو الأبعاد النفسية المتعلقة بعلاقات القبول والرفض بين أطراف الموقف الصراعي، ومن هنا تتَّجه تلك الرؤى إلى تعريف الصراع باعتباره "العداء المتبادَل بين الأفراد والجماعات أو الشعوب أو الدول فيما بينها على مختلف المستويات"[1].

ثم إن مفهوم الصراع يُعدُّ أكثر شمولاً من مفهوم الحرب في نطاقه، وأكثر تعقيدًا في طبيعته وأبعاده؛ فالحرب متى بدأت، تصبح خيارات أطرافها محدودة بالنصر أو الهزيمة، بينما في ظروف الصراع، وفي المراحل السابقة على حدوث الحرب، يكون ثمة مجال أوسع لإدارة الصراع، والتَّكيُّف مع ضغوطه في اتجاه أو آخر، مع الاحتفاظ بالمقدرة النسبية على الاختيار بين البدائل المتاحة أمام كل طرف من أطرافه[2].

أمَّا الصراع في حدِّ ذاته فيمكن التمييز بين ثلاثة من مستوياته، وذلك انطلاقًا من تعريف الأطراف المشكلة لمعادلة الصراع:

المستوى الأول: ويتعلق بالصراعات الفردية، أي التي يكون أطراف الصراع فيها أفرادًا، ومن ثم فإن دائرة مثل هذا الصراع وموضوعه يتَّجهان إلى أن يكونا محدودين بطبيعتهما، أمَّا المستوى الثاني فيكون الصراع بين جماعات، وهنا تتعدَّد أنواع هذا الصراع بتنوُّع أطرافه، كما أن دائرته ومجالاته تكون عادة أكثر اتساعًا وتنوُّعًا عن نظيرها في دائرة الصراع الفردي، أما المستوى الثالث فإنه يختص بالصراع بين الدول، والذي عادة ما يُعرف أيضًا بالصراع الدولي، وتكون دائرة (أو دوائر) الصراع فيه أكثر تعقيدًا واتساعًا عن المستويين السابقين من الصراعات[3].

---

(1) ماهر خليفة، عبد المنعم المشاط، **تحليل وحَلُّ الصراعات: الإطار النظرى**، (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1995)، ص 4.

(2) مقلد، إسماعيل صبري، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات**، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991)، ص 223-224.

(3) بدوي، "مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنواع"، ص 39.

إرهاصات الصراع بين القاعدة و"الدولة الإسلامية"

انطلاقًا من هذه التعريفات، وعلى ضوء مقتضياتها النظرية، نَلِجُ إلى حقيقة الصراع بين تنظيمي القاعدة و"الدولة الإسلامية" باعتباره يندرج في المستوى الثاني ضمن مستويات الصراع التي تحدَّث عنها منير محمود بدوي، وهو المستوى المتعلق بالصراع بين الجماعات؛ إذ يمكن القول: إنه منذ الظهور القوي لتنظيم "الدولة الإسلامية" في سوريا والعراق سنة 2013، وإعلانه الانشقاق عن القاعدة وإقامة "الخلافة الإسلامية"، بدأت مصالحه -كتنظيم إقليمي يسير بخطوات سريعة نحو العالمية- تصطدم بمصالح تنظيم القاعدة انطلاقًا من اشتراكهما في حمل لواء "الجهاد العالمي" وتَنَازُعِهِمَا شَرْعِيَةَ تَمْثِيلِ هذا اللواء، ورؤيته الفكرية والعقدية، والسيطرة على الأماكن التي يغيب عنها سلطان الأنظمة الحاكمة.

وقد شكَّل ظهور "الدولة الإسلامية" ومسارعتها إلى خطوة إعلان الخلافة، التي أمضت القاعدة سنوات عديدة في التحضير لها ولا تزال تعتقد أن ساعتها لم تَحِنْ بَعْدُ، فرصةً لمئات الشباب المسلمين من معتنقي الفكر السلفي الجهادي والحالمين بخلافة إسلامية على منهاج النبوة، للإعلان عن مبايعة التنظيم وخليفته، أبي بكر البغدادي، ونفض اليد من تنظيم القاعدة وبيعة أميرها أيمن الظواهري أو مناصرته، وبسرعة قياسية امتدَّت موجة الإعجاب بتنظيم "الدولة الإسلامية" والولاء له، إلى بقاع شتى في أنحاء العالم، كانت الحركة الجهادية مُمَثَّلَة في تنظيم القاعدة قد أوجدت موطئ قدم لها فيها خلال العقدين الماضيين، لكنها بدأت اليوم تخسر مواقع منها لصالح التنظيم الجديد.

ولأن تنظيم القاعدة رفع عقيرته منذ تأسيسه في وجه المنظومة الدولية التي يصفها بـ "الكفر والظلم"، داعيًا إلى العمل على إقامة الخلافة الإسلامية، بواسطة "الجهاد المسلح"، والسعي لإقناع جماهير المسلمين بخياره العنيف، مُعْرِضًا عن لجوء بعض الحركات الإسلامية للعبة الديمقراطية وسياسية النضال السلمي، واصفًا نهجها بـ "العبثي"، ومُعْتَمِدًا في ذلك على استراتيجية تتابع المراحل والتدرُّج سبيلاً إلى تحقيق الهدف المنشود، وهو الخلافة الإسلامية على منهاج النبوة.

إلا أن تنظيم "الدولة الإسلامية" المنافس له اليوم في "الساحة الجهادية" لم يكتف بمشاطرة تنظيم القاعدة هذا النهج العنيف لفرض خياراته، بل تجاوزه قافزًا على مرحلة الإعداد للخلافة، وسياسة التدرُّج التي ينتهجها تنظيم القاعدة وفروعه، ليصل فجأة إلى مرحلة التنفيذ وإعلان الخلافة بشكل رسمي، معتبرًا أن التمكين المُمَهِّد لإعلان الخلافة قد حصل وأن التأخر في إعلانها تثبيط للهمم وتضييع للفرصة.

وكان هذا الإعلان سببًا كافيًا لإعلان كثيرين من معتنقي الفكر الجهادي ومؤيديه، فسخ بيعة تنظيم القاعدة وإعلان الولاء لـ "الدولة الإسلامية"، في موجة يمكن تسميتها بـ "الربيع الجهادي" الساعي لقلب الأوضاع في "الساحة الجهادية" وإنهاء مرحلة الجيل القديم من قادة العمل السلفي الجهادي في تنظيم القاعدة ومنظّريه، من أمثال: "أيمن الظواهري"، و"أبو محمد المقدسي"، و"أبو قتادة الفلسطيني"، واستبدال قيادات جديدة ومنظّرين آخرين من أمثال "أبو بكر البغدادي"، و"أبو محمد العدناني" و"أبو أنس الشامي" وغيرهم بهم، وهو ما يرونه انحيازًا طبيعيًّا لمن تجاوزوا مرحلة الاستقطاب التنظيمي والتنسيق أو التنازع بين الفروع، إلى إعلان خلافة واحدة يُرْغَم الجميع على الانصهار فيها، ويُعْتَبَر الممتنع عن الالتحاق بها شاقًّا للعصا خارجًا على الطاعة، أو فلولاً وثورة مضادة -بلغة أنصار الربيع العربي- ينبغي القضاء عليهم واستئصالهم؛ لأن الأحداث تجاوزتهم وخلّفهم التاريخ على قارعة طريق "المثبِّطين والقاعدين والمرجئين".

ولو عدنا قليلاً سنواتٍ إلى الوراء قبل ميلاد تنظيم "الدولة الإسلامية"، لوجدنا أن العلاقة أصلاً بين النواة التي قام عليها تنظيم الدولة وتنظيم القاعدة، اتَّسمت بالمد والجزر؛ حيث كانت البداية عندما أسَّس الأردني أحمد فاضل نزال الخلايلة المكنَّى بأبي مصعب الزرقاوي القادم من أفغانستان، تنظيم "التوحيد والجهاد" في العراق، عام 2003، بدعوى تحرير العراق من الاحتلال الأميركي متَّكئًا على حصيلته القتالية ضد الروس في أفغانستان أواخر الثمانينات ومستفيدًا من معسكرات تدريب المسلحين العائدين من أفغانستان التي أنشأها في التسعينات،

وكان تنظيمه عند التأسيس مستقلاً عن تنظيم القاعدة في أفغانستان، قبل أن يبايع، في أكتوبر/تشرين الأول سنة 2004، زعيم تنظيم القاعدة، أسامة بن لادن، ويعلن تغيير اسم التنظيم ليصبح "تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين"، وشهدت تلك الفترة مراسلات بين الزرقاوي وبعض قيادات القاعدة، أوضحت مدى تَحَفُّظِهم على بعض تصرفات الزرقاوي؛ إذ تنص رسالة بعث بها أيمن الظواهري إلى الزرقاوي، في يوليو/تموز 2005، على أنه "من الأشياء التي لن يستسيغها شعور عوام المسلمين الذين يحبُّونكم ويؤيدونكم أيضًا مشاهد ذبح الرهائن، ولا يَغُرَّنَّك ثناء بعض الشباب المتحمِّس ووصفهم لكم بشيخ الذبَّاحين وما أشبه، فهم لايُعَبِّرون عن الرأي العام المعجب والمؤيِّد للمقاومة في العراق عمومًا ولكم خصوصًا"[1].

كما تحفَّظ الظواهري في نفس الرسالة على الحرب التي يشنها تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين على الشيعة هناك؛ حيث يرى الظواهري أن "الصدام بين أية دولة تقوم على منهاج النبوة وبين الشيعة أمر واقع لا محالة عاجلاً أو آجلاً، فهذا هو حكم التاريخ، وهذه هي الثمرة المتوقعة من مذهب الشيعة الرافضة ورأيهم في أهل السنَّة"، لكنه يرى أن ذلك "لا يعيه عوام المسلمين، بل وقد لايتصوَّرونه"، ويضيف قائلاً: ".. ولذلك يتساءل كثير من المحبين لكم من عوام المسلمين عن سبب مهاجمتكم للشيعة، ويزداد هذا التساؤل حدَّة إذا كان الهجوم على مسجد من مساجدهم، ويزداد أكثر إذا كان الهجوم على مرقد الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه، ورأيي أنك مهما حاولت أن توضح هذا الأمر فلن يتقبله العوام، وسيظل النفور منه قائمًا، بل وستدور التساؤلات في أوساط المجاهدين وأهل الرأي فيهم عن صواب هذا الصدام مع الشيعة في هذا الوقت، وهل كان لابد منه أم كان يمكن تأجيله حتى يقوى عود الحركة المجاهدة في العراق؟ وإذا كانت بعض العمليات، ضرورية للدفاع عن النفس فهل كل العمليات كانت

---

(1) "رسالة من أيمن الظواهري إلى الزرقاوي"، **شبكة فلسطين للحوار**، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2016):

https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=696488

ضرورية أم أن بعض العمليات كانت لا داعي لها؟ وهل فتح جبهة أخرى الآن بالإضافة إلى جبهة الأمريكان والحكومة يُعدُّ قرارًا حكيمًا؟ وألا يرفع هذا الصدام مع الشيعة العبء عن الأمريكان بإشغال المجاهدين مع الشيعة، ويبقى الأمريكان يديرون الأمور من بعد؟"[1].

لكن هذه التَّحفُّظات لدى قيادة "القاعدة في بلاد خراسان" على بعض تصرفات الزرقاوي، لم تصل إلى حدِّ القطيعة بين الطرفين، أو فسخ العلاقة التي استمرت بينهما إلى أن قُتِل الزرقاوي سنة 2006، وقد ظلَّ أبو مصعب الزرقاوي طيلة مكوثه في العراق يعمل للدفع بمشروعه نحو الأمام، ودخل في مفاوضات مع عدد من الفصائل الإسلامية المقاومة للاحتلال الأميركي في العراق، انتهت بإعلان تلك الفصائل، في 15 ديسمبر/كانون الأول 2005، قيام ما سَمَّوه بـ "مجلس شورى المجاهدين في العراق"، الذي ضمَّ عددًا من الفصائل الإسلامية في العراق من بينها:

- تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين بقيادة أبي مصعب الزرقاوي.
- جماعة الطائفة المنصورة بقيادة أبي عمر البغدادي.
- جماعة جيش أهل السنة والجماعة، كان من أبرز قادتها: أبو بكر البغدادي الخليفة الحالي لتنظيم الدولة الإسلامية.
- جماعة سرايا الغرباء بقيادة الشيخ أبي عبد الله الجبوري.
- جماعة كتائب الأنبار بقيادة خطاب النجدي.
- جماعة سرايا الجهاد الإسلامي.
- جماعة كتائب الأهوال.

بينما رفض عدد من الفصائل الإسلامية الأخرى الدخول في مجلس شورى المجاهدين، وكان من أبرزها جماعات: "أنصار الإسلام"، و"جند الصحابة"، و"جيش الفاتحين"، و"كتائب أنصار التوحيد والسنة". كما انضمت للمجلس أعداد من منتسبي الجيش العراقي السابق وحزب البعث، المنحدرين من عشائر سُنِّية، وكان شرط الانضمام -كما يقول قادة المجلس- حفظ ثلاثة أجزاء من

(1) "رسالة من أيمن الظواهري إلى الزرقاوي"، مرجع سابق.

القرآن واجتياز دورة شرعية للتأكد من تَبَرُّؤهم من معتقدات حزب البعث القومية ومعتقدات الجيش الوطنية[1].

وتم تنصيب عبد الله بن رشيد البغدادي أميرًا للمجلس، الذي اقتصرت مُهِمَّته على التنسيق المشترك بين الفصائل وإصدار البيانات، بينما احتفظ كل فصيل برايته واسمه وشعاره، واستقلاليته في أنشطته غير المنسقة مع باقي الفصائل، وفي يونيو/حزيران عام 2006، قُتِل أبو مصعب الزرقاوي وخَلَفَه في قيادة تنظيم قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين، المصري "عبد المنعم عز الدين علي البدوي" المعروف بكنيته "أبو حمزة المهاجر" ويُكنَّى أيضًا "أبو أيوب المصري".

وفي وقت كانت فيه القوى الإسلامية الجهادية تحاول لَمْلَمَةَ صفوفها لتنسيق عملها المقاوم ضد الاحتلال والحكومة العراقية الموالية له، كانت بعض القوى التقليدية مُمَثَّلَة في مجموعة من شيوخ العشائر وعناصرها يحاولون تجميع صفوفهم، بدعم أميركي، لمواجهة الجهاديين، ومحاولة طردهم من مناطق السُّنَّة في العراق، وبالتزامن مع الذكرى الثانية لأحداث الحادي عشر سبتمبر/أيلول 2001، وبالتحديد يوم 11 سبتمبر/أيلول 2003، عُقِدَ اجتماع في محافظة الأنبار تحت شعار "يوم الصحوة" صدرت عنه توصيات وتصريحات تُدِين تنظيم القاعدة والجماعات الجهادية، وتُصَنِّفُها بـ "الإرهابية"، وتَتَوَعَّد بقتالها وهزيمتها، وتؤكد على عزم العشائر السُّنِّية مواجهتها حتى إخراج آخر الجهاديين من مناطقهم، ولم يكن ذلك الاجتماع وما انبثق عنه من تشكيل لصحوات الأنبار، وما تلاها من تجمعات الصحوات الأخرى في باقي مناطق السُّنَّة في العراق برعاية ودعم أميركي، لِيُجْبَرَ قادة التنظيمات الجهادية على الخروج، بل تحوَّلت تلك التجمعات العشائرية إلى هدف للجهاديين، وتعرَّض العديد من قادتها إلى عمليات اغتيال مُدَبَّرَة تبنَّاها تنظيم القاعدة لاحقًا، بل إن تلك الأحداث دفعت "مجلس شورى المجاهدين" إلى السعي لتوسيع نطاق تحالفاته، فدخل قادته في مفاوضات مع باقي الفصائل الإسلامية،

---

(1) الهاشمي، خالد، "**سلسلة الدولة الإسلامية من الألف إلى الياء**"، بدون تاريخ، (تاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2016):

https://justpaste.it/i9ai

انتهت بإعلان ما عُرف بحلف المُطَيِّبين (تعاهدوا بعد أن غمسوا أيديهم في الطِّيب والمسك)، في 12 أكتوبر/تشرين الأول 2006، وقد ضَمَّ هذا الحلف إلى جانب مجلس شورى المجاهدين، كلاً من: جيش الفاتحين وجند الصحابة وكتائب أنصار التوحيد والسُّنَّة وكتائب من كردستان، وعددًا من شيوخ ووجهاء العشائر السنِّية.

ولم تمض سوى ثلاثة أيام على ميلاد "حلف المطيِّبين"، حتى أُعْلِنَ عن حلّه وحلّ مجلس شورى المجاهدين، وإقامة ما سُمِّي "دولة العراق الإسلامية" بقيادة "أبو عمر البغدادي"، الذي سارع إلى تشكيل الوزارات ومجلس شورى دولة العراق الإسلامية؛ حيث أَسنَد مهمة وزارة الحرب (الوزارة الأهم) إلى أمير قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين سابقًا "أبو حمزة المهاجر". وقد أظهرت عدة وثائق تم العثور عليها ونشرها من طرف مركز مكافحة الإرهاب في الأكاديمية العسكرية الأميركية، التي تُسَمَّى "وست بوينت" نسبة للمنطقة التي توجد بها، أن مسألة إعلان دولة أو إمارة إسلامية، تكون جاهزة لملء الفراغ في مرحلة ما بعد الانسحاب الأميركي، كان مطروحًا لدى قيادة تنظيم القاعدة منذ فترة، وذلك ما تثبته رسالة عُثِرَ عليها، مُوَجَّهَة من نائب أمير تنظيم القاعدة في بلاد خراسان، أيمن الظواهري، إلى أمير تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أبي مصعب الزرقاوي، بتاريخ 16 يوليو/تموز 2005، يقول فيها: "يجب ألا يعتبر المجاهدون أن مهمتهم قد انتهت بطرد الأمريكان من العراق، ومن ثم يُلقون أسلحتهم ويسكتون حماسة القتال؛ لأننا سوف نعود ونجعل العلمانيين والخونة يُهيمنون علينا(...) والأمور قد تتطوَّر بصورة أسرع مما نتخيل؛ فالفترة التي أعقبت سقوط القوة الأمريكية في فيتنام، وكيف ركضوا وتركوا عملاءهم هو أمر جدير بالملاحظة. وبسبب ذلك، يلزم أن نُعِدَّ العُدَّةَ من الآن قبل أن تداهمنا الأحداث، وقبل أن نُفاجأ بمؤامرات الأمريكان والأمم المتحدة وخططهم الرامية لملء الفراغ وراءهم، يلزم أن نأخذ بزمام المبادرة ونفرض أمرًا واقعًا على أعدائنا".[1]

1- "وثائق مركز مكافحة الإرهاب الأميركي"، **وست بوينت**، سبتمبر/أيلول 2014 (نسخة بحوزة المؤلف).

2- عودة، جهاد، عدلي، عبد المنعم، "داعش والأزمة الاستراتيجية في إقليم الشرق الأدنى"، **المكتب العربي للمعارف**، (تاريخ الدخول: 12 سبتمبر/أيلول 2016).

كما عُثِرَ على رسالة أخرى أرسلها الظواهري في نفس الفترة إلى الزرقاوي يشرح فيها بالتفصيل رؤية القاعدة لإقامة كيان يملأ الفراغ ويكون نواة لإعلان الخلافة الإسلامية، ويقول الظواهري في رسالته: ".. ولذا؛ فإن علينا أن نُفكّر مليًّا في خطواتنا المقبلة وفيما نريد أن نصل إليه، وفي رأيي القاصر إن الجهاد في العراق مطلوب منه الآن عدة أهداف مرحلية:

المرحلة الأولى: إخراج الأمريكان من العراق.

المرحلة الثانية: إقامة سلطة أو إمارة إسلامية، ثم تطويرها وتدعيمها حتى تبلغ مرتبة الخلافة على أكبر جزء تستطيع أن تبسط سلطانها عليه من العراق، وبالذات في مناطق أهل السُّنَّة العرب حتى تملأ الفراغ الناشئ عن خروج الأمريكان فور خروجهم، قبل أن تحاول ملء هذا الفراغ قوى غير إسلامية سواء من سيتركهم الأمريكان خلفهم، أو من يسعى للقفز على السلطة من القوى غير الإسلامية.

ولا شك أن هذه الإمارة ستدخل في صراع عنيف مع القوى الأجنبية الكافرة ومن تدعمهم من القوى المحلية، لتجعلها في حالة انشغال دائم بالدفاع عن نفسها، ولتحول بينها وبين إقامة الدولة المستقرة التي تُعلن الخلافة، ولتبقى دائمًا في مرحلة حرب العصابات الجهادية حتى تجد هذه القوى فرصة للقضاء عليها".

---

https://books.google.com.qa/books?id=Sq2wDAAAQBAJ&pg=PP1&lpg=PP1&dq=%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4+%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9+%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9+%D9%81%D9%8A+%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85+%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82+%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89&source=bl&ots=XH68SLZSwt&sig=QX6U0m4a37EuAxUj5OSZQxrpOX4&hl=ar&sa=X&redir_esc=y#v=onepage&q=%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D8%B4%20%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%B1%D8%A7%D8%AA%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%A9%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%82%20%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AF%D9%86%D9%89&f=false

ويُقدِّم نائب أمير القاعدة، أيمن الظواهري، في رسالة إلى الزرقاوي تصوُّرًا ورؤية استراتيجية للدولة الإسلامية المنشودة في العراق، والنهج السياسي الذي ينبغي أن تَسْلُكَه، خصوصًا في سعيها لكسب الحاضنة الشعبية، متحدثًا بالتفصيل عن مرحلة ما بعد خروج الأميركيين من العراق، ومُحَذِّرًا من تكرار تجربة حركة طالبان في أفغانستان التي انعزلت عن معظم فئات الشعب الأفغاني واحتكر عناصرها الحكم لهم ولقومهم دون الآخرين؛ حيث يقول الظواهري في رسالته: ".. فإن الأمريكان خارجون قريبًا بإذن الله، وإقامة سلطة حاكمة، فور تحرُّر البلاد من الأمريكان، لا تعتمد على القوة وحدها، بل لا بد إلى جانب القوة من استرضاء المسلمين ومشاركتهم في الحكم وفي الشورى وفي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وفي نظري، الذي لا زلت أُكَرِّر على قصوره ورؤيته للأحداث من بُعْد، أن ذلك لابد أن يتحقق عبر هيئة من أهل الشورى والحلّ والعقد الذين تتوفر فيهم المؤهلات الشرعية، وينتخبهم أهل البلاد لتمثيلهم ومتابعة أعمال المسؤولين على هدي من أحكام الشريعة الغَرَّاء.

ولا يُتصور أن المجاهدين فضلاً عن جماعة قاعدة الجهاد في بلاد الرافدين سيستأثرون بالحكم دون أهل العراق، ففضلاً عن مخالفة ذلك لمنهج الشورى، فإنه في نظري ليس ممكنًا عمليًّا، ولعلك تسأل سؤالاً هامًّا: ما الذي يدفعني لفتح هذه المسائل، ونحن في معمعان الحرب وغمرات القتل والقتال؟ وجوابي: أولاً: أن الأحداث قد تتطور بأسرع مما نتصور، والمتتبع لانهيار القوة الأمريكية في فيتنام، وكيف هربوا وتركوا عملاءهم، يرى عجبًا، لذا علينا أن نكون مستعدين من الآن قبل أن تدهمنا الأحداث، وقبل أن تدهمنا مؤامرات الأمريكان والأمم المتحدة وخططهم لملء الفراغ من خلفهم، فعلينا أن نأخذ المبادرة في أيدينا، ونفرض الأمر الواقع على الأعداء، بدلاً من أن يفرض علينا الأعداء الأمر الواقع، ويكون نصيبنا هو مقاومة مخططاتهم فقط.

وثانيًا، وهو الأهم: أن هذه السلطة أو الإمارة الشرعية المطلوبة تتطلب عملاً ميدانيًّا من الآن جنبًا إلى جنب مع القتال والحرب، عملاً سياسيًّا يكون المجاهدون هم نواته التي يتجمَّع حولها القبائل ومشايخها والأعيان والعلماء والتجار

وأهل الرأي وكل الشرفاء الذين لم يَتَلَوَّثُوا بمداهنة الاحتلال والذين دافعوا عن الإسلام.

لا نريد أن نُكرِّر خطأ طالبان الذين قصروا المشاركة في الحكم على الطلبة وخاصة أهل قندهار فقط، ولم يكن لديهم أي تمثيل للشعب الأفغاني في نظام حكمهم، فكانت النتيجة أن الشعب الأفغاني انفصل عنهم، حتى الصالحين فيه اتخذوا موقف المتفرج، ولما جاء الغزو وانهارت الإمارة في أيام؛ لأن الناس كانوا بين سلبي أو معاد، حتى الطلبة أنفسهم كان انتماؤهم لأقوامهم ولقراهم أقوى من انتمائهم للإمارة الإسلامية أو لحركة طالبان أو للمسؤولية المنوطة بكل واحد منهم في موقعه، فانسحب كل منهم لقريته ولقبيلته حيث انتماؤه الأقوى!

والمقارِن بين سقوط كابول ومقاومة الفلوجة والرمادي والقائم وأخواتها الباسلات يرى فارقًا واضحًا بفضل الله ومِنَّتِه، وهو الأمر الذي يجب أن نحرص عليه وندعمه ونقويه. لذا أعود وأؤكد عليك وعلى جميع إخوانك بضرورة سير العمل السياسي موازيًا للعمل العسكري بالتحالف والتعاون واستقطاب كل أصحاب الرأي والتأثير في الساحة العراقية، ولا أستطيع أن أُحَدِّد لك أسلوب عمل معين، فأنت أدرى بأحوال الميدان، ولكن لابد أن تحرص وإخوانك أن يكون من حولكم حلقات من التأييد والمؤازرة والتعاون، ترتقون بها حتى تصلوا بها إلى تجمع أو كيان أو تنظيم أو هيئة تُمَثِّل كل الشرفاء والمخلصين في العراق، وأُكَرِّر التحذير من الانفصال عن الجماهير أيما تحذير..".

وانطلاقًا من هذا التصور مضى قادة تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين على نهج زعيمهم أبي مصعب الزرقاوي بعد مقتله، وأعلنوا تأسيس دولة إسلامية، أُسْنِدَت قيادتُها لأحد مقرَّبي الزرقاوي وهو "أبو عمر البغدادي"، وبعد مقتله في 19 إبريل/نيسان 2010، مع وزير حربه أبي حمزة المهاجر، تم تنصيب "أبو بكر البغدادي"، أميرًا لدولة العراق الإسلامية.

وعشية اندلاع الثورة السورية ضد نظام الرئيس بشار الأسد، في مارس/آذار عام 2011، بدأ المقاتلون "الجهاديون" في التوافد إلى سوريا لينضموا إلى أعداد كبيرة من "الجهاديين" السوريين لِيُشَكِّلوا بذلك نواة لحراك سلفي جهادي مسلح

في سوريا، تبلور في شهر ديسمبر/كانون الأول عام 2011، عندما أُعلن عن تأسيس تنظيم جهادي في سوريا تحت مسمى "جبهة النصرة" بقيادة "أبو محمد الجولاني"، سرعان ما تسربت المعلومات عن علاقته بتنظيم القاعدة. وفي التاسع من شهر إبريل/نيسان عام 2013، أكَّد "أبو بكر البغدادي"، في تسجيل صوتي أن "جبهة النصرة" هي امتداد لـ "دولة العراق الإسلامية"، وقرَّر إلغاء اسم "جبهة النصرة"، واسم "دولة العراق الإسلامية"، ودمجهما تحت اسم واحد هو "الدولة الإسلامية في العراق والشام"، لكن زعيم جبهة النصرة "أبو محمد الجولاني"، ردَّ سريعًا في تسجيل صوتي رافضًا قرار "البغدادي"، وأعلن بيعته لزعيم القاعدة، أيمن الظواهري، كما ردَّ أيمن الظواهري هو الآخر في تسجيل صوتي أعلن خلاله قبول بيعة "جبهة النصرة" لتنظيم القاعدة، وأَمَرَ "الدولة الإسلامية" بالعودة للعراق والتزام اسم "دولة العراق الإسلامية" وحدودها السابقة، وهو ما رفضه "البغدادي" مؤكِّدًا تَمَسُّكَه بموقفه، واندلعت حرب البيانات والصراع بين الطرفين على الأحقية في تبعية "جبهة النصرة"؛ حيث تَمَسَّك الظواهري ببيعتها للقاعدة، في حين أعلن البغدادي أن "أبو محمد الجولاني" جندي متمرد من جنود الدولة الإسلامية في العراق والشام، وأن جبهة النصرة فرع للدولة في الشام لا حقَّ للقاعدة فيها، وأردف ذلك برفض دعوة الظواهري للدولة الإسلامية بالعودة إلى العراق والتزام حدودها السابقة، قائلاً: إن مجلس شورى الدولة الإسلامية قرَّر أن الدولة لن تنكمش عن بقعة امتدت إليها، وأنها باقية في العراق والشام[1]، وتبع ذلك اندلاع حرب طاحنة بين الطرفين في سوريا سقط فيها عشرات القتلى.

وفي 29 يونيو/حزيران 2014، أعلن "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام" على لسان المتحدث باسمه، أبي محمد العدناني، قيام ما وصفها بـ "الخلافة الإسلامية"، وتنصيب "أبو بكر البغدادي، إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي بن محمد البدري القرشي الهاشمي الحسيني نسبًا، السامرائي مولدًا ومنشأ، البغدادي طلبًا للعلم وسكنًا"، إمامًا وخليفة للمسلمين في كل مكان، ودعا ما سماها الفصائل الجهادية في مختلف أنحاء العالم لمبايعته، كما أعلن أن اسم "تنظيم

(1) الهاشمي، "سلسلة الدولة الإسلامية من الألف إلى الياء"، مرجع سابق.

الدولة الإسلامية في العراق والشام" يُلغى ليقتصر على اسم "الدولة الإسلامية"، مشيرًا إلى أن هذا الإعلان جاء بعد اتخاذ قرار بهذا الشأن ممن وصفهم بأهل الحل والعقد من الأعيان والقادة[1].

إعلان الخلافة

جاءت كلمة العدناني التي حملت عنوان "هذا وعد الله"[2] طويلة، حاول فيها تفصيل موقف التنظيم وشرحه، والتطرق لكل التبريرات التي اعتمدها "أهل الحل والعقد" في إعلان "الخلافة" وتنصيب "خليفة" للمسلمين؛ حيث استهل كلمته بخطاب طالما درجت القاعدة على رفعه في وجوه خصومها، وهو التذرع بأن ما تقوم به من أعمال هو عين الجهاد وحقيقة الامتثال والاتباع لله تبارك وتعالى، وسعيًا لإقامة "الخلافة الراشدة" الموعودة، مؤكدًا أن قرار التنظيم بإعلان هذه الخلافة يأتي امتثالاً لأوامر الله سبحانه وتعالى واتباعًا لرسوله صلّى الله عليه وسلّم؛ حيث يقول: "إيمانًا بالله وابتعادًا عن مداخل الشرك وألوانه، مع استسلام لأمر الله في الكبيرة والصغيرة وطاعة؛ طاعة تجعل الهوى والشهوة والميل تبعًا لما جاء به النبي صلّى الله عليه وسلّم، ولا يتحقق ذلك الوعد إلا بهذا الشرط؛ فبه تكون القدرة على العمارة والإصلاح، ورفع الظلم، وبسط العدل، وتحقيق الأمن والطمأنينة به فقط يكون الخليفة الذي أخبر به الله عز وجل عنه الملائكة، وبدون ذلك الشرط: يبقى السلطان مجرد ملك وغلبة وحكم، يصاحبه هدم وإفساد وظلم وقهر وخوف، وانحدار بالبشر وانحطاط إلى مسالك الحيوان، تلك حقيقة الاستخلاف، الذي من أجله خلقنا الله، ليست مجرد الملك والقهر والغلبة والحكم، وإنما هي تسخير ذلك كله، واستخدامه في حمل الكافة على ما يقتضيه الشرع؛ في مصالحهم الأخروية والدنيوية، والتي لا تتحقق إلا بتنفيذ أمر الله، وإقامة دينه،

(1) الهاشمي، "سلسلة الدولة الإسلامية من الألف إلى الياء"، مرجع سابق.

(2) "هذا وعد الله للشيخ أبي محمد العدناني"، **مؤسسة الفرقان**، (تاريخ الدخول: 14 أغسطس/آب 2016):

http://isis002.blogspot.com/2014/12/blog-post_82.html

والتحاكم لشرعه، وهذا الاستخلاف بهذه الحقيقة هو الغاية التي لأجلها أرسل الله رسله، وأنزل كتبه، وسُلّت سيوف الجهاد".

ويستنجد العدناني بوقائع التاريخ ونصوص القرآن الكريم والسُّنَّة النبوية لتبرير قرار "تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام"، إعلان الخلافة الراشدة، محاولاً إسقاط أحداث التاريخ الإسلامي على واقع الأمة اليوم، عبر مقارنة بين واقع العرب أيام بعثة النبي محمد صلّى الله عليه وسلّم، والواقع حاليًّا أيام ظهور "الدولة الإسلامية"، وكيف انتقلوا من فئة قليلة مقهورة مغلوبة على أمرها في ظرف زمني قياسي إلى قوة قاهرة تحطم الحدود وتنهي دول الظلم والجور والطاغوت، وكيف نهض الإسلام بالعرب وحولهم من قبائل متناحرة متخلفة، إلى دولة إسلامية قاهرة لأعتى الإمبراطوريات؛ حيث يقول: "أمتنا الغالية، يا خير أمة؛ إن الله تبارك وتعالى يفتح على هذه الأمة في سنة ما لا يفتحه على غيرها في سنين، بل قرون، فقد استطاعوا في خمس وعشرين سنة فقط أن يقضوا على أعظم إمبراطوريتين عرفهما التاريخ، وأنفقوا كنوزهما في سبيل الله؛ فأطفؤوا نار المجوس للأبد، وأرغموا أنف الصليب بأحقر عدَّة وأقل عدد. روى ابن أبي شيبة في مصنفه؛ عن حصين عن أبي وائل قال: جاء سعد بن أبي وقاص حتى نزل القادسية ومعه الناس؛ قال: فما أدري لعلنا ألا نزيد على سبعة آلاف أو ثمانية آلاف بين ذلك، والمشركون ستون ألفًا أو نحو ذلك؛ معهم الخيول، فلما نزلوا؛ قالوا لنا: ارجعوا، فإنا لا نرى لكم عددًا، ولا نرى لكم قوة ولا سلاحًا فارجعوا، قال: قلنا: ما نحن براجعين، قال: فجعلوا يضحكون بنبذنا، ويقولون: دوك دوك، يشبهونها بالمغازل.

نعم أمتي!؛ أولئك الحفاة العراة رعاء الشاء، الذين لم يكونوا يعرفون معروفًا من منكر، ولا حقًّا من باطل؛ ملأوا الأرض عدلاً، بعدما ملئت ظلمًا وجورًا، وملكوا الدنيا قرونًا، ولم يكن ذلك عن قوة منهم ولا كثرة، ولا رجاحة عقل، كلا، إنما كان ذلك بإيمانهم بالله تبارك وتعالى، واتباعهم هدي رسوله صلّى الله عليه وسلّم. يا أمة محمد صلّى الله عليه وسلّم؛ لا زلتِ خير أمة، ولا زالت لك العزة، ولتعودَنَّ لكِ السيادة، وإن إله هذه الأمة بالأمس هو إلهها اليوم، وإن الذي

نصرها بالأمس ينصرها اليوم، وآن الأوان!؛ آن لأجيال غرقت في بحار الذل، وارتضعت لَبَان الهوان، وتسلَّط عليها أراذل الناس بعدما طال رقادها في ظلام الغفلة، آن لها أن تنتفض، آن لأمة محمد صلّى الله عليه وسلّم أن تهب من رقادها؛ فتنزع عنها ثوب العار، وتنفض غبار الذل والشنار؛ فقد ولّى زمان اللطم والعويل، وبزغ بإذن الله فجر العزِّ من جديد، وأشرقت شمس الجهاد، وسطعت تباشير الخير، ولاح في الأفق الظفر، وبدت علامات النصر"[1].

ويُقَدِّم العدناني دولة الخلافة الإسلامية كواقع على الأرض لا مراء في قوتها وسيطرتها وتمكنها، بل يمضي أكثر من ذلك في محاولة لسحب بساط الفتوى الشرعية بشأنها من قيادة تنظيم القاعدة التي سفّهت أحلامهم وأبطلت بيعاتهم، ليقول: إن أسباب التمكين توفرت لهم وأن الموقف الشرعي الحالي بالنسبة لهم هو وجوب إعلان "الخلافة الراشدة" بل يأثمون -حسب قوله- إن هم تأخَّروا عن ذلك. ويمضي "العدناني" أكثر من ذلك ليقول بانتهاء بيعة القاعدة نهائيًّا وغيرها من التنظيمات والجماعات الجهادية، حين يُقِرُّ أنه بتنصيب "الخليفة" تبطل شرعية جميع الإمارات والجماعات والولايات والتنظيمات، التي يتمدد إليها سلطانه ويصلها جنده.

ويضيف قائلاً: "وها هي راية الدولة الإسلامية، راية التوحيد، عالية خفاقة مرفرفة، تضرب بظلالها من حلب إلى ديالى، وباتت تحتها أسوار الطواغيت مهدَّمة، وراياتهم منكَّسة، وحدودهم محطَّمة، وجنودهم ما بين مقتولة ومأسورة ومهزومة مشرذمة، والمسلمون أعزَّة، والكفار أذلَّة، وأهل السُّنَّة سادة مكرَّمون، وأهل البدعة خاسئون خانسون. تُقام الحدود؛ حدود الله، كُلّ الحدود، وقد سُدَّت الثغور، وكُسرت الصلبان، وهُدِّمت القبور، وفُكَّت الأسارى بحدِّ السيف، والناس في ربوع الدولة منتشرون في معاشهم وأسفارهم، آمنين على أنفسهم وأموالهم، وقد عُيِّنت الولاة، وكُلفت القضاة، وضُربت الجزية، وجُبيت أموال الفيء والخراج والزكاة، وأُقيمت المحاكم؛ لفض الخصومات ورفع المظالم، وأزيلت المنكرات، وأقيمت في المساجد الدروس والحلقات، وصار بفضل الله الدين كله لله، ولم يبق

---

(1) "هذا وعد الله للشيخ أبي محمد العدناني"، مرجع سابق.

إلا أمر واحد؛ واجب كفائي، تأثم الأمة بتركه، واجب منسي، ما ذاقت الأمة طعم العزة منذ أن ضيع، حلم يعيش في أعماق كل مسلم مؤمن، أمل يرفرف له قلب كل مجاهد موحد؛ ألا وهو الخلافة!، ألا وهو الخلافة!، واجب العصر المضيَّع؛ قال الله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً...﴾ [البقرة: 30]، قال الإمام القرطبي في تفسيره: هذه الآية أصل في نصب إمام وخليفة؛ يُسمع له ويُطاع؛ لتجتمع به الكلمة، وتُنفذ به أحكام الخليفة، ولا خلاف في وجوب ذلك بين الأمة، ولا بين الأئمة، إلا ما رُوي عن الأصم؛ حيث كان عن الشريعة أصمَّ، انتهى كلامه رحمه الله.

وبناء عليه؛ اجتمع مجلس شورى الدولة الإسلامية، وتباحث هذا الأمر، بعد أن باتت الدولة الإسلامية بفضل الله تمتلك كل مقومات الخلافة، والتي يأثم المسلمون بعدم قيامهم بها، وأنه لا يوجد مانع أو عذر شرعي لدى الدولة الإسلامية؛ يرفع عنها الإثم في حال تأخرها أو عدم قيامها بالخلافة؛ فقررت الدولة الإسلامية، ممثلةً بأهل الحل والعقد فيها؛ من الأعيان والقادة والأمراء ومجلس الشورى "إعلان قيام الخلافة الإسلامية"، وتنصيب خليفة للمسلمين، ومبايعة الشيخ المجاهد، العالم العامل العابد، الإمام الهمام المجدِّد، سليل بيت النبوة، عبد الله: إبراهيم بن عواد بن إبراهيم بن علي بن محمد، البدري القرشي الهاشمي الحسيني نسبًا، السامرائي مولدًا ومنشأً، البغدادي طلبًا للعلم وسكنًا، وقد قبل البيعة؛ فصار بذلك إمامًا وخليفة للمسلمين في كل مكان، وعليه، يُلغى اسم "العراق والشام" من اسم الدولة في التداولات والمعاملات الرسمية، ويُقتصَر على اسم "الدولة الإسلامية" ابتداء مِن صدور هذا البيان.

ونُنَبِّه المسلمين: أنه بإعلان الخلافة؛ صار واجبًا على جميع المسلمين مبايعة ونصرة الخليفة إبراهيم، حفظه الله، وتبطل شرعية جميع الإمارات والجماعات والولايات والتنظيمات، التي يتمدد إليها سلطانه ويصلها جنده، قال الإمام أحمد رحمه الله، في رواية عبدوس بن مالك العطار: ومن غلب عليهم بالسيف؛ حتى صار خليفة، وسُمي أمير المؤمنين؛ فلا يحل لأحد يؤمن بالله أن يبيت ولا يراه إمامًا، برًّا كان أو فاجرًا[1].

(1) "هذا وعد الله للشيخ أبي محمد العدناني"، مرجع سابق.

وردًّا على طعن قيادة تنظيم القاعدة في المؤهلات الشرعية لخليفة تنظيم "الدولة الإسلامية" "أبو بكر البغدادي" يقول الجولاني: "إن "البغدادي" تتوفر فيه جميع شروط الخلافة التي ذكرها أهل العلم، وقد بويع في العراق من قِبَل أهل الحل والعقد في الدولة الإسلامية، خلفًا لأبي عمر البغدادي رحمه الله، وقد امتد سلطانه على مناطق شاسعة في العراق والشام، وإن الأرض اليوم تخضع لأمره وسلطانه مِن حلب إلى ديالى، كما يُحذِّر مغبة الوقوع في المعصية بالنسبة لمن يرفض بيعة البغدادي والإقرار بشرعية خلافته".

وحذّر أبو محمد العدناني أنصار الدولة الإسلامية وأتباعها من دعاية تنظيم القاعدة ومطاعنها في خلافة التنظيم، محاولاً تقديم أجوبة استباقية للاستشكالات المتوقع طرحها من قبل خصوم التنظيم قائلاً: ".. يا جنود الدولة الإسلامية؛ بقي أمر أُنبِّهكم إليه؛ فسيبحثون لكم عن مطاعن، وسيقولون لكم شبهًا؛ فإن قالوا لكم: "كيف تعلنون خلافة و لم تُجمع عليكم الأمة؛ فلم تقبل بكم الفصائل والجماعات، والكتائب والألوية والسرايا والأحزاب، والفرق والفيالق والتجمعات، والمجالس والهيئات والتنسيقيات والرابطات والائتلافات، والجيوش والجبهات والحركات والتنظيمات"؟ فقولوا لهم: ﴿... **وَلاَ يَزَالُونَ مُخْتَلِفِينَ * إلاَّ مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ**...﴾ [هود: 118، 119]، لم يُجمعوا على أمر يومًا، ولن يجمعوا على أمر أبدًا إلا من رحم الله، ثم إن الدولة تجمع من أراد الاجتماع.

وإن قالوا لكم: "لقد افتأتّم عليهم!؛ فهلاَّ كنتم استشرتموهم فأعذرتموهم واستملتموهم؟"؛ فقولوا لهم: إن الأمر أعجل من ذلك؛ ﴿... **وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى**﴾ [طه: 84]، وقولوا لهم: من نشاور!، و لم يُقرُّوا أنها دولة، وقد أقرت أمريكا وبريطانيا وفرنسا أنها دولة؟!، من نشاور؟!؛ أنشاور من خذلنا؟، أم نشاور مَن خاننا؟، أم نشاور مَن تبرَّأ منا وحرض علينا؟، أم نشاور من يعادينا؟، أم نشاور مَن يحاربنا؟، من نشاور؟، وعلى مَن افتأتنا؟!

وَإِنَّ الَّذي بيني وَبينَ أبي
وَبينَ بني عمِّي لَمختلِفٌ جدًّا

وَليســـوا إلى نصـــري حضـــورًا، وَإنْ هُـــمُ

دعَـــوني إلى نصـــرٍ: أتيتـــهمْ شـــدًّا

وإن قالوا لكم: "لا نقبل بكم"؛ فقولوا لهم: لقد قـــدرنا بفضـــل الله علـــى إقامتها، فوجب علينا ذلك، فسارعنا امتثالاً لأمر الله تبارك وتعالى، **﴿وَمَـــا كَـــانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْرًا أَنْ يَكُـــونَ لَهُـــمُ الْخِيَـــرَةُ مِـــنْ أَمْرِهِمْ...﴾** [الأحزاب: 36]، وقولوا لهم: لقد سكبنا لأجلها أنهارًا مـــن دمائنـــا، نسقي غرسها، وأسسنا قواعدها من جماجمنا، وبنينا صرحها على أشلائنا، وصبرنا سنين على القتل والأسر والكسر والبتر، وتجرعنا المرار نحلم بهذا اليـــوم، أفنتـــأخر لحظة وقد بلغناها؟، وقولوا لهم:

أخـــذناها بحـــدِّ السَّـــيفِ قهـــرًا

أعـــدناها مغالبـــةً وَغصـــبا

أقمناهـــا وَقـــدْ رغمـــتْ أنـــوفٌ

وَقدْ ضُـــرِبتْ رقـــابُ القـــومِ ضـــربا

بتفخـــيخٍ وَتفجـــيرٍ وَنســـفٍ

وَجُنْـــدٍ لا يـــرونَ الصَّـــعبَ صـــعبا

وَأُسْـــدٍ في المعـــامعِ ظامئينـــا

وَقـــدْ شـــربوا دمـــاءَ الكفـــرِ شُـــربا

لقـــدْ عـــادتْ خلافتُنـــا يقينًـــا

وَدولتُنـــا بصـــرحٍ بـــاتَ صَـــلْبا

وَقـــدْ شُـــفِيتْ صـــدورُ المؤمنينـــا

وَقـــدْ مُلِئَـــتْ قلـــوبُ الكفـــرِ رعبـــا

وقد لجأ الطرفان، تنظيم القاعدة و"الدولة الإسلامية"، في حربهما على أحقية شرعية "المشروع الجهادي العالمي"، إلى مخزونهما من قاموس التهم التي تتـــردَّد في محيطهم سواء تلك التي تُلصَق بهم، أو تلك التي يردون بها على خصومهم؛ حيـــث

اعتمد تنظيم القاعدة قائمة التهم التي طالما قوبل بها في العالم من غلـــو وتطـــرف وانتهاج لسبيل الخوارج، ليعتمدها ميسمًا يصف به اليوم غريمه الجديـــد تنظـــيم الدولة الإسلامية وقادته[1]، بينما سارع تنظيم "الدولة الإسلامية" إلى التقاط قائمة التهم والنعوت التي طالما وجَّهها تنظيم القاعدة لخصومه، مـــن تمييـــع وإرجـــاء وخذلان وخيانة للعهد، ليُسقطها على الظواهري ومُنظِّريه وأنصاره[2].

---

(1) "تنظيم الدولة..النشأة والأفكار"، **مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث**، بـــدون تاريخ، (تاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2016):

http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/a6zaxn3

(2) مروان شحادة، أبو قتادة: "داعش كلاب أهل النار"، **شبكة إرم الإخبارية**، (تـــاريخ الدخول: 20 يونيو/حزيران 2016):

http://www.eremnews.com/news/arab-word/gcc/31164

الفصل الثاني

"الدولة الإسلامية" تتمدّد غرباً:
ليبيا وتونس والجزائر والصحراء الكبرى

في منطقة المغرب العربي والصحراء الكبرى، وصلت رياح "الربيع الجهادي" التي هبَّت من سوريا والعراق على التنظيمات الجهادية، بشكل مبكِّر؛ حيث كانت البداية من ليبيا التي تمور منذ سقوط نظام العقيد معمر القذافي، في 20 أكتوبر/تشرين الأول 2011، دون أن تعرف استقرارًا للدولة المركزية أو سيطرة مطلقة لها على كامل التراب الليبي. واستطاع تنظيم القاعدة أن يجد موطئ قدم له فيها بشكل مُبَكِّر عبر تنظيم أنصار الشريعة، وبعض التكتلات الجهادية الأخرى، لكنها تحولت بسرعة إلى مسرح للدعوة العلنية لبيعة الدولة الإسلامية ومناصرتها، تمهيدًا لإعلان وصول موجة مبايعات متتالية للتنظيم إلى ليبيا ومنه إلى تونس وباقي دول المنطقة؛ حيث ظهرت هذه المبايعات بداية في المناطق الشرقية التي عُرفت خلال سنوات حكم القذافي بأنها معقل للتيار الجهادي ظل عصيًّا على الاستئصال رغم القبضة الحديدية للنظام، وكذلك منطقة طرابلس في الغرب، وإن بصورة أقل أَلَقًا وأكثر تخفيًا. وقد أصبح تنظيم "الدولة الإسلامية" قوة فاعلة بعد إعلان تنظيم "مجلس شورى شباب الإسلام" في درنة بيعته للبغدادي، ليدخل في صراع دموي مع جهاديين موالين لتنظيم القاعدة تحت اسم "مجلس شورى المجاهدين في درنة وضواحيها".

والحديث عن الصراع بين الفريقين في الشرق الليبي، يتطلّب العودة إلى إرهاصات ظهور المسلحين الجهاديين في المنطقة بعد الثورة على نظام العقيد معمر القذافي؛ فعشية اندلاع الثورة في فبراير/شباط 2011، تجمَّع العشرات من الشباب الحاملين للفكر السلفي الجهادي، والعائدين من شمال مالي، ومن مناطق متفرقة من العالم، في مدينة درنة بالشرق الليبي، وشكّلوا تنظيمًا مسلحًا سرعان ما انخرط في الحرب ضد قوات القذافي، وأُطْلِق عليه لاحقًا اسم "كتيبة شهداء بوسليم"، تخليدًا لأزيد من 1200 سجين إسلامي قُتلوا في مذبحة ارتكبها نظام القذافي في سجن بوسليم بالعاصمة الليبية طرابلس في 29 يونيو/حزيران 1996، بدعوى تمرُّدهم داخل السجن، ويُنْسَب للجهادي الليبي "إبراهيم عزوز" الذي كان يُقاتل في شمال مالي، وشارك

في تأسيس التنظيم، اقتراح تسمية "كتيبة شهداء بوسليم"، وقد توفي "عـزوز" بعد وصوله إلى ليبيا بفترة وجيزة إثر إصابته في حادث سير.

وقد لعبت كتيبة شهداء بوسليم دورًا كبيرًا في القتال ضد كتائب القـذافي وهزيمتها، وشهد هذا التنظيم أول هزة داخلية عندما زار رئيس المجلس الانتقـالي الليبـي حينها، مصطفى عبد الجليل، مدينة درنة، فقام عناصر الكتيبة بحراسته، خوفًا من اغتياله، وهو ما أغضب عددًا من عناصرها الذي انفصلوا عنها واعتبروا حراسة عبد الجليل تعاونًا مع "الطاغوت"، منافيًا للإسلام، وظهرت فتاوى لـدى بعض الجهاديين تُكَفِّر عناصر الكتيبة، كما ظهرت مجموعات صغيرة تنتمي للتيـار الجهادي مثل كتيبة البراء، وجيش الإسلام، وتنظيم طلائع الخلافة وغيرها، وتقول بكفر عناصر كتيبة شهداء بوسليم. ونفَّذت هذه التنظيمات هجمات وعمليـات اغتيال استهدفت رجال الأمن والإعلاميين ورجال القضاء والناشـطين المـدنيين، ومع تصاعد تلك الأعمال أواخر عام 2013، سارع بعض نشطاء التيار السـلفي الجهادي إلى تجميع تلك المجموعات الصغيرة والإعلان عن تأسيس تجمع موحَّـد تحت اسم "مجلس شورى شباب الإسلام"، واستُثنِيَت من هذا التشـكيل الجديـد "كتيبة شهداء بوسليم" بحجة المآخذ عليها والمتعلقة بحراستها لمصطفى عبد الجليل ومشاركتها في اللجنة الأمنية التابعة للمجلس الانتقالي، وبعد ظهور تنظيم الدولـة الإسلامية في العراق وسوريا، وإعلان أبـي بكر البغدادي الخلافة، أعلـن قـادة مجلس شورى شباب الإسلام حلَّ التنظيم ومبايعة البغدادي، وحَمَلَ التنظيم اسـم "ولاية برقة التابعة لدولة الخلافة الإسلامية".

وقد رفض تنظيم أنصار الشريعة التابع للقاعدة، والذي يتمركز أساسًـا في مدينة بنغازي، هذه البيعة وأعلن تمسُّكه ببيعته لتنظيم القاعـدة، وتبعيتـه لفـرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والذي يتخذ من الجزائر مقرًا لقيادتـه العامـة، وكذلك رفض مجلس شورى درنة الانخراط في بيعة البغدادي، ومعهم كتيبة شهداء بوسليم، كما أَصَرَّ قادة تنظيم الدولة في درنة على موقفهم مـن كتيبـة شـهداء بوسليم، وأصدر أحد قضاة التنظيم حكمًا بكفر عناصر الكتيبة، وعَلَّلَـه بتوقيـع الكتيبة عقدًا مع وزارة الداخلية التابعة لحكومة المجلس الانتقالي، والقاضي بدخول

الكتيبة في اللجنة الأمنية التابعة للوزارة، وقيام عناصرها بحراسة رئيس المجلس الانتقالي الليبي السابق، مصطفى عبد الجليل، خلال زيارته لمدينة درنة، واعتبر قاضي تنظيم الدولة أن موافقة كتيبة شهداء بوسليم على عقدٍ تَقْبَل بموجبه العمل وفقًا للضوابط التي تقرها وزارة داخلية المجلس الانتقالي ودعم رجال الأمن الوطني الليبيين، وتعهدها باحترام القانون، واعترافها بالمجلس الانتقالي كسلطة شرعية، يُشَكِّل ناقضًا من نواقض الإسلام، ومرتكبه كافر لا عصمة لدمه أو ماله، وقد رفض قادة كتيبة شهداء بوسليم الحكم واعتبروه غير شرعي، كما أصدر أحد شيوخ تنظيم الدولة في ليبيا، ويُدعى رائد الليبي، مذكرة تحت عنوان "فتح العليم بحكم كتيبة بوسليم"، خلص فيها إلى تكفير الكتيبة، ورفض القول بتأولهم لما قاموا به من كفر صريح بواح، يزيل عصمة دمائهم ويوجب قتالهم حسب قوله[1].

ثم أصدر أحد شرعيِّي تنظيم أنصار الشريعة، ويدعى محمد الترهوني، فتوى بتكفير كتيبة شهداء بوسليم قياسًا على حكم قاضي تنظيم الدولة، وهو ما رفضه باقي أعضاء قيادة أنصار الشريعة، وآل الأمر بالترهوني إلى مغادرة أنصار الشريعة والالتحاق بتنظيم الدولة، أمَّا قيادة تنظيم أنصار الشريعة فقد كتبت إلى قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التي تتبع لها، تستفتيها بشأن الموقف من كتيبة شهداء بوسليم، وجاء الردُّ من أحد أعضاء اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، "أبو أحمد عبد الكريم الجزائري"، والذي أصدر مذكرة من خمسة وعشرين صفحة، تحت عنوان: "الإبانة عن غلط من كَفَّر كتيبة شهداء بوسليم"[2]، وقد ردَّ فيها على القائلين بكفر الكتيبة؛ حيث اعتبر أن الأعمال المنسوبة لها في معظمها اجتهادات فقهية وليست مسائل عقدية، كما حظيت كتيبة شهداء بوسليم بفتوى من الشيخ أبي محمد المقدسي، أبرز منظِّري التيار الجهادي، اعتبر فيها ما قامت به الكتيبة اجتهادًا وسياسة شرعية حكيمة تشهد له

---

(1) رائد الليبي، "مدونة مقالات كُتَّاب الخلافة في ليبيا"، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2016):

http://a-libya.blogspot.com/2015/06/blog-post_7.html

(2) نسخة من الوثيقة "الإبانة عن غلط من كفر كتيبة شهداء بوسليم" بحوزة المؤلف.

عشرات الأدلة في سيرة النبي محمد صلَّى الله عليه وسلَّم، أما كتيبة شهداء بوسليم فقد تمسَّكت بصحة موقفها، وعزفت عن تصنيفها ضمن فروع أيٍّ من التنظيمات الجهادية المعروفة.

وتوترت العلاقة بين الطرفين، إلى أن وصلت حدَّ الاحتكاك المباشر، الذي بلغ ذروته باغتيال "ناصر العكر" أحد قادة مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها، يوم التاسع من يونيو/حزيران عام 2015، بعد فشل محاولة اغتيال سابقة مطلع شهر مارس/آذار من نفس العام، فجاء الرد سريعًا من عناصر "المجلس" على اغتيال "العكر" وشنُّوا هجومًا على مقرات تنظيم الدولة، واندلعت معارك عنيفة بين الطرفين انتهت بطرد التنظيم من المدينة وسيطرة مؤيدي تنظيم القاعدة عليها، بينما بسط تنظيم الدولة سيطرته على مدينة سرت وضواحيها كما أقام معسكرات في بعض المدن الأخرى.

وقد اتهم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تنظيم الدولة الإسلامية بالاعتداء والتجاوز، وقال التنظيم في بيان أصدره في يوليو/تموز 2015، تعقيبًا على المعارك الدامية بين مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها، ومقاتلي تنظيم الدولة الإسلامية، إن السبب الأبرز "يبقى هو التصرفات غير المنضبطة شرعًا وعقلاً لجماعة "الدولة الإسلامية" التي ما فتئت منذ أن أعلنت "الخلافة" من الإفساد في سائر الساحات، فأبطلت البيعات، وفرَّقت الجماعات، وكفَّرت المخالف دون بيِّنات، وسفكت الدم الحرام"[1].

واعتبر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في بيانه أن تنظيم الدولة حين دخل مدينة درنة "أبدل أمنها خوفًا، وسلمها حربًا، فنشأ الاقتتال الذي طالما حذرنا منه"، وحَمَّلَ تنظيم القاعدة جماعة الدولة الإسلامية مسؤولية الدماء التي سالت، معتبرًا أن ما قام به مجلس شورى مجاهدي درنة وضواحيها كان دفاعًا عن النفس وممارسة لحق دفع المعتدي وهو حقٌّ مكفول للآدمي، بل أشاد التنظيم بما سماه تصدي مجلس الشورى وأهالي المدينة لاعتداء الدولة الإسلامية[2].

---

(1) نسخة من البيان بحوزة المؤلف.

(2) المرجع السابق.

تونس: "القاعدة" تدافع عن مكاسبها

ظهر في تونس أنصار تنظيم "الدولة الإسلامية" بشكل مُبَكِّر مستغلين ارتخاء القبضة الأمنية للدولة في مرحلة ما بعد الثورة، خصوصًا خلال الأزمة السياسية التي واكبت الفترة الأخيرة من حكم تحالف الترويكا، التي تولت السلطة في الفترة الممتدة من 22 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 إلى غاية 29 يناير/كانون الثاني 2014. وكان أول ظهور علني لهم في ما عُرف بـ "النصرة القيروانية للدولة الإسلامية" التي أطلقها فصيل انشق عن "أنصار الشريعة"، يوم 20 مايو/أيار عام 2012، في مدينة القيروان وسط البلاد، وبدأت أنشطتهم تطول كبار السياسيين اليساريين والقوميين، تصفيةً واغتيالاً، من أمثال شكري بلعيد ومحمد البراهمي، فضلاً عن مسؤوليتهم عن هجمات دموية أخرى، مثل: الهجوم على متحف باردو بالعاصمة تونس، في مارس/آذار 2015، الذي خلّف حوالي 22 قتيلاً معظمهم سيَّاح غربيون، كما نفَّذ التنظيم هجومًا آخر استهدف فندق إمبريال مرحبا بمدينة سوسة الساحلية، أسفر عن مقتل 37 شخصًا أغلبهم سياح غربيون.

ورغم الهجومين الكبيرين وبعض العمليات الأخرى، فإن ظهور "الدولة الإسلامية" في تونس ما زال حتىَ الآن مجرد امتداد لما يوجد في ليبيا، في ظل غياب وجود بنية هيكلية قوية للتنظيم تملك متسعًا على الأراضي التونسية، وإن كان التونسيين يعتبرون من أكثر الجنسيات المغاربية في تنظيم الدولة الإسلامية إضافة إلى ليبيا.

كما يواجه الحضور المتنامي للتنظيم في تونس منافسة قوية من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التابع لتنظيم القاعدة في أفغانستان، الذي يسعى للحفاظ على وجوده في تونس منذ سنوات من خلال "كتيبة عقبة بن نافع" التي تتخذ من "جبل الشعانبي" على الحدود مع الجزائر مركزًا لأنشطتها، وتركز عملياتها ضد الجيش وقوات الأمن. وهنا لابد من التذكير بموضوع أوقع لُبْسًا لدى الكثير من الباحثين والإعلاميين في علاقة "كتيبة عقبة بن نافع" مع تنظيم "الدولة الإسلامية" وما تناولته بعض المواقع الجهادية سابقًا من بيعتها للبغدادي، ومَرَدُّ ذلك إلى أن "كتيبة عقبة بن نافع" أعلنت مع بداية الحرب التي شنَّها التحالف الدولي بقيادة

الولايات المتحدة الأميركية على تنظيم "الدولة الإسلامية"، تأييدها للتنظيم في تلك الحرب، داعية إلى مناصرته في مواجهة التحالف الدولي، لكنها لم تبايعه، بل سارعت بعد ذلك رفعًا لِلَّبْسِ إلى إعلان تمسُّكها ببيعة القاعدة والولاء لأميرها أيمن الظواهري، واصفة بيانها السابق بأنه مجرد تأييد للدولة الإسلامية في مواجهة "حملة صليبية"، دون أن يكون بيعةً أو إعلان ولاء[1].

ووصل التنافس ذروته بين الفريقين في الجزائر التي يتخذ منها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مقرًّا لقيادته المركزية، حين خسر تنظيم القاعدة إحدى مناطقه الثلاثة (منطقة الوسط) لصالح تنظيم الدولة الإسلامية؛ حيث أعلن أمير هذه المنطقة، "قوري عبد الملك"، المكنَّى "خالد أبو سليمان" وأعضاء مجلس الشورى معه، عن بيعتهم لزعيم الدولة الإسلامية، أبي بكر البغدادي، وغيَّروا اسم تنظيمهم ليصبح "جند الخلافة في الجزائر"، بدلاً من "المنطقة الوسط في تنظيم قاعدة الجهاد بالمغرب الإسلامي"[2]، وانخرطوا مباشرة في أعمال تنافسية معه، كان من أبرزها اختطاف الفرنسي، "بيار غوديل"، وقتله في شهر سبتمبر/أيلول عام 2014 بشرق الجزائر، في حين لم يبقَ لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سوى منطقتين، هما: المنطقة الشرقية في الجزائر، والتي تحتضن القيادة العامة للتنظيم بزعامة أميره، عبد الملك دوركدال المكنَّى "أبو مصعب عبد الودود"، ومنطقة الصحراء الكبرى التي تتركز أساسًا في شمال مالي بقيادة "جمال عكاشة" المكنَّى "يحيى أبو الهُمام"، وتتعايش إمارة منطقة الصحراء مع تنظيمات جهادية أخرى بعضها منقسم الولاء بين تنظيم القاعدة، والدولة الإسلامية، كما هي الحال بالنسبة لجماعة "المرابطون" وبعضها عبارة عن جماعات جهادية محلية مثل "أنصار الدين".

---

(1) ي. زيلين، هارون، "تونس بين تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة"، **معهد واشنطن**، (تاريخ الدخول: 17 سبتمبر/أيلول 2016):

http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/between-the-islamic-state-and-al-qaeda-in-tunisia

(2) شيخي، لامين، "جماعة تنشق عن القاعدة في بلاد المغرب وتبايع زعيم تنظيم الدولة الإسلامية"، **رويترز**، 14 سبتمبر/أيلول 2014، (تاريخ الدخول: 21 يونيو/حزيران 2015):

http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0H90O920140914

التحدي يعيد بلمختار

داخل المنطقة الصحراوية التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المتمركزة في شمال مالي، ظهرت دعوات تنادي بضرورة تجاوز مرحلة التنظيمات والانخراط في بيعة البغدادي و"الدولة الإسلامية"، وتحوّلت معسكرات التنظيم والمنتديات الجهادية ومواقع التواصل الاجتماعي، إلى مسرح لنقاش ساخن بين مؤيدي الدولة الإسلامية ومعارضيها؛ الأمر الذي دفع القيادات الموالية لتنظيم القاعدة في الصحراء إلى التحرك لتدارك الموقف ومحاولة إعادة لَمِّ الشمل ومواجهة الاختراقات اليومية لتنظيم الدولة الإسلامية، وفي هذا السياق بدأ رئيس مجلس شورى جماعة "المرابطون" المختار بلمختار المكنَّى "خالد أبو العباس"، مفاوضات مع قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، التي انشق عنها في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012، وتهدف هذه المفاوضات إلى عودة بلمختار إلى أحضان تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وإن كان ذلك بصيغة جديدة، تضمن تفادي ما حصل من خلافات أدَّت إلى انشقاقه عن التنظيم قبل ثلاث سنوات تقريبًا، وتضمن توفير نَفَسٍ جديد للقاعدة في المنطقة يجعلها قادرة على مواجهة المد المتنامي لـ "الدولة الإسلامية".

ويمكن القول إن هذه المفاوضات بين بلمختار وقيادة القاعدة في الجزائر، تجري على ضوء التطورات التي عرفها تنظيم القاعدة في بلاد خراسان (القاعدة الأم في أفغانستان وباكستان وإيران) وما عرفته أوساط التنظيم من بوادر مراجعات تَمَثَّلت في أفكار كان أسامة بن لادن يطرحها منذ عام 2010 قبل مقتله؛ حيث سبق لابن لادن قبل مقتله سنة 2011 أن أبدى تأثرًا كبيرًا بالثورات العربية، ودعا إلى القيام بمراجعات من شأنها تقريب التنظيم من جماهير المسلمين واندماجه فيهم، مقترِحًا في البداية تغيير اسم التنظيم لاعتبارات عديدة منها أن الاسم الرسمي له، وهو "قاعدة الجهاد"، لم يعد هو المتداول إعلاميًّا، وإنما أصبحت كلمة "القاعدة" هي الاسم الرسمي، دون أن تحمل هذه التسمية أي مدلول إسلامي أو جهادي.

وهنا لابد من التطرق بتفصيل يسير لحقيقة تلك الدعوات؛ حيث كشفت "وثائق أبوت آباد" التي عُثر عليها مع أسامة بن لادن عند قتله في مدينة أبوت آباد

الباكستانية، يوم 2 مايو/أيار عام 2011، عن رغبته في تغيير اسم تنظيم القاعـــدة، وهنا أورد نص إحدى الرسائل (التي يستشير فيها ابن لادن بعض العناصر المقربين إليه بشأن أفكاره الجديدة، والمرقّمة ضمن الوثائق التي سربها الأميركيون كـــالآتي: SCOM-2012-00000009)؛ حيث يقول ابن لادن: "أود أن أشاوركم على أمر ظهر لي أنه مهم جدًّا، وهو تغيير اسم (قاعدة الجهاد)؛ حيث إن دواعـــي تغـــييره كثيرة وجديرة بالاهتمام، منها:

1. أن هذا الاسم، قاعدة الجهاد، قد اختصره الناس فلا يذكره إلا قليـــل منهم؛ فالذي غلب عليه هو "القاعدة" وهو ما يقلّل شعور المســـلمين بانتمائنا لهم ويتيح للأعداء مغالطتـــهم بـــأنهم لا يحـــاربون الإســـلام والمسلمين، وإنما يحاربون تنظيم القاعدة، هذه الفئة الخارجة حتى علـــى تعاليم الإسلام، وهذا ما ازداد تكراره في الفترة الماضية، ومن ذلك قول أوباما بأن حربنا ليست على الإسلام والمسلمين، وإنما حربنا على تنظيم القاعدة، فلو كانت كلمة القاعدة مشـــتقة مـــن كلمـــة الإســـلام أو المسلمين، أو شديدة الصلة بهما كأن لو كان اسمنا الحزب الإســـلامي لتعذّر عليه أن يقول مثل هذا الكلام، ومن الواضح في الفترة الماضـــية أيضًا أنهم استبدلوا لفظ الحرب على الإرهاب إلى حدٍّ كبير، وهو مـــا تحدثوا عنه في سياق عدم استفزاز المسلمين، فقد شعروا أن لفظ الحرب على الإرهاب قد اتضح لمعظم الناس أنه الحرب على الإسلام، خاصـــة بعد دماء المسلمين الأبرياء التي أراقوهـــا بغايـــة الظلـــم في العـــراق وأفغانستان، ونسأل الله سبحانه وتعالى أن يرحم إخواننـــا المســـلمين. ومن الأمثلة على ذلك اسم إخواننا في حركـــة الشـــباب المجاهـــدين؛ فالعربية غالبًا ما تعرِّفهم بحركة الشباب فقط، لتـــتلافى اســـم الجهـــاد والمجاهدين.
2. أن اسم الكيانات يحمل رسالتها ويعبِّر عنها غالبًا، فاسم القاعدة يعبِّر عـــن قاعدة عسكرية فيها بعض المقاتلين دون الإشارة إلى همنا الواسع لتوحيـــد الأمة، وبناء على ما تقدَّم فحبَّذا أن تقترحوا وتتشاوروا في الأسماء المناســـبة

على أن لا تكون قابلة للاختصار بكلمة لا تعيننا على أن يكون الاسم وسيلة لإيصال رسالتنا إلى أبناء الأمة، وهذه بعض المقترحات:

طائفة التوحيد والجهاد.

طائفة التوحيد والدفاع عن الإسلام.

جماعة إعادة الخلافة الراشدة.

جماعة نصرة الإسلام والأقصى.

جماعة وحدة المسلمين.

التنظيم الجهادي لتوحيد الأمة وإنقاذها.

حزب توحيد الأمة الإسلامية.

جماعة تحرير الأقصى.

جماعة إنقاذ ونهضة الأمة"[1].

ولو راجعنا مسيرة الجماعات المرتبطة بالقاعدة في شتى أنحاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، لوجدنا أنها تجاوبت مع هذه المقترحات بدرجات متفاوتة، وقد شرع أتباع التنظيم في تنفيذ هذه التوصية على الأقل من خلال أسماء التنظيمات والفروع التابعة للقاعدة التي تأسست بعد عام 2011؛ حيث لا يحمل أي منها اسم القاعدة، وإنما تحمل أسماء أخرى، مثل: "جبهة النصرة" في سوريا، و"أنصار الشريعة" في ليبيا، وجماعة "المرابطون" في شمال مالي، وغيرها.

كما قدَّم ابن لادن قبل مقتله جملة مقترحات أخرى قال: إنها ستمكِّن قيادة تنظيم القاعدة المركزية في خراسان من فرض سيطرتها بشكل أكثر فاعلية على فروع التنظيم في شتى أنحاء العالم، وكذلك الجماعات التابعة له، وفي مقدمة تلك المقترحات تحديد مأمورية محددة لقادة التنظيمات التابعة للقاعدة، أو ما يعرفون في أدبيات التنظيم بأمراء الفروع، واشتراط موافقة القيادة المركزية على تعيينهم؛ حيث اقترح أن تكون فترة كل أمير سنتين قابلة للتجديد، وذلك بالتشاور مع

---

(1) يوجد بحوزة المؤلِّف بعض الوثائق المسرَّبة التي عُثِر عليها مع زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن عند مقتله، يوم 2 مايو/أيار 2015، في مدينة أبوت آباد بباكستان.

القيادة المركزية للقاعدة، وفي حال تعذر الاتصال والتشاور تكون المأمورية سنة واحدة قابلة للتجديد[1].

على ضوء هذه المقترحات، وبدافع مواجهة المنافس الجديد، جرت مفاوضات بين المختار بلمختار وقيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي انتهت بإعلان الأخير انضمام تنظيمه "المرابطون" إلى القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والاحتفاظ بقيادة جماعته في الصحراء الكبرى بشكل مستقل عن سلطة أمير الصحراء "يحيى أبو الهمام".

"المرابطون": انقسام بين "الدولة الإسلامية" و"القاعدة"

ولأن المفوضات بين المختار بلمختار وقيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي التي بدأت عام 2015، تأتي ضمن محاولات القاعدة قطع الطريق على تَوَغُّل أنصار "الدولة الإسلامية" في الصحراء الكبرى، فقد جاء الرد سريعًا واستباقيًّا من أنصار تنظيم "الدولة الإسلامية"؛ حيث أعلن أمير جماعة "المرابطون" "عدنان أبو الوليد الصحراوي" بيعته للبغدادي باسم التنظيم، محاولاً بذلك قطع الطريق على أي إعلان مرتقب من بلمختار (رئيس مجلس شورى جماعة "المرابطون") يتضمن انضمام "المرابطون" لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؛ الأمر الذي أعاد الأمور في التنظيم إلى ما قبل يوليو/تموز عام 2013، تاريخ تأسيس تنظيم "المرابطون" من تحالف بين جماعة "الملثمون" بقيادة المختار بلمختار و"جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" بقيادة "أحمد التلمسي" و"أبو الوليد الصحراوي"؛ حيث انقسم التنظيم بين داعمي قرار "الصحراوي" بيعةَ البغدادي والانضمام لـ "الدولة الإسلامية"، والمؤيدين لقرار المختار بلمختار التمسك ببيعة تنظيم القاعدة وأميره أيمن الظواهري.

فأبو الوليد الصحراوي الذي خسر منصب رئيس مجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بعد حلّها وانصهارها في جماعة "المرابطون"، كان خلافه التقليدي مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مسيطرًا على تفكيره

(1) المرجع السابق.

خلال مرحلة التنسيق مع بلمختار، كما أن ظروف التوتر القوي التي قـادت إلى انشقاق تنظيمه السابق "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في أكتوبر/تشرين الأول عام 2011، ظلّت ماثلة أمامه، هذا مع كونه يسعى لركوب موجة الحضور القوي لـ "الدولة الإسلامية" في المنطقة؛ حيث يمكنه الاعتماد عليها في الدعم المعنوي واللوجيستي؛ إذ يوجد تنظيم "جماعة ولاية غرب إفريقيا" المعروف سابقًا باسم "جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) في شمال نيجيريا، ضمن مبايعي تنظيم "الدولة الإسلامية" على مقربة منه، وكذلك تنظيم جند الخلافة في أرض الجزائر، وأنصار الدولة الإسلامية في ليبيا، وهي فروع لـ "الدولة الإسلامية" يعتقد "الصحراوي" أنها ستشكِّل دعمًا بديلاً له عن عناصر جماعة "الملثمون" وبعض عناصر "التوحيد والجهاد" من شركائه في تنظيم "المرابطون"، الذين رفضوا قراره بيعة "البغدادي"، إضافة إلى حالة ترحيب بقراره مبايعة "البغدادي" عرفتها الأوساط الشبابية الجهادية في المنطقة المؤيِّدة لـ "الدولة الإسلامية"، والتي يأخذ الكثيرون منها على قيادة القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي رفضها تلك البيعة وتمسكها بالظواهري وتنظيمه.

هذا فضلاً عن وجود بون شاسع في الطَّرْح الفكري بين الرجلين (المختار بلمختار، وأبو الوليد الصحراوي)؛ إذ من المعروف أن "عدنان أبو الوليد الصحراوي" ومعظم قادة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا يعتنقون فكرًا وطرحًا أيديولوجيًّا أقرب إلى فكر تنظيم "الدولة الإسلامية"، منه إلى فكر تنظيم القاعدة، ويُصَنَّفُون بأنهم أكثر راديكالية، بينما يُعرف عن "بلمختار"، أيَّام كان عضوًا في القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، أنه مصنَّف ضمن "الحمائم" أو القادة الأقل تشددًا، وقد شهدت السنوات الأخيرة مستوى من المراجعة في تفكيره، فضلاً عن تشبثه برؤية وبيعة تنظيم "القاعدة في بلاد خراسان" بقيادة أيمن الظواهري.

وهنا، لابد من التذكير بأن الخلاف داخل تنظيم "جماعة المرابطون" بين أميره الجديد "أبو الوليد الصحراوي" المبايِع لتنظيم "الدولة الإسلامية"، ورئيس مجلس الشورى "المختار بلمختار" المبايِع للظواهري والقاعدة، لم يكن وليد تطورات

التنافس بين التنظيمين على الساحة في الصحراء الكبرى، بل إن بيعة "الصحراوي" للبغدادي لم تكن إلا تطورًا في صراع قديم بين الرجلين وجماعتيهما، بدأت بوادره تظهر منذ تأسيس تنظيم "جماعة المرابطون"، منتصف عام 2013، عندما رفض "أبو الوليد الصحراوي" رئيس مجلس شورى جماعة التوحيد والجهاد حينـها، ومعـه "حمادَه ولد محمد الخير"، رئيس اللجنة الشرعية للتنظيم، بيعة "أبو بكر المصـري" كأول أمير لتنظيم "المرابطون" بعد تأسيسه، وهو المقرَّب من "بلمختار"، قبـل أن يتراجع "الصحراوي" عن موقفه ويقبل البيعة ويصبح عضوًا في مجلـس شـورى التنظيم، في حين غادر "حمادَه ولد محمد الخير" الصحراء إلى ليبيا للالتحاق بتنظيم "الدولة الإسلامية" هناك.

وبعد مقتل "أبو بكر المصري"، في إبريل/نيسان عام 2014، قَبِل "أبو الوليـد الصحراوي" بيعة التنظيم لرفيقه "أحمد التلمسي"، أميرًا جديدًا للمرابطين، وبعـد مقتل هذا الأخير على يد القوات الفرنسية، نهاية عام 2014، أعلن "أبـو الوليـد الصحراوي" نفسه أميرًا لتنظيم "المرابطون"، وبايعه بعض أعضاء مجلس الشـورى الموجودين معه في شمال مالي (أغلبهم من عناصر جماعة التوحيد والجهاد سابقًا) في حين رفض "المختار بلمختار" ومن معه من أعضاء مجلس الشورى في ليبيا وشمـال مالي حينها تلك البيعة (أغلبهم من عناصر جماعة "الملثمون" سابقًا)، واعتبروها غير شرعية، ومضى "بلمختار" قدمًا في مسار التفاوض مع قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أجل دمج التنظيم في القاعدة، وهو ما يواجه رفضًـا قاطعًـا مـن "الصحراوي" ومؤيديه، الذين حوَّلوا الصراع مع "بلمختار"، إلى حلقة من حلقات الصراع بين تنظيم "الدولة الإسلامية" وتنظيم القاعدة، فأعلن "الصحراوي" بيعتـه لتنظيم "الدولة الإسلامية" ليضيف اسمه إلى قائمة تنظيمات وجماعات في المنطقـة فَكَّت ارتباطها بتنظيم القاعدة وأعلنت البيعة والولاء لـ "الدولة الإسلامية"، مثل: جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) في نيجيريا، والجيش الإسلامي في ليبيا، وجند الخلافة في الجزائر، أما "بلمختار" فقد سارع إلى إعلان رفـض بيعـة "الصحراوي" للبغدادي وطعن في شرعيتها، وأكد تمسك مجلس شورى التنظـيم ببيعته للقاعدة وأميرها أيمن الظواهري.

الفصل الثالث

"بوكو حرام":
من الجماعة إلى "الولاية"

قبل الحديث عن "جماعة بوكو حرام" لابد من التطرق ولو باختصار للوضع النيجيري، والتركيبة السكانية والحالة الدينية والاجتماعية التي ولدت فيها هذه الحركة ونشأت وترعرعت.

التركيبة السكانية والحالة الاجتماعية والدينية

تعتبر نيجيريا من أكبر الدول الإسلامية في إفريقيا؛ حيث يبلغ عدد سكانها قرابة 150 مليون نسمة، يُمَثِّل المسلمون حسب إحصائيات حكومية حوالي 52% منهم، وهو رقم تُشكِّك فيه المنظمات الإسلامية في نيجيريا التي تقول: إن نسبة المسلمين تناهز 60% من السكان، بينما تبلغ نسبة المسيحيين حوالي 40%، والوثنيين حوالي 8%، وتتوزع نيجيريا إلى 36 إقليمًا وولاية، وتعتمد نظامًا فيدراليًّا، ويقول نشطاء مسلمون: إن الحضور السياسي للمسلمين في صناعة القرار متواضع قياسًا لعددهم؛ حيث يمثلون أكثرية في ولايات وسط الشمال، بينما هم أساس سكان منطقتي الشمال الشرقي والشمال الغربي؛ حيث تنتشر قبائل الهوسا والفلاتا والبورنو، كما يمثلون أكثر من نصف السكان في منطقة الجنوب الغربي، في الوقت الذي تُشكِّل فيه قبائل اليوروبا أغلبية، وهي قبائل مختلطة الديانة بين الإسلام والمسيحية، أما منطقتا الجنوب الشرقي وجنوب الوسط فيشكِّل المسيحيون أغلبية حيث قبائل الأيبو وبعض القبائل الأخرى.

وقوميًّا توجد في نيجيريا قرابة 250 قومية بلغات شتى، إلا أن هناك قبائل تعتبر الأكبر نظرًا لعددها الكبير، خصوصًا قبائل الهوسا والفلاتا وهما قبيلتان اختلطتا في بعض المناطق بحكم التزاوج والمساكنة، إلى درجة قاربت الانصهار في بعض المناطق، إضافة إلى قبائل اليوروبا وقبائل الأيبو؛ حيث يعتبر الدين الإسلامي بمذهبه السُّنِّي هو السائد بين الهوسا والفلاتا، رغم دخول المذهب الشيعي في بداية تسعينات القرن الماضي، لكن حضوره ما زال ضعيفًا حتى الآن، وتنتشر قبيلة الهوسا في ولايات

الشمال حتى حدود النيجر وجنوبًا حتى منطقة جوس بلاتو وسط البلاد، ومن بحيرة تشاد شرقًا إلى مدينة حدود جمهورية مالي غربًا، وتُصنَّف قبيلة الهوسا القومية الأكبر في نيجيريا؛ حيث يمثِّلون أكثر من 26% من السكان. ومن كبريات المدن التي أقامها الهوسا مدينة كانو وسيكوتو وكادونا وكاتسنا، وتنتشر في أوساط الهوسا المحافظةُ والتدينُ واللغة العربية بشكل كبير، كما تنتشر فيها الطرق الصوفية بشكل واسع، خصوصًا الطريقة التيجانية، في مدرستها الإبراهيمية التي أسَّسها الشيخ إبراهيم أنياس الكولخي السنغالي، ولها تاريخ عنيف من الصراع مع قبائل اليوروبا، تأخذ في غالبها الأعم صورة الصراع الديني بين المسلمين والمسيحيين، خصوصًا في مناطق الاختلاط بين القبيلتين كمنطقة جوس في ولاية بلاتو.

وتشترك مع قبيلتي الهوسا والفلاتا المُسْتَوْطِنَتَيْن في شمال البلاد، قبائل أخرى تُعرف باسم قبائل الكانوري، نسبة إلى لغة الكانوري التي يتكلمون بها، كما يسمون قبائل البورنو نسبة إلى موطنهم الرئيس في شمال نيجيريا، ولاية بورنو، كما يُعرفون محليًّا باسم قبائل "البيري بيري"، وتعود أصولهم حسب الباحثين إلى قبائل التبو المنتشرة في ليبيا وتشاد والسودان وأجزاء من النيجر. أما قبائل اليوروبا، ويُعرفون أيضًا باسم قبائل "أودوا"، الذين يشكِّلون أكثر من 20% من السكان، فتتراوح نسبة المسلمين بينهم من 55 إلى 60%، وهم القبائل الأكثر انتشارًا في الجنوب الغربي، وثاني أكبر تجمع قَبَلي في نيجيريا بعد قبائل الهوسا، ومركزهم الكبير في ولاية لاغوس، ويمكن توزيعهم إلى سبع مجموعات قبلية، هي: الأويو، وهم أصحاب السلطة التقليدية والقيادة في قبائل اليوروبا، إضافة إلى الأجبا والإيكيتي والإيفي والأجبو والأندو والكبة؛ حيث تتمايز هذه المجموعات في مناطقها وتجمعاتها السكانية ومدنها الكبرى، وقد تشكَّلت في أوساط قبائل اليوروبا منظمة مسيحية متطرفة تسمى "مؤتمر شعب أودوا" تأسست عام 1994، ويتزعمها، المتطرف "فريدرك فاسهون"، وتدعو هذه المنظمة إلى إقامة دولة مسيحية في جنوب البلاد تنفصل عن جمهورية نيجيريا الفيدرالية.

أما ثالث أكبر تجمع قبلي في نيجيريا فهم قبائل الإيبو المسيحية والوثنية، والذين تُقدَّر نسبتهم بين سكان البلاد بـ 18%، وإليهم ينتمي أول رئيس للبلاد بعد

استقلالها، بنيامين نامدي آزيكوي، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول 1963. وإلى هـذه القبيلة ينتمي عناصر تنظيم دولة بيافرا التي تقاتل لاستقلال منطقة الجنـوب الشـرقي الغنية بالنفط؛ حيث خاضت هذه المنظمة حربًا أهلية استمرت من يونيـو/حزيـران 1967 حتى يناير/كانون الثاني 1970، مات فيها أكثر من مليون شخص.

وهناك عدد من القبائل الأخرى، التي تعيش مـع المجموعـات الكـبرى في مناطقها، ومن أشهرها: قبائل "بيلة إيجو" التي تتحدث لغة الإيجاو ويمثّلون نسـبة تناهز 10%، وقبائل البورنو التي تتحدث لغة الكانوري ويمثّلون نسبة تبلـغ 4%، وجميعهم مسلمون، وقبائل الإيبيبيو التي تتحدث لغة الإيبيبيو، ويمثّلون حوالي 4%، من مجموع السكان، وقبائل التيف ويمثلون نسبة تبلغ حوالي 3%.

وفي عام 1999، صدر القانون الفيدرالي الذي يمنح للولايات النيجيرية حـق إصدار قوانينها الخاصة، فبدأت بعض الولايات الشمالية المسلمة تسير نحو تطبيـق القوانين الإسلامية، وكانت ولاية "زمفرة" أول ولاية تعلن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في كافة مرافقها، وذلك أواخر يناير/كانون الثاني 2000، ثم تلت ذلـك حكومات 12 ولاية مسلمة، أعلنت تطبيق الشريعة الإسلامية.

وقد عرفت نيجيريا منذ استقلالها العديد من الحركات المسلحة التي تعتمـد العنف وسيلة لتحقيق أهدافها، وهي حركات بعضها قومي وبعضها ديني، ومـن أشهرها: حركة تحرير دلتا النيجر، وهي حركـة ظهـرت في جنـوب الـبلاد، وبالتحديد في منطقة دلتا النيجر الغنية بالنفط، وترفع شعار الكفاح مـن أجـل التوزيع العادل للثورة، وحركة أبناء قبيلة "إيغيسو"، والمؤتمر الوطني لقبائل إيجـاو، وحركة بقاء شعب آغوني، وحركة تحرير الإيجاوا (MOSIEN)، إضافة إلى حركة قبائل الإيبو الانفصالية في منطقة الجنوب الشرقي، والتي قادت التمرد سنة 1967، وأعلنت استقلال دولة بيافرا، وقادت الحرب ضد الحكومة حـتى سـنة 1970، وحركة مؤتمر شعب أودوا التي أسَّستها قبائل اليوروبا عام 1994 لإحياء حضـارة وثقافة قبيلة اليوروبا وتحريرها وانفصالها عن نيجيريا.

أما المسلمون في نيجيريا، فقد عاشوا فترة طويلة تحت هيمنة الطرق الصوفية، حتى كانت مرحلة أواخر الستينات والسبعينات؛ حيث ظهرت الدعوة السلفية بين

مسلمي شمال نيجيريا ومنطقة بحيرة تشاد عمومًا، بعد أن عاد العديد من المبتعَثين والحجاج من قبائل الهوسا والكوناري والفلاتا الذين ذهبوا إلى المشرق العربي للدراسة أو لأداء مناسك الحج، يحملون معهم عقيدة سلفية، رافضة لهيمنة الطرق الصوفية على المجتمعات المسلمة هناك، وبدأت دعوات سلفية إصلاحية تنتشر في المنطقة وتصطدم بما تُسَمِّيه البدعيات والشركيات لدى الطرق الصوفية، خصوصًا التيجانية ذات الانتشار الواسع في المنطقة. وكان أول تجمع إسلامي سلفي مناهض للصوفية هو "حركة إزالة البدع وإقامة السُّنَّة" التي عُرفت اختصارًا باسم حركة "إزالة"، والتي تأسَّست عام 1978، على يد الشيخ إسماعيل إدريس[1] والشيخ أبي بكر جومي[2]، وكان لها أتباع كثيرون من مختلف القوميات المسلمة في المنطقة، واستطاعت أن تتمدَّد نحو دول الجوار بحكم التداخل القبلي والاجتماعي والديني، خصوصًا في النيجر وتشاد والكاميرون.

وقد شهدت هذه الحركة خلافات مبكرة، رافقها ظهور حركات أخرى موازية، كان من أبرزها حركة ظهرت منتصف الثمانينات سَمَّت نفسها "الإخوان المسلمين" (Yan Brothers)، أسَّسها إبراهيم الزكزكي (لا توجد علاقة فكرية أو تنظيمية بين جماعة الزكزكي وجماعة الإخوان المسلمين المعروفة عالميًّا والتي نشأت في مصر وانتشرت منها، إنما هو تشابه في التسمية)، وتميز خطاب جماعة الزكزكي بالصخب والحماسة والحدَّة والميل إلى العنف وتهييج عواطف الناس ضد المخالف وتعنيفه، وضد الدولة ومؤسساتها، وكان من بين الشباب المنتمين إلى تلك الحركة، شاب يُدعى "محمد يوسف" ينحدر من قبائل "الكانوري"، وُلد سنة 1967 في قرية "غوشو" (Gashuwa) بولاية "يوبي" (Yobe) بشمال نيجيريا، ولم يتلقَّ تعليمًا نظاميًّا، إنما درس القرآن وبعض الكتب الدينية، في المدرسة القرآنية التي كان والده

---

(1) "أهم الجماعات الإسلامية في نيجيريا"، موقع السكينة، 22 سبتمبر/أيلول 2012، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2016):

http://www.assakina.com/center/parties/18183.html

(2) "حياة الشيخ أبو بكر جومي"، **موقع ملتقى أهل الحديث**، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2016):

http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=145663

يديرها، وظل ينشط في جماعة "الإخوان المسلمون" إلى عام 1994 حين أعلن زعيم جماعة الإخوان المسلمين اعتناقه المذهب الشيعي الاثنا عشري في مقابلة مع صحيفة إيرانية[1]، فانقسمت جماعته إلى عدة أقسام، كان أبرزها ثلاث طوائف: طائفة استمرت مع "الزكزكي" واعتنقت معه المذهب الشيعي، وطائفة أعلنت تمسكها بنهج الجماعة التقليدي وتغيير اسمها إلى "جماعة التجديد الإسلامي"، وقطْع الصلة مع "الزكزكي" وأتباعه، وطائفة ثالثة اقتربت من جماعة "إزالة" السلفية ومنهجها.

جذور بوكو حرام وإرهاصات النشأة

تمكّن محمد يوسف كأحد القياديين الشباب في جماعة "الإخوان المسلمين" من انتهاز الفرصة، والتفرد بقيادة إحدى المجموعات، وبدأ يتقرب من "جماعة إزالة"، ويلقي محاضراته ودروسه في ولاية يوبي، ثم انتقل إلى ولاية "بورنو" التي يُشكّل "الكانوري" أغلبيتها، وذاع صيته وكثر أتباعه بين الشباب، لكن "يوسف" دخل في خلافات مع شيوخ "جماعة إزالة" الذين رأوا في منهجه وخطاباته وتصرفاته خروجًا على نهج الجماعة ونزوعًا نحو العنف والتطرف. وبدأ "يوسف" يُؤَسِّس لمدرسة فكرية جديدة تقترب شيئًا فشيئًا من خطاب المدرسة السلفية الجهادية، ومبتعدًا عن منهج السلفية العلمية الذي تركن إليه أغلبية قيادات "حركة إزالة"، وتطور الخلاف بينه وبينهم، إلى حدِّ الخصومة والتنازع؛ حيث كان محمد يوسف يرى في الأفكار التي يؤاخذه عليها قادة "جماعة إزالة" أفكارًا تجديدية دعوية، ودخل في تنازع مع الجماعة على إدارة ثلاثة مساجد كانوا يشتركون في

---

(1) "إبراهيم الزكزكي.. "آية الله" الإفريقي"، الجزيرة نت، 22 ديسمبر/كانون الأول، (تاريخ الدخول: 12 مارس/آذار 2016):

http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/12/17/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%B2%D9%83%D9%8A-%D8%A2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A

تسييرها، قبل أن يُقرر محمد يوسف ومن معه الانحياز إلى مسجد ابـــن تيميـــة في مايدوغري، وتركوا المسجدين الآخرين لجماعة إزالة، وأصبح أتباعه يُعرفون باسم "اليوسفيون"، كما أطلقوا على أنفسهم اسم "طالبان نيجيريا".

وقد شكَّل الانفصال الكلي بين حركة "إزالة" ومحمد يوسف فرصـــةً لهـــذا الأخير للتحرير من أدبيات ونهج تلك الجماعة التي بات يصفها بالمرجئة وعلمـــاء السلطان، ورَسَمَ لنفسه وأتباعه طريقًا خاصًّا بهم، وفي عام 2001، وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول في الولايات المتحدةَ الأميركية، التي هزت العـــالم، فشكَّلت منعطفًا جديدًا في مسيرة "اليوسفيين"؛ حيث أعلن محمد يوســـف اسمًـــا جديدًا لجماعته هو "جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد" وبدأت خطبه في المساجد والتجمعات تنحو منحى تأييد تنظيم القاعدة والحركـــات الســـلفية الجهاديـــة، والابتعاد عن المجتمع، كما صَعَّدَ من حملته ضد التعليم النظامي، الذي يعتبره تعليمًا غربيًّا، وقد اتخذ من المجالس العلمية والمساجد ميدانًا لنشر دعوته، فكانت ولايـــة "برنو" مركزًا لنشاطاته ودعوته، وخصوصًا مسجد "ابن تيمية" في عاصمة الولاية مايدوغري، الذي اتخذ منه مركزًا رئيسيًّا لجماعتـــه، وكـــذلك حـــارة دُوْكِـــي (Unguwar Doki) ومسجد فيزَان ومسجد مَافُوْني[1]، وركَّز في بداية تأسيســـه للجماعة على الدعوة، وكانت الدروس والمحاضرات شغله الشاغل؛ حيث يهاجم فيها الحكومة والإدارة والعلماء الذين يوالونها، وكذلك الصوفية، ثم تطور الأمر إلى أن أسَّس مع أتباعه مدارس لهم، من أهمها: مدرسة مسجد ابن تيمية، ومدرســـة أبـــي هريرة، ومركز الطائفة المنصورة، وكانوا في هذه المدارس يعتمدون منـــاهج تعليمية إسلامية وفقًا لرؤية الجماعة وتفسيرها للنصوص الدينية، خصوصًا القـــرآن وفقه الجهاد، وعقيدة الولاء والبراء، فضلاً عن الكتب الفقهية واللغـــة العربيـــة، وكانوا يفرضون فيها المظاهر الدينية، كلبس العمامة للأولاد، والحجاب للبنـــات، وخلال هذه الدروس يتم تلقين الطلاب مبادئ الحركة ومعتقداتها ومواقفها مـــن

---

(1) "جماعة بوكو حرام: نشأتها ومبادئها وأعمالهـــا في نيجيريـــا"، (تـــاريخ الـــدخول: 14مارس/آذار 2016):

http://forums.roro44.net/575789-2.html

الحكومات والتعليم النظامي والصوفية والعلماء المخالفين لها، وضرورة الاستعداد للجهاد، وكان محمد يوسف يعتبر تلك المرحلة مرحلة إعداد للجهاد، ويروِّج لدعوة حركته على أنها تشكِّل امتدادًا لحركة القائد عثمان دان فوديو الذي أنشأ خلافة في سكوتو بشمال نيجيريا، وكانت دولته تعتبر أكبر دولة إسلامية في العشرية الأولى من القرن التاسع عشر الميلادي بشمال نيجيريا.

وينتمي أغلب عناصر الجماعة إلى إثنية "الكانوري"(1)، وهي قبيلة كبيرة تُشكِّل أغلبية سكان ولاية بورنو بشمال نيجيريا ولها حضور في ولايات أخرى مثل ولاية "يوبي"، كما أن لها امتدادات في النيجر وتشاد والكاميرون، ويعرفون باسم "التبو" "والبورنو" كما يُطلق عليهم جيرانهم من الهوسا اسم قبائل "بيري بيري"، ويُقَدَّر عدد الكانوري بمليونين ونصف المليون نسمة، ويُعرف عنها أنها قبائل مسلمة محافظة في أغلبها، يشتغل معظم أفرادها بالتعليم في المدارس الدينية، والأعمال الحرة كالتجارة والرعي والزراعة.

منهج الجماعة

تعتمد بوكو حرام في منهجها على المصادر التقليدية للتيار السلفي الجهادي، وكسائر الجماعات فإن لها أدبياتها وأطروحاتها الخاصة بها والتي تشكِّل إضافات محلية لما هو مشاع من الفكر السلفي الجهادي، ومن أبرز تلك الكتب مؤلَّف لمؤسِّس الجماعة، "محمد يوسف"، بعنوان "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، وهو كتاب استوحى كثيرًا من مضامينه من كتب شيوخ السلفية الجهادية في العالم الإسلامي، إضافة إلى كتاب آخر بعنوان "جاء الحق" لِمُؤَلِّفه "علاء الدين البرناوي"، وهو اسم يُعتقد أنه مستعار لشخص ينسب نفسه إلى ولاية بورنو، أو قبيلة البورنو، فضلاً عن عشرات الأشرطة والخطب لـ "محمد يوسف".

---

(1) ولد الأمير، سيدي أحمد، "بوكو حرام والسياقات المتداخلة: مبايعة البغدادي ومعارضة الانتخابات"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 25 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار2016):

http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201532410310530116.htm

إلا أن المرجع الأبرز لفكر وعقيدة "بوكو حرام" هو كتاب "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، الذي فصَّل فيه محمد يوسف موقفه من الديمقراطية والتعليم النظامي والجهاد والمعتقدات الدينية والطرق الصوفية والشيعة؛ فبالنسبة للديمقراطية، فقد خصص لها فصلاً من كتابه، وسمَّاها: "الفتنة الزمنية وصنم العصر"، محاولاً أن يُؤَصِّل لذلك عبر الخوض في أصول الديمقراطية؛ حيث يقول: "ونحن لا نعتقد، ولا نتعامل، ولا نستخدم الديمقراطية؛ لأنها مذهب الكفار، واتباعُها أو التعامل معها، أو استخدام نظامها كفر، فلا يجوز لمسلم أن يرشح نفسه، ولا أن ينتخب غيره، تحت ظل النظام الديمقراطي. وأول من عَبَّر بالديمقراطية هو أفلاطون، وتعريفها: حكم الشعب بالشعب، كما أن الكلمة رُكِّبت من كلمتين يونانيتين: أولاهما: دموس، ومعناها الشعب، والأخرى: كراتوس، ومعناها الحكم أو السلطة. قال الشيخ محمد بن صالح بن العثيمين وعبد الله بن جبرين رحمهما الله تعالى: ... وهذا يُعد تَأْلِيهًا للشعب، فيصير الشعب هو المشرِّع، وهو الحاكم من دون الله تعالى، وهذه مخالفة عظمى لديننا الحنيف؛ قال تعالى: ﴿... **إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ**...﴾، لكن الديمقراطية تقول: إنِ الحُكم إلا للشعب، فلا يمنعه من أن يحكمها كافر أو منافق أو فاسق تحت ظل النظام الديمقراطي، وفي هذا من الخطر العظيم، والشر الجسيم ما فيه؛ لذا فإننا نؤكد ونجزم القول بأن الديمقراطية طاغوت يجب الكفر بها ورفضها وعدم التسليم لها؛ إذ إنه لا يصدُقُ العبد في إيمانه إلا بالكفر بالطاغوت أولاً، ثم بالإيمان بالله ثانيًا.

قال تعالى: ﴿... **فَمَنْ يَكْفُرْ بِالطَّاغُوتِ وَيُؤْمِنْ بِاللَّهِ فَقَدِ اسْتَمْسَكَ بِالْعُرْوَةِ الْوُثْقَى** ...﴾، والديمقراطية مذهب الكفار ودعوتهم، فلا يصح لنا كمسلمين تصحيح مذهبهم، فضلاً عن العمل به وترويجه في أوساط المسلمين، فإن تصحيح مذهب الكفار ناقض من نواقض الإسلام؛ فقد جاء أن من عقيدة أهل السنة والجماعة "من لم يكفِّر المشركين، أو شكَّ في كفرهم أو صحَّح مذهبهم كَفَرَ". ومما لا شك فيه أن التعامل بالمنهج الديمقراطي يُعدُّ تصحيحًا لمذهب الغرب النصراني، وإن الغرب النصراني، إنما مال إلى هذه الوثنية اليونانية لمَّا ضاق عليه دينه المحرَّف المبدَّل. فالفارق كبير بين الإسلام والديمقراطية، أو العلمانية، يظهر ذلك في

المبدأ، والمنشأ، والطريق، والغاية، من الحريات المزعومة"[1].

كما يَسُوق محمد يوسف جملة من الحريات يرى أن الديمقراطية تُكَرِّسُها وتعارض الإسلام فيها، وهي: حرية العقيدة، وحرية الرأي، وحرية التملك، والحرية الشخصية، وهنا يستشهد محمد يوسف ببعض كلام مؤسِّس جماعة الدعوة والجهاد في العراق التي تحوَّلت لاحقًا إلى تنظيم "الدولة الإسلامية" "أبو مصعب الزرقاوي"، والذي يقول معلِّقًا على الديمقراطية: "وجاءت الديمقراطية لتقول لنا: إن الشعب في النظام الديمقراطي هو الحَكَم والمرجع، وله كلمة الفصل والبطش في كل القضايا. فحقيقته في هذا النظام الكافر الطاغوتي تقول: لا رادَّ لقضاء الشعب، ولا مُعَقِّب لحكمه، وإليها يرجعون، إرادها مقدسة عند الديمقراطيين، واختيارها ملزم، وآراؤها مقدَّمة، وحكمها حكمة وعدل بزعم الكفار، من رفعه هذا النظام رُفع، ومن وضعه وُضع، فما حرَّمه الشعب هو الحرام، وما حلَّله هو الحلال، وما رضيه قانونًا ونظامًا وشريعة فهو المعتَبَر، وما عداه فلا حرمة له ولا قيمة ولا وزن، وإن كان دينًا قويمًا، وشرعًا حكيمًا من عند رب العالمين. وهذا الشعار، أعني: حكم الشعب بالشعب، هو لُبُّ النظام الديمقراطي، وجوهره ومحوره، وقطب رحاه، التي تدور عليها كل قضاياه ومسائله، فلا وجود للديمقراطية إلا بذلك، فهذا هو دين الديمقراطية الذي يبجَّل ويعظَّم جهارًا نهارًا، وهذا ما يقرِّره منظِّروها ومفكِّروها على رؤوس الأشهاد"[2].

ثم يضيف مشدِّدًا على موقفه الرافض للديمقراطية باعتبارها مناقضة للتوحيد والعقيدة السليمة، قائلاً: "إن الديمقراطية تقوم على مبدأ أن الشعب هو مصدر السلطات، بما في ذلك السلطة التشريعية، ويتم ذلك عن طريق انتخاب ممثِّلين عن الشعب، ينوبون عنه في مهمة التشريع وسنِّ القوانين، وبعبارة أخرى؛ فإن المشرِّع المطاع في الديمقراطية هو الإنسان وليس الله. وهذا يعني أن المألوه المعبود المطاع

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، **مؤسسة فرسان البلاغ للإعلام**، (تاريخ الدخول: 10 فبراير/شباط 2016):

http://justpaste.it/kw1z

(2) المرجع السابق.

من جهة التشريع، والتحليل، والتحريم، هو الشعب والإنسان والمخلوق، وليس الله تعالى، وهذا عين الشرك والكفر والضلال، لمناقضته أصول الدين والتوحيد، ولتضمنه إشراك الإنسان الضعيف الجاهل الظالم مع الله سبحانه وتعالى الذي لا شريك له في ربوبيته المتضمنة لخلقه، وتصرفه، وتدبيره، ولا شريك له في إلهيته المتضمنة لتحريمه، وتحليله، وتشريعه؛ أمرًا ونهيًا، وهو العبادة. ولا شريك له في أسمائه وصفاته التي تصف وتُرشد إلى مُلكه، وقدرته، وقهره، وحكمته، وسلطانه، وحكمه على خلقه. قال تعالى: ﴿... **أَلاَ لَهُ الْخَلْقُ وَالأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ**﴾، هذا هو حقيقة التوحيد الخالص الذي لأجله خلق الله الخلائق، وأرسل الرسل، وأنزل الكتب، وقسَّم الناس إلى مؤمنين وكفار، وبه قام سوق الجنة والنار، لكن هؤلاء المشركين جعلوا الإنسان مع الله في أخص خصائص الإلهية، ألا وهو الحكم والتشريع، قال تعالى: ﴿... **إِنِ الْحُكْمُ إِلاَّ لِلَّهِ أَمَرَ أَلاَّ تَعْبُدُوا إِلاَّ إِيَّاهُ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**﴾[1].

كما يؤكد رفضه لمبدأ حرية التدين المكفول بموجب النظام الديمقراطي، قائلاً: "تقوم الديمقراطية على مبدأ حرية التدين؛ فللمرء في ظل الأنظمة الديمقراطية أن يعتقد ما شاء، ويتدين بالدِّين الذي يشاء، ويرتد إلى أي دين وقتما يشاء، وإن كان هذا الارتداد مؤداه إلى الخروج عن دين الله تعالى إلى الإلحاد وعبادة غير الله عز وجل، وهذا أمر لا شك في بطلانه وفساده ومغايرته لكثير من النصوص الشرعية، التي تؤكد على أن المسلم لو ارتد عن دينه وشريعته إلى الكفر فحكمه في الإسلام القتل"[2].

ثم يضيف محمد يوسف موضحًا موقفه من البرلمانيين المنتخبين في النظم الديمقراطية، وكذلك موقفه من بعض الشكليات القانونية التي تحكم التشريع في نيجيريا، فيقول: "ذلك لأنهم، أي البرلمانيين، شرعوا من الدين ما لم يأذن به الله، فإن نظام التشريع في حكم الدماء والأعراض والأموال من الدين، فالذين يتبعون النظام التشريعي، ويتحاكمون إلى الطواغيت؛ مشركون، فالبرلمانيون والنواب

---

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

جمعوا بين تأليه أنفسهم، والشرك بالله، لأن لهم عصا (Mace) يعبدونها بأنواع من التعظيم، كالانحناء والخضوع والتذلل والمحبة ويتألهونها بالنظام؛ لأنهم لا ينظمون أي نظام، ولا يقررون بأي قرار بدونها، وإذا حكموا أو نظموا بدونها لا تُقبل قراراتهم، ولا حرمة لحكمهم بدون هذه العصا"، ويغوص في الحالة النيجيرية ليقول: إن النظام المعمول به في نيجيريا "يفضِّل المحاكم القانونية على المحاكم الشرعية، ويضعونها في المرتبة العليا من حيث درجات التقاضي"[1].

وبناء على رؤيته لما عليه الحكومات النظامية خصوصًا في بلده نيجيريا يرفض الاعتراف بها ويقول: "ودعوتنا ترفض العمل تحت الحكومة التي تحكم بغير ما أنزل الله، من القانون الفرنسي، أو القانون الأمريكي، أو القانون البريطاني، أو أي دستور ونظام يخالف الإسلام، ويناقض الكتاب والسُّنَّة؛ لأن قبول العمل تحت مثل هذه الحكومة الكافرة من جملة الطاعة المطلقة لنظامها، والاتفاق معها على قواعدها الشركية"، كما يرفض محمد يوسف رفضًا قاطعًا دعوات الكثير من علماء المسلمين قديمًا وحديثًا لمنع الخروج على الحاكم بالقوة حتى ولو كان غير مسلم، ويضيف: "وقد قال بعضهم ما هو أكبر شناعة وسخفًا من هذا في بلادنا، قالوا: لا يجوز الخروج حتى ولو كان الحاكم كافرًا، تجب طاعته ولا شك أن هذا من جملة عقائد المرجئة، وكذلك المتصوفة والرافضة، الذين يفرحون ويترحمون للحكام الكفرة الذين يقتلون أهل السُّنَّة والجماعة علنًا جهارًا نهارًا"[2].

ويسحب محمد يوسف موقفه من الحكومة على الأجهزة التابعة لها خصوصًا أجهزة الأمن والجيش والإدارة، ويتَّكِئ هنا على فتوى لعالم الدين اليمني السلفي "مقبل بن هادي الوادعي"، يقول فيها: "أنصح كل أخ ألا يرتكب حرامًا بالدخول في الوظيفة، ففيه ما هو أعظم من حلق اللحية، فحلق اللحية محرَّم ولا يجوز، إنك ستخضع للقانون، وتخضع للنظام، وهذا خضوع لغير الله"[3].

---

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.
(3) المرجع السابق.

كما يعتبر محمد يوسف في كتابه، الذي يُمَثِّل دستور الجماعة، أن مبدأ حرية التجمعات والأحزاب يناقض الدين الإسلامي؛ إذ يقول: "تقوم الديمقراطية على مبدأ تشكيل التجمعات والأحزاب السياسية وغيرها، أيًّا كانت عقيدة وأفكار وآراء وأخلاقية هذه الأحزاب. وهذا مبدأ باطل شرعًا، وذلك من أوجه، منها: أنه يتضمن الإقرار والاعتراف طوعًا من غير الإكراه بشرعية الأحزاب والجماعات، بكل اتجاهاتها الكفرية والشركية، وأن لها الحق في الوجود، وفي نشر باطلها وكفرها وفسادها في البلاد وبين العباد، وهذا مناقض لكثير من النصوص الشرعية، التي تثبت على العبد في تعامله مع المنكر والكفر؛ إنكاره وتغييره، وليس الإقرار والاعتراف بشرعيته"[1].

وانطلاقًا من موقفه من الديمقراطية والقوانين الوضعية يسوق محمد يوسف حكمه على الدولة التي تعتمد النهج الديمقراطي، وعلى الجيش والشرطة، قائلاً: "ودعوتنا ترفض العمل تحت الحكومة التي تحكم بغير ما أنزل الله، من القانون الفرنسي، أو القانون الأمريكي، أو القانون البريطاني، أو أي دستور ونظام يخالف الإسلام، ويناقض الكتاب والسنة؛ لأن قبول العمل تحت مثل هذه الحكومة الكافرة من جملة الطاعة المطلقة لنظامها، والاتفاق معها على قواعدها الشركية"[2].

ويستطرد بذكر جملة من الأمور يعتقد أنها من الكفر البواح الذي ترتكبه الدولة، ويُبرِّر الخروج عليها "ومن الكفر البواح؛ تعطيل الحدود، كحدِّ الزنا وشرب الخمر والسرقة والقذف ونحو ذلك، وإلغاء القصاص الوارد في الكتاب والسُّنَّة، واستبدال ذلك بآراء بعض الملاحدة الجاهلية، قبَّحهم الله. ومن الكفر البواح أن يفشو وينتشر الزنا، والرِّبا، والقمار، والرشوة، ونحو ذلك. ومن الكفر البواح الإصرار على خلط النساء مع الرجال في كل مكان ودائرة عمدًا وقصدًا، على أنه هو الأمثل والأحسن. ومن الكفر البواح أيضًا؛ التضييق على بعض الأفراد في حال تأديتهم لبعض العبادات، كالصلوات ونحوها، فهذا كله من الكفر البواح،

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

وقد قال أبوبكر رضي الله تعالى عنه في هذا المقام: أطيعوني ما أطعت الله فيكم، فإن عصيته فلا طاعة لي عليكم، فهذا هو سيد الخلفاء والأمراء ينص بالقول على ما فهمه من الكتاب والسُّنَّة لا كما يفهم الجَهَلة في هذه الأيام، من قولهم: الخروج لا يجوز إلا بالردة فقط، وذلك كالسجود للصنم، أو تقلد الصليب، فهذا القول من هؤلاء في غاية السخف"(1).

بوكو حرام والتعليم النظامي

فَصَّل محمد يوسف في كتابه "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا" موقف الجماعة من التعليم النظامي، الذي أخذت منه اسمها الإعلامي "بوكو حرام"، أي التعليم الغربي حرام بلغة الهوسا؛ حيث يجزم محمد يوسف بحرمة هذا التعليم ومخالفته للدين الإسلامي، ويُبَرِّر ذلك بالقول: "إن المسيحيين المنصِّرين والمستعمِرين هم الذي أسَّسوا هذه المدارس منذ أيام الاستعمار لتخدم غايتهم في تنصير الأمة المسلمة ونشر المسيحية في صفوف أفرادها. إن كثيرًا من الناس أُشربت في قلوبهم حب هذه المدارس الكفرية بسبب حب الدنيا، وحتى لا يرون ما فيها من مخالفات الشرع، تارة يدَّعون الضرورة، وتارة يفرِّقون بين المدارس التنصيرية والحكومية، وهذا يدل على جهلهم بالتاريخ الاستعماري، والمدارس الكفرية؛ لأنها أول ما بدأت ليس لها معلمون إلا المنصرون، وهم المنظِّمون لشؤونها. ولما ارتحل المستعمرون وتركوا المسلمين على الكفر الذي حملوهم عليه، قام المواطنون بتدريس هذه العلوم التي جاء بها المستعمرون بدون أي تمييز من الزيادة أو النقصان، إنها التنصير بنفسها، لذلك قال الشيخ "بكر بن عبد الله أبو زيد" في كتابه "المدارس العالمية الأجنبية الاستعمارية: تاريخها ومخاطرها": إن عددًا جمًّا غفيرًا من المصلحين الغيورين من العلماء وغيرهم في شتى أقطار العالم الإسلامي في المملكة، ومصر، والسودان، والعراق، والشام بأقسامه الأربعة، وفي تركيا، والهند، والباكستان، وفي الكويت، والإمارات، وفي المغرب بولاياته الأربع، وفي

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

إندونيسيا، وماليزيا، وغيرها؛ أعلنوا موقفهم الإسلامي الصريح من المدارس المقطوعة الصلة بالإسلام عقيدة، ومنهاجًا، ولغة، وتاريخًا (المدارس الاستعمارية الأجنبية)، التي افتُتحت في بلاد المسلمين لتكون محاضن لأجيال المسلمة، محذّرين منها، ومن إدخال أولاد المسلمين فيها، مبيِّنين مخاطرها على الأمة الإسلامية في حاضرها ومستقبلها، وأنها معاقل للخيانة بالمسلمين باستعمار أجيالهم عقديًّا وفكريًّا وثقافيًّا، وما في ذلك من تذويب للشخصية الإسلامية وتشكيل الفكر والعقل لما يرفضه الإسلام، وأنها حقًّا (البيت المظلم)، وأنها حرب جلية فكرية من عُبَّاد الصليب، أعمق من حروبهم الصليبية المسلحة"[1].

ويُجمل محمد يوسف موقفه من التعليم الغربي بالقول: "إن نظام التعليم الغربي يتعارض مع تعاليم الإسلام"، ويفصِّل في ذلك قائلاً: "ولم يخرجوا من بلاد المسلمين (يقصد المستعمرين) إلا بعدما غيَّروا الدِّين، وعطَّلوا المناهج العلمية الإسلامية، ودَسُّوا مناهجهم، فكان أول وأكبر سمومهم التي بثوها في الأمة الإسلامية؛ هي المدرسة، التي هي أَشَرُّ ما غَزَوا به الفكر والثقافة، وبدَّلوا معالم الدين، وربَّوا أولاد المسلمين منذ نعومة أظفارهم، من الروضة إلى الابتدائية والمتوسطة والثانوية والكلية، على ترك دينهم، لا فرق في ذلك بين مدرسة التنصير وغير التنصير، التي تحمل لواءها الحكومات التي أُسِّست من قِبل المستعمرين في بلاد المسلمين"[2].

ويرى محمد يوسف أن المناهج التعليمية الغربية المطبَّقة في التعليم النظامي في بلاده "تضمَّنت مخالفات للشرع، مما يحرم ممارستها وإعانتها ودراستها وتدريسها"، مضيفًا: "سنذكر شيئًا منها فيما يلي: أولاً: نشر المذاهب الهدامة كـ "الفَرْدوية"، والداروينية، والماركسية، والقول بتطور الخلق (ليفيبريل)، وبتطور المجتمع (دوركايم)، والتركيز على الفكر الوجودي والعلماني، والحرية المزعومة، فهذا يخالف النصوص الشرعية التي تركِّز على اتِّباع أفكار الأنبياء والشريعة المحمدية"، ويواصل سرد العديد من النظريات والفرضيات التي تُدرَّس، قائلاً: إنها تناقض

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.

الإسلام وتصطدم به وبنصوصه القرآنية والدينية التي أورد العديد منها في كتابه، مثل: "نشر الدهرية. إنهم يقولون بقول الدهريين... فهؤلاء يؤمنون بأن الأشياء منشأها الطبيعة"، وهذا ما يعتبره الكفر بعينه؛ لأنه "لا خالق ولا مدبِّر ولا محيي ولا مميت إلا الله سبحانه وحده، فهذه النظرية نظرية الإشراك بالله تعالى"، ثم يتطرق لبعض الاستنتاجات العلمية التي يرى أن القول بها كفر وأنها تُدرَّس في المناهج التعليمية، مثل: "اعتقادهم أن الشمس واقفة لا تتحرك ولا تجري، وإنما الأرض هي التي تدور فتطوف بالشمس"، ثم يتطرق لما يسمِّيه التشبه باليهود والنصارى في الزي والملبس والسلوك في المدارس النظامية.

ويضيف محمد يوسف منكرات أخرى يعتبرها مبرِّرًا لموقفه من المدارس النظامية، ومنها: "الاختلاط بين الرجال والنساء الذي هو محرَّم في ديننا الإسلامي، والرياضات المشغِلة عن الدِّين، ككرة القدم، وكرة اليد، ومسابقات الأولمبيك، وغيرها، وسفر المرأة وحدها بدون محرم ولا زوج، وانتشار الفواحش والرذائل كالزنا، والسحاق، واللواط، وغيرها"، ويقرر في النهاية أنه يَحْرُمُ على المسلمين إرسال أولادهم إلى تلك المدارس مناديًا "بوجوب إعلان إنكارها والبراءة منها، وتحريم الإذن بفتحها".

موقف الجماعة من الشيعة الجعفرية

ينظر أتباع جماعة بوكو حرام إلى الشيعة خصوصًا أتباع المذهب الجعفري الاثني عشري، الذي انتشر في عدد من مسلمي نيجيريا على يد الشيخ "الزكزكي"، باعتبارهم فئة ضالّة كافرة، تجب محاربتها، ويخوض محمد يوسف من خلال كتابه "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا" الذي تعتمده الجماعة مرجعًا لها، في معتقدات الشيعة باسطًا القول في الرد عليها وانتقادها ومهاجمتها، معتبرًا ذلك يدخل في صميم دعوة الجماعة، وأهدافها، حيث يقول: "ومن منهج دعوتنا، أننا نرد على الرافضة، الشيعة الاثني عشرية الجعفرية (المجوسية(؛ لأننا نعتقد أن فضح عقيدة الشيعة وكشف أسرارهم والبراءة منهم من صميم عقيدة أهل السنة والجماعة؛ لأن الشيعة "الاثني عشرية الجعفرية" المعروفة بـ (الرافضة) كانوا

يطلقون اسم الشيعة على أنفسهم في الزمن الحاضر، ويقتصرون عليها، حتى خدعوا كثيرًا من المسلمين بتسميتهم أنفسهم بـ "شيعة عليّ"، والأمر على خلاف ذلك، إنهم الروافض عند أهل الحق، وحميتهم مجوسية، وأصلهم من اليهود، وليس من الإسلام البتَّة، إنهم كفروا بالله ورسوله".

ويخوض محمد يوسف في معتقدات الشيعة الاثني عشرية، بشأن الله والرسول صلّى الله عليه وسلّم، وعقيدتهم في القرآن الكريم، قائلاً: إنهم "يعتقدون أن القرآن محرَّف ومبدَّل دخل فيه نقص وزيادة، بل إن القرآن الذي بأيدينا ليس هو القرآن المنزَّل من عند الله تعالى، هذه عقيدة الاثنا عشرية الجعفرية، وإن أنكروه تقية وخداعًا وكذبًا. وقد جمع محدِّثهم النوري الطبرسي" كتابًا ضخم الحجم سمَّاه "فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربِّ الأرباب" جمع فيه أكثر من ألفي رواية تنص على التحريف والتبديل والنقص والزيادة.

كما يتطرق لعقيدة الشيعة الاثني عشرية في الإمامة، قائلاً: "إنهم يرون أن الإمامة أعظم ركن من أركان الإسلام، روى الكُلَيْني بسنده عن أبي جعفر، قال: بُني الإسلام على خمس: على الصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، والولاية".
كما يتهم محمد يوسف الشيعة الاثني عشرية بِسَبِّ الصحابة والتعريض بهم، قائلاً: "إن هؤلاء المجوس كانوا يكفِّرون ويسبون أصحاب الرسول صلّى الله عليه وآله وسلّم، حقدًا وحسدًا وكُفرًا بآيات الله، خصوصًا أبا بكر، وعمر، وعثمان، وعائشة، وحفصة، وأبا هريرة، ومعاوية، رضوان الله عليهم أجمعين، وهؤلاء المجوس يرون أن الصحابة ارتدُّوا بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم إلا ثلاثة! كما روى الكُلَيني عن أبي جعفر أنه قال: كان الناس أهل رِدَّة بعد النبي صلّى الله عليه وسلّم إلا ثلاثة، فقلتُ: ومن الثلاثة؟ قال: المقداد بن الأسود، وأبو ذر الغفاري، وسلمان الفارسي، رحمة الله وبركاته عليهم"[1].

كما يتهمهم بمعاداة أهل السُّنَّة والجماعة وتكفيرهم، قائلاً: "إن الشيعة الاثني عشرية الجعفرية؛ يرون أن العدو الوحيد عندهم هم أهل السُّنَّة، ولذا وصفوهم بأوصاف، وسموهم بأسماء؛ كالعامة، والنواصب، ويرون أهل السُّنَّة نجاسة العين،

---

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

ولو اغتسل ألف مرة لما طهر، ولما ذهبت عنه نجاسته، ويقولون: إن النواصب (أي أهل السُّنَّة) حلال الدم، فإن قدرت أن تقلب عليه حائطًا، أو تغرقه في ماء لكي لا يشهد به عليك، فافعل". ويخلص إلى القول: إن "عقائدهم الفاسدة المجوسية أكثر من أن تعد وتحصى، فهم خالفوا الكتاب، واختلفوا في الكتاب، عقيدتهم عقيدة أجدادهم المجوس، وآراؤهم آراء أئمتهم اليهود"[1].

وانطلاقًا من هذا الموقف كانت تجمعات الشيعة في شمال نيجيريا هدفًا لهجمات مسلحي جماعة بوكو حرام، والتي كان من أشهرها الهجوم الانتحاري الذي نفّذه المدعو أبو سليمان الأنصاري في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2015، واستهدف موكبًا للشيعة في مدينة كانو بشمال البلاد وأسفر عن مقتل قرابة 22 شخصًا.

بوكو حرام والصوفية

وبذات النظرة التي ينظرون بها إلى الشيعة ينظر أتباع جماعة بوكو حرام إلى الصوفية وأتباع الطرق الصوفية، الذين يُصنِّفونهم ضمن "الفرق الضَّالَّة"؛ حيث خصَّص محمد يوسف فصلاً كاملاً من كتابه للصوفية تحت عنوان "التحذير من الصوفية"، متحدِّثًا عمَّا سماه: استغاثتهم بشيوخهم وتقديسهم لهم، كما اتهمهم بالاعتقاد بوحدة الوجود، أي إنه لا خالق ولا مخلوق، وإنما الجميع خالق والجميع مخلوق.

ويقول: "ودعوتنا تحذِّر المسلمين من اعتقاد عقائد الصوفية، وتخالفهم في المنهج والسلوك، ونحن نسلك مسلك السلف الصالحين في تربية النفس والرُّوح، والأدعية والأذكار، والصوفية من الفرق الضالة"[2].

ويُفَصِّل محمد يوسف في الفرق الصوفية، قبل أن يُجملها بوصف الضلال قائلاً: "والصوفية فرق متعددة، كالتجانية، والقادرية، والنقشبندية، والشاذلية، والرفاعية، وغيرها من الطرق التي يدَّعي كل منها أنه على حق وغيره على باطل،

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

(2) المرجع السابق.

والإسلام ينهى عن التفرق؛ قال الله تعالى: ﴿**وَلاَ تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ * يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ فَذُوقُوا الْعَذَابَ بِمَا كُنْتُمْ تَكْفُرُونَ * وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ * تِلْكَ آيَاتُ اللَّهِ نَتْلُوهَا عَلَيْكَ بِالْحَقِّ وَمَا اللَّهُ يُرِيدُ ظُلْمًا لِلْعَالَمِينَ**﴾ [آل عمران: 105-108].

ثم إن بعض الصوفية لا يزورون شيوخ الطريقة، التي تخالف طريقة شيخهم، ولا يأخذون أوراد شيوخ خالفوا أوراد شيخهم، وما إلى ذلك من أنواع التفرق.

ويتوغل محمد يوسف منظر ومُؤَسِّس بوكو حرام في معتقدات الصوفية شارحًا ومبرِّرًا حكمه عليهم بالكفر والضلال، قائلاً: "الصوفية تعتقد أن هناك أبدالاً، وأقطابًا، وأولياء؛ سلَّم الله لهم تصريف الأمور، وتدبيرها حتى يرون أن هؤلاء الشيوخ تأثيرًا، حتى بعد مماتهم وهم جثة في قبورهم، مع أن هذا حق الله تعالى وحده... والصوفية يلجؤون إلى غير الله عند نزول المصائب؛ يهتفون بأسماء شيوخهم والله تعالى يقول: ﴿**وَإِنْ يَمْسَسْكَ اللَّهُ بِضُرٍّ فَلاَ كَاشِفَ لَهُ إِلاَّ هُوَ وَإِنْ يَمْسَسْكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾ [الأنعام: 17]. وقال تعالى: ﴿... **ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ**﴾ [النحل: 53]. وبعض الصوفية يعتقدون بوحدة الوجود؛ فليس عندهم خالق ومخلوق، فالكل خلق والكل إله... والصوفية يراقبون شيوخهم من دون الله؛ يُطلب من المريديين أن يتصوروا شيوخهم عندما يذكرون الله، حتى في صلاقم، وحتى إنهم يضعون الصور أمامهم في الصلاة، ويسجدون لهم، ومن الصوفية من يدَّعي أن عبادته لا تكون لخوف النار ولا لطمع في الجنة.

وكن ذاكرًا لله حبًّا لذاته

بلا خوف نيران ولا قصد جنة

سبحانك هذا بهتان عظيم! وهذا جهل لحقيقة دين الله، وعدم معرفة الله تعالى؛ لأن الله سبحانه وتعالى يمدح أنبياءه الذين يدعونه رغبًا ورهبًا؛ فيقول: ﴿... **إِنَّهُمْ كَانُوا يُسَارِعُونَ فِي الْخَيْرَاتِ وَيَدْعُونَنَا رَغَبًا وَرَهَبًا وَكَانُوا لَنَا خَاشِعِينَ**﴾ [الأنبياء: 90]. وقال تعالى: ﴿**أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا**

يَحْذَرُ الآخِرَةَ وَيَرْجُو رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لاَ يَعْلَمُونَ إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الأَلْبَابِ﴾ [الزمر: 9].

والصوفية ترى الرقص، والدُّفَّ، والسماع، ورفع الصوت بالذكر قربة إلى الله تعالى؛ وهذا جهل محض، والله تعالى يقول: **﴿وَاذْكُرْ رَبَّكَ فِي نَفْسِكَ تَضَرُّعًا وَخِيفَةً وَدُونَ الْجَهْرِ مِنَ الْقَوْلِ بِالْغُدُوِّ وَالآصَالِ وَلاَ تَكُنْ مِنَ الْغَافِلِينَ﴾** [الأعراف: 205]. ويقول عليه الصلاة والسلام: "يا أيها الناس أربعوا على أنفسكم فإنكم لا تدعون أصمَّ ولا غائبًا، إنكم تدعون سميعًا قريبًا وهو معكم"، والصوفية تدَّعي علم الغيب والكشف لشيوخهم وأوليائهم المزعومة، وهذا يخالف النصوص الشرعية... ومن معتقداهم؛ أن الله خلق محمدًا من نوره، وخلق من نوره (أي من نور محمد) جميع الأشياء"[1].

ولأن الطريقة التيجانية هي أكثر الطرق الصوفية انتشارًا بين المسلمين في نيجيريا وفي منطقة غرب إفريقيا عمومًا، خصَّص لها محمد يوسف جانبًا من هجومه قائلاً: "وطريقة الصوفية التي انتشرت في بلادنا وصارت كالوباء في الأمة، والتي هي من أشد الفرق الصوفية كفرًا وضلالاً هي الطريقة التجانية"، ويُهاجم مُؤَسِّسَها أحمد التجاني، مُتَّهِمًا إياه بالضلال، متحدثًا عن سيرته، مُوَجِّهًا إليه ولأتباعه العديد من التهم.

الهيكلة التنظيمية لـ "بوكو حرام"

تعتمد جماعة بوكو حرام في نهجها الساعي إلى تحقيق مبادئها جملة وسائل ترى أنها ستقود إلى إقامة الدولة الإسلامية والمجتمع الإسلامي المنشود من طرفها، وما تمت ترجمته من خطبها بالكانوري والهوسا، فضلاً عن خطبها ومنشوراتها باللغة العربية، تقود كلها إلى الحث على ضرورة إنشاء جماعة منظمة تكون نواة للدولة المنشودة، وضرورة تنصيب إمام لهذه الجماعة يكون مطاعًا طاعة واجبة ويأخذ البيعة من أتباعه، وهي بيعة مدى الحياة، لا تنقضي إلا بالموت أو إقدام "الإمام" على ارتكاب مخالفات جوهرية تقود إلى تكفيره وفقًا للرؤية العقدية

---

(1) يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مرجع سابق.

للجماعة، ويكون هذا "الإمام" هو رمز الجماعة ومحور صيرورتها، عبر صلاحياته الواسعة. وكان مُؤَسِّس الجماعة محمد يوسف أول "إمام" تُبَايِعُه الجماعة، ولَقَّبُوه بلقب "الإمام أبو يوسف محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد الداغري البدوي البرناوي"، وللإمام نائبان، فضلاً عن مُمَثِّلِين له على مستوى الولايات والمناطق، وقادة عسكريين ميدانيين، وقادة محليين على مستوى المناطق والولايات، وخلايا قاعدية تقوم بتنفيذ مهام عسكرية واستخباراتية محددة، كما تضم هيكلة الحركة مجلسًا للشورى يضم 18 عضوًا، بينما تقدرهم مصادر أخرى بحوالي 30 عضوًا، هم أهل الحل والعقد، وهم المخَوَّلون إعلان الحرب، هذا فضلاً عن أمين عام الجماعة، أو الوزير التنفيذي.

المواجهات المسلحة

تعود بداية المواجهات المسلحة بين عناصر بوكو حرام والحكومة النيجيرية إلى أواخر عام 2003، عندما قامت طائفة من أتباع محمد يوسف تأثَّرت بفِكْر التكفير والهجرة، بعزل نفسها عن المجتمع، في بلدتي "كَنَمَّا وغَيْدَمْ" على الحدود مع النيجر، وتجاوزت تلك المجموعة دعوات محمد يوسف تَطَرُّفًا وراديكالية، واعتبرت مخالطته للمجتمع خللاً في منهجه، وكفَّرته بموجب معتقداتها، فاشتبهت السلطات في أمرهم؛ حيث داهمتم قوات الشرطة والجيش، واشتبكوا معهم، وهو ما خلَّف سقوط عدد من القتلى، ورغم أن محمد يوسف كان ينظر بعين الريبة إلى المعتزلين في "كَنَمَّا وغَيْدَمْ"، ويعتبرهم أقرب إلى الغلاة والخوارج وفِكْر التكفير والهجرة، إلا أن هجمات الشرطة والجيش، دفعت عددًا من عناصر الجماعة للتحرك ثأرًا لهم، فخرجت جماعة بقيادة "الشيخ بَابَ" في مسيرة من "كَنَمَّا" إلى مدينة "دامترو" عاصمة ولاية يوبي، وقتلوا جميع من صادفهم من رجال الشرطة والجيش، وقد أَسَّس ذلك الخروج لموجة العنف التي ستندلع بعد ذلك بسنوات، وأصبح يُعْرَف في أوساط الحركة ومؤيديها باسم "جهاد كَنَمَّا"، وأطلق المعتزلون على مكان اعتزالهم اسم أفغانستان نيجيريا، وكان محمد يوسف ساعتها موجودًا في المملكة العربية السعودية؛ حيث كان يؤدي فريضة الحج، حين بلغه نبأ خروج "جماعة

كَنَمَّا" واعتزالهم للمجتمع، وقد سارعت الحكومة النيجيرية ووسائل الإعلام إلى الربط بينه وبين تلك المجموعة وتحميله مسؤولية خروجهم.

ومنذ تلك الأحداث توترت العلاقة بشكل متصاعد بين الجماعة وأنصارها من جهة، والحكومة النيجيرية وعلماء الدين الرافضين لنهج الجماعة من جهة أخرى، لكن محمد يوسف استمر في دعوته وتحريض أتباعه على الجهاد، ومقاطعة التعليم النظامي، وشَنَّ حملة شعواء على كل ما يمتُّ لمفهوم الحداثة بصلة؛ حيث لاقت دعوته قبولاً لدى الكثير من الشباب المتحمس خصوصًا في الولايات الشمالية الشرقية لنيجيريا، مثل ولايات: بورني ويوبي وعومبي وأدماوا وبوتي، كما كان يتجوَّل بين الولايات الشمالية المسلمة الأخرى خصوصًا في المنطقة الغربية، ملقيًا للمحاضرات والدروس ومُبَشِّرًا بدعوته؛ حيث ساعدته قدراته الخطابية وحماسه على استقطاب العشرات، وأصبح له عدد من الأتباع في ولايات كانو وجيغاوا وكتسينا وجيغاوا وكبي وصكوتو، لكن أتباعه فيها كانوا قليلين وهاجر معظمهم إلى مدينة مايدوغري عاصمة ولاية بورنو؛ حيث مركز الجماعة وقوتها.

وفي نهاية عام 2004، وقعت أعمال عنف اتُّهِمَت الجماعة بالوقوف وراءها واستهدفت مراكز للشرطة في ولاية "برنو"، واستمر محمد يوسف في التركيز خلال خطبه ودروسه على حثّ الناس على مواجهة الحكومة ومقاومتها، ونبذ من يُسَمِّيهم: علماء السلطان، وتكفير الطرق الصوفية وتضليلها، وتحوَّلت "مايدوغري" إلى مركز لجذب عشرات الشباب القادمين من ولايات نيجيريا الشمالية المسلمة، وبعض قرى النيجر وتشاد والكاميرون المجاورة، وامتدت دعوته إلى تلك الولايات مع تباين في حجم التجاوب وعدد الأتباع بين الولايات الشمالية الشرقية، والولايات الشمالية الغربية، وانضمت للجماعة أعداد من شباب قبائل الهوسا والفلاتا.

علاقة بوكو حرام بالقاعدة في شمال مالي

خلال هذه الفترة بدأت الجماعة تلقى اهتمامًا إقليميًّا ودوليًّا من طرف الجماعات الجهادية، وأرسلت عددًا من عناصرها سنة 2003 إلى الصحراء الكبرى وخصوصًا شمال مالي، حيث التحقوا بمعسكرات تابعة للجماعة السلفية للدعوة

والقتال (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حاليًّا)؛ للتدرب على القتال هناك، وانضموا إلى معسكرات أمير المنطقة الخامسة في الجماعة السلفية عبد الرزاق البارا، وقُتِلَت أعداد كبيرة منهم في اشتباكات مع قوات النيجر وتشاد أثناء مرافقتهم لعبد الرزاق البارا في رحلته إلى تشاد، قبل أن يتم اعتقاله من طرف المتمردين التشاديين سنة 2004، ويتم تسليمه إلى الجزائر، وبعد ذلك تواصلت المراسلات بين محمد يوسف وخليفة "البارا" في الصحراء "عبد الحميد أبو زيد"، الذي كان يستقبل بشكل منتظم أفواجًا وعناصر من الجماعة للتدريب والتأهيل ويرسل الأموال والسلاح إلى معسكرات الجماعة في شمال نيجيريا، وشارك عناصر بوكو حرام في العديد من المعارك ضد جيوش المنطقة، من أبرزها معركة "حاسي سيدي" ضد الجيش الموريتاني في شمال مالي سنة 2010، والتي تم إرسال السيارات والأسلحة التي استولى عليها عناصر القاعدة فيها إلى شمال نيجيريا كدعم لجماعة بوكو حرام، لكن العلاقة بدأت تتوتر منذ عام 2010 حينما لاحظت قيادة القاعدة في الجزائر وشمال مالي أن "أبو بكر شيكاو" بدأ ينحرف عن منهجها ويبالغ في عمليات القتل والتفجير التي تستهدف المسلمين المدنيين، فراسلت إمارة الصحراء التابعة للقاعدة "أبو بكر شيكاو" برسالة كتبها عبد الله الشنقيطي، مفتي القاعدة في شمال مالي، يُذَكِّره فيها بمنهج القاعدة ويُحَذِّره من مغبَّة مخالفة التعليمات والإسراف في عمليات القتل والتفجير، لكن شيكاو واصل نهجه ولم يستمع لتوجيهات القاعدة، رغم أنه احتفظ بعلاقاته مع "عبد الحميد أبو زيد" حتى عام 2010.

وكان من بين من وصلوا إلى الصحراء قياديون في الجماعة، من أمثال خالد البرناوي الذي انشق عن الحركة سنة 2011 وأسَّس تنظيمًا يُعرف باسم "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان"، وقد شارك عناصر بوكو حرام في معارك ضد جيوش كل من مالي والجزائر وموريتانيا والنيجر.

بَيْدَ أن العلاقة بين جماعة بوكو حرام والمجموعات المنشقة عنها من جهة، وبين تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من جهة أخرى، تأثَّرت بالتطورات الداخلية على مستوى "إمارة الصحراء" التابعة لتنظيم القاعدة في شمال مالي

والخلافات بين قادها؛ حيث اعتمد المختار بلمختار عمليًا على العناصر التي تَعَرَّف عليها وتدربت في معسكراته وأشرف على انفصالها عن بوكو حرام، لتُؤَسِّس حركة "أنصار المسلمين في بلاد السودان"، بقيادة خالد البرناوي المكنَّى "أبو أسامة الأنصاري"، بينما كانت هناك عناصر أخرى وصلت إلى الصحراء سنة 2003 أيام كان ينشط فيها قائد المنطقة الخامسة عبد الرزاق البارا، بعد عودة بلمختار إلى الجزائر، وتلقَّى عناصر تلك المجموعة تدريبات في معسكرات تابعة لعبد الرزاق البارا، وحين غادر إلى النيجر ومنها إلى تشاد سنة 2004 كان برفقته عشرات منهم، قُتل معظمهم في مواجهات مع الجيش التشادي، والمتمردين التشاديين الذين اعتقلوا "البارا" ومن بقي معه على قيد الحياة، بينما استمرت العلاقة بين قيادة الحركة وخليفة "البارا" في الصحراء، عبد الحميد أبي زيد، وكانت المراسلات مستمرة بينه وبين محمد يوسف مؤسس وزعيم جماعة بوكو حرام ومن بعده خليفته، أبو بكر شيكاو، واستمر وصول توافد عناصر بوكو حرام على معسكرات كتيبة طارق بن زياد لتلقِّي التدريبات هناك، واضطروا أحيانًا للمشاركة في عمليات قتالية ضد بعض جيوش المنطقة، كما تولى "أبو زيد" مسؤولية تزويد بوكو حرام بالسلاح والمال، وقد تعزَّزت تلك العلاقة بعد الرسالة التي وصلت من قيادة القاعدة في أفغانستان بشأن قبول انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إليها، والتي حملها يونس الموريتاني إلى الصحراء الكبرى سنة 2006، وخُصِّص بند منها للحثّ على ربط الصلة مع جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) وتوفير التدريب والتأطير لهم (سنتحدث عنها لاحقًا في الفقرة المخصصة لبيعة الجماعة السلفية للدعوة والقتال لزعيم القاعدة أسامة بن لادن).

فكثفت قاعدة المغرب الإسلامي من اتصالاتها بالحركة وتدريب عناصرها وتزويدهم بالسلاح، وتُعَزِّز هذه المعطيات تصريحات أدلى بها أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عبد الملك دوركدال قال فيها إن جماعته كانت على اتصال بـ "بوكو حرام" وتعتزم تزويدها بالسلاح؛ للدفاع عن المسلمين بنيجيريا والوقوف أمام ما سمَّاه زحف الأقلية الصليبية، مؤكدًا أن القاعدة لديها مصالح في

منطقة جنوب الصحراء الكبرى؛ وذلك لعمقها الاستراتيجي الذي من شأنه أن يُعطي مجالاً أكثر للمناورات[1].

وفي إطار التنافس الحاد بين قطبي الصحراء الكبرى، بلمختار وأبي زيد، وفي محاولة للرد على عملية الاختطاف التي نفذها خالد البرناوي ورجاله التابعون لبلمختار، قام عبد الحميد أبو زيد بعملية مماثلة عبر عدد من النيجيريين التابعين له بقيادة "أبو ياسر النيجيري"؛ حيث اختطفوا ألمانيًّا كان يعمل في شركة للبناء في ولاية كانو، ويُدعى إدجر فريتز روباخ في يناير/كانون الثاني عام 2012، وتبنَّت القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي حينها عملية الاختطاف عارضةً الإفراج عنه مقابل امرأة مسلمة معتقلة في ألمانيا تُدعى فيليس لوفيتس، وتكنى "أم سيف الله الأنصارية"، لكن الألماني قُتل في يونيو/حزيران من نفس العام أثناء محاولة القوات النيجيرية تحريره بالقوة.

المواجهات مع الحكومة

واستمر التوتر على أشدِّه بين الجماعة والسلطات المحلية والفيدرالية في نيجيريا إلى أن كان عام 2009، حينما وقعت حادثة كان يمكن أن تكون عابرة، لكنها شكّلت منعطفًا مفصليًّا في تاريخ بوكو حرام وعلاقتها بالسلطات المحلية والفيدرالية؛ حيث كانت جماعة من أنصار بوكو حرام في طريقهم لدفن أحد زملائهم، فاعترضتهم قوات الأمن الخاصة ووقع احتكاك سقط فيه عدد من عناصر الجماعة بين جريح وقتيل، فجاء الرد غاضبًا من زعيم الجماعة محمد يوسف الذي ألقى خطابًا سمَّاه "الرسالة المفتوحة إلى رجال الحكومة الفيدرالية"[2]، هدَّد فيه الدولة بشنٍّ

(1) أوهوا، فريدوم، "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان: تطور الجماعات الإسلامية بنيجيريا"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 25 مارس/آذار 2013، (تاريخ الدخول: 15 سبتمبر/أيلول 2016):

http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/201332172933299756.html

(2) عبد الواحد النداوي، مهند، "مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا: بوكو حرام أنموذجًا"، مركز جيل للدراسات والبحوث، 27 إبريل/نيسان 2015، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار 2016):

حرب لا هوادة فيها، وحدَّد مهلة أربعين يومًا لتسوية ما خلَّفته تلك الأحداث وإنصاف الضحايا وذويهم، وإلاَّ فسيُطلق حملة جهادية عنيفة تشمل كافة أرجاء البلاد، وخلال تلك الفترة كان قادة الجماعة يُعِدُّون العُدَّة للمواجهة، كما صادق مجلس شورى الجماعة على إعلان الحرب إذا رفضت الحكومة تسوية الموضوع، وعشية انتهاء المهلة وبالتحديد يوم 26 يونيو/حزيران عام 2009 هاجمت قوات الشرطة في ولاية "يوبي" تجمعًا بأحد المساجد التابعة للحركة، فكان ذلك بداية اندلاع أعمال العنف التي لم تتوقف حتى الآن؛ حيث ردَّ عناصر الجماعة بمهاجمة بعض المباني الحكومية ومقرات الشرطة، وانتقلت أعمال العنف إلى ولاية بورنو واشتعلت المواجهات في العاصمة مايدوغري -حيث يوجد مُؤَسِّس الجماعة- واستمرت خمسة أيام، انتهت باعتقال محمد يوسف ثم إعدامه، وارتكبت القوات الأمنية خلال الأحداث مجازر بحق طلاب المدارس الدينية أخذت طابعًا عِرقيًّا استهدف شباب الكانوري من المتدينين، وأعلنت الحكومة الفيدرالية أنها قضت على الحركة نهائيًّا وأخمدت الفتنة في مهدها. وكان لحادثة تصفية محمد يوسف بعد القبض عليه، الأثر الكبير على أتباعه، فانبعثت الحركة من تحت رماد تلك المذبحة المروعة، بنَفَسٍ أشدَّ تطرفًا وأكثر حنقًا على الدولة وخصومها، وأعلن مامان نور نفسه أميرًا للجماعة، كما أعلن المسمى "ثاني عمر" بعد حوالي خمسين يومًا من تلك الأحداث أن مقتل محمد يوسف لن يغيِّر من مسار الجماعة، بل سيحفزهم على الاستماتة وتنفيذ أهدافهم، معلنًا انضمام الجماعة لتنظيم القاعدة، ثم صدر شريط لاحق أعلن فيه من سمَّى نفسه "أبو القعقاع" أن الجماعة ستشنُّ حربًا لا هوادة فيها، وأن الجنوب النيجيري سيكون هدفًا لتفجيراتها وأعمالها المسلحة، كما هي في الشمال، قبل أن يظهر أبو بكر شيكاو الذي كان يشغل منصب نائب إمام الجماعة سابقًا، منتصف عام 2010، ويعلن نفسه إمامًا لها، خلفًا للإمام المؤسس محمد

---

http://jilrc-magazines.com/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88/

يوسف[1]، وكان ذلك أول ظهور له بعد مذبحة 2009 التي قيل: إنه قُتِل فيها، وحدَّد شيكاو ثلاث فئات هم أعداء الحركة، ويتعلق الأمر بالشرطة والجنود، ثم المسيحيين، ثم من سمَّاهم بالوشاة المتعاونين مع الحكومة ضد الجماعة من المسلمين، مؤكدًا أنهم لا يستهدفون جمهور المسلمين.

ومع تولي شيكاو مقاليد الأمور في الجماعة عرفت منعطفًا تمثَّل في تصعيد أعمال العنف، وإعلان حرب حقيقية على من تُصنِّفُهُم الجماعة خصومًا لها، وبدأت عملياتها المسلحة بشكل متواصل وعنيف، وكان لولاية بورنو النصيب الأكبر من تلك الهجمات، وبلغة الأرقام، يبدو التصعيد واضحًا، حيث كانت سنة 2009 دموية بحكم المواجهات؛ حيث قُدِّر عدد الضحايا بـ 700 شخص، بينما كانت سنة 2010 أقل دموية؛ لأن الجماعة ما تزال تحاول ساعتها النهوض من تحت الرماد، فكانت الحصيلة 75 ضحية، وفي سنة 2011 بلغ عدد الضحايا 569 شخصًا، وارتفع العدد سنة 2012 ليصل إلى 1646، ثم واصل العنف حصد مزيد من الضحايا ليبلغ الرقم سنة 2013 ما مجموعه 2973 ضحية، بينما كانت سنة 2014 الأكثر دموية في تاريخ الجماعة؛ حيث وصل عدد الضحايا إلى 7711 ضحية[2].

كما شهدت سنة 2014، تطورًا خطيرًا في مسار الجماعة عندما اختطفت حوالي 300 فتاة من إحدى المدارس في شمال نيجيريا، كما بدأت في نفس العام استخدام الفتيات كانتحاريات، وكانت البداية في يونيو/حزيران عام 2014، عندما فجَّرت أول انتحارية من الجماعة نفسها في ثكنة للجيش النيجيري في كومبي، ويقول الخبراء: إن عدد التفجيرات التي قامت بها بوكو حرام واستخدمت فيها فتيات، بلغت 16 عملية انتحارية[3].

---

(1) "زعيم جماعة بوكو حرام في نيجيريا أبو بكر شيكاو"، **موقع السكينة**، 18 يونيو/حزيران 2013، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار 2016):
http://www.assakina.com/center/parties/25723.html#ixzz3z7jTmVl2

(2) ولد الأمير، "بوكو حرام والسياقات المتداخلة: مبايعة البغدادي ومعارضة الانتخابات"، مرجع سابق.

(3) "أوفوا، فريدوم، "بوكو حرام و"انتحاريات" نيجيريا: انعكاسات توظيف النساء"، **مركز الجزيرة للدراسات**، 1 مارس/آذار 2015، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار 2016):
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201531851755794.htm

وقد عزَّزت هذا التوجه التصعيدي لدى الجماعة العديدُ من الأحداث الـــتي تلاحقت بعد مقتل محمد يوسف، وفي مقدمتها انتخاب كودلاك جونثان رئيسًـــا للبلاد وهو مسيحي، ثم الأحداث الطائفية التي وقعت في لاغوس بين المســـيحيين والمسلمين، واتُّهِم فيها المسيحيون بارتكاب تصفيات عرقية ضد المسلمين، فكثّفت الحركة من عملياتها ضد المسيحيين بحجة مسؤوليتهم عما حصل في لاغوس، كما دخلت بوكو حرام في مواجهات عسكرية مـــع دول المنطقـــة؛ حيـــث بـــدأت إرهاصات المواجهة بين الطرفين، عندما قرَّرت تشاد في يناير/كانون الثـــاني 2015 إرسال جنود إلى الكاميرون ونيجيريا لقتال الحركة، وفي فبرايـــر/شـــباط شـــنَّت الجماعة هجومًا دمويًّا في الضفة الأخرى لبحيرة تشـــاد، وبالتحديـــد في منطقـــة "نكبوا" استهدف معسكرًا للجيش التشادي ومنزل سلطان المنطقـــة، ثم نفـــذت هجمات عنيفة وسط العاصمة نجامينا مستهدفة بعض المواقع الأمنية الحساسة، كما كان شمال الكاميرون مسرحًا للعديد من الهجمـــات وعمليـــات الخطـــف الـــتي استهدفت الغربيين، وقد اعتمدت الحركة في السنوات الأخيرة سياســـة تخفيـــف مركزية قراراتها خصوصًا ما يتعلق بالولايات ونشاطات فروعها، وهو أمر فرضته الظروف الأمنية للجماعة التي باتت خصمًا لكل القوى العالمية، ومُلاحَقـــة مـــن طرف دول المنطقة؛ حيث تم منح الكثير من الصلاحيات لقيادات الخلايا القاعِدِيَّة وإعطائهم حرية أكثر في اتخاذ القرارات والتخطيط لها متى ما سمحت لهم الفرصـــة بتنفيذ أمر يخدم منهج الجماعة واستراتيجيتها؛ وذلك لضمان انســـيابية الأعمـــال وتصاعدها.

الحاضنة الشعبية ومصادر التمويل

لا يمكن الحديث عن رقم محدد بشأن حجم الجماعة وعدد أعضـــائها، وإن كانوا يُقَدَّرون بالآلاف، وتتحدَّث التقارير عن أرقام أقرب إلى التخمين منـــها إلى الضبط الحقيقي، وتتراوح بين 6 آلاف إلى 30 ألف مقاتـــل: فمراكـــز البحـــث النيجيرية تذكر 30 ألفًا، وباحثون من جنوب إفريقيا يُقَدِّرون مسلحي بوكو حرام بـــ 15 ألفًا، ومراكز فرنسية تذكر 13 ألفًا، ويذهب المعهد الملكـــي البريطـــاني

للدراسات الدولية (تشاتام هاوس) إلى أنهم 8 آلاف، أما بعض التقارير الأميركية فتقدرهم بـ 6 آلاف. ويعتقد كثير من المتابعين أن الحركة تملك خزانًا من المناصرين المنخرطين في خلايا نائمة، تستدعيهم كلما دخلت في مواجهات؛ لذلك فإن عدد مقاتليها غير ثابت، يزيد وينقص بحسب الظروف والمواجهات الميدانية.

ويتركز امتداد الجماعة الجغرافي تقريبًا في كل ولايات الشمال النيجيري التسعة مع تفاوت بين هذه الولايات، كما توسع انتشارها إلى خارج البلاد في مناطق من النيجر مثل منطقتي "ديفا" و"زندر"؛ حيث أغلبية السكان من قبائل الكانوري والفلاتا وكوندوما والهوسا وبعض القبائل العربية، وفي تشاد والكاميرون حيث تنتشر نفس القبائل، وتشكل بعض القرى والتجمعات حاضنة شعبية للحركة، ورافدًا تكتتب منه الجماعة، خصوصًا أن تلك القبائل ينتشر بينها الفقر والبؤس، ويندر التعليم النظامي في مواجهة المدارس الدينية التي يسيطر عليها مؤيدون لفكر الحركة أو أفكار قريبة منها، كما تُشَكِّل مجموعات "الماجيريس" (أطفال يُرسَلون إلى معلمي القرآن، في ظروف صعبة يتخلى عنهم ذووهم، فيعيشون على التسول في الشارع، وقد أُحصي منهم أكثر من تسعة ملايين طفل في نيجيريا وحدها سنة 2010، أغلبهم في الشمال)[1] رافدًا كبيرًا لتغذية الحركة بالمقاتلين، و"الماجيريس" عادةٌ في شعوب غرب إفريقيا وتختلف تسميتها من منطقة لأخرى؛ حيث تعرف في السنغال ومالي باسم "آلمودا"، وتجعل الظروف الصعبة لهؤلاء الأطفال الذين يتخذهم أحيانًا بعض معلميهم وسيلة كسب عن طريق

(1) بالطيب، محمد، "بوكو حرام النيجيرية: سياقات التأسيس ومسارات المواجهة"، بوابة إفريقيا الإخبارية، 15 يناير/كانون الثاني 2014، (تاريخ الدخول: 14 مارس/آذار 2016):

http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%88-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9

التسول، تجعلهم عرضة للضياع والانحراف أو التجنيد من قِبل الجماعات المتشددة.

أما ما يتعلق بالتمويل فتذهب تقارير صادرة عن مراكز بنيجيريا إلى أن أَهَمَّ تمويل للحركة يأتي من سياسيين وتجار في مايدوغري عاصمة ولاية بورنو؛ حيث تأسَّست الحركة. كما أنها تحظى بتعاطف الكثير من السياسيين النيجيريين والعديد من عناصر الشرطة في العاصمة أبوجا، وفي العديد من ولايات الشمال، ومنذ مواجهات 2013 بدأت الحركة تفرض ضرائب على المواطنين القاطنين بالمناطق التي تقع تحت سيطرتها، وأوردت تقارير غربية عن أن بوكو حرام تلقّت أموالاً من زعيم تنظيم القاعدة السابق أسامة بن لادن، وأن وثائق عَثَر عليها الأميركيون في مخبئه تؤكد صلة الحركة بقيادة تنظيم القاعدة[1].

بيعة "شيكاو" للدولة الإسلامية وعزله

في بداية عام 2015، وصلت إلى معاقل جماعة بوكو حرام في ولاية "بورنو" بشمال نيجيريا مجموعةٌ من السودانيين المبايعين لتنظيم "الدولة الإسلامية"، قادمين من تشاد؛ حيث قابلوا إمام الجماعة "أبو بكر شيكاو"، وعرضوا عليه بيعة "الخليفة" أبو بكر البغدادي؛ لعلمهم بانفكاك علاقته مع تنظيم القاعدة قبل ثلاث سنوات من ذلك التاريخ، فرفض الاستجابة لهم بداية، لكنهم استطاعوا الضغط عليه عبر إقناع أغلبية عناصر مجلس شورى الجماعة وبعض المقربين منه بشرعية البيعة ووجوبها، ووعدوه بتقديم دعم سخي ومساندة إعلامية وعسكرية للجماعة من تنظيم الدولة الذي كان ساعتها في أوج قوته. وافق شيكاو على عرضهم وأعلن بيعته لتنظيم "الدولة الإسلامية" وخليفته "أبو بكر البغدادي" في مارس/آذار من نفس العام، لكن رسل تنظيم الدولة كانت لهم مهمة أخرى غير مجرد أخذ البيعة من الجماعة، فقد كانوا يسعون لعزل "أبو بكر شيكاو" من زعامة الجماعة وتعيين خَلَف له، في مخطط دُبِّر سلفًا قبل وصولهم إلى معاقل الجماعة، الأمر الذي اكتشفه "شيكاو" مبكرًا عن طريق مقرَّبين منه في مجلس شورى الجماعة، فسارع

(1) ولد الأمير، "بوكو حرام والسياقات المتداخلة: مبايعة البغدادي ومعارضة الانتخابات"، مرجع سابق.

إلى اتخاذ خطوات استباقية لإفشال المخطط قبل إكمال تنفيذه نهائيًّا؛ حيث ظهر حينها في تسجيل مصور أعلن فيه أنه هو "الأمير الفعلي للجماعة"، دون أن يتطرق لما يحاك ضده، أو يعلن تراجعه عن بيعته لتنظيم "الدولة الإسلامية"، ثم طلب السودانيين الذين جاؤوا لأخذ البيعة منه ثم عزله؛ بُغية قتلهم والتخلص منهم، لكنهم استطاعوا الاختفاء وغادروا شمال نيجيريا، أما الرجل الذي اقترحه رُسُل تنظيم "الدولة الإسلامية" ليتولى زعامة الجماعة فلم يكن سوى أحد المقربين من "شيكاو" والمتحدث باسم الجماعة، أبو مصعب البرناوي، وقد اختفى هو الآخر عن أعين "شيكاو"، ولجأ إلى جزء من الغابة لا تصل إليه يد "شيكاو" ومعه مجموعة من المقاتلين بايعوه على السمع والطاعة، ونصَّب نفسه "أميرًا" للجماعة بموجب قرار "الخليفة" أبي بكر البغدادي، لكن الظروف المحيطة به والقوة التي يحتفظ بها غريمه "شيكاو" جعلته يُحجم عن إعلان ذلك للرأي العام؛ خوفًا من صولة الأخير ومغبَّة استفزازه، وقد تعاطت معه قيادة تنظيم الدولة منذ ذلك التاريخ انطلاقًا من كونه ممثلها الشرعي في المنطقة.

وقد سعى أبو بكر شيكاو إلى ثني "الخليفة البغدادي" وقيادات تنظيم "الدولة الإسلامية" عن عزله وتنصيب البرناوي خلفًا له، وذلك عبر مراسلات عديدة حاول فيها أن يؤثِّر على قناعة قيادة التنظيم، وتضمنت تلك المراسلات اتهامات لأبي مصعب البرناوي بالإخلال بمنهج أهل السنَّة الجماعة، والتلبس ببعض الكفريات ونواقض الإسلام، كرفضه تكفير الكافر -حسب قوله- غير أن قيادة تنظيم الدولة كانت متمسكة بقرارها اعتمادًا على تقارير وصلتها تؤكد استحالة استمرار "شيكاو" قائدًا للجماعة؛ بسبب تصرفاته الاستبدادية، وصعوبة انقياده، واعتزازه بنفسه وغروره، واعتبرت أن رفضه الانصياع لقرار عزله، يُشَكِّل مخالفة تستحق التعزير والعقاب؛ لذلك قرر تنظيم الدولة المضي قدمًا في قرار عزل "شيكاو" وتعيين "أبو مصعب" خلفًا له، وتجاهلت مراسلات "شيكاو" لها فترة من الزمن قبل أن ترد عليها، بنشر مقابلة مع "أبو مصعب البرناوي" في مجلة "النبأ" التابعة للتنظيم، قدَّمته خلالها على أنه "أمير ولاية غرب إفريقيا".

انشقاقات جديدة

تؤكد التطورات التي عرفتها جماعة بوكو حرام أن هناك انشقاقات في صفوفها؛ حيث أعلن فصيل من بوكو حرام بزعامة "الشيخ أبو محمد عبد العزيز"، في 28 يناير/كانون الثاني 2013، عن وقف مشروط لإطلاق النار لكي تجرى مفاوضات مع حكومة ولاية بورنو، مؤكدًا أنه هو الرجل الثاني في صفوف الحركة، وقد اعترف في خطاب له بوجود فصيلين داخل بوكو حرام حين قال: "صحيح أنه يوجد فصيل آخر داخل حركتنا، ولكن الفصيل الأكثر في جماعتنا يدعم وقف إطلاق النار، كما يدعمه كذلك عدد من قادتنا الرُّوحيين ومن بينهم الإمام أبو بكر شيكاو"، بينما تصر مجموعة أخرى من الحركة بزعامة محيي الدين مروان على أن تحترم الحكومة شروطها قبل أيِّ مفاوضات، وبعد إعلان "أبو محمد" بفترة وجيزة وزعت مجموعة أخرى بعض المنشورات زعمت فيها دعم "أبو بكر شيكاو" لها، ونفت أي مفاوضات مع حكومة بورنو لوقف إطلاق النار، لكن "أبو بكر شيكاو" أعلن بصورة مفاجئة تخليه عن وقف إطلاق النار في مارس/آذار 2013؛ ففي شريط مصوَّر غير مؤرَّخ أوضح شيكاو أن جماعته لم تشارك في أي مفاوضات سلام مع الحكومة، كما هدد بقتل "أبو محمد عبد العزيز" لإعلانه وقف إطلاق النار(1).

إضافة إلى تصريحات "أبو محمد" التي تشي بوجود خلافات داخل الحركة، فإنَّ مصادر أخرى تتحدث عن انشقاق كبير وقع في الحركة بعد مبايعتها لتنظيم "الدولة الإسلامية" في مارس/آذار 2015، وتغيير اسمها إلى "ولاية غرب إفريقيا"، وتقول المصادر -وأغلبها خبراء محليون وإقليميون-: إن قياديًّا من الحركة يُسَمَّى "محمد داود"، قاد انشقاقًا على "أبو بكر شيكاو" بعد مبايعته لـ "الدولة الإسلامية"، وهي المعلومات التي صرح بها الرئيس التشادي، إدريس ديبي، وكان محمد داود -الذي سبق أن عمل عسكريًّا، وينحدر من إحدى القبائل العربية في شمال نيجيريا- قد انخرط مبكرًا في جماعة بوكو حرام إبَّان تأسيسها، وعمل مسؤولاً للجنة الأمنية

(1) Uwerunonye, N. "Boko Haram: Can they be trusted?", **Tell,** 11 February 2013, p.42

المكلفة بمحاربة محاولات اختراق الحركة والتجسس عليها، والتخطيط للـهجمات الانتحارية، ويرفض -كما أكد أكثر من مصدر- بيعة "أبو بكر شـيكاو" لتنظـيم "الدولة الإسلامية"، وبمعيته عدد من القادة والعناصر، معلنين تمسكهم باسم الحركة القديم "جماعة أهل السُّنَّة للدعوة والجهاد"، واعتبروا بيعة "أبو بكر شيكاو" لتنظـيم "الدولة الإسلامية" انحرافًا كبيرًا، وهذه المعلومات إنْ صحَّت، تعني أن بوكو حـرام قد انقسمت إلى قسمين، أحدهما بقيادة "أبو بكر شيكاو"، وهو الفصـيل التـابع لتنظيم "الدولة الإسلامية"، وفصيل بقيادة محمد داود، وقد احتفظ باسـم الجماعـة القديم وولائها للقاعدة، ومن غير المستبعد أن ينسق هذا الأخير أو يتَّحِد مع جماعـة أنصار المسلمين في بلاد السودان خلال الفترة القادمة.

جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان (أنصارو)

كان أكبر انشقاق واجهته جماعة بوكو حرام حين أعلـن قيـاديون منـها انشقاقهم وتأسيس "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان" (JAMBS) في عام 2012، بعد سلسلة خلافات بين مؤسسيها و"أبو بكر شيكاو" حـول أسـاليب الجماعة وأهدافها، والعمليات التي تقوم بتنفيذها، وبعد أن خالف شيكاو الكـثير من تعليمات قادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي. وبلغت الأزمة بـين الطـرفين ذروتها عقب هجوم نفذته جماعة بوكو حرام يوم 20 يناير/كانون الثاني 2012 في مدينة "كانو" بشمال نيجيريا راح ضحيته ما لا يقل عن 180 شخصًا معظمهم من المسلمين، ورغم أن الجماعة لم تخرج إلى الإعلام قبل يونيو/حزيران 2012 عنـدما وزعت شريطًا مصورًا لزعيمها "أبو أسامة الأنصاري"، والذي يعتقد أنه هو نفسه "خالد البرناوي"، أعلن فيه رسميًّا عن تأسيس الجماعة وحـدَّد معتقـداتها، إلا أن المعلومات المتوفرة تؤكد أن الجماعة انشقت قبل ذلك بسنة على الأقل، بقيادة "أبو بكر آدم قنبر" الذي قتل في مارس/آذار 2012، ودشنت عملياتها باختطاف مهندس بريطاني وآخر إيطالي في مايو/أيار 2011[1]. وتعتبر جماعة "أنصار المسلمين" الأكثر

---

(1) Abdulkadir, A. "Dead Hostages: Did AQIM kill McManus and Lamolinara?", **Citizen Platform**, 10 March 2012.

قربًا من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، خصوصًا القيادي "المختار بلمختار" الذي كان يتولى بنفسه التفاوض نيابة عن الجماعة بشأن الرهينتيْن اللذيْن قتلا أثناء عملية تحريرهما بالقوة.

وقد تولى المختار بلمختار بنفسه المفاوضات بشأن تقرير مصير الرهينتين، وكان على وشك إنهاء اتفاق يقضي بإطلاق سراحهما، مقابل فدية مالية؛ حيث تمكن مفاوضو بلمختار من الاتصال بذوي الرهينة البريطاني في مدينة مانشستر البريطانية، وطلبوا منهم فدية مالية قدرها خمسة ملايين يورو وتحرير بعض السجناء المحتجزين لدى حكومات المنطقة، قبل أن يدخل الإيطاليون على الخط للتفاوض بشأن رهينتهم. وبدأت المفاوضات بوساطة رجل الأعمال الموريتاني المصطفى ولد الإمام الشافعي الذي يعمل مستشارًا سياسيًّا لرئيس بوركينا فاسو بليز كومباوري، كما كلَّف البريطانيون وسيطًا آخر يعرف باسم "ميستر بيغن" بالتفاوض باسمهم، ويقول مقربون من المختار بلمختار شاركوا في بعض مراحل المفاوضات: إن البريطانيين كانوا أكثر تشددًا من الإيطاليين أثناء المفاوضات، وكانوا يعرقلون مسارها بشكل دائم، وإن الخاطفين لاحظوا مماطلة من طرف البريطانيين عبر تكرارهم طلب تمديد المهلة. وفي مرحلة من المفاوضات طلب أهالي الرهينتين دليلاً على وجودهما على قيد الحياة، قبل مواصلة المفاوضات بشأنهما، وذلك عبر الرد على سؤالين أحدهما يتعلق بالبريطاني "كريستوف ماكمانوس" الذي طلب ذووه من الخاطفين الرد على سؤال "أين قضى شهر العسل مع زوجته؟"، أما السؤال الثاني فكان مُوَجَّهًا إلى الرهينة الإيطالي "فرانكو لامولينارا" وهو "أين تعرَّف على زوجته؟". وبعد فترة جاء الرد من الرهينتين عبر مفاوضي "بلمختار"؛ حيث قال البريطاني إنه قضى شهر العسل مع زوجته في مدينة مانشستر البريطانية حيث يقيم مع ذويه، بينما ردَّ الإيطالي أنه تعرف على زوجته في روما، حينها تأكد أهالي الرهينتين من وجودهما على قيد الحياة، عبر المعلومتين السابقتين، وتواصلت المفاوضات على أمل تحريرهما. ومع استمرار الوقت قدَّم بلمختار تنازلات؛ بسبب طول فترة احتجاز الرهينتين، فقَبِل بإشراك الرهينة الإيطالي في الصفقة المالية وتنازل عن المطالبة بالإفراج عن بعض السجناء، لكن المفاوضات بقيت تدور حول قيمة

الفدية المطلوبة، وكان البريطانيون يصرون على رفض المبالغ التي يطالب بها الخاطفون. وبعد مفاوضات شاقة وطويلة، تم التوصل إلى اتفاق يقضي بدفع فدية مالية قدرها مليون ومائتا ألف يورو، وفعلاً تسلَّم رجال المختار بلمختار في النيجر دفعة من المبلغ المذكور، وكان من المفترض أن يتسلموا بقيته لاحقًا، على أن يسلّموا هم الرهينتين للمفاوضين بعد ذلك، لكن المخابرات البريطانية والنيجرية استغلتا فرصة تمديد مهلة المفاوضات أكثر من مرة لتتبع الخاطفين ومحاولة تحديد مكان احتجاز الرهينتين، وهو ما نجحتا فيه؛ حيث قامت وحدة من القوات الخاصة النيجرية مدعومة من المخابرات البريطانية، يوم 8 مارس/آذار 2012، باقتحام المكان الذي يُحتجز فيه الرهينتان في محاولة لتخليصهما بالقوة، فجاء الرد سريعًا من الخاطفين بتصفية الرهينتين وإعدامهما[1]، كما هو الشأن غالبًا في محاولات تحرير الرهائن بالقوة.

هذا مجرد مثال استطردت إليه بالتفاصيل لتوضيح مدى ارتباط جماعة "أنصارو" بالقيادي في تنظيم القاعدة المختار بلمختار.

وقد أعلنت الحركة في بيان تأسيسها أنها تسعى للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وتعتبر نفسها "طلائع نصرة وحماية المسلمين خصوصًا في إفريقيا السوداء"، وتتخذ من "الجهاد في سبيل الله عنوانًا لها"، كما أن زعيم الحركة أسامة الأنصاري أعلن في شريط الفيديو الذي ظهر فيه أنهم يعتبرون كل من ينطق بالشهادتين مسلمًا إلى أن يقوم بعمل كُفْرِي ينقض إسلامه، وأضاف أن "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان" لا تسعى إلى قتل رجال الأمن إلا إذا اعتدوا عليهم، وصار أعضاء الجماعة في حالة دفاع عن النفس، ويوضح الأنصاري أن فهمهم للجهاد في الإسلام يختلف تمامًا عن فهم الجماعات النيجيرية الأخرى له، في إشارة واضحة إلى بوكو حرام[2].

---

(1) "الرهينة الإيطالي في نيجيريا قتل برصاصة في الرأس"، إيلاف، 11 مارس/آذار 2012، (تاريخ الدخول: 21 سبتمبر/أيلول 2016):
http://elaph.com/Web/news/2012/3/722052.html

(2) أوهوا، "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان: تطور الجماعات الإسلامية بنيجيريا"، مرجع سابق.

كما نشرت الجماعة وثيقة تضمن منهجها وعقيدها ورؤيتها، مؤكدة أن مقاصدها هي الدفاع عن المسلمين وكف بأس الكفار عنهم، وتحقيق مقاصد الشريعة الإسلامية، كما تتقاطع الجماعة مع بوكو حرام وسائر الجماعات الجهادية في رفض الديمقراطية، أما الهيكلة التنظيمية للجماعة فهي على النحو التالي: القيادة العامة: وتتكون من الأمير، وأمراء المناطق، ورؤساء اللجان الذين يُشكّلون مجلس شورى الجماعة، وتصنف الجماعة إمارة أميرها على أنها إمارة اقتضائية (اضطرارية) واجبة، لكنها قابلة للتوسع حتى تشمل بعض أحكام الإمارة العامة، حسب الظروف والإمكانيات والمصالح المعتبرة التي يحددها مجلس الشورى.

وتحدد الجماعة لأميرها جملة من الواجبات والصلاحيات، تتمثّل في العدل بين أفرادها والرفق بهم، وله الحق في اختيار أمراء المناطق ورؤساء اللجان. أما مجلس الشورى، فيتكون من الأمير وأمراء المناطق ورؤساء اللجان وآخرين من الشخصيات المرجعية في الجماعة، ومهمته مساعدة الأمير في إدارة شؤون الجماعة، وتنصيب الأمير وعزله، وتعيين قاضٍ للجماعة واختيار الأعضاء الجدد الملتحقين بمجلس الشورى وعزل أحد أعضائه، وحين يبايع أعضاء مجلس الشورى الأمير فإنّ بيعتهم تكون مُلْزِمَة لباقي أعضاء الجماعة[1].

ورغم أن الجماعة أعلنت رسميًّا عن نفسها إلا أن الخبراء والمحللين ما زالوا مختلفين بشأن حقيقتها؛ حيث يعتبرها الكثير منهم، جماعة منشقة عن بوكو حرام، ويعتقد رجال الأمن وبعض الخبراء أنها تأسَّست على يد قادة سابقين في نفس التنظيم لم يكونوا على وفاق مع أسلوب قيادة "أبو بكر شيكاو"، أما الرأي الثاني من الخبراء فيرفض فكرة انشقاق "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان"

---

(1) "ميثاق جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان"، موقع إسلاميون، (تاريخ الدخول: 28 يناير/كانون الثاني 2016):

http://islamion.com/news/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/

ويعتبرها نسخة جديدة لـــ "بوكو حرام"، بل هي -حسب وجهة نظرهم- ليست سوى إعادة تسمية لـــ "بوكو حرام" أو صيغة مجددة لهذه الحركة. وهـــذا التيـــار يرى أن انخفاض شعبية بوكو حرام الذي جاء في سياق النقد المتزايد لهـــا عنـــدما أقدمت على عمليات قتل بشعة تعرض لها المسلمون والمسيحيون، تطلب إعـــادة النظر في تنظيم بوكو حرام نفسه، وبالتالي لابد من تغيير شعار الحركـــة أمـــلاً في جذب الدعم المحلي، وقطع الطريق أمام تعاون السكان المحليين مع أجهزة الأمـــن ضد أفراد هذا التنظيم، وهذا الرأي الأخير يُعتقد أنه الأضعف وقد لا يكون واردًا، وهو الذي تمضي إليه كل من جماعة "مسلمون ضد الإرهاب" و"الجمعية المسيحية ضد الإرهاب"؛ حيث ترى جماعة "مسلمون ضد الإرهاب" على سبيل المثـــال أن "محاربة فكر بوكو حرام الإرهابـــي يتحقق بفضل حملة أمنية شعبية ضد أعمـــالهم المشينة، وهو ما أدى إلى إلقاء القبض على العديد من قادتهم وممـــوليهم"، وعلـــى نفس المنوال ترى "الجمعية المسيحية في نيجيريا" أن تغيير تسمية بوكو حـــرام إلى "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان" ما هو إلا حيلة تجلب الانتبـــاه وتمهِّـــد للمفاوضات، ووصفت تطورها بـــ "أصبع سليم في يد مصابة بالجـــذام"، وأنهـــا تعتزم أسلمة نيجيريا وترهيب المسيحيين[1].

وقد نفَّذ عناصر جماعة "أنصار المسلمين في بلاد السودان" سلسلة عمليـــات عنف من أشهرها هجوم على سجن في العاصمة أبوجا في أواخر نوفمبر/تشـــرين الثاني عام 2012، حرروا خلاله عددًا من رفاقهم كانوا معتقلين داخله، ثم تلـــت ذلك عملية اختطاف فرنسي كان يعمل لحســـاب الشـــركة الفرنســـية فيرنييـــه (Vergnet) بولاية كاتسينا في ديسمبر/كانون الأول 2012، كما قامت الجماعـــة باختطاف سبعة أجانب في فبراير/شباط عام 2013، وكانت عمليـــة الاختطـــاف الأكبر من نوعها منذ بدء أعمال العنف في شمال نيجيريا، وقد برَّرت الجماعة تلك العملية بالقول إنها "جاءت ردًّا على الأعمال الوحشية التي يتعـــرض لهـــا الـــدين الإسلامي من قِبل الدول الغربية في العديد من الأماكن كأفغانستان ومالي".

(1) أوهوا، "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان: تطور الجماعات الإسلامية بنيجيريا"، مرجع سابق.

وباختصار يمكن القول: إن جماعة "أنصارو" التي تركّز نشاطها على اختطاف الأجانب، تمثل فرعًا أو -على الأقل- حليفًا قويًّا لتنظيم القاعدة، ولها صلة مباشرة بفرع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ومعظم قادتها تلقوا تدريبات في شمال مالي والجزائر.

ويمكن القول أيضًا: إن جماعة "أنصار المسلمين في بلاد السودان" تشكّلت من العناصر المتمسكين بولائهم لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الذين يشاطرون قيادة التنظيم في شمال مالي والجزائر موقفها من النزعة الدموية المتسلطة لزعيم جماعة بوكو حرام "أبو بكر شيكاو". وقد علمتُ من قيادات في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي أن زعيم الحركة خالد البرناوي هو أحد أتباع أمير "جماعة المرابطون" المختار بلمختار، إلا أنه حرص على الاحتفاظ بعلاقات جيدة مع باقي قيادات تنظيم القاعدة خصوصًا في شمال مالي.

شخصيات قيادية

1. **أبو بكر شيكاو**: هو أبرز شخصية قيادية في جماعة بوكو حرام، وهو زعيمها الحالي، ولد في قرية شيكاو التي ينتسب إليها في ولاية يوبي قرب الحدود مع النيجر، ولا أحد يعرف تاريخ ميلاده بالضبط، وإن كان بعض الباحثين يعتقدون أنه ولد في نهاية الستينات أو بداية السبعينات من القرن العشرين، ويحمل عدة ألقاب من بينها الإمام أبو بكر الشيخ، وأبو محمد بكر بن محمد الشيكاوي، ينحدر من عرقية الكانوري. وقد تعلّم في المدارس الدينية المحلية في نيجيريا؛ حيث درس بعض الكتب الدينية وتعلم اللغة العربية، وهناك تعرف على مؤسس جماعة بوكو حرام محمد يوسف في مرحلة مبكرة من دعوته، وكان مرافقًا له ومساعدًا مقربًا منه، إلى أن أصبح نائبه الأول في قيادة الحركة. وبعد مقتل محمد يوسف في 2009 ظهر شيكاو عام 2010 ليعلن نفسه زعيمًا للجماعة، وقد اتسم نشاطه بالسرية التامة، خلافًا لسلفه محمد يوسف الذي كان يعمل في العلن وعلى مرأى ومسمع من السلطات. وقد تمكن شيكاو من نقل الحركة من جماعة محلية لا تملك قدرات يعتدُّ بها في

العمل المسلح، إلى جماعة يملك عناصرها خبرة في القتال واستخدام التكنولوجيا الحديثة وترسانة أسلحة ضخمة، وتقوم بشكل متواصل بأعمال عسكرية في أربع دول هي: نيجيريا والنيجر والكاميرون وتشاد.

2. **مامان نور**: قيادي في بوكو حرام يحمل الجنسية الكاميرونية، ولديه شبكة واسعة من العلاقات مع الجماعات الجهادية في المنطقة، أعلن نفسه زعيمًا لـ "بوكو حرام" بعد مقتل مُؤَسِّسها محمد يوسف واختفاء "أبو بكر شيكاو" في يوليو/تموز 2009 قبل ظهوره مرة أخرى في يوليو/تموز 2010، وتهديده بقتل أي شخص يعارضه، فغادر مامان نور نيجيريا، مُتَوَجِّهًا إلى الصومال حيث تدرَّب مع حركة الشباب المجاهدين، كما ربط صلات بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وخطَّط عند عودته إلى نيجيريا - كما تقول الحكومة النيجيرية- لتفجير مقر الأمم المتحدة بنيجيريا في أغسطس/آب 2011[1].

3. **خالد البرناوي**: يعتقد أنه ولد في بداية سبعينات القرن العشرين في إحدى مدن ولاية بورنو، يحمل عدة أسماء، من بينها: خالد البرناوي، وعثمان عمر أبو بكر، وأبو حفصة، وأسامة الأنصاري. كان قياديًّا في بوكو حرام، وتلقَّى تدريبات عسكرية في معسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية أواسط العشرية الأولى من القرن 21، قبل أن تتحوَّل إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وكان أحد المقربين من أمير الصحراء السابق المختار بلمختار، وشارك معه في عدة عمليات من بينها هجوم استهدف حامية للجيش الموريتاني في يونيو/حزيران 2005، وأسفر عن مقتل سبعة عشر عسكريًّا. انشق عن جماعة بوكو حرام عام 2011، وأسَّس مع آخرين تنظيم جماعة "أنصار المسلمين في بلاد السودان"، وهو أحد ثلاثة قادة مطلوبين للإدارة الأميركية بتهمة زعامة بوكو حرام، إضافة إلى "أبو بكر شيكاو"،

---

(1) "مامان نور مدبر الاعتداء على الأمم المتحدة في أبوجا"، إيلاف"، 1 سبتمبر/أيلول 2011، (تاريخ الدخول: 28 يناير/كانون الثاني 2016):
http://elaph.com/Web/news/2011/9/679985.html

و"آدم كمبار"[1]. وقد أعلن متحدث باسم الجيش النيجيري عن اعتقال خالد البرناوي في بداية شهر إبريل/نيسان عام 2016.

4. **آدم كمبار**: يوصف بأنه شخصية مثيرة للاهتمام من قادة بوكو حرام، ليس فقط لأنه نقطة الوصل بين القاعدة في المغرب الإسلامي وبوكو حرام، بل يعدُّ أيضًا المموِّل الذي دفع بوكو حرام للتدرب مع قاعدة المغرب الإسلامي في مالي قبل العملية الفرنسية في 2011 "عملية سرفال". كما يعتقد أنه هو من سهَّل تواصل مامان نور مع حركتيّ القاعدة في المغرب والشباب الصومالية، وساعده في العودة إلى نيجيريا[2].

---

(1) "خالد البرناوي.. قيمة تصل إلى 5 ملايين دولار"، برنامج المكافآت من أجل العدالة التابع لوزارة الخارجية الأميركية، (تاريخ الدخول: 1 فبراير/شباط 2016):
https://www.rewardsforjustice.net/arabic/khalid_al_barnawi.html

(2) وزارة الخارجية الأميركية، "بيان حقائق لوزارة الخارجية عن المساعدة الأميركية المقدمة إلى نيجيريا لمكافحة الإرهاب"، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 14 مايو/أيار 2014، (تاريخ الدخول 1 فبراير/شباط 2016):
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/05/20140515299270.html#ixzz3z7udtJc8

الباب الثاني

القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: الجذور والحلفاء

الفصل الأول

"فتح" الصحراء

بعد أن تناولنا في الباب الأول تنظيم "الدولة الإسلامية" وحجم وجوده في منطقة الساحل والصحراء، وسعيه الحثيث لاكتساب مزيد من الأنصار والمؤيدين منازعًا في ذلك تنظيم القاعدة على أرضية رسَّخ فيها أقدامه خلال عقدين من الزمن، نتناول في الباب الثاني تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، كيف نشأ وترعرع؟ وكيف واجه تَمَدُّد تنظيم الدولة الإسلامية؟

تعود أصول تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي إلى ما عُرِف في بداية تسعينات القرن الماضي بالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، التي ظهرت عقب إعلان الجنرالات في الجزائر إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية في نهاية عام 1991 التي كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بقيادة عباسي مدني وعلي بلحاج على وشك الفوز بها، فضلاً عن إصدار السلطات الجزائرية قرارًا بحلّ الجبهة وحظر نشاطاتها، وقد أعقب إعلان إلغاء الانتخابات وحظر الحزب موجة عنف كبيرة راح ضحيتها مئات الآلاف من الجزائريين.

ورغم أن الإعلاميين وكثيرًا من الباحثين يُرجعون السبب المباشر لظهور تلك الجماعات المسلحة إلى مرحلة ما بعد إلغاء تلك الانتخابات، فإنّ المتتبعين للتاريخ الجزائري المعاصر يرون أن النواة الأولى لتلك الجماعات المسلحة، كانت الحركة التي أسَّسها الشيخ مصطفى بويعلي بداية ثمانينات القرن العشرين تحت اسم "الحركة الإسلامية المسلحة"، وكان من دواعي تأسيسها وحملها السلاح ضد الدولة الجزائرية -كما يقول مؤسسوها- موقف الحكومة الجزائرية في بداية الثمانينات المؤيد للاتحاد السوفيتي الذي كان ساعتها يحتل أفغانستان ويخوض الحرب ضد "المجاهدين" من الأفغان والعرب، وهو موقف أملته ثنائية القطبين ساعتها؛ حيث كانت الجزائر إحدى دول القطب الاشتراكي السوفيتي، في مقابل القطب الغربي الرأسمالي الأميركي. وشكّلت أفغانستان ساعتها واحدة من أبرز

نقاط الاحتكاك والصراع بين القطبين؛ لذلك كان استهداف المصالح السوفيتية أحد الشعارات البارزة للحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر.

ونفّذت الحركة عدة عمليات مسلحة في الجزائر، قبل أن تتمكن القوات الجزائرية من إنهاء نشاطاتها بعد قتل زعيمها الشيخ مصطفى بويعلي وبعض قادتها سنة 1987 أثناء تنفيذهم عملية لنقل كميات من الأسلحة؛ حيث نصبت لهم كمينًا بالتنسيق مع سائقهم، الذي اتهمه عناصر الحركة بالعمل مع المخابرات الجزائرية؛ حيث يقولون إنه بدأ فجأة أثناء تحرك المجموعة يُشعُّ الأضواء بطريقة غير عادية، وكانت تلك إشارات لقوات الدرك التي تكمن في المنطقة، وفجأة أُنيرت الأضواء الكاشفة ودخلت المجموعة في مواجهة حقيقية مع قوات الدرك التي تمكنت من قتل الشيخ مصطفى بويعلي وإصابة مرافقيه[1]، وقد أسهم بعض أتباع مصطفى بويعلي في تشكيل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وما انبثق عنها لاحقًا من حركات مسلحة.

لكن الظهور الفعلي لتلك الجماعات المسلحة في الجزائر كان نتيجة للانقلاب الذي نفّذه الجنرالات في الجزائر بإلغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي نُظِّمت في نهاية عام 1991 بعد أن فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وهي حزب إسلامي ذو ميول سلفية تأسَّس في الجزائر بداية عام 1989، ومن أبرز قادته: عباسي مدني، وهو من المشاركين في حرب التحرير ضد الاستعمار الفرنسي، وقد اعتُقل على يد الاحتلال الفرنسي وأمضى في السجن سبع سنين، وحصل سنة 1978 على دكتوراه في التربية المقارنة من لندن، كما اعتقل عدة مرات على يد السلطات الجزائرية، إضافة إلى الشيخ علي بلحاج، الذي يُعْتَبَر والده أحد شهداء الثورة الجزائرية، وقد دخل السجن ما بين 1983 و1987 بتهمة المشاركة في حركة مصطفى بويعلي التي تحدثنا عنها سابقًا، وتم اختياره نائبًا لرئيس الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد تأسيسها، واعتقل عدة مرات، هذا إضافة إلى العديد من الدعاة والنشطاء الإسلاميين الآخرين. ويلخِّص الصحفي، كمال الطويل، خارطة نشأة

---

(1) أبو زكريا، يحيى، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**، (مؤسسة المعارف للمطبوعات، بيروت)، ص 41.

الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالقول: إنها حملها من شرق الجزائر سعيد قشي، ومن الوسط علي بلحاج والهاشمي السحنوني وعباسي مدني، ومن الغرب محمد كرار[1].

وعشية أول انتخابات تنظم بعد الإعلان عن التعددية في الجزائر سنة 1990 تمكّنت الجبهة الإسلامية للإنقاذ من اكتساح المشهد البلدي، بعد أن فازت بما مجموعه 953 مجلسًا بلديًّا من أصل 1539، و32 مجلس ولاية من أصل 48 مجلسًا.

وقد أدت هذه النتائج إلى توتر في العلاقة بين الحزب والنظام الحاكم في الجزائر، خصوصًا الجنرالات، الذين فاجأهم الاكتساح الشعبي للحزب الإسلامي الوليد، وشهدت الجزائر صدامات عنيفة بين الأمن والمتظاهرين، وبات قادة الحزب مستهدفين من قِبل السلطات الأمنية، وتم اعتقالهم عشية الإضراب الذي نُفِّذ في بداية يونيو/حزيران عام 1991، وفي 21 نوفمبر/تشرين الثاني من نفس السنة، وقع التطور الأسوأ في العلاقة بين الطرفين، حين تعرضت ثكنة عسكرية لهجوم قُتل فيه عدد من العسكريين، ونهبت كميات من الأسلحة، فسارعت السلطات إلى اتهام ناشطين في الجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمسؤولية عن الحادث، وهو ما نفته الجبهة جملة وتفصيلاً. ورغم أن تلك الحادثة وصفها الكثيرون بالمدبَّرة بُغية إبعاد الشارع الجزائري عن الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتنفيره منها، فإنَّ الانتخابات التشريعية التي جرت بعد أقل من شهر من تلك الحادثة في 26 ديسمبر/كانون الأول أكدت تصاعد شعبية الجبهة الإسلامية للإنقاذ، التي حصدت 188 مقعدًا من أصل 231، أي ما يمثّل نسبة 82%، حينها أدرك حكام الجزائر وكبار القادة العسكريين والأمنيين فيها أن الأمور بدأت تخرج عن سيطرتهم، فأعلن الرئيس الشاذلي بن جديد استقالته في 11 يناير/كانون الثاني 1992، ونشرت وسائل الإعلام حينها اتهامات للجنرالات بأنهم دفعوه إلى الاستقالة. وتم تشكيل مجلس أعلى للدولة برئاسة وزير الدفاع الجنرال خالد نزار، وأعلن المجلس في 12

---

(1) الطويل، كمال، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر "من الإنقاذ إلى الجماعة"**، (دار النهار للنشر، بيروت، 1998)، ط 1، ص 18.

يناير/كانون الثاني إلغاء الانتخابات التشريعية التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفرض حالة الطوارئ، وحلّ الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وشنّت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة في أوساط قادتها ونشطائها، وتحدثت بعض المصادر عن اعتقال أزيد من 20 ألف شخص خلال أيام معدودات، وامتلأت المعتقلات في الصحراء بالمعتقلين؛ ونتيجة لذلك أعلن المئات من أنصار الجبهة الإسلامية للإنقاذ الجهاد ضد النظام وصعدوا إلى الجبال.

وكانت جماعات موالية للجبهة الإسلامية للإنقاذ قد بدأت مبكرًا في الدعوة للعمل المسلح، منذ منتصف عام 1991[1]، وكان من أوائل الذين دعوا للعمل الجهادي المسلح وبادروا إلى تنظيمه، عبد القادر الشبوطي الذي شكّل بالاشتراك مع الناشطَيْن الإسلاميين المعروفين السعيد مخلوفي وعز الدين باعة جماعة مسلحة تحت اسم "حركة الدولة الإسلامية"، التي ظهرت أواخر شهر مارس/آذار عام 1992، وضمّت عناصر مؤيدين لجبهة الإنقاذ بدؤوا في النشاط السري عقب إعلان إلغاء نتائج الانتخابات التشريعية، أو الذين لجؤوا إلى السرية خلال ما عُرِف باضطرابات العصيان المدني في يونيو/حزيران عام 1991، وما رافقها من دعوات داخل الجبهة لإعلان الجهاد في تلك الفترة.

ومع صعود آلاف الشباب من مؤيدي الجبهة الإسلامية للإنقاذ إلى الجبال أُعْلِن هناك عن تأسيس عدد من التنظيمات المسلحة، من أبرزها الجيش الإسلامي للإنقاذ، الذي مَثّل الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ، وقد أُعْلِن رسميًا عن تأسيسه سنة 1993، على جبهتين، إحداهما تُعرف باسم "اللجنة العسكرية بالشرق"، والثانية عُرِفَت باسم "اللجنة العسكرية بالغرب". وفي سنة 1994، تم توحيد الفصيلين تحت قيادة مدني مزراق، وكان هذا التنظيم يضمُّ في صفوفه قرابة سبعة آلاف من الشباب، وشهدت علاقته بالتنظيم المسلح الثاني (الجماعة الإسلامية المسلحة) الذي كان يشاطره اللجوء إلى الجبال ومحاربة النظام الجزائري، توترات وصلت حدَّ الاقتتال عام 1995.

---

(1) **الطويل، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر "من الإنقاذ إلى الجماعة"**، ص 103.

وفي عام 1997، دخل قائد الجيش الإسلامي مدني مزراق للإنقاذ في مفاوضات مع السلطات الجزائرية انتهت بتخليه عن العمل المسلح، وذلك برفقة حوالي أربعة آلاف من مقاتليه من الجبال، وسلّموا أسلحتهم في أكتوبر/تشرين الأول عام 1997، مستفيدين من عفو عام أصدره الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة.

أما الفصيل الثاني المسلح الذي كان يتقاسم مع الجيش الإسلامي للإنقاذ الجبال ويشاطره محاربة الجيش الجزائري فهو "الجماعة الإسلامية المسلحة"، والتي ستشكّل لاحقًا نواة للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تحوَّلت بعد ذلك إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد تبنَّت الجماعة الإسلامية المسلحة الكثير من العمليات التي أودت بحياة آلاف الجزائريين.

لكن مصادر عديدة تحدثت عن تورط أجهزة المخابرات الجزائرية وبعض القيادات العسكرية في بعض العمليات المسلحة المنسوبة إلى المسلحين الإسلاميين؛ بهدف تشويه صورة الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتنفير الناس منها وتبرير قرار حلّها ومنعها من الوصول إلى السلطة، ومن أشهر العمليات التي حامت حولها شبهات عديدة وأُسِيل بشأنها حِبْر كثير، عملية تفجير مطار هواري بومدين، في أغسطس/آب عام 1992، ويقول الصحفي الجزائري يحيى أبو زكريا: إن من بين ما أُثِير بشأنها وشكّك في مصداقية اتهام السلطات للجبهة الإسلامية للإنقاذ بالمسؤولية عنها، الحرفية العالية التي نُفِّذت بها، وكون العبوة الناسفة وضعت في حقيبة دبلوماسية ببهو المطار، الأمر الذي يثير تساؤلات عديدة حول اختراق التحصينات والإجراءات الأمنية في المطار، كما تم تفجير العبوة عن طريق جهاز التحكم عن بُعد، وهو ما لا يملكه الإسلاميون ساعتها، وفي نفس الوقت الذي انفجرت فيه قنبلة مطار هواري بومدين، عثر المواطنون على قنبلة في مستشفى مدني قرب بلدة الحراش، ويضيف: إن هناك مؤشرات تشي بأن العملية التي أسفرت عن مقتل عدد كبير من المواطنين وإصابة آخرين، تقف وراءها أجهزة المخابرات وأُرِيد منها أن تُحْدِث صدمة لدى المواطنين الجزائريين، ودفعهم للالتفاف حول المجلس الأعلى للدولة الذي كان يُعاني من انعدام الشعبية حينها، كما استهدفت اغتيال رئيس

الوزراء بلعيد عبد السلام الذي كان ساعتها موجودًا في المطار، وذلك في إطار حرب الأجهزة الجزائرية الداخلية[1].

غير أن القيادي في تنظيم القاعدة، عطية الله الليبي، الذي أقام في الجزائر فترة من الزمن بوصفه موفدًا من زعيم القاعدة، أسامة بن لادن، للاطّلاع على حقيقة الجماعة الإسلامية المسلحة ومنهجها، وأقام في معسكرات الجماعة، يقول في شهادته على "التجربة الجزائرية": إن الحديث عن ارتكاب الجيش أو أجهزة المخابرات لتلك المذابح غير دقيق، ويضيف قائلاً: "هناك من يجلس على الإنترنت ويتكلم ويقول بأن الضباط من فعل ذلك وفرنسا وغير ذلك من الأمور، ونحن نتستر على أهل الإسلام، هذه المجازر جميعها ارتُكبت في آخر أيام الزيتوني وفي أيام عنتر زوابري، وكلها مجازر الجماعة الإسلامية المسلحة"[2].

ويقول الباحث المغربي في قضايا الجماعات الإسلامية المسلحة محمد ضريف: إن "الجماعة الإسلامية المسلحة" اتبعت أربع خطوات تمهيدًا لتأسيسها؛ حيث تمثّلت الخطوة الأولى في تأكيد الحضور من خلال الهجوم المثير الذي قاده (الطيب الأفغاني) ضد ثكنة (غمار) سنة 1991، وتجسدت الخطوة الثانية في اختراق التنظيمات المسلحة كجماعة التكفير والهجرة؛ حيث كان الأفغان الجزائريون يشرفون على تدريب أعضائها و(الحركة الإسلامية المسلحة)؛ حيث مورست عملية استقطاب ممنهجة لعناصرها مما أفضى إلى إضعافها، وارتبطت الخطوة الثالثة بتأسيس تنظيمات مسلحة صغيرة ذات قاعدة (أفغانية)، مثل: "كتائب القدس" و"جماعة السنّة والشريعة"، بينما تجلت الخطوة الرابعة في الدعاية لتيار الأصولية الأفغانية عبر توزيع المنشورات خاصة من قِبل "جعفر الأفغاني" (مراد سيد أحمد)؛ حيث كان يدعو سنة 1992 إلى إعلان الجهاد وقتل الطاغوت المتجسد في موظفي الدولة ورموز السلطة، وانتهى هذا المسار بتأسيس "الجماعة

---

(1) أبو زكريا، **الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر**، ص 86.

(2) عطية الله الليبي، كلمة صوتية مسجلة تحت عنوان "التجربة الجزائرية"، (تاريخ الدخول: 25 أكتوبر/تشرين الأول 2016):

https://archive.org/details/Atia-Alj

الإسلامية المسلحة" سنة 1992 انطلاقًا من تحالف أربعة تنظيمات مسلحة هي: "المنشقون عن الحركة الإسلامية المسلحة" و"كتائب القدس" و"الشريعة والسنة" و"الباقون على العهد". وتم اختيار عبد الحق العيادة كأول أمير للتنظيم الجديد، وبعد اعتقاله في المغرب في مايو/أيار عام 1993 وتسليمه للجزائر حيث أُعدم، عُيِّن عيسى بن عمار أميرًا للجماعة، لكن إمارته لم تدم أكثر من شهر تقريبًا؛ حيث قُتل في أغسطس/آب عام 1993 على يد القوات الجزائرية، ثم عُيِّن سيد أحمد مراد المكنى "جعفر الأفغاني" أميرًا، إلى أن قتل في مارس/آذار عام 1994، ثم تولى من بعده شريف قوسمي المكنى "أبو عبد الله أحمد"، وبعد مقتله تولى جمال زيتوني المكنى "أبو عبد الرحمن أمين" منصب أمير. نفذت جماعة يقودها جمال زيتوني انقلابًا، كما يُسمِّيه عطية الله الليبي؛ حيث كان يفترض أن يتولى محفوظ أبو خليل القيادة مؤقتًا بحكم استخلافه، إلى أن يجتمع مجلس الشورى في ظرف أسبوعين، لكن مجموعة يقودها جمال زيتوني، وتضم كلاً من عنتر زوابري وأبو ريحانة، وآخرين بينهم شخص يُسمَّى بوكابوس، وآخر يُسمَّى ماكادور والمسوؤل الإعلامي حينها للجماعة أبو مريم، اجتمعوا وقرروا رفض استخلاف "أبو خليل" بحجة أنه من تيار "الجزأرة" وسيفسد مسار الجماعة ويحرِّف منهجها، وأصدروا بيانًا باسم مجلس الشورى الذي لم يجتمع، أعلنوا فيه مبايعة "زيتوني" أميرًا للجماعة، ووزعوه على الكتائب والسرايا وقيادات المناطق، فاحتج محفوظ أبو خليل وعدد من قيادات الجماعة على البيان المزور، وكاد الطرفان أن يشتبكا ويقتتلا لولا تدخل بعض القيادات الأخرى من بينهم مصطفى كرطالي ويحيى القرموح ويوسف الطيبي وآخرون، وفي النهاية قرر محفوظ أبو خليل اعتزال الأمر والتسليم لزيتوني، وغادر الجبل إلى ضاحية العاصمة الجزائر؛ حيث عاش سرًّا هناك حتى مات.

ومع تولي جمال زيتوني مقاليد الأمر بدأت الجماعة تتجه تدريجيًّا نحو مزيد من التطرف والدموية، وبلغت أَوْجَهَا في ذلك خلال فترته الأخيرة، وقد تولى إمارتها في الفترة ما بين سبتمبر/أيلول 1994 إلى غاية مقتله في شهر يوليو/تموز عام 1996، ثم تولى من بعده خلفه عنتر زوابري المكنى "أبو طلحة" قيادة التنظيم، فكان أشد

بطشًا ودموية، وأصدر في 26 سبتمبر/أيلول عام 1997 بيانه المشهور (صد اللئام عن حوزة الإسلام)، والذي أعلن فيه كفر الشعب الجزائري واستباحة دمائه وأمواله، وتبنّى المذابح الدموية التي عرفتها الجزائر في تلك الحقبة.

وقد استمرت فترة قيادة الزوابري للجماعة من يوليو/تموز 1996 إلى غاية شهر فبراير/شباط 2002، وهي الفترة التي شهدت انشقاق عدد كبير من قادة الجماعة الإسلامية المسلحة، وبدأت الجماعة تتلاشى في عهده إلى أن اختفت نهائيًا، كما ظهرت خلال تلك الفترة كتائب وتنظيمات مسلحة اقتتلت فيما بينها، ومن أبرزها "جماعة حماة الدعوة السلفية"، و"كتيبة الأهوال"، و"رابطة الدعوة والجهاد"، و"جماعة الباقون على العهد"، فضلاً عن "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، التي أعلن عن تأسيسها سنة 1998 والتحق بها معظم عناصر تلك الجماعات، وأصدر مؤسسوها بيانًا عُرف باسم بيان "الجماعة رحمة" وصفوا فيه تولي عنتر زوابري لقيادة الجماعة بأنه "استيلاء"، واتهموه بإحداث فساد عظيم بانحرافه عن منهج الجماعة وهو المنهج "السلفي"، ووصفوا الموالين له من عناصر الجماعة الإسلامية بالتكفيريين الخوارج.

ومع ظهور الجماعة السلفية للدعوة والقتال المنشقة عن الجماعة الإسلامية المسلحة، يمكن القول: إن معظم قادة السرايا والكتائب في الجماعة الإسلامية المسلحة وغيرها من الجماعات أعلنوا الانضمام للجماعة السلفية، فبدأ نفوذ باقي تلك الجماعات، بما فيها جماعة عنتر زوابري يتضاءل، وأتباعه يتناقصون إلى أن قُتل سنة 2002، واختفى تنظيمه بعد ذلك.

ويمكن القول أيضًا: إن الجماعة السلفية للدعوة والقتال، جاءت كمحاولة لتلمس موقف وسط بين تيارين ظهرا في الجماعات الإسلامية المسلحة في الجزائر خلال النصف الثاني من عقد التسعينات، أولهما تيار "الزوابرية"، وهم المسيطرون على "الجماعة الإسلامية المسلحة" ويرون تكفير المجتمع؛ لأنه يشارك في الانتخابات ولا يقاتل الحكام المرتدين حسب تصنيفهم، وقد نفّذ هؤلاء عمليات قتل ضد المدنيين وسكان القرى والأرياف وعلماء الدين، وكل من تصله أيديهم، وأحرقوا بعض المساجد. أما التيار الثاني فهو الداعي للانخراط في سياسة المصالحة

الوطنية التي دعا إليها الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وتسليم السلاح وإنهاء القتال، ويُمثّل هذا التيار الجيش الإسلامي للإنقاذ بقيادة مدني مزراق، فظهرت "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" كتنظيم رافض لوضع السلاح والنزول من الجبل ومتمسك بقتال النظام الجزائري، لكنه أيضًا يرفض تكفير عامة الشعب الجزائري، ولا يقبل باستباحة دمائه، ويصف تصرفات "الزوابريين" بالجرائم الدموية التي يرتكبها الخوارج.

ولئن كانت الجماعة السلفية للدعوة والقتال قد أعرضت عن تكفير عامة الشعب الجزائري واعتبرته شعبًا مسلمًا كسائر الشعوب الإسلامية، فإنها أصرت على تكفير قيادة الدولة وحكامها باعتبارهم "يحكمون بغير ما أنزل الله"، شأنهم في ذلك شأن "حكام معظم البلدان الإسلامية" الأخرى، كما تمسكت بتكفير أفراد الجيش وقوات الأمن ووصفتهم باليد الضاربة عسكريًّا وأمنيًّا للنظام الكافر -حسب تصورها- وامتد تكفيرها إلى البرلمانيين باعتبارهم مشرعين من دون الله، وواصلت هذه الجماعة حربها ضد الحكومة الجزائرية، قبل أن تعلن مطلع عام 2007 عن بيعتها لزعيم تنظيم القاعدة في أفغانستان أسامة بن لادن، وتغيِّر اسمها لتصبح "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي".

وتعاقب على قيادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ تأسيسها وحتى اليوم أربعة قادة هم: عبد المجيد ديشو الملقَّب "أبو مصعب عبد المجيد" خلال الفترة ما بين عامي 1998 و1999، وبعد مقتله على يد القوات الجزائرية، عُيِّن حسن حطاب أميرًا لها، وتولى قيادتها خلال الفترة ما بين عامي 1999و2002؛ حيث تم عزله بعد أن أظهر توجهًا لإنهاء العمل المسلح والاستفادة من قانون الوئام المدني، وتولى بعده إمارة التنظيم نبيل صحراوي المكنى "أبو إبراهيم مصطفى" خلال الفترة ما بين عامي 2002 و2004، وبعد مقتله على يد الجيش الجزائري عُيِّن عبد الملك دوركدال المكنى "أبو مصعب عبد الودود" أميرًا للتنظيم، وفي عهده أصبح التنظيم فرعًا من تنظيم القاعدة، وغيَّر اسمه ليصبح "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، وما يزال "أبو مصعب عبد الودود" حتى الآن هو الأمير العام للتنظيم.

"فتح" الصحراء

كان المسلحون السلفيون في الجزائر قد تعرفوا على صحراء أزواد في شمال مالي منذ عام 1994 حين كانوا يعبرونها باتجاه النيجر في رحلات لشراء السلاح والدواء، لكن أيًّا منهم لم يستقر به المقام في أزواد، إلى أن كان مساء ذات يوم من نهاية شهر يونيو/حزيران عام 2000 حينما لجأ أمير المنطقة الصحراوية التاسعة في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال المختار بلمختار المكنى "خالد أبو العباس" والمعروف بلقبه "بلعور" برفقة ستة عشر من عناصره كلهم جزائريون، إلى صحراء أزواد بعد يوم من ملاحقة القوات الجزائرية لهم، وقصفهم بالطائرات.

وكان من بين مرافقي المختار بلمختار عند وصوله إلى صحراء أزواد سنة 2000 اثنان من أبرز قادة التنظيم، هما: إبراهيم غريقة المكنى "أبو إسحاق الأفغاني"، وهو جزائري ينحدر من مدينة غرداية التي ينحدر منها بلمختار نفسه، وصديق قديم له، التحق معه بالمقاتلين العرب في أفغانستان عام 1991؛ حيث تلقى دورة تدريبية عسكرية لمدة ثمانية أشهر في معسكر "صدى" التابع لتنظيم القاعدة هناك، خصوصًا في مجال صناعة المتفجرات، وأصبح أحد خبراء المتفجرات. ومع تصاعد أعمال العنف في الجزائر التي أعقبت إلغاء نتائج الانتخابات البرلمانية التي فاز بها الإسلاميون بداية عام 1992، وإطلاق الجماعات السلفية العمل المسلح ضد الدولة، عاد إبراهيم إلى الجزائر سنة 1993، والتحق بمسلحي الجماعة الإسلامية المسلحة في منطقة "الشلف"، ثم انتقل إلى المنطقة العسكرية الثالثة المعروفة باسم "كتيبة تيارت"، ويقول رفاقه: إنه من أوائل الذين أدخلوا العمل التفجيري إلى الجزائر، بعد أن أتقنه خلال وجوده في أفغانستان، وقد كَوَّن عددًا من خبراء المتفجرات من بين عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة الذين شاركوا في إعداد وتنفيذ تفجيرات كبيرة شهدتها الجزائر في مرحلة ما عُرف بـ "العشرية السوداء".

وفي سنة 1995 التحق بالمنطقة الصحراوية الجنوبية في الجماعة الإسلامية المسلحة، مُكَلَّفًا بمهمة تكوين عدد من خبراء المتفجرات، وفي سنة 1996 عيَّنه التنظيم مستشارًا لأمير المنطقة الصحراوية المختار بلمختار، وانشق برفقته عن الجماعة الإسلامية المسلحة، ليلتحقا مع عناصرهما بالجماعة السلفية للدعوة والقتال

عند تأسيسها سنة 1998، وظل يعمل تحت إمرته، وكان بمثابة ساعده الأيمن ورجل الثقة لديه، إلى أن قُتل في يونيو/حزيران سنة 2005 في هجوم نفَّذه مقاتلو المنطقة الصحراوية على "ثكنة المغيطي" العسكرية في شمال موريتانيا، وقد أسندت إليه في ذلك الهجوم مهمة قيادة مجموعة الاقتحام التي كلفت باقتحام الثكنة العسكرية بعد قصفها من قِبل المهاجمين.

أما ثالث أهم شخصية وصلت من التنظيم مبكـرًا إلى أزواد مع المختار بلمختار وإبراهيم غريقة، فهو القيادي في التنظيم ناصر مليك، المكنى "أيوب أبو عبيدة"، وهو من الذين التحقوا بالعمل المسلح في الجزائر مبكرًا؛ حيث انضم إلى الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1992، عشية انطلاق عملياتها المسلحة، ثم انشق عنها والتحق سنة 1998 بالجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد تأسيسها، وقد عاد من صحراء أزواد إلى الجزائر واستقر في الجبال ضمن صفوف المقاتلين الإسلاميين إلى أن قُتل سنة 2005 بمدينة بومرداس.

وقد وصل برفقة هؤلاء الثلاثة (مختار بلمختار، إبراهيم غريقة، ناصر مليك) إلى صحراء أزواد في شمال مالي أربعة عشر من المسلحين هم: عبد الرحمن المهاجر وهو مقاتل ينحدر من مدينة غرداية الجزائرية، وقد عاد إلى الجزائر وقُتل في جبال بوكحيل بولاية الجلفة خلال مواجهات مع القوات الجزائرية، وعبد العزيز من مدينة ورقلة في جنوب الجزائر، وقُتل في قصف نفَّذه الطيران الجزائري يوم 30 يونيو/حزيران 2005 في شمال مالي قرب الحدود مع الجزائر، وآخر يدعى "بلال" وينحدر من مدينة البويرة الجزائرية، و"حسان" وينحدر من مدينة الجلفة، و"منصور" الذي ينحدر من "عين طاية" وقد عاد هو الآخر إلى الجزائر وقُتل في جبال بوكحيل 2001، ومسعود البارا المنحدر من "باريكة" وقتل هو الآخر بضواحي "بوسعادة" بولاية المسيلة سنة 2001 بعد عودته إلى الجزائر، وعبد الفتاح الشاعر من "الجلفة" وقد قُتل بمنطقة "تادمايت" وسط الجزائر سنة 2004، ويُصنف كأحد شيوخ الجماعة السلفية للدعوة والقتال، و"إدريس" وينحدر من "مسعد" بالجلفة وقد قتل مع عبد الفتاح الشاعر في وسط الجزائر سنة 2004، و"أبو بلال" من مدينة ورقلة جنوب الجزائر وقد قتل هو الآخر في انفجار لغم بسيارته أثناء

عودته إلى صحراء أزواد، وعمي عبد الله من مدينة "المنيعة" وقتل مع أبو بـــلال، و"إبراهيم" من مدينة "جامعة" وقُتل في جبال "بوكحيل" سنة 2004 علـــى يـــد القوات الجزائرية، و"أبو رواحة" وينحدر من "الأغواط" وقد قتل في تشاد مع عدد من رفاقه سنة 2004 في اشتباك مع الجيش التشادي حين كان ضـــمن مجموعـــة يقودها عمار الصايفي المكنى "عبد الرزاق البارا" قائد المنطقة الخامسة في الجماعـــة السلفية للدعوة والقتال، ومعهم مقاتل آخر يُدعى "عتبة"، أما المقاتل الرابع عشـــر فلم أتمكن من معرفة اسمه وهو من مدينة "أولاد جلال" التابعة لولايـــة بســـكرة، وكان ضمن المجموعة التي اعتقلت مع عبد الرزاق البـــارا علـــى يـــد المتمـــردين التشاديين سنة 2004، وسُلّم للسلطات الجزائرية. لكن بلمختار قرر مغادرة أزواد والعودة إلى الجزائر ثانية سنة 2002؛ لحضور اجتماعات مجلس الشورى والهيئـــات القيادية للجماعة السلفية للدعوة والقتال.

دور "إمارة الصحراء" في العلاقة بالقاعدة

كان أمير الصحراء، المختار بلمختار، من المتحمســـين لانضـــمام الجماعـــة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة في بلاد خراسان (أفغانستان وباكســـتان وإيران)، وقد استضاف في صحراء شمال مالي أول مبعوث لتنظـــيم القاعـــدة إلى الجزائر "أبو محمد اليماني" (نسبة إلى اليمن التي ينحدر منها)، الذي جاء للاطلاع على حقيقة "الجماعة السلفية للدعوة والقتال" ومعرفة مـــدى مطابقتـــها لمنـــهج ومعتقدات وأساليب وأفكار تنظيم القاعدة في أفغانستان وفي شبه الجزيرة العربيـــة (السعودية واليمن). وقد دخل أبو محمد اليماني إلى الجزائر سنة 2001؛ حيث أقام في معسكرات الجماعة بمنطقة "بوكحيل" في ولاية الجلفة، مدة شـــهر تقريبًـــا، ثم تنقل إلى ولاية باتنة في الشرق؛ حيث كانت توجد معسكرات تابعة لقائد المنطقة الخامسة في التنظيم، عمار الصايفي المكنى "أبو حيدرة الأوراسي" ويُعرف بلقبـــه "عبد الرزاق البارا"، وفي تلك الفترة وقعت أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول بالولايات المتحدة الأميركية؛ حيث نفذت القاعدة هجمات ضد برجي التجـــارة العالميين في نيويورك، ومباني وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون) في واشـــنطن، ثم

تنقل "اليماني" من ولاية باتنة التي أقام فيها حوالي شهر إلى أقصى الشرق الجزائري؛ حيث توجد معسكرات للجماعة في "تبسة" و"خنشلة" و"الجبل الأبيض"، وهناك أقام ثلاثة أشهر قابل خلالها عددًا من القادة الميدانيين وشارك في بعض الأعمال العسكرية، ثم تنقل مع مجموعة من المقاتلين إلى الصحراء في جنوب الجزائر؛ حيث نفذوا هجمات استهدفت خطف عدد من السيارات الحكومية، وشارك في اشتباكات مع القوات الجزائرية، ثم دخل إلى منطقة أزواد بشمال مالي؛ حيث قابل أمير المنطقة الصحراوية في الجماعة السلفية المختار بلمختار، وأقام حوالي تسعة أشهر معه في تلك المنطقة، شارك خلالها في تدريب المقاتلين وتأهيلهم، كما شارك في اشتباك مع القوات المالية، وكان على اتصال خلال إقامته في الجزائر وشمال مالي ببعض قادة القاعدة في اليمن وأفغانستان؛ لنقل انطباعاته عن "الجماعة السلفية" في الجزائر، وتركزت اتصالاته أساسًا مع القيادي في تنظيم القاعدة باليمن "أبو عالي الحارثي" الذي قُتل بعد ذلك في قصف بطائرة أميركية أواخر عام 2002.

وفي طريق عودته مع بلمختار إلى الجزائر قادمين من مالي خلال النصف الأول من شهر سبتمبر/أيلول، وبرفقتهما عدد من مقاتلي المنطقة الصحراوية، قاصدين مقر قيادة التنظيم في ولاية "بجاية" شرق العاصمة الجزائر، وقعوا في كمين للجيش الجزائري أثناء عبورهم جبال "باتنة"؛ حيث حاصرتهم القوات الجزائرية واشتبكت معهم، وخلال تلك المواجهات قُتل "أبو محمد اليماني"، وعدد من عناصر التنظيم، بينما نجا بلمختار وآخرون، واستطاعوا الإفلات من الحصار المفروض عليهم.

وكان "أبو محمد اليماني" أول مبعوث من القاعدة إلى تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد انشقاقها عن الجماعة الإسلامية المسلحة؛ وذلك بُغية دراسة حقيقتها ومدى إمكانية انضمامها إلى القاعدة أو التعاون معها على الأقل.

وبعد مقتل "أبو محمد اليماني" توقفت محاولات ربط الصلة بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، وتنظيم القاعدة الأم في أفغانستان، فترة من الزمن، قبل أن تبدأ اتصالات جديدة بين قيادة التنظيم و"أبو مصعب الزرقاوي" في

العراق، وكان الناشط الجهادي في إسبانيا "أبو حمزة الأندلسي" وسيطًا لربط الصلة بين الجماعة السلفية وتنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، أسفرت عن مراسلات بين الزرقاوي وقيادة القاعدة في أفغانستان يدعوهم فيها للاعتراف بالجماعة السلفية وقبول انضمامها إلى تنظيم القاعدة كفرع له في شمال إفريقيا، لكن أيمن الظواهري وأسامة بن لادن كانا يتحفظان على ذلك، ويسعيان لمزيد من الاطلاع على حقيقة تلك الجماعة قبل البتّ في أمرها، وهو ما تضمنته الفقرة السابعة من رسالة بعث بها أيمن الظواهري إلى أبي مصعب الزرقاوي بتاريخ 9 يوليو/تموز 2005 الموافق 2 جمادى الثانية 1426، والتي جاء فيها ما نصه: "... موضوع الإخوة الجزائريين عندنا منه تخوُّف من التجارب السابقة، فإذا أمكن أن نتواصل معهم وتفيدنا بتفاصيل منهم فنكون لكم من الشاكرين"[1].

كما أوفدت قيادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر سنة 2005 جزائريًّا يكنى "أبو المثنى" إلى العراق لمقابلة الزرقاوي وحثه على دعم الجماعة السلفية في مساعيها للانضمام إلى القاعدة، والحصول على تزكيته، إلا أن السلطات السورية اعتقلته أثناء محاولته العبور إلى العراق وسلّمته إلى الجزائر، كما تم اعتقال "أبو حمزة الأندلسي" في إسبانيا؛ لتتوقف من جديد المساعي العملية لانضمام الجماعة السلفية إلى القاعدة، قبل أن يقترح عبد الرحمن ولد محمد الحسين، المكنى "يونس الموريتاني"، استئناف تلك الاتصالات ويباشرها بدعم ومؤازرة من المختار بلمختار سنة 2005.

وكان "يونس الموريتاني" قد تعرف على تنظيم القاعدة في أفغانستان سنة 2001 عندما التحق بمعسكراتها في باكستان وأفغانستان، قادمًا من المملكة العربية السعودية التي ولد فيها سنة 1981، ونشأ وترعرع، لكنه ترك القاعدة مباشرة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، وعاد إلى السعودية ومنها إلى موريتانيا، قبل أن يلتحق بمعسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية

(1) الرسالة المنسوبة لـ "أيمن الظواهري" إلى الزرقاوي، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016):

https://justpaste.it/archive001

شمال مالي، بداية عام 2004؛ حيث شارك في معارك ضد القوات النيجرية والجزائرية والموريتانية، ونشط عدة أشهر في معسكرات الجماعة بالجزائر وشمال مالي، قبل أن يعلن لهم عن رغبته في الالتحاق بالقاعدة في أفغانستان من جديد ومحاولة ربط الصلة بينها وبين الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، وهو العرض الذي رفضه "عبد الحميد أبو زيد" بداية، لكن المختار بلمختار وافق عليه وسمح ليونس بمغادرة المعسكرات بشمال مالي في يونيو/حزيران عام 2005 للالتحاق بالقاعدة في أفغانستان؛ حيث استطاع الوصول إلى إيران نهاية العام قادمًا من باماكو بحجة اعتناقه للمذهب الشيعي ورغبته في الدراسة في معهد العلوم الإسلامية العالمي بمدينة قم، وهناك اتصل بالشيخ عبد الله سعيد القيادي في القاعدة والمقيم في طهران، وأخبره بمهمته المتعلقة بربط الصلة بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، وتنظيم القاعدة في أفغانستان، فرتَّب له لقاء مع منسق تنظيم القاعدة في إيران المسمى "زين العابدين"، وهو سوري الجنسية، فرافقه إلى باكستان؛ حيث قابل في إقليم وزيرستان كلاًّ من: خالد حبيب (مصري) المسؤول العسكري وقتها ونائب القائد العام وأعضاء من مجلس الشورى. وقد كلفوا موريتانيًّا يدعى محمد ولد إسرائيل بالاجتماع معه ومعرفة ما لديه من معلومات عن الجماعة السلفية وحقيقة أفكارها ومعتقداتها، فطلب منه هذا الأخير تسجيل ما يريد إبلاغه لقيادة القاعدة، فقام "يونس الموريتاني" بتسجيل عدة أشرطة صوتية، شرح فيها موقف الجماعة السلفية للدعوة والقتال في الجزائر، ورؤيتها الفكرية وعقيدتها، التي لا يرى فرقًا بينها وبين رؤية وعقيدة تنظيم القاعدة في أفغانستان، خصوصًا أن الجماعة السلفية تتخذ من كتابات الشيخ "أبو محمد المقدسي" مرجعية فكرية وعقدية لها، كما شرح حقيقة علاقتها بالجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر، التي انشقت عنها سابقًا بحجة غلوِّها وانتهاجها منهج الهجرة والتكفير، واندثار هذه الأخيرة نهائيًّا بعد مقتل أميرها عنتر زوابري، كما حاول تبديد مخاوف قيادة تنظيم القاعدة في خراسان من غلوِّ الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وإسرافها في سفك الدماء، على غرار الجماعة الإسلامية المسلحة، وتضمنت الأشرطة مبررات انضمام الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى تنظيم القاعدة،

وضرورة قبول قيادة القاعدة في خراسان ببيعة الجماعة السلفية وانضمامها لها، واستعداد هذه الجماعة لتلبية ما يطلب منها بُغية التحاقها بالقاعدة.

وفي النهاية حصل يونس الموريتاني على رسالة بها خمس عشرة توصية من قيادة القاعدة في خراسان، تطالب الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتنفيذها قبل اتخاذ قرار بضمِّها، ومن أبرز تلك التوصيات: الاهتمام بموضوع جماعة أهل السنة للدعوة والجهاد (بوكو حرام) في نيجيريا، والتي كانت القاعدة تنظر إليها باعتبارها مدخلاً مهمًّا واستراتيجيًّا للحركة الجهادية العالمية إلى القارة السمراء، وغادر يونس وزيرستان إلى طهران على عجل؛ لأن إقامته في إيران أوشكت على الانتهاء، ولابد من العودة من حيث أتى.

ثم عاد إلى مالي قادمًا من طهران؛ حيث التحق مرة أخرى بمعسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في صحراء أزواد وسلَّم الرسالة إلى المختار بلمختار، الذي أرسلها بدوره إلى أمير التنظيم في الجزائر عبد الملك دوركدال وأعضاء مجلس الشورى للبتِّ فيها، ثم شرعت قيادة الجماعة السلفية في تنفيذ تلك التوصيات، كأول خطوة عملية على طريق الالتحاق بتنظيم القاعدة، التي اتخذ زعيمها أسامة بن لادن قرارًا باعتماد مضمون التسجيلات التي قدمها يونس الموريتاني على الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، وقبول انضمامها للقاعدة، كما أصدرت الجماعة السلفية بيانًا في أواخر عام 2006، تعلن فيه بيعتها لزعيم القاعدة أسامة بن لادن، وتوَّجَت ذلك بإعلان تغيير اسمها إلى "تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" بداية عام 2007.

لكن قبل مرحلة مفاوضات الانضمام الأخيرة، وموافقة قيادة تنظيم القاعدة في بلاد خراسان على طلب الجماعة السلفية للدعوة والقتال بالبيعة والانضمام، لابد من التطرق ولو بشيء من الاختصار لتاريخ اهتمام القاعدة ومؤسسها أسامة بن لادن بالجماعات الجهادية المسلحة في الجزائر؛ حيث كان الجزائريون يمثلون نسبة معتبرة من المقاتلين العرب الذين وصلوا إلى أفغانستان في ثمانينات القرن الماضي وبداية التسعينات، وبعد مغادرة القوات السوفيتية والقضاء على حكومة نجيب الله، وسيطرة فصائل المجاهدين الأفغان على العاصمة كابول ومن ثَمَّ اندلاع

القتال بينهم، وتزامن ذلك مع إلغاء الجنرالات في الجزائر نتائج الانتخابات التشريعية واستقالة الرئيس الشاذلي بن جديد، وبدأ الاقتتال بعد صعود مئات الشباب إلى الجبال، فقام أسامة بن لادن سنة 1992 بتسليم الجزائريين الموجودين في أفغانستان معسكرًا يسمى "معسكر الفاروق" في منطقة خوست بأفغانستان للتدريب والتكوين استعدادًا للعودة إلى الجزائر والقتال فيها، وقد عاد عشرات منهم إلى الجزائر عبر المغرب، لكن بعد اعتقال السلطات المغربية لعدد منهم وفي مقدمتهم أمير الجماعة الإسلامية المسلحة وتسليمهم للجزائر. بدأ ابن لادن التفكير في متنفّس آخر للجزائريين، فأرسل عددًا من عناصره المنتمين لدول منطقة الصحراء الكبرى، في رحلة استكشافية إلى منطقة الصحراء الكبرى؛ لمعرفة إمكانية اتخاذها قاعدة خلفية لهم، لكنهم تعرضوا خلال توغلهم في صحراء النيجر إلى هجوم من طرف مجموعة من قطاع الطرق واللصوص فسلبوهم ما بحوزتهم من أموال وسيارات، واضطروا للرجوع إلى أفغانستان دون إكمال المهمة.

وخلال تلك الفترة كان السودان يعيش تحت حكم الحركة الإسلامية بعد الانقلاب العسكري الذي قاده عمر البشير والزعيم الإسلامي السوداني حسن الترابي منتصف عام 1989، فغادر ابن لادن أفغانستان إلى السودان، وهناك سعت قيادة الجماعة الإسلامية في الجزائر إلى ربط الصلة به، فأوفدوا مجموعة بقيادة "أبو الليث المسيلي" إلى السودان للقاء أسامة بن لادن والتنسيق معه، فكان أول قرار دعم لهم هو إنشاء فرع إعلامي في مكتب ابن لادن تخصص لنشر بيانات ومنشورات الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر.

ثم جاءت محاولة أخرى لتعزيز الصلة وتطوير التعاون مع أسامة بن لادن المقيم في السودان، عن طريق "الشيخ حسن" وهو ناشط في الجماعة الإسلامية المسلحة كان يقيم في النيجر ويمارس نشاطاته تحت غطاء التجارة والعمل الخيري؛ حيث زار هذا الأخير السودان للقاء أسامة بن لادن وترتيب العمل في الصحراء الكبرى، لكنه غادر السودان قبل أن يتمكن من لقاء ابن لادن، وإن كان قابل عددًا من المقربين منه. وفي منتصف عام 1993 أوفد ابن لادن اثنين من عناصره هما ليبي وجزائري إلى النيجر في رحلة استكشافية للصحراء ومعرفة إمكانية ربط

الصلة بالجماعات الجهادية في الجزائر، لكنهما اعتقالا فور وصولهما إلى مطار العاصمة نيامي؛ حيث سجنا لمدة سنة ثم عادا إلى السودان.

ولم يكتف ابن لادن بذلك بل شكّل لجنة خاصة في مكتبه لمتابعة موضوع "الجهاد في الجزائر"، والسعي لتزويد "المجاهدين" بالمال والسلاح، وقد لعب الشيخ حسن دورًا بارزًا في ذلك، وظل حلقة وصل بين الجزائريين وبين أعوان ابن لادن، وكذلك جماعة بوكو حرام، إلى أن قُتل على يد الجيش النيجري سنة 2004 مع مجموعة من عناصر "بوكو حرام" كانوا في طريقهم إلى الصحراء الكبرى، غير أن رسل ابن لادن إلى الجزائر خلال تلك الفترة توقفوا لفترة مؤقتة؛ بسبب اشتراط قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة مبايعة كل من يفد إليها وانضمامه إليها.

وفي منتصف عام 1994 وصل إلى الصحراء الكبرى جزائري تم إرساله من طرف القاعدة في اليمن مرورًا بالسودان، وكان على صلة بالشيخ حسن السالف الذكر، وقد التقى موفد القاعدة في صحراء النيجر بأمير الصحراء حينها المختار بلمختار، وأبلغهم بتكليفه من طرف ابن لادن بربط الصلة مع "المجاهدين" في الجزائر، وتنقل مع بلمختار إلى الجزائر؛ حيث قابلوا أمير الجماعة جمال زيتوني المكنى "أبو عبد الرحمن أيمن"، لكن الأمور لم تتقدم كما أراد ابن لادن. وفي منتصف عام 1995 أوفد ابن لادن الشخصية القيادية في القاعدة، جمال إبراهيم المصراتي المعروف بلقب "عطية الله الليبي"، الذي وصل إلى معاقل الجماعة الإسلامية في الجزائر وأقام معهم ردحًا من الزمن، وكان يرسل التقارير إلى ابن لادن ويتواصل معهم عن طريق مجموعة تابعة لابن لادن في لندن، فقرَّر ابن لادن بعد أن وصلته تقارير "عطية الله الليبي" وقف أنشطته الداعمة للجماعة، وفي مقدمتها وقف طباعة مجلة "الأنصار" التي كانت تصدر عن الجماعة، وكذلك بياناتها ونشراتها، ثم تصادف الأمر مع حادثة مقتل بلقاسم الونّاس المعروف بـ "الشيخ محمد السعيد" على يد قيادة الجماعة الإسلامية ومعه بعض الشيوخ الآخرين، فزاد ذلك من الهوّة بين الجماعة في الجزائر وباقي الحركات الجهادية في العالم، وفي مقدمتها تنظيم القاعدة. وقد أبلغ ابن لادن موفد الجماعة الإسلامية حينها بوقف التعامل معها، وانقطعت الصلة بينهما، إلى أن كانت بداية عام 1996

عندما وصل "عبد الحق الجزائري" و"عبد الشكور الليبـــي" وآخرون إلى الجزائـــر قادمين من أفغانستان، لكنهم قتلوا بعد وصولهم بفترة قليلة في كمـــين للجـــيش الجزائري في منطقة "تيارت" قبل أن يتواصلوا مع قيادة الجماعة.

وقد دوَّن عطية الله الليبـــي ملاحظاته على الجماعة الإسلامية المسلحة، التي وصف قيادتها بالجهل والتنطع والتهور، وسخر منهم في تعليقاته، قائلاً إنه خـــلال إقامته في معسكرات الجماعة، لاحظ أن "عندهم تنطعًا شديدًا في موضوع الســـنة والبدعة، وفي يوم كُنَّا في مركز قريب من القيادة... في النهار رأينا الناس تتصارع! حوالي سبعة أو ثمانية أشخاص من حراسة القيادة، كانوا يتصارعون في النهار ثم في العشية وقبل المغرب وقبل النوم يتصارعون... وفي اليوم الثاني جاء أحد الشـــباب؛ فقال: ما بكم اليوم؟ خالفتم اليوم و لم تطبقوا السنَّة، قريبًا تسقطون في البدعـــة..! ففهمنا نحن الأمر حينها.. وعلمنا أن المصارعة لديهم سُنَّة ولابد من تطبيقها كـــل يوم، وإن لم يطبقوها يومًا يسقطون في البدعة ويصبحون مبتدعـــة! ولـــديهم أي شخص يفعل البدعة ولو صغيرة يصير مبتدعًا ويُحذَّر منه ويُتبرأ منه، ليست لديهم بدعة صغيرة وبدعة كبيرة، ولا بدعة كلية ولا بدعة جزئية، ليس عندهم أي فقه، ولديهم مجموعة من المفاهيم والتصورات الغريبة"[1].

ويضيف عطية الله الليبـــي في تقريره عن الجماعة الإســـلامية المســـلحة في الجزائر، قائلاً: إنها "تعاني من ضعف وخلخلة المنظومة الفكرية والمنهجية الجهادية، وهذا الضعف يظهر في عدة صور، مثل: الفوضى الفكرية والعلميـــة، ونقـــص في المرجعية أو القيادة العلمية، وقلة الكادر العلمي الجهادي المؤهَّل، وتباين واختلاف شديد في تصورات وفهم النافرين للجهاد، فقد جمع الصف الجهادي أنواعًا مـــن المتشددين والمتنطعين، وبعض الغلاة أيضًا في التكفير وغيره، مـــع المتســـاهلين إلى درجات مذمومة أحيانًا، في حين كانت الغالبية طبعًا هم مـــن عـــوام النـــاس... وبالجملة كان هناك مسحة من التشدد، بل والتنطع والغلو في الدين في كثير مـــن الكتائب والمناطق، ويتداخل ذلك مع أزمة الأخلاق، فكانت تلك الطبقة المشـــار

(1) عطية الله الليبـــي، كلمة صوتية مسجلة تحت عنوان "التجربـــة الجزائريـــة"، مرجـــع سابق.

إليها، وهي الطبقة المؤثِّرة وصاحبة النفوذ سيئة الأخلاق ولا تُمثِّل الإسلام تمثيلاً حقيقيًّا مشرفًا؛ إذ تتسم بالعنف والشدة والغلظة في التعامل مع الناس، والافتقار في جوانب الرحمة والشفقة على الخلق والعفو عن الزلات، وقلة الاحترام لذوي الفضل، مع مجموعة من الأمراض القلبية والأخلاقية الأخرى كالعُجب والغرور والتعالي"[1].

بل إن عطية الله الليبي يصبُّ جام غضبه على قيادة الجماعة الإسلامية المسلحة بالتحديد، قائلاً: "... فقد كانت القيادة هي الشر، وهي الفاسدة المُفسدة بدل أن تربي الناس على الخير، علمتهم الشر وجعلتهم جُهَّالاً ونشرت بينهم الضلالات، وأعني بالقيادة هنا القيادة في عهد جمال زيتوني أبي عبد الرحمن أمين، هذه القيادة الجاهلة المتنطعة الضالة قرَّبت كل من هو من جنسها من أهل الغرور والجهل والتنطع والكبر والقسوة والتكالب على الدنيا، وأبعدت الصالحين وطعنت فيهم ووضعت عليهم علامات الاستفهام وهمشتهم، حتى وصل الحال في مرحلة متقدمة بعد ذلك إلى قتل الكثيرين من أهل الخير بِتُهَم متعددة وسخيفة... والخلاصة أن ما يحصل سببه عدة عوامل متضافرة ومجتمعة من الخلل المنهجي الفكري الثقافي العلمي، إلى الخلل الأخلاقي، إلى الضعف في عدة مناحي والخلافات والرواسب التي وجدت لها مجالاً لتكون محور صراعات، إلى غير ذلك، ويجتمع ذلك كله في أزمة القيادة؛ فإن الفساد والانحراف كان من القيادة بالأساس[2].

حادثة مقتل الليبيين

جاءت قضية مقتل الليبيين من أعضاء "الجماعة الليبية المقاتلة" على يد قيادة "الجماعة الإسلامية المسلحة" في الجزائر، والتي شكَّلت منعطفًا حاسمًا في علاقة الجماعة الإسلامية المسلحة بالقاعدة وباقي الجماعات الجهادية الأخرى؛ حيث سبق أن وَفَد عدد من عناصر الجماعة الليبية المقاتلة من السودان وأفغانستان إلى

(1) عطية الله الليبي، كلمة صوتية مسجلة تحت عنوان "التجربة الجزائرية"، مرجع سابق.
(2) المرجع السابق.

الجزائر، وبعد وصولهم اشترط عليهم أمير الجماعة الإسلامية المسلحة، جمال زيتوني، مبايعته، مقابل السماح لهم بالتحرك والإقامة، وفي سنة 1996، سمح لهم زيتوني بإنشاء معسكرات للتدريب وتعليم الجزائريين فنون القتال والتفجير والأعمال العسكرية، وقد تحدث "أبو مصعب السوري" عنهم في كتابه "شهادتي على الجهاد في الجزائر"، ومن أهم قيادات الجماعة الليبية التي قُتلت على يد الجماعة الإسلامية المسلحة في الجزائر:

- "صخر الليبي"، وهو قيادي في الجماعة الليبية المقاتلة، قاتل في أفغانستان، ودخل إلى الجزائر نهاية عام 1994، تنقل ما بين معسكرات المنطقة الخامسة والثانية في الجماعة الإسلامية المسلحة، ولما علم بسعي قيادة الجماعة لتصفية بعض العناصر الليبيين، وهروب بعضهم، مثل: عطية الله الليبي، وعبد الرحمن، والشيخ عاصم سنة 1996، توجه إلى مقر قيادة الجماعة؛ حيث قابل أميرها، جمال زيتوني، واستأذنه في المغادرة مع بعض الليبيين الآخرين للأراضي الجزائرية والتوجه إلى ليبيا؛ حيث أذن له، وقَبل مغادرتهم الأراضي الجزائرية. قُتل أمير الجماعة جمال زيتوني، وتولى القيادة بعده عنتر زوابري، فأمر باعتقال صخر الليبي، الذي أوقفته "كتيبة البرواقية" التابعة للجماعة في منطقة "الجبل الأخضر" واقتيد إلى مقر قيادة الجماعة في المنطقة الأولى؛ حيث تم إعدامه بتهمة إثارة الفتنة وشق صفوف الجماعة.
- أبو عبيدة فاروق الليبي: وينتمي أيضًا إلى الجماعة الليبية المقاتلة، وقد وصل إلى الجزائر نهاية عام 1994؛ حيث عمل مدربًا في المعسكرات، وتنقل بين مناطق ومعسكرات الجماعة قبل أن يصل إلى المنطقة الصحراوية التاسعة في طريقه للخروج من الجزائر إلى ليبيا؛ حيث وصلته أنباء عن إعدام قيادة الجماعة لرفيقه صخر الليبي، فقرَّر العودة إلى مقر قيادة الجماعة في بداية عام 1997 للاستفسار عن أسباب قتل زميله، وكان برفقته ليبي آخر يدعى "أبو الحسن عبد القهار"، وهو من الجماعة الليبية المقاتلة، كان يقيم في السودان ودخل الجزائر وتنقل

بين معسكرات الجماعة، قبل أن يقرّر مع زميله "أبو عبيـــدة فـــاروق" مقابلة أمير الجماعة عنتر زوابري للاستفسار عن مقتل صخر، وبعـــد وصولهما إلى مقر قيادة الجماعة، قام زوابري بإعدامهما بنفس التهمـــة التي قتل بها زميلهما صخر الليبـــي.

وإضافة إلى هؤلاء، قام عنتر زوابري بإعدام عناصر آخرين من الجماعة الليبية المقاتلة من بينهم: "غريب الليبـــي"، و"عبد ربه"، و"أبو هريرة الليبـــي"، و"طلحة الليبـــي"، و"أبو حفص"؛ حيث كانوا يوجدون في المنطقة التاسعة التي يقودهـــا المختار بلمختار، وكان في بداية خلافه مع زوابري ويستعد للانشـــقاق عنـــه؛ إذ أعلن رفضه تنفيذ بيان "قطع الرقاب لمن خرج يوم الانتخاب"، والذي أمـــر فيـــه بقتل الجماهير المشاركة في الانتخابات حينها، وقد غادر بلمختار مقر قيادة المنطقة التاسعة في الجزائر متوجهًا إلى الصحراء، وترك عددًا من مقاتليه وبرفقتهم الليبيون الخمسة، لكن زوابري علم بسعي بلمختار للانشقاق عليه، فأرسل قـــرارًا بعزلـــه وتثبيت الشخص الذي استخلفه أميرًا للمنطقة التاسعة، وأمـــر بإعـــدام الليبـــيين الخمسة، وتم قتلهم في منطقة "بوكحيل" في النصف الثاني من عام 1997[1]. كما أُعلن عن مقتل ليبـــي آخر يدعى "سلمان الليبـــي"، وقد قيل: إنه قُتـــل خطـــأ أواخر عام 1996، في إطلاق نار من أحد عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة.

الدخول الثاني إلى أزواد

كانت أكبر محاولة ثانية لدخول صحراء أزواد في شمال مالي في النصف الثاني من عام 2003 عندما قام عمار الصايفي المكنى "أبو حيدرة عبد الـــرزاق البـــارا" باختطاف أكثر من ثلاثين سائحًا أوروبيًّا من جنوب الجزائر وعبر بهـــم الحـــدود

(1) هاشم، أبو أكرم، "نثر الجواهر بذكر من استشهد من أبناء ليبيا على أرض الجزائـــر"، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjyjc-ZwMHQAhXsAcAKHeugDN4QFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ilmway.com%2Fsite%2Fmaqdis%2FMS_24936&usg=AFQjCNEJlXsrsirR4Xj3wDun1WtBIwHrxw&bvm=bv.139782543,d.bGg

باتجاه شمال مالي، قبل أن تنتهي محنتهم بدفع حكوماتهم فديات مالية ضخمة مقابل الإفراج عنهم، لكن "عبد الرزاق البارا" كان يسعى لاكتشاف مزيد من المناطق الآمنة؛ بُغية توفير أكبر مساحة للتحرك والمناورة، فأقام عدة أشهر في منطقة أزواد، تزوج خلالها بإحدى بنات الأسر العربية الأزوادية (والدها لهميم ولد حماه، شقيق القيادي الجهادي عمر ولد حماه)، كما اعتمد سياسة اكتتاب أبناء المنطقة خصوصًا الأزواديين وتدريبهم وضمهم إلى صفوف التنظيم، وهو ما كان يعزف عنه قادة التنظيم في تلك المنطقة سابقًا.

ثم قام بداية عام 2004 باصطحاب مجموعة من مقاتليه في رحلة استكشافية؛ حيث قضى فترة يتجول في صحراء النيجر، واشتبك مع القوات النيجرية، ثم غادرها إلى تشاد حيث كان قاصدًا جبال تيبستي فيها، فاشتبك مع وحدة من القوات التشادية أرغمته على اللجوء إلى الجبال؛ حيث يعسكر مسلحو "الحركة من أجل العدالة والديمقراطية" ومعظمهم من قبائل "التبو"، ويقاتلون ضد نظام الرئيس التشادي، إدريس ديبي، فاعتقلوه ورفاقه وسلّموهم للجزائر بوساطة من ليبيا، ويقول عناصر في التنظيم: إن "البارا" وصل إلى معسكرات المتمردين من "التبو" بعد اتفاق معهم ليبيعوا له كميات من الأسلحة، لكنهم غدروا به واعتقلوه ومن معه.

وكان البارا ساعتها مطلوبًا لعدة بلدان غربية تتهمه باختطاف رعاياها، إلا أن الجزائر احتفظت به في سجونها ورفضت تسليمه لأي بلد آخر، وكان البارا عند مغادرته صحراء أزواد باتجاه تشاد قد ترك مجموعة من مقاتليه في شمال مالي واستخلف على قيادتهم "عبد الحميد أبو زيد"، كما عيَّن شقيقه إبراهيم بن الساسي المكنى "أبو زهرة" نائبًا له، وقد قُتل هذا الأخير سنة 2005 في مواجهة مع القوات الجزائرية على الحدود مع مالي، وعُرفت هذه المجموعة التي بقيت في شمال مالي باسم "الفاتحين" قبل أن يتم ضمها سنة 2007 إلى إمارة الصحراء ويصبح اسمها "كتيبة طارق بن زياد" ضمن عملية إعادة هيكلة قامت بها قيادة التنظيم لإمارة الصحراء.

وفي النصف الأخير عام 2004 قرَّر أمير المنطقة الصحراوية في الجماعة السلفية للدعوة والقتال المختار بلمختار العودة ثانية إلى صحراء أزواد في شمال

مالي لكن هذه المرة جاء للإقامة فيها؛ حيث اتخذ منها مقرًّا له، وقاعدة خلفية للتنظيم الذي ينشط في الجزائر بقيادة أميره الحالي "أبو مصعب عبد الودود"، ويقول الحسن ولد اخليل، المكنى "جليبيب" مسؤول الإعلام السابق في إمارة الصحراء: إن قدوم عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى صحراء أزواد شمال مالي جاء بعد دراسة وتقييم لما آل إليه الحال في الجزائر، فحاول الإخوة -حسب قوله- بهذه الخطوة فك الطوق وإعطاء متنفَّس للمجاهدين في الجزائر عبر توسع جديد وانتشار على رقعة أكبر وتوفير ملاذ آمن يستطيعون من خلاله توفير قاعدة للجهاد[1].

وتمثّلت مهام قيادة إمارة الصحراء بأزواد في توفير المال والسلاح، واكتساب المقاتلين من دول الساحل والصحراء والمغرب العربي وتدريبهم وإرسالهم إلى جبال الجزائر للقتال ضد القوات الجزائرية، فضلاً عن اختطاف الرعايا الغربيين ومقايضتهم بالمال، أو بسجناء من التنظيم، وقد أطلقت الجماعة السلفية للدعوة والقتال على صحراء أزواد اسم "صحراء الإسلام"، و"أرض العزة". ورغم أن مجال تحركهم كان واسعًا في تلك الصحراء فإنهم اتخذوا من سلسلة "جبال الإفوغاس" في أقصى شمال أزواد معقلاً شبه ثابت لهم، خصوصًا جبل "تغرغارت" الذي تحول إلى نقطة تمركز لهم وأطلقوا عليه اسم "تورا بورا المغرب الإسلامي"؛ تيمنًا بجبال "تورا بورا" في أفغانستان التي لجأ إليها زعيم تنظيم القاعدة السابق في أفغانستان أسامة بن لادن ومقاتلوه بعد الهجوم الأميركي على أفغانستان عقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، هذا إضافة إلى جبال "تساليت" و"تيمدغين" وغيرها. ويقيم عناصر التنظيم في تلك الصحراء والجبال على ظهور السيارات وتحت الأشجار، وأحيانًا يقومون بنصب خيام عسكرية يملكونها، ويستخدمونها عادة في الأماكن الصحراوية المفتوحة، التي لا توجد بها أشجار أو جبال يأوون إليها، ويتعمدون التنقل بشكل دائم؛ إذ لا يبيتون نادرًا في موقع أمضوا فيه سحابة اليوم، باستثناء بعض المواقع الحصينة في جبل "تغرغارت"، فإنهم

---

(1) الحسن ولد اخليل، مسؤول الإعلام السابق في إمارة الصحراء، مقابلة خاصة مع المؤلف.

يتخذون منها مقرات شبه دائمة، وإن كانوا يتنقلون عنها في أغلب الأوقات، ثم يعودون إليها، مع الاحتفاظ بحراسات دائمة فيها، ومع إحساس قادة هذه الجماعات بالمتابعة والرصد، عمدوا إلى استراتيجية تقوم على التحرك ليلاً بالسيارات والتوقف نهارًا وإخفاء السيارات تحت الأشجار وفي كهوف الجبال، وفي مجال الاتصالات يستخدم عناصر التنظيم فيما بينهم أجهزة الاتصال اللاسلكي، كما يعتمدون على شبكات الهاتف الأرضية المالية، وفي حالات نادرة الجزائرية والنيجرية، فضلاً عن الهواتف التي تعمل عبر الأقمار الاصطناعية، خصوصًا هاتف شبكة "الثريا".

وقد قام أمير الصحراء المختار بلمختار بعد وصوله إلى أزواد -شأنه في ذلك شأن قادة الجماعات المسلحة في الجزائر- بتوفير ملاذ آمن للمطاردين من عناصر الجماعة الإسلامية المسلحة في ليبيا، والجماعة الإسلامية المسلحة في تونس، وبعض الجماعات الجهادية والأفراد من المغرب وموريتانيا ونيجيريا، وقد حظي بعضهم بتلقي تعليم ديني في موريتانيا وليبيا والمغرب، وشكّلوا طليعة ما عُرف بمجاهدي المغرب الإسلامي.

وكانت القبضة الحديدية التي واجهت بها أنظمة قمعية في المنطقة -مثل نظام العقيد الليبي معمر القذافي، وزين العابدين بن علي في تونس، ومعاوية ولد الطايع في موريتانيا- الشباب المتدينين في بلدانهم، قد ساعدت تلك الجماعات في الصحراء على استقطاب عشرات من هؤلاء الشباب الفارين من الاعتقال والسجون؛ حيث التحق العديد من الشباب التونسي والموريتاني والليبي والمغربي بمعسكرات التنظيم؛ طلبًا للحماية وليس قناعة بالفكرة أو سعيًا للقتال في بلدانهم، ليتحولوا لاحقًا إلى عناصر جهادية نشطة في التنظيم.

المصاهرة والاحتواء

عمد المختار بلمختار إلى ربط علاقات اجتماعية وأواصر مصاهرة مع السكان المحليين في أزواد؛ حيث تزوج هو نفسه من ابنة إحدى الأسر العربية الأزوادية، وهي أم ولده إبراهيم الذي ولد سنة 2008، والدها شقيق القيادي

المعروف في القاعدة "عمر ولد حماه"، الذي ينتمي إلى قبيلة "أولاد إدريس" البربوشية، فضلاً عن كون أمها هي الزوجة الحالية لعمر ولد حماه، وقد تربت الفتاة في أحضانه مع إخوتها من الأم، ويعتبر عمر ولد حماد -صهر بلمختار- من أبرز قادة كتيبة "الملثمون" المعروفين، قبل أن يُؤسِّس نهاية عام 2012 تنظيمًا يحمل اسم "أنصار الشريعة" يضم مقاتلين من قبائل البرابيش العربية. كما عمد باقي عناصر تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال في أزواد إلى الزواج من بنات القبائل العربية والطارقية هناك، وكذلك بعض أسر قبائل الفولان الإفريقية، وحفر التنظيم بعض الآبار في تلك الصحراء، وسعى إلى توفير الأدوية للمرضى في الأحياء البدوية، وتقديم الهدايا في المناسبات الدينية وغيرها لشيوخ القبائل ومسؤولي الأحياء، ولم تكن حملة بلمختار "الدبلوماسية" لتقتصر على السكان، فقد كانت له علاقات مع بعض المهربين، الذين سعى لتجنُّب المواجهة معهم، وإغرائهم بالانضمام له، واستغلالهم في مهام تخدم التنظيم، عبر إبرام صفقات معهم لتوفير السلاح والغذاء والدواء، ورصد الرعايا الغربيين في المنطقة، وتوفير أخبار الأماكن والبلدان التي يدخلونها. واستغل التنظيم غياب أي نشاط دعوي أو خيري أو إنساني عن تلك المنطقة النائية، فاعتمد المساعدات وسيلة لكسب الناس، وبدأت عناصره في التبشير بدعوتهم السلفية وتقديمها للمجتمع الأزوادي ونشرها باعتبارها تمثّل الإسلام الحقيقي، وقد ساعدهم على ذلك انتشار الأمية والجهل بين الناس، فلم تواجه الأيديولوجية السلفية الجهادية أي مقاومة فكرية أو علمية من طرف السكان، باستثناء بعض المرجعيات الصوفية القليلة، وكان لتلك الدعوة تأثيرها الكبير في صفوف شباب قبائل أزواد من العرب والطوارق، الذين كان الكثير منهم يُستغل كرجال عصابات تهريب المخدرات والمليشيات القبلية، فاحتفظوا بسلاحهم ونشاطهم وتحولوا من "مهربين" يقودهم زعماء العصابات، إلى "مجاهدين" يقودهم أمراء الجماعة، كما حاول قادة التنظيم أن يقوموا ببعض الوساطات لإصلاح الخلافات التي تعصف بالقبائل والأسر في المنطقة. وهنا لابد من التذكير بأن منطقة أزواد كانت خلال العقود الماضية مسرحًا للعديد من الصراعات والحروب الدامية بين العرقيات والقبائل التي تقطن الإقليم؛ حيث

شهدت حروبًا ضارية بين السود والبيض، وبين العرب والطوارق، وحتى بين قبائل المجموعة العرقية الواحدة؛ فقد دارت حروب عنيفة بين قبائل "الإفوغاس" وقبائل "الإيمغاد" وكلاهما من الطوارق، كما شهدت المنطقة حروبًا شرسة بين قبائل "كنتة" العربية، ومجموعات قبائل "عرب تلمسي"، وكان زعماء هذه المجموعات من عناصر الجيش المالي وضباطه يستغلون أسلحة ومعدات الجيش المالي في حروبهم الداخلية، بل إن القوات المالية التي كانت توجد في تلك المنطقة، لم تكن سوى أداة لتصفية تلك الحسابات. فقد حدثني أحد الضباط العرب في الجيش المالي أنهم خلال مواجهتهم للتمرد الذي قاده العقيد الطارقي "إبراهيم باهانغا" سنة 2006، كان عناصر قبائل "الإيمغاد" في الجيش المالي هم الأكثر حماسًا للقتال؛ لأن المتمردين من خصومهم "الإفوغاس"، وكلما وقع أسرى من متمردي "الإفوغاس" في قبضة القوات المالية سارع عناصر "الإيمغاد" إلى التنكيل بهم وتصفيتهم جسديًّا، الأمر الذي دفع الضباط من العرقيات الأخرى إلى محاولة توفير حماية خاصة للأسرى ومنع الجنود المنحدرين من "الإيمغاد" من الوصول إليهم، كما كان الأسرى من "الإيمغاد" لدى المتمردين الإفوغاس عُرْضة للتصفية والتنكيل. كما استخدم الضباط العرب في الجيش المالي من قبائل "كنتة" و"عرب تلمسي" وحداتهم القتالية في الحرب بين القبيلتين سنة 2004.

وبالعودة إلى سياسة الاحتواء التي اعتمدها زعيم إمارة الصحراء المختار بلمختار في أزواد، وحرصه على اتباع استراتيجية التوغل الاجتماعي لاستقطاب السكان، فقد أعطى توصيات لعناصره الذين يتزوجون من بنات الأحياء البدوية في تلك الصحراء بحسن المعاملة وعدم التسرع في الطلاق، محاولاً بذلك تقديم رجاله كبدائل أفضل من رجال المجتمع الأزوادي الذي ينتشر فيه الطلاق بشكل كبير؛ إذ لا تكاد توجد فتاة تجاوزت 18 عامًا إلا وهي مطلقة أو متزوجة للمرة الثانية. وهنا، أستطرد قصة رواها لي أحد عناصر كتيبة "الملثمون"، قال فيها: إن هذه التعليمات كلفتهم ثمنًا باهظًا ذات يوم، لكنها جلبت لهم ثقة السكان ودفعتهم إلى القبول بهم أزواجًا لبناتهم، وبالتالي سمحت لهم بالتوغل في المجتمع وكسب ثقته كحاضنة اجتماعية. ففي خريف عام 2009 غادر عدد من المقاتلين

معسكر كتيبة "الملثمون" بجبل "تغرغارت" في إجازة لمدة أسبوع، وكانوا يرغبون في الزواج من بنات بعض الأحياء البدوية، وتقدم أحدهم وهو شاب موريتاني يكنى "الشريف" كمرشح أول للزواج عند أول حي يمرون به، لكن بعض الأسر التي زاروها رفضت تزويجه من بناتها، واختارت غيره من رفاقه في تلك الرحلة، كما أن بعض الأسر كانت ترفض تزويج بناتها من العناصر غير القياديين في التنظيم، فقال الشاب في لحظة غضب لرفاقه إنه سيتزوج أكثر من فتاة أزوادية وسيطلقهن جميعًا؛ عقابًا لهن على رفضه، وعلى الفور ردَّ أمير المجموعة ويدعى "الطيب ولد سيدي عالي"، بأنه سيمنعه من الزواج في تلك الرحلة إلى أن يعود للأمير بلمختار ليتخذ قرارًا بشأن زواجه. واعتبر أمير المجموعة أن تصريح زميله "الشريف" عن عزمه الزواج بأكثر من واحدة وتطليقهن يتنافى مع استراتيجية أمير الصحراء وتوصياته التي تقوم على تقديم صورة جيدة عن مقاتلي التنظيم للمجتمع الأزوادي عبر الانضباط الاجتماعي، غير أن "الشريف" الذي أحس بجرح عميق في كرامته وكبريائه بعد رفض عدة فتيات له، وقبولهن بالزواج من زملائه، وقرار أميره منعه من الزواج في تلك الرحلة، أصرَّ على الانتقام من الجميع، وقبل انتهاء الإجازة بيوم واحد أخذ السيارة الوحيدة التي كانت مع المجموعة في إجازتها وابتعد عن الحي الذي كانوا يوجدون به، وتوارى خلف بعض الأشجار للاستحمام، لكنه انتهز الفرصة وهرب بالسيارة، تاركًا زملاءه عند الحي دون وسيلة نقل، وبعد أربع وعشرين ساعة وصلتهم سيارة نجدة من الكتيبة، وأثناء تعقبهم للفتى الهارب عثروا على السيارة التي فرَّ بها غير بعيد من الحدود الموريتانية المالية، قرب مدينة "غوندام" (90 كلم شمال غرب مدينة تمبكتو)، لكن "الشريف" اختفى وأخذ معه جهاز حاسوب كان في السيارة هو عبارة عن الذاكرة الإعلامية والاستراتيجية للتنظيم في الصحراء، ومبلغًا ماليًا يُقدَّر بآلاف الدولارات، فكان ذلك ثمنًا باهظًا تسبَّب في إحراج كبير للكتيبة التي بات قادتها على يقين أن أسرارهم أصبحت في أيدي الأعداء، والسبب - كما يقول محدِّثي- هو الصرامة في تطبيق تلك السياسة الاجتماعية التي تسعى لاستقطاب واستمالة السكان، وتقديم صورة جيدة لهم عن مقاتلي "إمارة الصحراء".

الاكتتاب والبيعة

تكتيكيًّا اعتمد التنظيم في استراتيجيته التوسعية على شبكات اكتتاب تابعة له في دول المنطقة؛ حيث أوفد عناصر للإقامة في موريتانيا والنيجر ومالي والسنغال، وكلّفهم باكتتاب العناصر الراغبين في الانضمام للتنظيم ومبايعته، وتأخذ البيعة ثلاثة أشكال:

- **أولاً**: أن تتم بشكل مباشر بين الفرد والجماعة، وهذه الحالة تتم غالبًا من طرف الأشخاص الذين يصلون إلى معسكرات التنظيم طلبًا للالتحاق به؛ حيث يقوم أمراء التنظيم بدعوهم لمبايعتهم بشكل مباشر، وهذا ما حصل مع أغلبية أعضاء التنظيم الذين يتم تجنيدهم من طرف العناصر المقيمين في بلداهم، والذين يقومون بإرسالهم إلى المعسكرات في شمال مالي؛ ليقدموا البيعة للأمراء بشكل مباشر.
- **ثانيًا**: أن تتم البيعة بواسطة شخص مأذون له من طرف أحد أمراء التنظيم، يأخذ البيعة لنفسه نيابة عن الأمراء، من العناصر الراغبين في الانتماء للتنظيم بعد أن يُطلِعهم على أنه مفوَّض لأخذ البيعة من ذلك الأمير، وتكون تلك البيعة في النهاية للتنظيم، لكنها بواسطة شخص مأذون له، وهذا ما حصل مع عناصر تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" في موريتانيا، الذين أخذ منهم زعيم التنظيم "الخديم ولد السمان" المكنى "أبو بكر السباعي" البيعة له على أنه هو نفسه بايع المختار بلمختار أمير الصحراء، وهذا الأخير بايع قيادة التنظيم في الجزائر، وبالتالي يكون هؤلاء العناصر قد بايعوا قيادة التنظيم عبر سلسلة من الوسطاء.
- **ثالثًا**: أن يأخذ الشخص البيعة لنفسه من العناصر الراغبين في مبايعته، دون أن يكون مخولاً أو موفدًا من طرف أيٍّ من قادة التنظيم، ثم يقوم هو بمبايعة قادة التنظيم بعد ذلك باسمه وباسم العناصر الذين بايعوه سابقًا، وقد حصلت مثل هذه البيعة -على سبيل المثال لا الحصر- مع أمير "كتيبة صلاح الدين" في جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

سلطان ولد بادي المكنى "أبو علي" حين قرَّر نهاية عام 2012 الانفصال عن تنظيمه، ومبايعة "جماعة أنصار الدين"، فقام بمبايعة زعيم جماعة "أنصار الدين" إياد أغ أغالي باسمه ونيابة عن عناصر الكتيبة الذين بايعوه قبل ذلك.

أما صيغ لفظ البيعة فهي متعددة، لكن أشهر صيغة متداولة بين أعضاء التنظيم والأمراء للبيعة هي: "أبايعك على السمع والطاعة، في المنشط والمكره، وفي العسر واليسر، وعلى أثرة عليَّ، وأن لا أنازع الأمر أهله، إلا أن أرى كفرًا بواحًا عندي من الله فيه برهان"[1].

كما أن هناك بيعة أخرى تتجدد بشكل دائم، ويتم أخذها على عناصر التنظيم رغم مبايعتهم السابقة، وهي بيعة أمراء المهام؛ حيث يقوم أمير الكتيبة أو السرية بتعيين أمير على أي مجموعة يرسلها في مهمة، وغالبًا ما تكون تلك المهمة قتالية أو محفوفة بالمخاطر، وعند اقتراب اللحظات الحاسمة في المهمة، يقوم أمير تلك المجموعة بأخذ البيعة على الموت من عناصره الذين ينفذون معه المهمة؛ حيث يلتزم أصحاب بيعة الموت عادة لأميرهم بأن يقاتلوا معه حتى يهلكوا أو ينتصروا، وأن لا يفروا من أرض المعركة ولا يستسلموا إلا إذا نفدت ذخيرتهم وأحيط بهم. لكن هذه البيعة تنقضي بانتهاء المهمة التي كلفت بها المجموعة، كما تنتهي معها إمارة أمير المجموعة بمجرد تنفيذ المهمة والعودة إلى معسكرات التنظيم.

ومع اشتداد الخلاف بين أمراء الصحراء أصبح أمير كل كتيبة أو سرية يشترط على العناصر الراغبين في الالتحاق بكتيبته أو سريته أن يبايعوه هو شخصيًّا، وقد شهدت سنوات ما بعد 2007 وحتى 2010 حركيَّة في التنقل بين الكتائب والسرايا بعد عزل المختار بلمختار عن إمارة الصحراء واحتفاظه بقيادة كتيبة "الملثمون" وحدها. فقد غادر عدد كبير -وبشكل متفاوت- كتيبة "الملثمون"، وبايعوا أمراء السرايا والكتائب التي شكَّلها التنظيم (كتيبة طارق بن

---

(1) "كيف تكون البيعة، ما صيغتها؟"، صيد الفوائد، (تاريخ الدخول: 26 أكتوبر/تشرين الأول 2016):

http://www.saaid.net/ahdath/51.htm

زياد، وسرية الفرقان، وسرية الأنصار)، رغم أنهم سبق أن بايعوا المختار بلمختار كأمير للصحراء، وقد حرص أمير كل سرية أو كتيبة على أخذ البيعة لنفسه من أي عنصر يلتحق به قادمًا من معسكرات كتيبة المختار بلمختار.

في مرمى نيران بلمختار

بعد حوالي تسعة أشهر من استقرار المختار بلمختار في صحراء أزواد، وبالتحديد في منتصف عام 2005 قرَّر توسيع نشاطه العسكري ليشمل موريتانيا، فنفَّذ في الرابع من يونيو/حزيران عام 2005 هجومًا على حامية للجيش الموريتاني في بلدة "المغيطي" بولاية تيرس زمور شمال البلاد، وخلال الهجوم قُتل 17 عسكريًّا موريتانيًّا، بينهم قائد الحامية وهو ضابط برتبة نقيب، كما استولى عناصر بلمختار على سيارات عسكرية وكميات من الأسلحة والذخيرة. وقد حرص المختار بلمختار خلال العملية التي نفَّذها ضد القوات الموريتانية على اصطحاب خمسة موريتانيين كانوا معه في الكتيبة ساعتها ليشاركوا في تنفيذ العملية، وكان من بينهم الحاج ولد عبد القادر، المكنى "أبو يونس الموريتاني"، وكان حينها يُعرف بلقب "يوسف الأفغاني"؛ نظرًا لسابقة سفره إلى أفغانستان؛ حيث اعترف بلمختار خلال مقابلة أجريتها معه في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011، بأنه (أي يوسف الأفغاني) كان أول قناة اتصال بين الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية وتنظيم القاعدة بأفغانستان، وقد اعتقلته السلطات الباكستانية في سبتمبر/أيلول عام 2011 وسلمته للأميركيين الذين نقلوه إلى قاعدة باغرام الجوية في أفغانستان، قبل تسليمه لموريتانيا بداية شهر يونيو/حزيران عام 2013، إضافة إلى الحسن ولد اخليل المكنى "جليبيب"، الذي أصبح لاحقًا مسؤول الإعلام في إمارة الصحراء بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، والشخصية الثانية في كتيبة "الملثمون"، والخديم أحمدو بمبا المكنى "أبو محمد الموريتاني"، وهو مهندس تخرَّج في الجامعات الأردنية، وقد التقى خلال إقامته في الأردن ببعض شيوخ التيار السلفي الجهادي هناك خصوصًا "أبو محمد المقدسي" الذي يتخذ منه تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال مرجعًا فكريًّا وأيديولوجيًّا، وقد قُتل "أبو محمد الموريتاني" في عملية المغيطي.

كما قام بلمختار بعد العملية مباشرة بجمع الجنود الموريتانيين الذين وقعوا في قبضته، وخطب فيهم محذّرًا من الاستمرار في الدفاع عمّا سماه نظام الطاغوت الكافر في نواكشوط، قبل أن يتركهم في موقع الحامية ويغادرها، وكانت هذه الحادثة نادرة في مسيرة تعاطي المسلحين السلفيين الجزائريين مع القوات التي تقاتلهم، فقد جرت العادة أن يقوموا بقتل الجنود الذين يقعون في قبضتهم، وقد فَقَدَ بلمختار في تلك العملية ستة من عناصره أبرزهم "إبراهيم أبو إسحاق الأفغاني".

ويعتبر الهجوم على حامية المغيطي العسكرية في شمال موريتانيا أوَّل خروج للتنظيم بنشاطاته الحربية الموجَّهة خارج الجزائر؛ حيث أصبحت موريتانيا ثاني بلد يستهدفه التنظيم بعملياته العسكرية بعد الجزائر، وإن كان يقيم في شمال مالي إلا أنه ظلّ يتجنب المواجهة مع قواها، وتولى المختار بلمختار بنفسه قيادة تلك العملية.

وكانت فكرة نقل العمليات القتالية إلى موريتانيا قد نوقشت داخل التنظيم سنة 2004 بعد وصول مجموعة من نشطاء التيار السلفي في موريتانيا إلى معسكرات "الفاتحين" بقيادة "عبد الحميد أبو زيد" شمال مالي، لكن عددًا من الموريتانيين الذين كانوا يتلقون تدريبًا عسكريًّا في معسكرات التنظيم رفضوا تلك الفكرة واعتبروا أن موريتانيا ليست دار حرب شرعية، غير أن المختار بلمختار قرَّر أن يكون السباق إلى تدشين العمل المسلح ضد موريتانيا، فنفّذ هجوم "المغيطي" الآنف الذكر.

ويدافع المختار بلمختار عن توسيع عملياته العسكرية نحو موريتانيا بالقول إنها جاءت في ظروف خاصة وبسبب دوافع استثنائية، وقد رفض في مقابلة أجريَتْها معه أن يكون هجومه على ثكنة المغيطي العسكرية بداية لإعلان الجماعة السلفية للدعوة والقتال الحرب على موريتانيا، وقال إنهم توصلوا حينها بمعلومات تفيد بقيام القوات الموريتانية في المنطقة الشمالية بمناورات عسكرية مع قوات المارينز الأميركية، وأن الجنود الذين وقعوا في قبضتهم بعد هجومهم على الحامية العسكرية أكدوا لهم تردد قوات أميركية على تلك الثكنة خلال الأيام والأسابيع

التي سبقت الهجوم، كما سرد بلمختار من بين مبررات ذلك الهجوم وجود سفارة إسرائيلية في موريتانيا، واعتقال عدد من الأئمة والعلماء ضمن حملة كان نظام الرئيس الأسبق معاوية ولد سيدي أحمد الطايع يشنها على التيارات الإسلامية آنذاك.

لكن الواقع أن الهجوم على الحامية العسكرية في "المغيطي" منتصف عام 2005 لم يكن إلا بداية لسلسلة نشاطات مسلحة سيقوم بها التنظيم بعد ذلك في موريتانيا، حتى وإن رفض تسميتها بالعمل العسكري الموجَّه ضد القوات أو الحكومة الموريتانية. ففي نهاية عام 2007 قام ثلاثة عناصر من التنظيم بقتل أربعة سياح فرنسيين قرب مدينة ألاك شرق العاصمة نواكشوط، وقد نفّذ تلك العملية كلٌّ من: محمد ولد شبارنو المكنى "أبو مسلم"، وسيدي ولد سيدينا المكنى "أبو جندل"، ومعروف ولد هيبة المكنى "أبو قتادة الشنقيطي"، وقد حاول الشبان الثلاثة اختطاف الرعايا المستهدفين، لكن المحاولة تحوَّلت إلى مجزرة قتل فيها أربعة من السياح بالرصاص وأصيب خامسهم بجراح، بعد أن اشتبه الخاطفون بمحاولة أحد السياح مقاومتهم فأطلقوا عليه النار وعلى باقي المجموعة، ولاذوا بالفرار. وقد تبيَّن لاحقًا أن العملية كانت بمبادرة من منفذيها ولا علاقة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بها، كما لم يكن لتنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" الموجود في نواكشوط حينها أي علم بها، بل إن منفذيها الثلاثة كانت تحوم حولهم شكوك بالنسبة لعناصر التنظيم تتعلق باحتمال وجود علاقات مشبوهة بينهم وبين أجهزة الأمن الموريتانية، فقرَّروا القيام بتلك العملية لإثبات ولائهم للتنظيم وتبرئة ساحتهم من تلك الشُّبَه، كما أن التنظيم لم يُعلن عن تبنِّيه لتلك العملية و لم يصدر بيانًا بشأنها على الإطلاق.

وقد حاول الشبان الثلاثة الذين نفذوا العملية ربط الاتصال بقادة التنظيم في الصحراء لتبنِّي العملية، وقاموا بعدة محاولات لذلك الغرض؛ حيث قام محمد ولد شبارنو بعد نجاحه مع زميليه في العبور إلى السنغال المجاورة عقب الحادثة بيومين بالاتصال بأمير الصحراء حينها يحيى جوادي المكنى "يحيى أبو عمار"، وأبلغه بأنهم هم من قتلوا السياح الفرنسيين، وأن لديه مقتنيات الضحايا كدليل على ذلك،

ويريدون من التنظيم أن يُعلن الخبر ويتبنى العملية. وقد أرسل يحيى جوادي أحد عناصره ويدعى "أبو بكر"، كان موجودًا في السنغال ليتسلم تلك المقتنيات من منفذي الهجوم، وهي عبارة عن جواز سفر لأحد الضحايا وبعض الوثائق الأخرى، وكاميرا صغيرة للتصوير كانت مع السياح المستهدفين، وقد تمكّن أحد منفذي الهجوم وهو "معروف ولد هيبة" من الالتحاق بمعسكرات التنظيم بعد أن غادر السنغال إلى باماكو، ومنها إلى مدينة تمبكتو، ثم لحق بمعسكرات التنظيم في صحراء أزواد، بناء على طلب من يحيى جوادي؛ لأن معروف ولد هيبة لم يكن ساعتها معروفًا لدى أجهزة الأمن الموريتانية، أمَّا زميلاه محمد ولد شبارنو وسيدي ولد سيدينا المعروفان لدى الأمن الموريتاني نظرًا لاعتقالهما سابقًا، فقد غادرا السنغال متوجهين إلى غامبيا؛ حيث أقاما في العاصمة بانجول ثلاثة أيام ثم توجَّها إلى غينيا بيساو في طريقهما إلى غينيا كوناكري، التي كانا ينويان منها دخول مالي، والتوجُّه نحو معسكرات التنظيم في أزواد، لكنهما اعتُقلا في أحد فنادق العاصمة البيساوية ورحلا إلى موريتانيا. ورغم أن التنظيم حصل على الوثائق والمقتنيات التي كانت مع السياح الفرنسيين الذين قُتلوا، فإنه أعرض في النهاية عن تبني العملية أو الإعلان عنها.

أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط

في إطار مساعيه للتوسُّع عمد المختار بلمختار كذلك إلى محاولة تشكيل نواة للتنظيم يكون تابعًا له في موريتانيا تحت اسم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، واستدعى القيادي الموريتاني في التنظيم الخَديم ولد السَّمَّان من مخبئه في العاصمة السنغالية دكار، بعد أن صدر عليه حكم بالسجن لمدة سنة بتهمة تزوير وثائق سفر، وكلَّفه بتشكيل تنظيم تابع له في موريتانيا وعينه أميرًا عليه، وطلب منه اكتتاب عناصره وأخذ البيعة منهم لصالحه.

وقد أُسِّس هذا التنظيم من طرف الخديم ولد السمان المكنى "أبو بكر السباعي"، وهو من مواليد عام 1974 في مدينة سينت لويس بالسنغال، درس الابتدائية والإعدادية في نواكشوط، ثم انتقل إلى السنغال؛ حيث درس في معهد

إسلامي تابع للأزهر الشريف بمصر، ثم عاد إلى موريتانيا وهناك قضى فترة متنقلاً، ثم التحق بإحدى المحاظر (المدارس الدينية الأهلية) وسط موريتانيا، وبعد عودته منها إلى نواكشوط مارس العمل الدعوي في المساجد. وعقب أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول عام 2001، التي نفذها القاعدة ضد الولايات المتحدة، وغزو القوات الأميركية لأفغانستان، بدأ الخديم يتحدث بنبرة جهادية على منابر المساجد داعيًا إلى الجهاد ضد الولايات المتحدة الأميركية، ثم انتقل إلى مدينة نواذيبو، واعتقل فيها سنة 2003 ضمن حملة استهدفت التيارات الإسلامية في البلد، ونقل إلى نواكشوط؛ حيث قضى خمسة أشهر في السجن، لكنه تمكّن من الهروب، والتحق بمعسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في شمال مالي برفقة عدد من الشباب الموريتانيين، وكانت المجموعة التي يقودها عبد الحميد أبو زيد هي التي احتضنتهم؛ حيث تلقوا فيها تدريبات عسكرية، لكنه عاد مع ستة من رفاقه إلى نواكشوط في بداية عام 2005، فتمَّ اعتقاله وزُجَّ به ثانية إلى السجن، قبل أن يتمكن من الهروب منه منتصف عام 2006؛ حيث غادر إلى السنغال التي قضى فيها فترة من الزمن، ومنها عاد إلى معسكرات التنظيم سنة 2007؛ حيث قابل أمير الصحراء المختار بلمختار الذي طلب منه العودة إلى نواكشوط؛ لتشكيل تنظيم محلي تابع للجماعة السلفية للدعوة والقتال[1].

وقد شرع الخديم ولد السمان بعد عودته إلى نواكشوط قادمًا من الصحراء في تشكيل التنظيم الجديد خلال النصف الثاني من عام 2007، وأخذ البيعة من عشرات الشباب الموريتانيين، وهي بيعة يقول عنها المقاتل السابق في كتيبة "الملثمون" الطالب ولد احمدناه المكنى "أبو البراء" في مقابلة أجريتها معه في شهر فبراير/شباط عام 2010 إنها كانت خطأً ارتكبه الخديم ولد السمان، وأن المختار بلمختار غضب حين علم بها وأمر بتوقيفها فورًا، وطلب من الخديم ولد السمان الالتحاق به في معسكرات التنظيم بشمال مالي، لكن هذا الأخير ظلَّ يماطل في

(1) "القصة الكاملة لأنصار الله المرابطون"، **موقع السراج الإخباري**، (تاريخ الدخول: 5 يوليو/تموز 2015):
http://essirage.net/index.php/news-and-reports/447-2010-10-18-22-11-44.html

مغادرة نواكشوط إلى أن اعتُقل؛ وذلك خوفًا من تعرضه للعقاب من طرف قـادة التنظيم[1].

ويُعزِّز هذه الاتهامات ما حصل بعد الاشتباك المسلح الذي وقع في حي تفرغ زينة بنواكشوط مساء السابع من إبريل/نيسان عام 2008 بين عناصر من تنظيم أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط وقوات الأمن الموريتانية، حينما أفلت عناصر التنظيم من الحصار الذي فرض عليهم، وتمكن كلٌّ من عبد الرحمن النيجري المكنى "أبو دجانة" والتقي ولد يوسف المكنى "التراد" وأحمد ولد العامر المكنى "أحمد الأزوادي" من الخروج من العاصمة في سيارة رباعية الدفع، وعلى الطريق الرابط بين نواكشوط ومدينة أكجوجت في الشمال، اتصلوا بالخديم ولد السمان وطلبوا منه الالتحاق بهم مع عناصره الذين تمكنوا من الإفلات من حصار الشرطة للمنزل الذي كانوا يتحصَّنون فيه، لكن الخديم ولد السمان رفض طلبهم وعلَّل ذلك بالقول: إن قوات الأمن أغلقت منافذ العاصمة بعد الاشتباك معهم، وأن أي محاولة للخروج منها غير آمنة له ولرفاقه، فواصل عبد الرحمن النيجري ورفيقاه رحلتهم إلى معاقل التنظيم في صحراء أزواد وبقي الخديم ولد السمان ومن معه من عناصر تنظيمه في نواكشوط، إلى أن اعتُقل بعد ذلك بثلاثة أسابيع في حي شعبي بمقاطعة عرفات جنوب العاصمة نواكشوط، كما اعتقل معظم العناصر الذين بايعوه وصدرت بحقهم أحكام بالسجن لفترات متفاوتة.

وقد نفَّذ تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" التابع لأمير الصحراء المختار بلمختار قبل تفكيكه واعتقال قادته عمليتين: الأولى منهما تمثلت في السطو على سيارة كانت تحمل أموالاً تابعة لإدارة ميناء نواكشوط البحري متجهة إلى الخزينة العامة وسط نواكشوط، وذلك في أكتوبر/تشرين الأول عام 2007، وخلال العملية اعترض الخديم ولد السمان وبرفقته اثنان من عناصر التنظيم، سيارةَ الأموال واستولوا على مبالغ مالية تُقدَّر بحوالي 56 مليون أوقية موريتانية (ما قيمته آنذاك حوالي 300 ألف دولار)، أرسل منها مبلغ 250 ألف دولار إلى المختار

(1) "مقابلة مع أبو البراء الموريتاني"، **أخبار نواكشوط**، العدد 1624، 10 فبراير/شباط 2010.

بلمختار في المعسكرات، واحتفظ هو بالباقي. أما العملية الثانية فكانت هجومًا استهدف السفارة الإسرائيلية في نواكشوط مطلع شهر فبراير/شباط عام 2008، وذلك بتعليمات مباشرة من المختار بلمختار، وكان الهدف من ذلك الهجوم هو استدراك ما خلّفته عملية قتل السياح الفرنسيين الأربعة نهاية عام 2007 قرب مدينة ألاك من استياء في أوساط الشارع الموريتاني. وقد خطّط التنظيم للعملية في نواكشوط، ونفذها مجموعة من أعضائه بقيادة الخديم ولد السمان وبرفقته أحمد ولد الراظي المكنى "أبو معاذ" وموسى ولد محمد ولد انديه المكنى "أسامة أبو ناصر" والطيب ولد سيدي عالي المكنى "عبد الرحيم"، وقد أسفر الهجوم عن إصابة ثلاثة أشخاص كانوا في مطعم وملهى ليلي مقابل للسفارة الإسرائيلية. ويقول السجين السلفي الطالب ولد احمدناه في مقابلة أجريتها معه: إن المختار بلمختار طلب من الخديم ولد السمان القيام بعملية نوعية ضد السفارة الإسرائيلية تكون حاسمة؛ وذلك لرد الاعتبار للتنظيم بعد عملية مقتل السياح الفرنسيين التي أثارت استياء واسعًا في الشارع الموريتاني، لكن الخديم ولد السمان -يضيف ولد احمدناه- هاجم السفارة ليلاً وهي خالية من الدبلوماسيين والموظفين، وانسحب بسرعة؛ مما جعل العملية تعتبر فاشلة؛ لأنها لم تخلّف الخسائر التي كانت مرجوة منها[1].

وفي مقابلة أجريتها مع المختار بلمختار في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 اعترف بمسؤوليته عن تلك العملية، وكشف عن مخطط سابق قام به تنظيمه لاغتيال السفير الإسرائيلي بنواكشوط، لكنه لم يُفصح عن تاريخ ذلك المخطط ولا طبيعته، ولا عن أسباب فشله[2].

كما نفّذ تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" عمليات سطو مسلحة استهدفت بعض السيارات الحكومية والأجنبية في موريتانيا، من بينها سيارة لدبلوماسي روسي استولى عليها عناصر من التنظيم أثناء توقف سائقها بمباني السفارة الفرنسية بنواكشوط، وسيارة أخرى قام أيضًا عناصر التنظيم بسلبها من

(1) "مقابلة مع أبو البراء الموريتاني"، **أخبار نواكشوط**، العدد 1624، 10 فبراير/شباط 2010.

(2) "مقابلة مع المختار بلمختار"، **أخبار نواكشوط**، العدد 1808، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

السفير الموريتاني في واشنطن تحت تهديد السلاح أثناء توقفه أمام منزل أحد أقاربه في غرب العاصمة نواكشوط.

وقد قام المختار بلمختار بتمويل وتسليح تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"؛ حيث أرسل لهم دفعة أولى مع عبد الرحمن النيجري نهاية عام 2007 تناهز 7 آلاف دولار، وكيسين من المواد التي تستخدم في صناعة المتفجرات يزن كل واحد منهما 50 كلغ، وكمية من مادة "تي إن تي" (TNT) الشديدة الانفجار، وعددًا من الصواعق التي تستخدم في تفجير العبوات الناسفة عن بُعد، وأعطى تعليماته لأمير التنظيم الخديم ولد السمان بتكليف أحمد ولد الراظي -وهو خبير في صناعة المتفجرات تدرب في معاقل التنظيم بشمال مالي قبل أن يعود إلى نواكشوط- بصناعة عدد من العبوات والأحزمة الناسفة؛ لاستخدامها لاحقًا في عمليات التنظيم التي سيأمر هو بها. وقد تمكن "أبو معاذ" من صناعة عدد من العبوات والأحزمة الناسفة، وقام فعلاً بتجريب إحدى العبوات الناسفة خارج العاصمة، وقد كان من المفترض أن تستخدم في الهجوم على السفارة الإسرائيلية، لكن الخديم ولد السمان أعرض عن استخدامها واكتفى بإطلاق النار على مبنى السفارة وإلقاء ثلاث قنابل يدوية باتجاهها، معللاً ذلك بالقول إنه يخشى في حال استخدام تلك العبوات الناسفة من وقوع دمار هائل يلحق أضرارًا بالمباني القريبة من السفارة، وقد وقعت تلك العبوات والأحزمة الناسفة في يد قوات الأمن الموريتانية بعد تفكيك التنظيم.

وفي نهاية شهر فبراير/شباط عام 2008 طلب المختار بلمختار من أمير تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، الخديم ولد السمان، التخطيط لاختطاف نائب السفير الألماني في نواكشوط، وإرساله إليه في صحراء أزواد، ردًّا على تصريحات أدلى بها وزير الداخلية الألماني حينها فولغانغ شويبل دعا فيها كل الصحف الأوروبية إلى نشر الرسوم الكاريكاتورية المسيئة للرسول محمد صلّى الله عليه وسلّم على غرار نشر الصحافة الدنماركية لها. وقد أرسل المختار بلمختار ثلاثة من عناصر كتيبة "الملثمون" إلى نواكشوط لهذا الغرض وهم: عبد الرحمن النيجري، الذي ينحدر من قبيلة "النواجي" العربية في النيجر، وقد قُتل أثناء قيادته لعملية اقتحام مصنع "عين أَمِناس" في جنوب الجزائر خلال شهر يناير/كانون الثاني

2013، ومعروف ولد هيبة المعتقل في السجون الموريتانية من شهر إبريل/نيسان عام 2008؛ حيث يواجه حكمين بالإعدام، وأحمد ولد العامر المكنى "أحمد الأزوادي"، الذي انسحب من تنظيم القاعدة لاحقًا وشارك في تأسيس "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وغيَّر كنيته لتصبح "أحمد التلمسي"، وقد أبلغ بلمختار الموفدين الثلاثة أن عناصر تابعين للخديم ولد السمان في نواكشوط سيختطفون نائب السفير الألماني ويسلمونهم إياه، وأن دورهم -أي الثلاثة- هو الخروج به من موريتانيا وإيصاله إلى معسكرات التنظيم في أزواد، لكن العملية فشلت بعد اختفاء الهدف عن الأشخاص المكلفين بمراقبته.

وبالتزامن مع ذلك تمكَّن السجين السلفي "سيدي ولد سيدينا" المتهم بالمشاركة في قتل أربعة سياح فرنسيين قرب ألاك نهاية عام 2007 من الفرار من قصر العدالة بنواكشوط بعد مثوله أمام قاضي التحقيق، بداية شهر إبريل/نيسان عام 2008، وأثناء ملاحقة أجهزة الأمن الموريتانية له بالتعاون مع الفرنسيين، تبيَّن أن عناصر "تنظيم أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" وفَّروا له المأوى، وحينها لم يكن لدى السلطات الموريتانية أي علم بالتنظيم، ومساء السابع من إبريل/نيسان كان ولد سيدينا برفقة الخديم ولد السمان وعناصر من التنظيم في منزل بحي تفرغ زينة غرب نواكشوط، حينما تم رصد مكالمة هاتفية له، فحاصرت قوات الأمن الموريتانية المنزل الذي يتحصن فيه واشتبكت مع المسلحين داخله؛ حيث سقط قتيلان من عناصر التنظيم هما: موسى ولد محمد ولد انديه المكنى "يوسف أبو ناصر"، وأحمد ولد الراظي، إضافة إلى ضابط من الشرطة الموريتانية، بينما تمكن باقي عناصر المجموعة من الإفلات من الحصار المفروض عليهم. وقد شنَّت أجهزة الأمن حملة اعتقالات واسعة، انتهت بتفكيك التنظيم واعتقال معظم قادته وعناصره وهروب آخرين باتجاه صحراء أزواد شمال مالي. وقد أُحيل إلى القضاء في نواكشوط 38 شخصًا متهمين بالانتماء للتنظيم، وصدرت أحكام بالإعدام في حق قادته، وبعد تفكيك تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط"، تراجع المختار بلمختار عن فكرة تشكيل تنظيم محلي في موريتانيا، مكتفيًا بإرسال عناصر إلى موريتانيا؛ لتنفيذ مهام محددة ومن ثَمَّ العودة إلى صحراء أزواد شمال مالي.

كما كانت لدى المختار بلمختار خيارات أخرى يجري تدارسها لتنفيذ أجندته في موريتانيا، وقد جرى نقاشها في عدة اجتماعات داخل إمارة الصحراء؛ حيث تم تداول العديد من الاحتمالات وفي مقدمتها مهاجمة الفنادق والمطاعم والمطارات التي تستقبل الرعايا الغربيين في موريتانيا؛ وذلك لاختطافهم أو قتلهم، كما نوقشت أفكار أخرى تتعلق بمهاجمة قيادة أركان الجيش الموريتاني ومقار الثكنات العسكرية ومخافر الأمن، وذلك عبر انتحاريين يستقلون سيارات مفخخة. والمتطوعون لمثل تلك العمليات الانتحارية يتم تسجيلهم في لوائح على مستوى الكتائب والسرايا التي تقوم بتحويلها إلى القيادة، ويمكن أن يتم استدعاء المتطوع للعمليات الانتحارية في أي لحظة وتكليفه بالمهمة التي تطوع من أجلها.

وحدثني أحد عناصر جماعة "الملثمون" الذين تخلوا عن التنظيم أن المختار بلمختار قال لهم ذات مرة خلال اجتماع ببعض مقاتليه، إنه أرسل خمس مجموعات إلى موريتانيا لتنفيذ مهام محددة، لكن هذه المجموعات فشلت كلها؛ لذلك فهو مهتم بالبحث عن وسائل وآليات جديدة تضمن نجاح مهامه في موريتانيا. ولدى بلمختار قراءة تحليلية لأسباب فشل المجموعات التي يرسلها إلى موريتانيا في أداء مهامها على الوجه المطلوب، وتعتمد هذه القراءة على أبعاد سوسيولوجية وجغرافية، وفي مقدمتها طبيعة المجتمع الموريتاني ومنظومة قيمه وعاداته؛ إذ يعتبر مجتمعًا منفتحًا بحكم طبيعته البدوية، الجار فيه يصر على معرفة جاره والتواصل معه، ومعرفة نسبه وحاله، فضلاً عن كونه مجتمعًا محبًّا للاستطلاع ومعرفة الأخبار، الأمر الذي يعرض المهام المنوطة بالسرية إلى الفشل بشكل دائم فيه، والسرية هي العامل الأساسي للنجاح في ميدان التنظيمات السرية، هذا فضلاً عن عدم وجود قاعدة شعبية في موريتانيا داعمة للفكر السلفي الجهادي؛ حيث تنتشر في المجتمع الموريتاني العقيدة الأشعرية والطرق الصوفية، ويعتمد الناس في الجانب الفقهي من حياتهم على كتب فروع المذهب المالكي، وينظرون بعين الريبة إلى كل دعوة جديدة ذات طابع ديني، هذا مع غياب وجود قاعدة ميدانية للتنظيم داخل موريتانيا يلجأ إليها عناصره المطاردون أو المكلفون بمهام إذا نفذوا مهامهم. ففي الغالب يلجأ عناصر التنظيم بعد انتهاء مهامهم أو فشلها إلى محاولة مغادرة

البلاد إلى إحدى دول الجوار أو إلى صحراء أزواد، وهو أمر محفوف بالمخاطر ويجعلهم عُرْضة للاعتقال بشكل كبير، الأمر الذي جعل بلمختار يفكر بجدية في إيجاد حلول تُؤَمِّن أكبر فرصة ممكنة لنجاح مهام التنظيم في موريتانيا، فكانت لديه فكرة إنشاء قاعدة خلفية للتنظيم في موريتانيا لإيواء كل منفّذ لمهمة في موريتانيا، وتمكين العناصر من وضع اللمسات الأخيرة على مهامهم داخل موريتانيا وقريبًا من الأهداف المنشودة قبل تنفيذها. وفي أحد الاجتماعات رفض المختار بلمختار مقترحًا قدَّمه القيادي في التنظيم الطيب ولد سيدي عالي (موريتاني الجنسية) بإقامة معسكرات للتنظيم تكون قاعدة خلفية له في سلسلة الجبال الممتدة بين ولايتي تكانت وأدرار شمال موريتانيا، واعتبر بلمختار أن ذلك قد يُشكِّل خطرًا على عناصر التنظيم، وأن تجربته في الجزائر أثبتت له أن اللجوء إلى الجبال قد يحمي من المطاردة بشكل مؤقت، لكنه يعرض المجموعات المطاردة للحصار المحكم، وبالتالي يعرضها للاستسلام أو الموت جوعًا وعطشًا، وبحث بلمختار مع بعض عناصره الموريتانيين إمكانية اللجوء إلى غابات ولايتي "غورغل" و"غيديماغا" جنوب شرق البلاد على الحدود مع مالي والسنغال؛ لاتخاذ قاعدة فيها تُمَكِّن من لجأ إليها وضاق عليه الخناق من مغادرتها والعبور إلى السنغال أو مالي بشكل أكثر أمانًا.

كما كان لدى بلمختار هاجس أَرَّقَه كثيرًا وأخذ عليه تفكيره، وهو أن يتمكن الأميركيون من إقامة قاعدة عسكرية لهم في موريتانيا، ويعملوا على استمالة السكان البسطاء من الموريتانيين عبر حفر الآبار وتقديم المساعدات الخيرية لهم، ووصل الأمر إلى حد أصبح يدرس فيه الأماكن المحتملة لاستضافة تلك القاعدة المفترضة، في مدينة النعمة بشرق البلاد، أو مدينة أطار في الشمال، وأرسل عدة رسل لدراسة تلك المدن، ومراقبة تحركات العسكريين الأميركيين فيها. وكان يفكر بجدية في القيام بعمل استباقي -حسب قوله- يحول دون ترسيخ الوجود الأميركي في المنطقة، أو يُؤَجِّله على الأقل، إلى أن يكون التنظيم جاهزًا لمواجهته، وفي هذا الإطار برَّر قيامه بالهجوم على حامية المغيطي العسكرية في شمال موريتانيا بالقول إنه قام بذلك الهجوم بعد أن وصلت إليه معلومات تفيد بزيارة خبراء عسكريين أميركيين للمنطقة؛ بهدف التحضير لإقامة تلك القاعدة العسكرية.

هجوم نواكشوط

كانت من آخر العمليات التي خطَّط لها المختار بلمختار حتى الآن في موريتانيا وأراد لها أن تكون عملية نوعية، هي محاولة القيام بهجمات عن طريق سيارات مفخخة، وسط العاصمة نواكشوط، وكانت تستهدف وزارة الدفاع وإدارة الأمن العام قرب القصر الرئاسي، والسفارة الفرنسية بنواكشوط. فبعد عمليات التوغل التي قام بها الجيش الموريتاني في شمال مالي، ونجاحه في طرد عناصر التنظيم من غابة "وقادو" شمال مالي قرب الحدود الموريتانية، فكَّر المختار بلمختار في عملية نوعية ضد موريتانيا؛ حيث قام بإعداد خطة محكمة تستهدف ضرب مناطق حيوية في العاصمة نواكشوط تكون بمثابة رسالة قوية للنظام الموريتاني؛ ولهذا الغرض أرسل سيارتين مفخختين ترافقهما سيارة دعم وإسناد لتنفيذ المهمة، وقد انطلق الموكب من جبل "تغرغارت" في أقصى شمال شرق أزواد[1]، وكان على متن كل سيارة ثلاثة مسلحين، موزعين على النحو التالي:

- السيارة الأولى: كلفت بالتوجه إلى مباني وزارة الدفاع وإدارة الأمن المجاورة لها قرب القصر الرئاسي، وعلى متنها محمد المختار ولد فال المكنى "أبو جندل"، المرشح لقيادة السيارة بوصفه انتحاريًّا وكان يرتدي حزامًا ناسفًا، وهو من الموريتانيين الأوائل الذين انضموا للجماعة السلفية للدعوة والقتال، وقد اعتقل مع عبد الرزاق البارا من طرف المتمردين التشاديين وسُلِّم للجزائر سنة 2004، لكن السلطات الجزائرية أفرجت عنه، فعاد أدراجه إلى أزواد وانضم إلى إمارة الصحراء من جديد. وكان برفقة "أبو جندل" في سيارته كلٌ من محمد الأمين ولد امبالة، المكنى "معاوية"، وكان مكلفًا بالتغطية أثناء تنفيذ العملية، ومعهما الجزائري "سعد" وهو خبير متفجرات وكان يفترض أن يكون أيضًا من بين الانتحاريين، وتتمثَّل مهمته في تجهيز ووضع اللمسات الأخيرة قبل تفجير السيارتين المفخختين.

---

(1) "الإرهابيون ينتحرون على أسوار نواكشوط"، **مجلة أخبار الجيش**، قيادة أركان الجيش الموريتاني، العدد 25، مارس/آذار- إبريل/نيسان 2011.

- السيارة الثانية: كانت موجَّهة إلى السفارة الفرنسية بنواكشوط، وتحمل على متنها سيدي محمد ولد محمد الأمين المكنى "الزبير"، وهو الانتحاري الذي كان سيتولى قيادتها أثناء اقتحام السفارة، ومعه السالك ولد الشيخ المكنى "أبو قسورة"، ويوسف غاليسو المكنى "أبو جعفر الغيني" وكانا مكلفين بالتغطية أثناء العملية.
- سيارة الدعم والإسناد: كان على متنها كلٌّ من: الطيب ولد سيدي عالي المكنى "عبد الرحيم" و"بيب ولد نافع" وهما موريتانيان، و"زكريا المالي" وهو من الطوارق الماليين، وكانت مهمتهم تتمثل في مواكبة المنفذين وتصوير إحدى العمليتين أو كلتيهما، والانسحاب بعناصر التغطية الذين لم يُقتلوا أثناء العمليات. وفي يوم 29 فبراير/شباط عام 2011 عَبَرَ الموكب الحدود الموريتانية المالية عبر ولاية غيديماغا في جنوب شرق البلاد؛ حيث تم رصدهم من طرف الجيش الموريتاني، وبدأت عمليات الملاحقة، وبعد يومين عُثِرَ على السيارة التي كانت مخصصة لاقتحام السفارة الفرنسية وهي متعطلة قرب مدينة اركيز جنوب غرب البلاد وعلى متنها 1,5 طن من المتفجرات، واعتُقل اثنان من طاقمها وهما: "أبو جعفر الغيني"، و"أبو قسورة الموريتاني"، بينما قُتل الانتحاري "الزبير" خلال المواجهات مع الجيش الموريتاني أثناء محاولة اعتقاله في غابة "هولاند" قرب الحدود مع السنغال، كما قُتل عنصر من الدرك الموريتاني على يد المسلحين أثناء تلك المطاردة.

أما السيارة التي كانت مخصصة لاقتحام وتفجير وزارة الدفاع وإدارة الأمن، فقد تخلى عنها أحد عناصرها وهو "معاوية" بعد أن تأكد من حصول السلطات الموريتانية على معلومات بدخول سيارات مفخخة إلى البلد، وعاد أدراجه إلى مالي، بينما حاول الانتحاري "أبو جندل" وبرفقته "سعد الجزائري" التقدم بها نحو العاصمة نواكشوط في محاولة أخيرة للوصول بها إلى الهدف، لكن وحدة من الجيش الموريتاني (كتيبة الحرس الرئاسي) نصبت لهم كمينًا على مشارف العاصمة الجنوبية وتمكنت من تفجير السيارة وقتل الانتحاريين، بينما تم رصد مكالمة هاتفية

للمسلح الثالث "معاوية" بعد وصوله إلى الأراضي المالية، واعتقاله من طرف السلطات المالية التي سلّمته للسلطات الموريتانية. أما الثلاثة الذين كانوا على متن سيارة الدعم والإسناد فقد نجحوا في العودة إلى معسكرات التنظيم، وقد عمد بلمختار إلى الاستعانة بعناصر تابعين لأمير سرية الفرقان "يحيى أبو الهمام" في تنفيذ العملية، وإن كان احتفظ هو لنفسه بالتخطيط والتحضير لها وتحديد أهدافها.

كما أرسل المختار بلمختار عددًا من عناصر "كتيبته" إلى كلٍّ من النيجر وموريتانيا؛ للبحث عن رعايا غربيين بهدف اختطافهم، وكانت تعليماته تقضي بالتركيز على رعايا الدول الإسكندينافية، وعدم متابعة أو مراقبة أو اختطاف رعايا الولايات المتحدة الأميركية وفرنسا وبريطانيا؛ لأنّ هذه الدول ترفض عادة دفع الفدية مقابل تحرير رهائنها، في حين يعتبر اللجوء إلى إعدام الرهينة بعد رفض تلبية المطالب فشلاً للتنظيم؛ لأن ذلك يشكّل إخفاقًا في تحقيق الأهداف المنشودة من وراء عملية الاختطاف؛ سواء كانت فدية مالية أو تبادلاً للرهائن بمعتقلين من التنظيم أو مقربين منه.

وقد عمد بلمختار إلى تفادي قتل الرهائن المحتجزين لديه، و لم يقتل أيًّا من رهائنه سوى فرنسيين اختطفا من النيجر بداية شهر يناير/كانون الثاني عام 2011 لقيا مصرعهما أثناء محاولة تحريرهما من طرف الدرك النيجري والقوات الفرنسية الخاصة، وقال عناصر التنظيم: إن أحد الرهينتين قُتل على يد القوات الفرنسية الخاصة بعد أن قصفت السيارة التي يحتجز فيها، وقتل المسلحون زميله بعد أن اعتقدوا أن القوات الفرنسية والنيجرية قد أحاطت بهم و لم يعُدْ أمامهم سبيل للنجاة، بينما قُتل ثلاثة رهائن على الأقل على يد "عبد الحميد أبو زيد" و"يحيى أبو الهمام"، وهم: البريطاني "أدون داير" (2009) والفرنسيان "ميشيل جرمانو" (2010) و"فيلب فاردون" (2013) بعد فشل المفاوضات بشأن البريطاني، أو انتقامًا لمقتل عناصر من التنظيم بالنسبة للفرنسيّيْن.

كما اهتم بلمختار بموضوع القواعد الفرنسية في السنغال، وأرسل عدة أشخاص لمراقبتها، من بينهم الموريتاني محمد ولد شبارنو المكنى "أبو مسلم" الذي أقام في العاصمة السنغالية دكار فترة من الزمن، وكلّفه برصد أماكن وجود تلك

القواعد وحركة الضباط الفرنسيين فيها، كما كلّف سنغاليًّا يدعى "أبو بكر" يقيم في دكار بمتابعة تلك القواعد ورصد تحركات الفرنسيين فيها.

وبعد سنوات من استقرار قادة "إمارة الصحراء" في أزواد، تزايد عدد أبناء أزواد المنتمين لكتائب وسرايا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأصبحوا يشكلون الجنسية الأولى فيه، يليهم الموريتانيون ثم الجزائريون، ثم المنحدرون من النيجر والصحراء الغربية وبلدان المغرب العربي الأخرى، وشهد عاما 2009 و2010 إقبالاً كبيرًا من الأزواديين على التنظيم، واعتبرت فترة الذروة في إقبال شباب قبائل أزواد من العرب والطوارق على الالتحاق بكتائب وسرايا التنظيم، وقد أطلق قادة التنظيم على تلك الفترة اسم "سنوات النفير"، في إشارة إلى نفير سكان أزواد للجهاد، حسب تعبيرهم.

عزل بلمختار عن إمارة الصحراء

في شهر مارس/آذار 2007 ومع تصاعد الخلافات بين الرجلين القويين في الصحراء، (المختار بلمختار، وعبد الحميد أبو زيد)، وهو الخلاف الذي يعترف به بلمختار نفسه[1]، أرسلت قيادة التنظيم في الجزائر أميرًا جديدًا للصحراء يدعى يحيى جوادي، وكنيته "يحيى أبو عَمَّار"، كان يشغل سابقًا منصب القائد العسكري للجماعة السلفية للدعوة والقتال، ونصبته أميرًا على كل أتباع التنظيم في الصحراء، بمن فيهم المختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد، وذلك بعد اتخاذ قرار بضم "أبو زيد" وعناصره لإمارة الصحراء. ووصل يحيى جوادي إلى صحراء أزواد برفقة عدد من أمراء التنظيم وقادته، وهو يحمل معه هيكلة جديدة لإمارة الصحراء صادرة عن قيادة الجماعة تقضي بإقصاء المختار بلمختار عن إمارة الصحراء، مع احتفاظه بقيادة كتيبة "الملثمون" التي أسَّسها، كما تضمنت الهيكلة الجديدة لإمارة الصحراء تشكيل كتيبة جديدة تسمى "كتيبة طارق بن زياد" وأسندت قيادتها لغريم بلمختار "عبد الحميد أبو زيد"، إضافة إلى تشكيل سريتين إضافيتين إحداهما

(1) "مقابلة مع المختار بلمختار"، **أخبار نواكشوط**، العدد 1808، 9 نوفمبر/تشرين الثاني 2011.

خصصت لمقاتلي الطوارق في التنظيم وتحمل اسم "سرية الأنصار"، وأسندت قيادتها للمالي أحمد أغ امَّامه المكنى "أبو عبد الكريم الطارقي"، وهو أول قائد من غير الجزائريين يتولى قيادة سرية في التنظيم، أما السرية الثانية فأسندت قيادتها للجزائري عكاشة جمال المكنى "يحيى أبو الهَمَّام"، الذي سيترقى لاحقًا ليصبح الأمير العام لإمارة الصحراء الكبرى عام 2012.

وفي ديسمبر/كانون الأول عام 2007 عاد يحيى جوادي إلى الجزائر للاجتماع بقادة التنظيم هناك وكان برفقته عبد الحميد أبو زيد، وعلى غير العادة لم يستخلف على قيادة إمارة الصحراء أيًّا من القادة الميدانيين لينوب عنه في ظل غيابه، وبقي عالقًا في جبال الجزائر بعد محاصرة القوات الجزائرية له، و لم يستطع العودة إلى شمال مالي، الأمر الذي أوجد فراغًا في قمة هرم إمارة الصحراء، فاختارت قيادة التنظيم في الجزائر قياديًّا آخر خلفًا له هو الجزائري "موسى أبو داود" وعينته أميرًا للصحراء، لكن هذا الأخير فشل أيضًا في الالتحاق بالصحراء؛ بسبب وجوده محاصرًا في جبال بوكحيل، وحاول أن يدير الأمور في الصحراء عن بُعد. وسعيًا لسد الفراغ في قيادة إمارة الصحراء، أرسل التنظيم في إبريل/نيسان سنة 2010 الجزائري نبيل مَخْلوفي المكنى "نبيل أبو علقمة" وتمكن من الوصول إلى صحراء أزواد ليتولى منصب أمير الصحراء بالوكالة، مع احتفاظه رسميًّا بلقب "نائب أمير الصحراء"، وكان نبيل مخلوفي قد وصل موفدًا من قيادة التنظيم في الجزائر في مهمة لتقييم الأوضاع في الصحراء بعد تفاقم الخلافات بين قادتها، لكنه عُيِّن لاحقًا نائبًا لأمير الصحراء، وكان على خلاف مع أمير كتيبة "الملثمون"، وانحاز إلى خصومه من القادة الآخرين، مثل عبد الحميد أبو زيد، ويحيى أبو الهمام.

وقد شرع نبيل مخلوفي بعد تعيينه نائبًا لأمير الصحراء وقائمًا بأعماله، على الفور في تنفيذ عمليات اختطاف دشَّن بها مرحلة قيادته لإمارة الصحراء، كانت أولاها في 24 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011؛ حيث اختطف فرنسيين اثنين من مدينة "هومبري" بشمال مالي، وهما: "فيلب فاردون"، و"سيرج لازيرفيك"، اللذان اتهمهما التنظيم حينها بالعمل لصالح أجهزة المخابرات الفرنسية، وقدَّمهما على أنهما من أعضاء جماعة المرتزق الفرنسي المعروف "بوب دينار"، وبعد ذلك بأربع

وعشرين ساعة قام عناصر التنظيم بقيادة مخلوفي باقتحام مدينة تمبكتو واختطاف ثلاثة سياح غربيين هم: "ستيفن مالكولوم" (36 عامًا) وهو بريطاني من أصل جنوب إفريقي، والهولندي "جاك ريجيك" (51 عامًا)، والسويدي "جوهان فيكتور غوستافسون" (26 عامًا)، وقُتل في العملية سائح أميركي من أصل ألماني حاول مقاومة الخاطفين.

كما قاد نبيل مخلوفي هجومًا على حامية عسكرية بمدينة "باسِكْنُو" شرق موريتانيا، في الخامس من يوليو/تموز 2012 وهو الهجوم الذي أحبطه الجيش الموريتاني، وقُتل فيه أربعة من عناصر التنظيم، حسب تصريحات رسمية لقادة التنظيم.

وبعد سيطرة الحركات الإسلامية المسلحة على كبريات المدن في شمال مالي، انتقل "نبيل أبو علقمة" من جبال "أدرار الإفوغاس" في أقصى شمال مالي، إلى مدينة تمبكتو التي اتخذ منها مقرًّا لإقامته، بعد أن سيطر عليها يحيى أبو الهمام وعبد الحميد أبو زيد، وتزوج هناك في مايو/أيار 2012 من فتاة تنتمي لبطن "أركاكده" من قبائل "كنتة" العربية، لكنه توفي بعد أربعة أشهر من زواجه في حادث سير قرب مدينة "كوسي" بشمال مالي، ليتولى يحيى أبو الهمام إمارة الصحراء بشكل رسمي.

الفصل الثاني

البنية الهيكلية لإمارة الصحراء

كما أسلفنا في الفصل السابق، فإنَّ أمير التنظيم في الجزائر أبو مصعب عبد الودود حين قرَّر إرسال "يحيى أبو عمار" إلى صحراء أزواد لتولي منصب أمير الصحراء، بعد عزل المختار بلمختار عنها بداية عام 2007، حمَّله بقرار يقضي بإنشاء هيكلة تنظيمية جديدة للإمارة، عرفت لاحقًا إضافات عقب توسع التنظيم وسيطرته على كبريات المدن في إقليم أزواد شمال مالي، فكانت تلك البنية الهيكلية مؤلفة من عدد من السرايا والكتائب سنتعرض لها بالتفصيل فيما يلي:

كتيبة "الملثمون"

أخذت هذه الكتيبة اسمها من التسمية التاريخية لهذا الجزء من الصحراء الكبرى المعروفة باسم "بلاد الملثمين"، وقد احتفظ المختار بلمختار بقيادتها بعد أن رفض عناصرها إعطاء الولاء لغيره، وتضم في عضويتها أغلب عناصر التنظيم الذين وصلوا مبكرًا إلى صحراء أزواد بداية العشرية الأولى من هذا القرن برفقة بلمختار واحتفظوا له بالولاء، وهم في أغلبهم جزائريون وماليون، إضافة إلى عدد قليل من الموريتانيين والنيجريين. ويتولى قيادة هذه الكتيبة المختار بلمختار، وهو جزائري ينحدر من مدينة غَرْداية جنوب العاصمة الجزائر، من مواليد 1972، سافر سنة 1991 وهو ابن تسعة عشر عامًا إلى أفغانستان؛ حيث شارك في الحرب هناك ضد الاتحاد السوفيتي، وتلقى تدريبات في معسكرات القاعدة بأفغانستان، وهناك فَقَد عينه اليسرى إثر انفجار قنبلة يدوية، فأصبح يُعرف في أوساط الإعلام الجزائري بلقبه "الأعور"، وهو اللقب الذي تطور مع الاستخدام لتصبح الباء فيه جزءًا أصليًّا من الاسم، ويصبح اللقب "بلعور"، وهو تركيب معروف في الأسماء الجزائرية وفي بعض دول المغرب العربي، من قبيل "بلحاج وبلمختار، وبلعباس"... إلخ. وقد كَنَّى المختار بلمختار نفسه بكنية "خالد أبو العباس"، دون أن يكون له ابن يحمل اسم العباس، خلافًا لما هو معهود في الكنية، وفي عام 2008 ولد له ابنه "إبراهيم"،

وأصبح بعض رفاقه يكنونه "أبو إبراهيم"، لكن كنيته السابقة "خالد أبو العباس" بقيت الأشهر له.

وفي عام 1992 عاد إلى الجزائر عن طريق المغرب، بعد اندلاع المواجهات بين الجيش الجزائري والجماعات المسلحة هناك، إثر إلغاء نتائج الانتخابات التي فاز بها الإسلاميون، وتولى قيادة المنطقة الصحراوية في الجماعة الإسلامية المسلحة، ثم انشق عنها وانضم للجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، التي أصبحت لاحقًا تحمل اسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

ويعتبر المختار بلمختار تقريبًا القيادي الوحيد المتبقي على قيد الحياة من المجموعة المسؤولة عن اختطاف طائرة تابعة للخطوط الجوية الفرنسية (Air France) في الجزائر العاصمة في ديسمبر/كانون الأول 1994، وهي العملية التي انتهت بمقتل الخاطفين وثلاثة من الركاب إثر تدخُّل قوة خاصة من الدَّرَك الفرنسي بعد أن حطّت الطائرة في مطار مرسيليا يوم 26 ديسمبر/كانون الأول 1994. كما يعتبر المختار بلمختار أحد العناصر القلائل الذين يملكون أسرار عملية اختطاف وقتل سبعة رهبان فرنسيين من كنيسة تيبحيرين بالجزائر عام 1996؛ إذ يعتقد أنه الوحيد الباقي على قيد الحياة الذي يملك أسرار الحادثتين الغامضتين. وفي 11 نوفمبر/تشرين الثاني عام 2003 أدرج مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة اسم المختار بلمختار في القائمة الموحدة للأشخاص والمنظمات المرتبطة بالقاعدة[1].

ومن أبرز عناصر كتيبة "الملثمون"، المتحدث باسمها والنائب الأول لأميرها، الحسن ولد اخليل المكنى "جليبيب"، وهو شاب موريتاني من مواليد عام 1984، التحق بتنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال في صحراء أزواد شمال مالي في شهر مارس/آذار 2005، وأصبح أحد المقربين من زعيمها بلمختار، قبل أن يتولى مسؤولية الإعلام في الكتيبة، ويصبح النائب الأول لأميرها، وقد تولى قيادة كتيبة "الملثمون" ما بين شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2011 ومارس/آذار 2012 خلال

---

(1) "موجزات سردية لأسباب إدراج الأسماء في القائمة"، **موقع الأمم المتحدة**، (تاريخ الدخول: 6 يوليو/تموز 2014):

https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/individual/mokhtar-belmokhtar

المرحلة الأولى من المعارك مع الجيش المالي، حين كان زعيم الكتيبة المختار بلمختار موجودًا في ليبيا، ويصف بعض خصوم بلمختار داخل تنظيم القاعدة "جليبيب" بأنه ظلّه اللصيق، وهو متزوج وله بنت واحدة، وقد أعلن الجيش الفرنسي أنه تمكن من قتل "جليبيب" في عملية خاصة نفذها شمال مالي خلال شهر نوفمبر/تشرين الثاني 2013.

كما يعتبر "عبد الرحمن النيجري المكنى "أبو دجانة"، أبرز القادة العسكريين في تلك الكتيبة، وهو من مواليد أواخر سبعينات القرن الماضي وينحدر من إحدى القبائل العربية في النيجر، وقد التحق هو الآخر بالتنظيم في مارس/آذار 2003، بالتزامن مع وصول "جليبيب" إليها؛ حيث التقيا معًا -حسب ما حدثني جليبيب- في قرية الخليل، وكان كل واحد منهما يبحث عن الكتيبة للالتحاق بها. ويُعرف "النيجري" بكونه رجل المهمات الصعبة؛ حيث شارك في عمليات اختطاف استهدفت رعايا غربيين في مالي وموريتانيا والنيجر، وقاد المجموعة التي نفذت عملية اقتحام مجمع "تيقنتورين" للغاز في بلدة "عين أَمِناس" جنوب شرق الجزائر واحتجزت عشرات الرهائن الغربيين في يناير/كانون الثاني 2013، وهي العملية التي انتهت بمقتل الخاطفين ومعظم الرهائن بعد قصف الجيش الجزائري لموقع احتجاز الرهائن واقتحامه، وقد قُتل النيجري في تلك العملية، إضافة إلى القائد العسكري البارز في الكتيبة "أبو البراء الجزائري"، وهو ضابط صف سابق في قوات كوماندوز المظليين الجزائريين، تلقى تكوينًا عسكريًّا عاليًا قبل انشقاقه عن الجيش الجزائري وانضمامه للجماعة السلفية للدعوة والقتال.

كما يعتبر الطيب ولد سيدي عالي المكنى "عبد الرحيم الموريتاني" من أبرز عناصر الكتيبة، وكان يعتبر الرجل الثاني فيها قبل وفاته، وهو موريتاني الجنسية، وقد توفي في حادث سير بجبال الإفوغاس أثناء مرافقته لأمير الكتيبة المختار بلمختار إلى ليبيا في أكتوبر/تشرين الأول 2011، وقد ترك بعد وفاته زوجة حاملاً، وُلد لها طفل سمته باسم والده "الطيب"، وقد أطلق التنظيم اسمه (عبد الرحيم الموريتاني) على عملية الهجوم التي نفذتها كتيبة "الموقعون بالدماء" على مجمع الغاز في عين أمناس جنوب الجزائر في يناير/كانون الثاني 2013، وتوفي معه

في نفس الحادث "إدومو ولد حماه" شقيق زوجة بلمختار ومرافقه الخاص، وهو ابن القيادي البارز في التنظيم عمر ولد حماه، إضافة إلى الجزائري "فيصل"، و"أبو عبد الرحمن فاروق المغربي" و"عمر الأنصاري" و"مقرن" وغيرهم.

وقد نفذت كتيبة "الملثمون" عدة عمليات كان هدفها اختطاف عدد من الأجانب بينهم المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر الكندي "روبرت فاولر" ومساعده السفير السابق لكندا في الغابون "لويس غواي"، اللذان اختطفا من النيجر في ديسمبر/كانون الأول عام 2008، وتم الإفراج عنهما بعد أزيد من أربعة أشهر من الاحتجاز، مقابل إطلاق سراح عدد من عناصر التنظيم كانوا في السجون المالية ودفع فدية مالية للخاطفين.

كما قام عناصر من الكتيبة باختطاف فرنسيين اثنين في العاصمة النيجرية نيامي مطلع عام 2011 انتهت بقتلهما أثناء محاولة وحدة خاصة من القوات الفرنسية بدعم من الدرك النيجري تحريرهما، كما قاد المختار بلمختار عمليات عسكرية عديدة من أبرزها هجوم على حامية للجيش الموريتاني ببلدة "المغيطي" شمال البلاد، في الرابع من يونيو/حزيران عام 2005 أسفر عن مقتل سبعة عشر عسكريًّا موريتانيًّا، وعملية أخرى ضد وحدة من الجمارك الجزائرية سنة 2007 أسفرت عن مقتل 12 جمركيًّا جزائريًّا، كما نفذت كتيبة "الملثمون" عملية اختطاف استهدفت ثلاثة عمال إغاثة إسبان داخل الأراضي الموريتانية كانوا ضمن قافلة إغاثة في طريقها إلى السنغال نهاية نوفمبر/تشرين الثاني 2009.

وقد تميزت علاقات قائد كتيبة "الملثمون" المختار بلمختار بالتوتر مع باقي قادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ويقول مقاتلون سابقون في التنظيم: إن بلمختار لم يكن أصلاً راضيًا عن تنصيب الأمير الحالي لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عبد الملك دوركدال المكنى "أبو مصعب عبد الودود"، وكان يعتبر نفسه أحق بإمارة التنظيم منه، باعتباره أقدم منه "في ساحة الجهاد"، وصاحب تجربة "جهادية" في أفغانستان، لكنه قَبِل ببيعته والدخول تحت إمارته، بعد أن بايعه جميع قادة المناطق والسرايا، وأقر مجلس أعيان الجماعة السلفية للدعوة والقتال بتنصيبه. كما تتهم بعض قيادات التنظيم بلمختار بأنه كان يتعمد احتكار

شراء السلاح من الصحراء وإرسال كميات قليلة منه إلى داخل الجزائر مخافة أن تكون الجماعة في الجزائر أقوى من جماعته في شمال مالي، بينما كان "أبو زيد" نشطًا في مجال تهريب الأسلحة للجماعة داخل الجزائر، واستطاع إدخال كميات كبيرة منه إلى الجزائر عبر الحدود المالية والليبية والتونسية، مستعينًا على ذلك بخبرته الطويلة في مجال التهريب عبر الصحراء. كما تصف قيادة قاعدة المغرب الإسلامي بلمختار بأنه لم يكن منضبطًا، وكان يتوسع في اجتهاداته وفي الخروج على تعليمات قيادة التنظيم بحجة الظروف المحلية في أزواد والتي كان يرى أن لها خصوصياتها، بخلاف غريمه "عبد الحميد أبو زيد" الذي كان يوصف بالإفراط والحرفية في تنفيذ التعليمات وسد باب المبادرة والاجتهاد خارج تعليمات الجماعة.

وقد تفاقمت الخلافات بين بلمختار ودوركدال سنة 2007 حينما عزل "دوركدال" "بلمختار" عن منصب أمير إمارة الصحراء وأبقى عليه أميرًا لكتيبة "الملثمون"، وأمَّر عليه يحيى جوادي، وفي نهاية عام 2012 بلغت الخلافات أَوْجَهَا بين الرجلين، فأصدر دوركدال قرارًا بعزل المختار بلمختار عن إمارة كتيبة "الملثمون"، وعرض التنظيم على نائبه الحسن ولد اخليل المكنى "جليبيب" أن يكون أميرًا على الكتيبة، لكن ولد اخليل ومعظم عناصر الكتيبة رفضوا قرار عزل بلمختار، وكان "جليبيب" أكثر رفضًا للقرار من بلمختار نفسه، بل إنه حين سألتُه عن الموضوع وحقيقة العرض الذي قُدِّم له ليكون "أميرًا" لكتيبة "الملثمون"، ردَّ قائلاً: "إن هذا الأمر من السخف، بحيث لا يستحق النقاش ولا الحديث فيه"، ورفض حتى مجرد الخوض فيه، قائلاً: إن أفضل رد عليه ما قام به بلمختار من فك الارتباط مع قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وكان "جليبيب" دائمًا يلقب بلمختار خلال حديثه عنه بلقب "والدي" و"أبي"، في إشارة إلى المكانة التي يحتفظ له بها.

وكانت القشة التي قصمت ظهر البعير في علاقة بلمختار مع القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، حين عقد اجتماع في شهر يوليو/تموز 2012 في بلدة بوريم (90 كلم غرب مدينة غاوا) بين قيادات مختلفة من القاعدة وأنصار الدين وجماعة

التوحيد والجهاد، وكان الهدف منه تدارس الأوضاع وترتيب آليات وسبل التنسيق بين تلك الحركات، فخلال هذا الاجتماع حدثني أحد الحاضرين أن بلمختار قدَّم مقترحًا يقضي بفك كل التنظيمات الجهادية في أزواد ارتباطاها الخارجية، بما في ذلك كتائب وسرايا تنظيم "إمارة الصحراء الكبرى" التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والذوبان في جماعة أنصار الدين، وإعلان إمارة أزواد الإسلامية، وهو الاقتراح الذي قوبل برفض قاطع من نائب أمير الصحراء يومها "نبيل أبو علقمة" والقيادات التي كانت معه، كما تحفَّظ عليه بعض قادة جماعة "أنصار الدين" باعتبار أن بعض قيادات القاعدة بمن فيهم بلمختار نفسه، و"عبد الحميد أبو زيد" و"يحيى أبو الهمام" و"نبيل أبو علقمة" باتوا مطلوبين دوليًّا ومصنفين كإرهابيين عالميين، بينما "جماعة أنصار الدين" حديثة النشأة و لم تصنف بعدُ يومها كجماعة إرهابية، وبإمكانها أن تتحمل تبعات التنسيق معهم، لكنها قد لا تتحمل تبعات إعلان انضمامهم إليها بشكل رسمي، ثم إن التعليمات التي وصلت قادة القاعدة في أزواد من قيادهم في الجزائر تقضي بالانخراط عمليًا -لا تنظيميًّا- في مشروع جماعة أنصار الدين، وما يقومون به من سيطرة على المدن وتسيير لشؤونها اليومية يتم تحت راية "أنصار الدين" وبالتنسيق مع قيادها، أما إعلان إمارة إسلامية في أزواد فيرون أنه سيكون تحريضًا للعدو الخارجي، وتعجيلاً بحرب قد تدمر المشروع أو تعيده إلى الوراء سنوات عديدة.

وفي هذا الاجتماع يقول قادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي: إن الأمور وصلت مع بلمختار إلى طريق مسدود، وبات قرار عزله عن إمارة كتيبة "الملثمون" جاهزًا، ووصلت التعليمات بذلك من الجزائر، لكن تنفيذها تأجل بعد الوفاة المفاجئة لنائب أمير الصحراء "نبيل أبو علقمة" في حادث سير قرب مدينة غوسي، وبعد تعيين يحيى أبو الهمام أميرًا للصحراء قام برفقة بعض أمراء السرايا والكتائب في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بزيارة لمدينة غاوا التي كان المختار بلمختار يقيم فيها مع عناصر كتيبته، في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012 وذلك لتنفيذ قرار عزل بلمختار عن إمارة كتيبة "الملثمون" وتنصيب خلف له، واجتمعوا مع بعض عناصر كتيبة الملثمون، لكنهم واجهوا رفضًا من معظم

عناصر الكتيبة، وتوترت الأمور بينهم وبين عناصر الكتيبة، كما عقد "أبو الهمام" اجتماعات مع قيادات جماعة التوحيد والجهاد وبعض الشخصيات الأخرى في المدينة، وذلك في أول نشاط له بعد تنصيبه أميرًا للصحراء، ثم غادر مدينة غاوا متوجهًا إلى مدينة "كيدال" للاجتماع بأمير أنصار الدين "إياد أغ غالي"، ومن ثَمَّ عاد إلى معقله في مدينة "تمبكتو"، واصطحب معه بعض عناصر كتيبة "الملثمون" الذين رفضوا البقاء مع بلمختار إثر قرار عزله، بينما احتفظ أغلب العناصر خصوصًا من القدماء بولائهم لبلمختار، ومعهم عناصر "حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية"، التي سنتحدث عنها لاحقًا.

بلمختار يعلن انشقاقه عن القاعدة

بعد قرار عزله عن إمارة كتيبة "الملثمون"، ومحاولة "يحيى أبو الهمام" تنفيذ القرار على أرض الواقع، جاء رد بلمختار حاسمًا، فقرَّر فك الارتباط نهائيًّا مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والانشقاق عنه، مع الاحتفاظ بالولاء لتنظيم القاعدة الأم في أفغانستان بقيادة أيمن الظواهري، وقد ترافق انشقاق "الملثمون" عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، مع إعلان قائدها بلمختار عن تأسيس كتيبة جديدة تابعة له تحمل اسم "الموقعون بالدماء" وهي كتيبة من الانتحاريين، أُعلن عنها ضمن التحضير للحرب التي كانت فرنسا ومالي ودول غرب إفريقيا تحضر لها؛ لطرد الحركات المسلحة من أزواد وإعادته إلى سيادة الدولة المالية.

كما ارتبط المختار بلمختار خلال وجوده في صحراء أزواد بعلاقات مع بعض الشخصيات النافذة في دولة مالي، بما في ذلك الرئيس المالي السابق أمادو توماني توري، الذي كان يشترك معه في مصاهرة قبائل البرابيش، ويقول قياديون في التنظيم: إن بلمختار اتصل ذات مرة هاتفيًّا على الرئيس أمادو توماني توري إبَّان التحضير لصفقة الإفراج عن المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر الكندي روبرت فاولر، ومساعده لويس غواي اللذيْن اختطفا من النيجر في ديسمبر/كانون الأول عام 2008، وطلب بلمختار من توماني توري الإفراج عن أحد عناصر التنظيم المعتقلين لدى السلطات المالية وهو إدريس ولد يرب المكنى

"أبو إسحاق الشنقيطي"، كبادرة حسن نية لإكمال المفاوضات، وقد استجاب الرئيس المالي لطلب بلمختار، وأمر بإطلاق سراح إدريس ولد يرب تمهيدًا لصفقة الإفراج عن الرهينتين الكنديين بعد ذلك بعشرة أيام مقابل ثلاثة عناصر آخرين من التنظيم هم: الطيب ولد سيدي عالي المكنى "عبد الرحيم الموريتاني"، وحماد ولد محمد الخيري المكنى "القعقاع الموريتاني"، وبلقاسم زاويدي المكنى "أبو أسامة الجزائري".

وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2011 غادر المختار بلمختار معاقل كتيبة "الملثمون" متوجهًا إلى ليبيا، في رحلة استهدفت تشكيل وتعزيز الخلايا الجهادية النائمة هناك، ومحاولة ربط الصلة بها، بل وتنصيب خلايا تابعة له في تلك المنطقة، وزار بعض المناطق في جنوب وشرق ليبيا، وقد اصطحب معه مجموعة من قادة وعناصر كتيبته، إضافة إلى زعيم حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية الأمين بشنب المكنى "الطاهر أبو عائشة" الذي قُتل في عملية عين أمناس في يناير/كانون الثاني عام 2013، واستخلف بلمختار على قيادة كتيبته مسؤول الإعلام حينها في إمارة الصحراء التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ورجل الثقة لديه الحسن ولد اخليل، وقد بدأت معارك الحركات المسلحة ضد الجيش المالي في ظل غياب بلمختار إلى ليبيا، وكان خليفته "جليبيب" يتولى التنسيق مع جماعة "أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد" التي ساءت علاقتها بداية مع التنظيم بشكل كبير؛ بسبب انشقاقها عنه قبل أن تقودهما وحدة الهدف -وهو الهيمنة على أزواد وإخضاعه للسيطرة السلفية الجهادية- على التوحد ونبذ الخلافات.

وفي نهاية شهر مارس/آذار عام 2012 عاد المختار بلمختار إلى صحراء أزواد؛ ليشارك في قيادة معارك السيطرة على إقليم أزواد خصوصًا مدينة "غاوا" التي دخلتها كتيبته برفقة جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، كما رافق بلمختار زعيم جماعة أنصار الدين إياد أغ أغالي خلال جولة قام بها هذا الأخير في مدن كيدال وتمبكتو وغاوا ومعظم مناطق أزواد، بعد سيطرة الحركات السلفية المسلحة عليه، قبل أن يستقر في "غاوا" مع "جماعة التوحيد والجهاد" بغرب إفريقيا، والتي أسس معها قيادة مشتركة تحت اسم "مجلس شورى المجاهدين"، وانتشرت عناصر

كتيبته في بعض التجمعات السكانية القريبة من "غاوا"، وقد قابلتُ شخصيًّا في مايو/أيار عام 2012 مجموعتين تابعتين له في مدينة "بوريم" على بُعد 90 كلم غرب مدينة غاوا، إحداهما يقودها "أبو البراء الجزائري" وكانت تعسكر في مقر حاكم المدينة، أما الثانية فيقودها "الأنصاري" وهو من طوارق مالي، وكانت تعسكر في مقر قيادة الدرك المالي بالمدينة.

وفي يونيو/حزيران عام 2012 استغل المختار بلمختار إشكالاً وقع بين بعض سكان مدينة "غاوا" من الزنوج السونغاي وبين عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد؛ وذلك في محاولة لاستقطاب السكان الزنوج. وقد وقع الإشكال بعد أن اتهم بعض سكان المدينة من السونغاي عناصر من الحركة الوطنية لتحرير أزواد بقتل أحد مثقفي المدينة وهو مدير مدرسة مناهض لاستقلال إقليم أزواد عن مالي، بعد نقاش حاد معه. وصبيحة يوم 26 يونيو/حزيران 2012 نظم العشرات من شباب قومية السونغاي مظاهرات احتجاجية وسط المدينة، وتوجهوا إلى مقر والي المدينة الذي تتخذ منه الحركة الوطنية مقرًّا لرئاسة المجلس الانتقالي الأزوادي الذي أعلنت عنه، فأطلق عليهم عناصر الحركة الوطنية النار؛ حيث سقط قتلى وجرحى في صفوف المتظاهرين، ساعتها قرر بلمختار المتحالف مع "جماعة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا" اقتناص الفرصة في محاولة لخطب وُدِّ السكان الزنوج على حساب "الحركة الوطنية لتحرير أزواد"، فتدخل عناصره لحماية المدنيين المتظاهرين بعد مقتل اثنين منهم وإصابة آخرين برصاص مسلحي الحركة الوطنية، ووفَّر مقاتلو "التوحيد والجهاد" و"الملثمون" حماية للمتظاهرين وسط المدينة من قناصة الحركة الوطنية. وفي اليوم التالي طالب بلمختار وحلفاؤه من الحركة الوطنية تسليمهم من أطلقوا النار على المدنيين الزنوج؛ لمحاكمتهم أمام "القاضي الشرعي" الذي يتبع لهم[1]، وتحوَّل الأمر إلى احتكاك بين عناصر الحركة الوطنية والمسلحين الإسلاميين، تطور إلى مواجهات عنيفة في شوارع مدينة "غاوا"، حيث استخدمت

(1) "بيان أصدره المختار بلمختار حول أحداث غاوا"، **وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 16سبتمبر/أيلول 2015):

http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=18759

فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة، استمرت عدة ساعات، وانتهت بطرد عناصر الحركة الوطنية من المدينة بعد قتل وإصابة عدد منهم، بينهم الأمين العام للحركة ورئيس المجلس الانتقالي الأزوادي "بلال أغ الشريف" الذي أصيب في تلك المواجهات ونقل إلى بوركينا فاسو لتلقي العلاج، كما قُتل في تلك المواجهات القائد العسكري في الحركة الوطنية العقيد "بون أغ الطيب". وفي اليوم التالي قصف مقاتلو كتيبة "الملثمون" و"جماعة التوحيد والجهاد" مطار مدينة غاوا وطردوا عناصر الحركة الوطنية منه، وقد سارع بلمختار بعد تلك الاشتباكات مباشرة إلى إصدار بيان تضمَّن روايته لتلك الأحداث، كما سعى من ورائه لنفي شائعة أطلقتها الحركة الوطنية عن مقتله خلال المواجهات.

وبعد سيطرة الحركات المسلحة على أزواد، تفاقمت الخلافات بين المختار بلمختار وأمير الصحراء حينها بالوكالة نبيل مخلوفي، الذي كان يقيم في مدينة تمبكتو مع الخصمين اللدودين لبلمختار (يحيى أبو الهمام، وعبد الحميد أبو زيد)، وتطورت تلك الخلافات إلى أن اتخذ أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عبد الملك دوركدال في سبتمبر/أيلول عام 2012 قرارًا بعزل بلمختار من قيادة كتيبة "الملثمون" نهائيًّا، إلا أن الوفاة المفاجئة لأمير الصحراء بالوكالة نبيل مخلوفي، في حادث سير بأزواد أجَّل إعلان القرار إلى شهر أكتوبر/تشرين الأول؛ حيث أبلغت قيادة القاعدة المختار بلمختار بقرار عزله نهائيًّا عن إمارة كتيبة "الملثمون"، وهو القرار الذي رفضه بلمختار، وأدى إلى انشقاقه مع معظم عناصر كتيبته عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

وقد سعى المختار بلمختار بعد انفصاله عن تنظيم القاعدة إلى تشكيل قيادة موحدة للحركات السلفية المسلحة في أزواد تحت مسمى "مجلس شورى المجاهدين"، وأصدر أول بيان باسم هذا المجلس في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 أعلن فيه عزم المجلس القصاص لمجموعة من عناصر جماعة الدعوة والتبليغ الموريتانيين قتلهم الجيش المالي في بلدة "جبالي" وسط البلاد في سبتمبر/أيلول عام 2012، ووقّع البيان باسم التنظيمات الجهادية في أزواد (الملثمون، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وجماعة أنصار الدين، والقاعدة ببلاد المغرب الإسلامي)،

لكن جماعة أنصار الدين نفت على لسان الناطق باسمها "سنده ولد بوعمامة" أي علاقة لها بمجلس شورى المجاهدين، كما نفى أمير الصحراء في تنظيم القاعدة "يحيى أبو الهمام" خلال مقابلة أجريتها معه بعد أيام من الإعلان عن ميلاد مجلس "شورى المجاهدين" أيَّ علم له بهذا المجلس، لكن "الملثمون" و"التوحيد والجهاد" أعلنتا تمسكهما بالمجلس واستمرارهما في العمل تحت رايته.

ورغم أن بلمختار يوصف بأنه واحد من أخطر قادة القاعدة والجماعات المسلحة في الساحل والصحراء، فإنه يُصنَّف كأحد قادة "الحمائم" في التنظيم، مقارنة مع غريميه "عبد الحميد أبو زيد" و"يحيى أبو الهمام" اللذيْن يوصفان "بالصقور"؛ لفرط راديكاليتهما.

وقد نفَّذت جماعة "الملثمون" بعد انفصالها عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي ثلاث عمليات وصفت بالنوعية، كانت أولاها في بلدة "عين أمناس" جنوب الجزائر في يناير/كانون الثاني 2013، وهي العملية التي احتجز فيها عناصر التنظيم عشرات الأجانب في مجمع "تيقنتورين" للغاز، وانتهت باقتحام الجيش الجزائري للمصنع وقتل جميع المسلحين أو معظمهم مع رهائنهم.

وكان التحضير لهذه العملية قد بدأ مبكرًا، حتى قبل بدء العملية الفرنسية الإفريقية ضد الجماعات الإسلامية المسلحة، فقد عمد المختار بلمختار في كلمة مصورة وزَّعها التنظيم بداية نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012 إلى اتهام الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة وكبار الجنرالات في البلد بالتآمر مع فرنسا؛ لشنِّ حرب على أزواد، مُذَكِّرًا باحتضان الأزواديين للرئيس بوتفليقة أيام كان ينشط في الثورة الجزائرية ضد الاستعمار الفرنسي، وقد علمتُ بعد الهجوم من نائب بلمختار حينها "جليبيب" أن الفقرة التي خصصت للجزائر في تلك الكلمة المصورة، كانت تحمل إشارات تمهيدية للتحضير للعملية المذكورة، وبعد اندلاع الحرب الفرنسية ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي، نشرت صحف فرنسية معلومات عن سماح الجزائر للطائرات الفرنسية بعبور أجوائها لقصف أهداف في عمق أزواد، وهو ما برَّر به بلمختار هجومه على عين أمناس.

وقد خطط للعملية بشكل محكم، وشارك فيها أكثر من ثلاثين عنصرًا ينتمون لكتيبة "الموقعون بالدماء"، وينحدرون من الجزائر ومالي وتونس ومصر وموريتانيا وكندا ونيجيريا والنيجر، وقد تمكنوا من التسلل إلى الصحراء الجزائرية عبر النيجر -حسبما علمتُ من جليبيب- على متن ثلاث سيارات رباعية الدفع، ووصلوا إلى مجمَّع تيقنتورين الغازي في بلدة عين أمناس، واقتحموا المجمع الصناعي، وانقسموا إلى مجموعتين إحداهما يقودها "أبو البراء الجزائري"، وبمعية زعيم حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية الأمين بشنب المكنى "الطاهر أبو عائشة"، وتوجهت إلى مقر إقامة العمال المعروف باسم "قاعدة الحياة"، بينما توجهت المجموعة الثانية التي يقودها أمير المجموعة النيجري عبد الرحمن المكنى "أبو دجانة" إلى المصنع.

وأعلن الخاطفون عبر اتصالات مع وسائل الإعلام أنهم تمكنوا من احتجاز 41 رهينة من الأجانب العاملين في المصنع، بينهم أميركيون وفرنسيون ويابانيون وبريطانيون ونرويجيون وجنسيات أخرى، أغلبهم باغتهم الخاطفون وهم في مقر إقامة العمال، بينما تمكنت المجموعة التي توجهت إلى المصنع من احتجاز سبعة أجانب كانوا بداخله. وزوال اليوم الأول حاولت المجموعة التي يقودها "أبو البراء" نقل الرهائن المحتجزين لديها من مقر الإقامة إلى المصنع بواسطة خمس سيارات رباعية الدفع تابعة للشركة، وأثناء محاولتهم الخروج من "قاعدة الحياة" قصفتهم المروحيات الجزائرية فدمَّرت أربعًا من السيارات وقتلت 15 من الخاطفين، بينهم قائد المجموعة "أبو البراء الجزائري" ومساعده الأمين بشنب، ولقي 34 رهينة مصرعهم في القصف، بينما نجت سيارة خامسة من القصف، وتمكن بعض ركابها من الهروب، في حين سيطر الخاطفون على بعضهم، وبرَّرت الحكومة الجزائرية حينها قصفها للسيارات التي تقلُّ الخاطفين والرهائن بالقول: إن الخاطفين كانوا ينوون المغادرة برهائنهم إلى داخل الأراضي المالية، ويتخذون منهم دروعًا بشرية. أما المجموعة التي يقودها "عبد الرحمن النيجري" فتمكنت من الاحتفاظ برهائنها داخل المصنع، في حين أطبق الجيش الجزائري الحصار على المصنع رافضًا الاستجابة لمطالب الخاطفين، وأثناء عملية احتجاز الرهائن أصدر المختار بلمختار من مخبئه في شمال مالي شريطًا مصورًا أعلن فيه استعداده لمبادلة الرهائن المحتجزين في عين أمناس

بكلٍّ من الشيخ عمر عبد الرحمن والعالمة الباكستانية عافية صـديقي المعـتقلين في الولايات المتحدة الأميركية بتهم تتعلق بالإرهاب، كمـا طالـب بالشـروع في مفاوضات من أجل وقف الحرب التي بدأت ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي.

وقد انتهت العملية بعد أربعة أيام باقتحام القوات الخاصة الجزائرية للمصنع، وأسفرت عن قتل معظم الرهائن و29 من الخاطفين، بينمـا أعلنـت الحكومـة الجزائرية أنها اعتقلت ثلاثة منهم، لم تكشف عن هوياتهم. ومن أبرز المشاركين في العملية، قائدها عبد الرحمن النيجري المكنى "أبو دجانة"، وهو من عرب النيجـر، ونائباه "أبو البراء الجزائري و"الأمين بشنب" وهو زعيم حركة أبنـاء الصـحراء للعدالة الإسلامية، والموريتاني عبد الله ولد احميده المكنى "الزرقاوي"، والكنـدي "انكريستوس كاتسير"، و"علي مدلج"، والمصـريان "أبـو هـاجر" و"البتـار"، والتونسيان "عزام" و"أنيس".

وقد شكَّل هجوم عين أمناس محطة فاصـلة في الصـراع مـع الجماعـات الإسلامية المسلحة؛ حيث تمكن بلمختار بواسطته من توجيه رسالة قوية مفادها أنه قادر على الضرب بقوة، أينما أراد ذلك، كما شكلت صفعة للاقتصاد الجزائـري الذي يعتمد أساسًا على صناعة النفط والغاز؛ حيث توقف المصنع عن الإنتـاج، وتكبدت الخزينة الجزائرية خسائر تُقدَّر بملايين الدولارات.

غير أن العارفين بحقيقة الجماعات المسلحة في شمال مالي يرون أن بلمختـار وإن كان نجح في إرسال رسالة شديدة اللهجة للدول المتحالفة مع فرنسا، فإنَّ هذه الرسالة كلَّفته ثمنًا باهظًا؛ حيث خسر عددًا من خيرة رجاله، فقـد كـان قـادة الكوماندوز الذين نفذوا العملية من أبرز قادة كتيبة الملثمون، وعناصرها المحترفين، الذين كان بلمختار يُعَوِّل عليهم في المواجهة التي بدأت مع الفرنسيين.

أما العملية الثانية التي نفذتها كتيبة "الموقعون بالدماء" بعـد انفصـال قائـدها بلمختار عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، فكانت في شهر مايو/أيار عـام 2013 بالاشتراك مع "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" واستهدفت مجمَّعًـا صناعيًّا لاستخراج اليورانيوم تابعًا لشركة "آريفا" الفرنسية، في مدينـة "آرليـت"

بشمال النيجر، وأكاديمية عسكرية للجيش النيجري في مدينة "آغاديز" الواقعة هي الأخرى في شمال البلاد، وهي العملية التي نفذت بواسطة سيارتين مفخختين وعدد من الانتحاريين من كتيبتي "الموقعون بالدماء" التابعة لجماعة "الملثمون"، وكتيبة "الاستشهاديون" التابعة لجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وقد أشرف بلمختار بنفسه على التخطيط لتلك العملية وواكب آخر مراحل تنفيذها، وأطلق عليها اسم "غزوة الشيخ عبد الحميد أبو زيد"، وهو قيادي في القاعدة قُتل في فبراير/شباط عام 2013 خلال مواجهات مع القوات التشادية والفرنسية شمال مالي، وشارك في العملية عشرة مسلحين من تونس والسودان والصحراء الغربية ومالي والمغرب، وقتلوا جميعًا في العملية، وهم: محمد هاشم عبد الحميد المكني "أبو عبد الله السوداني"، ومحمد المحظي المكنى "فاروق التونسي"، وأسامة عكار المكنى "مهند التونسي"، وكمال عبد الله المكنى "أبو علي النيجري"، وأبو بكر ولد محمد الحسن المكنى "جعفر الصحراوي"، و"سلمان الصحراوي"، و"خبيب الأنصاري" و"جعفر الأنصاري"، و"محمد الأنصاري" وهم من من طوارق مالي، و"منتصر" المغربي.

وكانت العملية نوعية واستعراضية هي الأخرى؛ حيث استهدفت مصالح فرنسية عبر ضرب مصنع استخراج اليورانيوم التابع لشركة آريفا الفرنسية، فضلاً عن الأكاديمية العسكرية النيجرية؛ عقابًا للحكومة النيجرية على مشاركتها في الحرب ضد الجماعات الإسلامية المسلحة في شمال مالي.

كما قامت جماعة "الملثمون" في الأول من يونيو/حزيران 2013 بتنفيذ عملية استهدفت السجن المركزي بالعاصمة النيجرية "نيامي"، وأسفرت عن تهريب 30 سجينًا من عناصر الجماعات الإسلامية المسلحة، من جنسيات مختلفة بينها السودان، والنيجر، ونيجيريا، ومالي، ومن أبرز السجناء الذين تم تهريبهم في تلك العملية الحسن ولد محمد الملقب بـ "الشيباني" المتهم بقتل أربعة سياح سعوديين في هجوم قرب الحدود المالية النيجرية نهاية 2009، وقد اعتقل بعد ذلك في شمال مالي وسُلّم إلى النيجر.

وعشية اندلاع الحرب التي قادتها فرنسا وبعض الدول الإفريقية بداية عام 2012 لطرد الحركات الإسلامية المسلحة من أزواد، وإعادة سيطرة الحكومة المالية

عليه، سارعت الجماعات الإسلامية المسلحة إلى الانسحاب من المدن، مبررة ذلك بالقول إنه انسحاب تكتيكي لتفادي تكلفة حرب المدن الباهظة، ولتجنيب المدنيين ويلات المواجهات داخل مدنهم، وقصف الطيران الفرنسي الذي استهدف مدن تمبكتو وغاوا وكيدال وبعض التجمعات السكنية الأخرى خلال الأيام الأولى للحرب، وتوجهت تلك الحركات بقواها شمالاً إلى الصحراء والجبال، والغابات المحاذية لضفة نهر النيجر. وكما كانت تلك الحركات تتوزع السيطرة سابقًا على الإقليم، عمدت إلى توزيع نشاطاها العسكرية ضد الفرنسيين وحلفائهم وفقًا لنفس التوزيع الجغرافي، وإن كانت كلها اتخذت لها مراكز خلفية في جبال أدرار الإفوغاس في أقصى الشمال، لكنها احتفظت بنشاطاها في مناطق سيطرتها السابقة.

وفي هذا السياق أسندت مهمة المواجهة في مدينة غاوا والمناطق التابعة لها إلى "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وجماعة "الملثمون"، وهما الجماعتان اللتان كانتا تسيطران على المدينة والمناطق التابعة لها، وقد فقدت الحركتان عددًا من قادتهما وعناصرهما في تلك المواجهات؛ حيث قتل الرجل الثاني في جماعة الملثمون -كما أعلن الفرنسيون- الحسن ولد اخليل المكنى "جليبيب الموريتاني" في عملية خاصة للقوات الفرنسية شمال مدينة تساليت، إضافة إلى عناصر آخرين قتلوا في عمليات متفرقة من بينهم: أحمد ولد المختار ولد أمين الموريتاني، والغوث الغلاوي المكنى "يونس الشنقيطي"، ومحمد محمود ولد السالك البربوشي الأزوادي المكنى "أبو مجاهد الأنصاري"، ومحمد سالم ولد عبد الله المكنى "عكرمة الصحراوي"، وزياد الصفاقصي التونسي، وشريف حطاب المكنى "أبو عبيدة المصري" -وهو من بين المعتقلين الذين خرجوا من السجون عشية الثورة المصرية، وشارك في العديد من الاعتصامات، من بينها حادثة اقتحام مقر أمن الدولة، واقتحام مقر السفارة الإسرائيلية في القاهرة، قبل أن ينتقل إلى شمال مالي؛ حيث قتل في مدينة "غاوا"- ومحمود الصعيدي المكنى "أبو بصير المصري"، وأبو عبيدة الأنصاري من عرب أزواد، وأبو ذر الشنقيطي، والمختار الأزوادي، والقعقاع الأزوادي، وأبو عبد الرحمن المصري، وأبو عبيدة الأنصاري من عرب أزواد، وعماد الدين محمود موسي المكنى "الشيخ أبو حازم السوداني"، وأحمد حسن عثمان الشهير بلقب "البرلوم" من

السودان، وإبراهيم السكري السوداني، وإبراهيم موسى محمد المكنى "أبو خديجة السوداني" -وهو من قادة جماعة "دعاة الشريعة" السودانية، التي أصدرت تسجيلاً مشهورًا تحت عنوان "البرهان على ردة حكومة السودان"- وأحمد عباس السوداني، ومحمد الشبلي السوداني، وخبيب حسن سعدون السوداني.

وفي شهر أغسطس/آب عام 2013 توصل بلمختار إلى اتفاق مع أمير جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عبد الرحمن ولد العامر المكنى "أحمد التلمسي"، يقضي بتطوير التعاون والتنسيق بين التنظيمين إلى اندماج كلي ونهائي، يتم بموجبه تنازل الأميرين عن القيادة لصالح أمير جديد، وقد وقع الاختيار ساعتها على "أبو بكر المهاجر"، وهو مصري كان والده من الذين شاركوا في الحرب الأفغانية ضد السوفيت، كما شارك هو في الحرب ضد الأميركيين في أفغانستان بعد الغزو الأميركي نهاية عام 2001، ووصل إلى منطقة شمال مالي قبل سيطرة الجماعات الجهادية على كبريات المدن في إقليم أزواد؛ حيث انخرط في صفوف جماعة "الملثمون" بقيادة بلمختار، وظلّ مرافقًا له طيلة الفترة التي سبقت تعيينه أميرًا لجماعة "المرابطون"، وحددت الجماعة في بيانها تأسيس مجال عملها بأنه من "النيل إلى المحيط"، وأكدت تبعيتها فكريًّا وتنظيميًّا واستراتيجيًّا لتنظيم القاعدة في بلاد خراسان بزعامة أيمن الظواهري.

وقد برَّر بلمختار الذي تم اختياره رئيسًا لمجلس شورى التنظيم الجديد، تنازله في تلك الفترة عن "إمارة" التنظيم لصالح أبو بكر المهاجر بالقول: "إن الوقت قد حان للتمكين لجيل جديد من أجل قيادة العمل الجهادي في المنطقة"، مشيرًا إلى أن اختيار اسم "المرابطون" للتنظيم جاء "تيامنًا بدولة المرابطين التي كان شعارها العلم والجهاد"، مضيفًا أن قرار الوحدة كان "مصيريًّا" وقد "اتخذ بإجماع مجلس الشورى انسجامًا مع رؤيتنا لواقع التنظيمات والجماعات، وأنها لم تكن إلا وسيلة مرحلية للدفاع عن الأمة ومقدساتها إلى أن تسترجع رمز وحدتها وقوتها الخلافة الراشدة المفقودة"[1].

---

(1) "جماعتان جهاديتان في الساحل والصحراء تعلنان اندماجهما"، **شبكة أنا مسلم للحوار الإسلامي**، (تاريخ الدخول: 15 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-518393.html

وإن هي إلا أشهر معدودات ويقتل أبو بكر المصري في إبريل/نيسان 2014، ليصبح منصب الأمير شاغرًا، فاختار مجلس الشورى "أحمد ولد العامر" (التلمسي) أميرًا جديدًا للتنظيم، ويقول أنصار بلمختار: إن بيعة التلمسي تمت بعد رفض بلمختار عرضًا من مجلس الشورى بمبايعته أميرًا للتنظيم. وفي نهاية عام 2014، تمكنت القوات الفرنسية من اغتيال التلمسي في وسط منطقة أزواد، ليبقى منصب الأمير شاغرًا من جديد وللمرة الثانية في ظرف خمسة عشر شهرًا من تأسيس التنظيم.

وعشية مقتل أحمد التلمسي كان بلمختار موجودًا خارج منطقة أزواد مع عناصر من مجلس الشورى، فسارع "أبو الوليد الصحراوي" إلى أخذ البيعة من أعضاء الشورى الموجودين معه في شمال مالي، وأعلن نفسه أميرًا للتنظيم، وأتبعها بقرار مبايعة تنظيم الدولة الإسلامية في شهر مايو/أيار 2015، فجاء الرد سريعًا من بلمختار الذي رفض تلك البيعة باسم مجلس الشورى، قبل أن يصدر مجلس الشورى في يوليو/تموز من نفس العام مبايعة بلمختار أميرًا لجماعة "المرابطون"؛ ليواصل جهوده في الحوار مع قيادة القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من أجل العودة إليها. وقد أفضت تلك المفاوضات إلى إعلان أمير تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي عبد الملك دوركدال في ديسمبر/كانون الأول عام 2015 انضمام جماعة "المرابطون" لتنظيمه ومبايعتها له، لكن بلمختار فضَّل هذه المرة أن يبقى بعيدًا عن التبعية لإمارة الصحراء، وأصبحت علاقته معها مجرد شراكة، في حين بقي هو يدين بالبيعة للأمير العام للتنظيم عبد الملك دوركدال.

كتيبة طارق بن زياد

عند تأسيسها بداية عام 2007 تولى قيادتها الجزائري "عبد الحميد أبو زيد"، واسمه الحقيقي "محمد بن ميروك بن الساسي بن غدير" من قبيلة الشعانبة في جنوب الجزائر، وكان من أكثر قادة التنظيم راديكالية وتشددًا بين قادة القاعدة في الساحل والصحراء، كما أنه من أكبرهم سنًّا، فهو من مواليد عام 1957 في بلدة الدبداب جنوب شرق الجزائر قرب الحدود مع ليبيا؛ حيث تربى في وسط غير

متعلم واشتغل في بداية حياته بالتهريب ورعاية المواشـــي، وانضـــم إلى الجبهـــة الإسلامية للإنقاذ؛ حيث انتخب عضوًا في المجلس البلدي لقرية الدبداب. وعشـــية اندلاع أعمال العنف في الجزائر مطلع عام 1992، نشط أبو زيد في تهريب السلاح لصالح المقاتلين السلفيين في جبال الجزائر، لكنه لم يلتحق بالجماعات المقاتلة قبـــل عام 1997 حين انضم مع عدد من أقاربه إلى معســـكرات الجماعـــة الإســـلامية المسلحة في الجبل الأبيض، من بينهم شقيقه، إبراهيم بن مبروك بن الساسي المكنى "عمي أبو زهرة"، الذي قتل سنة 2005 خلال مواجهات مع الجيش الجزائري في تنزواتين قرب الحدود مع مالي، وعمه عمر بن الساسي الملقب بـــ "عمـــي أبـــو علي"، الذي قتل على يد الجيش الجزائري سنة 1998، وعمه محمد بن الساســـي الملقب بـــ "عمي حامد"، الذي قتل خلال اشتباك مع الجـــيش الجزائـــري ســـنة 2004، قرب جبال تبستي.

كان من عناصر الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذين تعرفوا على شمـــال مـــالي مبكرًا، وشارك سنة 2002 في اشتباكات مع القوات المالية، ثم عاد إلى الصـــحراء في شمال مالي في أغسطس/آب عام 2003 برفقة أمير المنطقة الخامسة في تنظيم الجماعـــة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية عمار الصايفي المكنى "عبد الرزاق البـــارا" (ضـــابط مظلي سابق في القوات الخاصة الجزائرية) بعد أن اختطفا مع عدد من المقاتلين أكثـــر من ثلاثين سائحًا غربيًا من جنوب الجزائر، ولجؤوا بهم إلى صـــحراء أزواد في شمـــال مالي، قبل أن تنتهي تلك الأزمة بدفع أموال طائلة من طـــرف حكومـــات الرهـــائن للخاطفين مقابل تحريرهم. لكن عبد الرزاق البارا غادر شمال مالي في بدايـــة 2004 في رحلة استكشافية؛ بحثًا عن موطن أكثر أمنًا وأسهل حياة في الصحراء الكبرى، يتخـــذ منه مقاتلو التنظيم قاعدة خلفية يركنون إليها في حال ضُيِّق عليهم الخناق في الجزائـــر وشمال مالي؛ وسعيًا كذلك وراء توسيع منطقة تحرك تنظيمه، وبعد وصوله إلى صحراء تشاد، وقع في قبضة عناصر "الحركة من أجل العدالة والديمقراطية" المتمردة في تشـــاد، وتم تسليمه مع عدد من مقاتليه إلى الجزائر لاحقًا بوساطة ليبية.

وكان البارا حين غادر شمال مالي قد استخلف عبد الحميد أبو زيـــد علـــى إمارة المجموعة المتبقية من مقاتليه في صحراء أزواد؛ ليشكلوا بعد ذلك نـــواة لمـــا

عُرِف لاحقًا باسم "كتيبة طارق بن زياد"، وأطلقوا على أنفسهم في البداية اسم "الفاتحون"؛ إذ يعتبرون هم من فتح صحراء أزواد شمال مالي أمام عناصر تنظيم "الجماعة السلفية للدعوة والقتال"، بعد أن قرروا الاستقرار بها. وقد أقام أبو زيد في صحراء أزواد قرابة عشر سنوات، أكثر من ثلاث سنوات منها (ما بين النصف الثاني من 2003 وبداية 2007) قضاها تابعًا لإمارة المنطقة الخامسة في تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال، نشط خلالها في تهريب السلاح إلى داخل الجزائر، كما قاد معركة ضارية مع الجيش الجزائري سنة 2006، عُرفت باسم معركة الشبانة، وقُتل فيها محمد الأمين ولد لولاد المكنى "معاوية الصحراوي"، وهو أحد رجال التنظيم الذين نشطوا في عمليات الاكتتاب داخل موريتانيا.

وفي عام 2007 أعلنت الجماعة السلفية للدعوة والقتال عن هيكلة جديدة لإمارة الصحراء، التي أسندت قيادتها للقائد العسكري يحيى جوادي المكنى "يحيى أبو عمار" بعد عزل المختار بلمختار عنها، وبموجب هذه الهيكلة انضم أبو زيد ومقاتلوه إلى إمارة الصحراء وأصبحوا يُعرفون باسم "كتيبة طارق بن زياد"، وقد شكّل وجوده مع رجاله في صحراء أزواد -دون أن يكون تابعًا لإمارتها خلال السنوات الأولى- عاملَ توترٍ وإزعاج لأميرها المختار بلمختار؛ حيث كان أبو زيد يتحرك في تلك الصحراء كيف شاء دون أن يكون خاضعًا لبلمختار، وكان هذا الأخير يرى فيه غلظة وفظاظة قد تضر بمساعيه لاحتواء سكان أزواد وخطب وُدِّهم، وربط علاقات مع الفاعلين الاجتماعيين والمهربين والتجار هناك.

وقد أدى ذلك إلى توتر في العلاقة بينهما كادت أن تتطور أحيانًا إلى احتكاك بينهما، وقد فشلت محاولات ترتيب لقاء مصالحة بين الرجلين سنة 2004، وإن كانا قد تقابلا أكثر من مرة -حسب ما علمتُ من بعض عناصر التنظيم، وقد شاهدت جانبًا من أحد اللقاءات بينهما في فيلم مصور لدى جماعة الملثمون- لكنها كانت لقاءات عابرة، عمَّقت الخلاف أكثر مما جبرت الصدع؛ وهو ما دفع بقيادة الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى الإسراع سنة 2007 بإرسال يحيى جوادي، ليكون أميرًا على الجميع هناك بمن فيهم المختار بلمختار وعبد الحميد أبو زيد، إلا أن موقف يحيى جوادي كان -على غرار موقف قيادة الجماعة في

الجزائر- أقرب إلى "أبو زيد"، فكان وجوده في الصحراء تغذية للصراع لا حلاً له.

وفي نهاية عام 2007، عاد عبد الحميد أبو زيد إلى الجزائر برفقة أمير الصحراء يحيى جوادي؛ للقيام ببعض المهام هناك والتشاور مع قيادة التنظيم وإيصال شحنة من السلاح، لكنهم وقعوا في كمين للجيش الجزائري، وقُتل في تلك المعركة عدد من عناصر كتيبته بينهم عماد بكار الجريدي المكنى "أبو سفيان الجزائري"، ويعرف أيضًا بلقب "سلمان الجزائري"، وينحدر من مدينة حاسي خليفة في ولاية سوف، وهو مرافق خاص لعبد الحميد أبو زيد في رحلاته ومهامه، ويحيى ولد محمد سالم المكنى "أبو أيمن الشنقيطي"، وهو من الشباب الموريتانيين الذين انضموا للتنظيم سنة 2007، ومحمود المكنى "النعمان الصحراوي"، الذي التحق هو الآخر بمعسكرات التنظيم في شمال مالي سنة 2007 قادمًا من مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب مدينة تيندوف جنوب الجزائر، و"داد الله التونسي"، وهو شاب تونسي درس العلوم الشرعية في موريتانيا والتحق بالتنظيم في شمال مالي سنة 2007، بينما نجا عبد الحميد أبو زيد مع عدد من مقاتليه من تلك المواجهات، فدخل إلى جنوب تونس في شهر فبراير/شباط؛ حيث صادف سائحين نمساويين اختطفهما واستطاع تهريبهما إلى شمال مالي.

وتُنسب إليه عملية خطف وقتل الرهينة البريطاني "أدون داير"، مطلع شهر يونيو/حزيران عام 2009، بعد أن رفضت الحكومة البريطانية تلبية مطلب الخاطفين المتمثل في الإفراج عن الناشط السلفي الفلسطيني "أبو قتادة" المعتقل حينها في السجون البريطانية، وكان أبو زيد قد اختطف أدون داير مع سويسريين اثنين وألماني من النيجر أثناء حضورهما حفلاً سنويًّا للتراث الموسيقي الطارقي.

كما قام أبو زيد مع عناصر من كتيبة طارق بن زياد باختطاف رجل المخابرات الفرنسية -كما تصفه وسائل الإعلام- "بير كامات" من شمال مالي نهاية عام 2009، وأفرج عنه في شهر فبراير/شباط عام 2010 بعد ثلاثة أشهر من الاحتجاز، بموجب صفقة أُفرج فيها عن أربعة من عناصر التنظيم كانوا معتقلين في مالي بينهم نائب مسؤول الإعلام في إمارة الصحراء بيبه ولد نافع، وكانت

المفاوضات بشأن بير كامات قد تعثرت، لكن الماليين أفرجوا عن العناصر المطلوبة في اليوم الذي انتهت فيه مهلة "أبو زيد" لقتل الرهينة، وسمح الماليون للمعتقلين لديهم بالحديث هاتفيًّا مع "أبو زيد"؛ للتأكيد على خبر الإفراج عنهم وترحيلهم إلى الشمال للالتحاق بالمعسكرات.

كما يعتبر عبد الحميد أبو زيد المسؤول المباشر عن اختطاف سبعة رهائن فرنسيين من مصنع تابع لشركة "آريفا" الفرنسية في أحد مناجم اليورانيوم بشمال النيجر في شهر سبتمبر/أيلول عام 2010. ويُعرف بأنه أكثر قادة القاعدة في الصحراء نشاطًا في مجال اختطاف الرهائن الغربيين واحتجازهم.

وقاد أبو زيد إلى جانب زميليه عبد الحق أبو الخباب، ويحيى أبو الهمام، مواجهات مع مليشيات عربية في أزواد، مرفوقة بوحدة من الجيش المالي، كانتا تلاحقان عناصر التنظيم إثر قيامهم باغتيال الضابط العربي في الجيش المالي العقيد "لمانة ولد ابو" في منزله وسط مدينة تمبكتو في يونيو/حزيران عام 2009 (سنعود إلى تفاصيل حادثة مقتله لاحقًا عند الحديث عن سرية الفرقان). وقد ضمت تلك المليشيات والقوات المالية عناصر من قبائل "البرابيش" التي ينتمي إليها الضابط لمانة ولد ابو، وقادها العقيد حمه ولد محمد يحيى، وهو ضابط عربي في الجيش المالي، وكان برفقته ابن عمه شامة ولد بده، وكلاهما من أبناء عمومة الضابط المقتول، إضافة إلى القائد العسكري السابق في الجبهة العربية الأزوادية إبراهيم ولد حنده الذي كان يقود المليشيات غير النظامية، وقد اشتبكوا مع عناصر القاعدة مرتين، كانت أولاهما يوم 16 يونيو/حزيران 2009، في منطقة جبلية تسمى "تيندمة"، وانتهت بانسحاب مقاتلي القاعدة من أرض المعركة، لكن قادة المليشيات العربية أصروا على مواصلة القتال ضد القاعدة، فكان الاشتباك الثاني الذي حصل يوم 17 يونيو/حزيران 2009، وتبعه اشتباك آخر كان الأخير، وقد وقع في بداية يوليو/تموز، وعُرف باسم معركة "ازبار"؛ حيث تمكن مقاتلو تنظيم القاعدة من مباغتة المليشيات والقوات المالية فجرًا، وانتهت المواجهات بمقتل القائدين العقيد حمه ولد محمد يحيى، وشامة ولد بده، ومعهما عدد من عناصر المليشيات العربية والقوات المالية، وانسحب باقي عناصر المليشيات والقوات. وقد علمت من أحد

عناصر تلك المليشيات أن الفرنسيين كانوا يساعدون المليشيات العربية في مواجهتها مع القاعدة بإعطائها نقاط تمركز عناصر تنظيم القاعدة وتحركاتهم في الصحراء؛ حيث كانت المخابرات الفرنسية ترصد تحركات القاعدة عن طريق طائرات الاستطلاع، وصور الأقمار الاصطناعية، وتُطلِع السلطات المالية عليها، في حين يقوم الماليون بإبلاغ العقيد حمه ولد سيدي أحمد بتلك المعلومات.

وقد عرض تنظيم القاعدة بعد ذلك بأشهر شريطًا مصورًا تضمَّن بعضًا من وقائع تلك المعركة والقتلى الذين سقطوا فيها؛ حيث فقد تنظيم القاعدة في تلك المعركة أحد عناصره ويدعى محمد سالم ولد اميسة ولد الكيحل المكنى "النعمان"، والملقب باسم "محمد سالم الزعتر" نسبة إلى حي "تل الزعتر" في شرق العاصمة الموريتانية نواكشوط؛ حيث كان يقيم مع أسرته، ويعمل في مجال البناء، وقد حدثني أحد عناصر التنظيم الذين شاركوا في المعركة أن ولد اميسة أصيب أثناء تجوله بين ضحايا المعركة من المليشيات، حين أطلق عليه جريح من القوات المالية النار فجأة فأصابه في البطن بشكل مباشر، وكان برفقته إدريس ولد يرب المكنى "أبو إسحاق الشنقيطي"، فردَّ بإطلاق النار من سلاحه الرشاش على الجريح المالي حتى انشطر إلى نصفين.

وخلال المواجهات الأولى مع المليشيات، كان أحد الرهائن الغربيين وهو سويسري الجنسية، مع عناصر القاعدة لحظة مهاجمة المليشيات العربية لهم، ومع اشتداد المواجهة خشي مقاتلو القاعدة من تفوق المليشيات العربية عليهم فكلفوا أحد عناصرهم بالبقاء إلى جانب الرهينة لتصفيته جسديًّا متى أحس بأنهم أُحيط بهم، ووضع فوهة بندقيته على رأس الرهينة استعدادًا لإعدامه قبل أن يصل إليهم عناصر المليشيات، لكنهم تمكنوا من سحبه من أرض المعركة، وقد عاش الرهينة لحظات صعبة؛ حيث كانت القذائف والطلقات تتطاير عن يمينه ويساره والسلاح مصوَّب إلى رأسه، فأصيب بحالة جنون واضطراب نفسي، رافقته إلى أن أُفرج عنه بعد ذلك بكفالة مالية.

كما قاد عبد الحميد أبو زيد في سبتمبر/أيلول عام 2008 عشرات من عناصر التنظيم بينهم مقاتلون من كتيبته، وآخرون من سرية "الفرقان" التي يقودها يحيى

أبو الهمام، وتوغل بهم في صحراء "تيرس زمور" شمال موريتانيا، قاصدًا منجم "المهودات" للحديد؛ بحثًا عن المتفجرات التي تستخدمها "الشركة الموريتانية للصناعة والمناجم" (سنيم) في تفجير مواقع الحفر في الجبال، وكذلك للبحث عن بعض الرعايا الغربيين العاملين هناك في مجال التنقيب عن المعادن، إلا أن القوات الموريتانية رصدت دخولهم لأراضيها فاعترضت طريقهم وحدة عسكرية، لكنهم نجحوا في نصب كمين لها عند بلدة "تورين" قبل منتصف الليل، فقتلوا 11 عسكريًّا موريتانيًّا ومرشدًا مدنيًّا كان معهم، وقد أمر أبو زيد عناصره بقطع رؤوس الجنود القتلى وتفخيخ جثثهم، والانسحاب إلى شمال مالي، وفَقَد التنظيم في تلك المعركة أحد رموزه ويدعى إخليهن ولد الشيخ المكنى "أبو ذر"، وهو موريتاني الجنسية، ومن الذين كان لهم دور كبير في اكتتاب عشرات من الشباب الموريتانيين والتحاقهم بمعسكرات التنظيم في صحراء أزواد.

كما اختطف عبد الحميد أبو زيد مهندسًا فرنسيًّا متقاعدًا من النيجر يدعى "ميشيل جرمانو"، وقد أعدم لاحقًا في يونيو/حزيران عام 2010 على يد أمير سرية "الأنصار" "أبو عبد الكريم الطارقي"، وبأمر من "أبو زيد" ردًّا على عملية نفذتها القوات الموريتانية بالتعاون مع القوات الفرنسية لتحريره، وأسفرت عن مقتل سبعة من عناصر التنظيم التابعين لسرية "الفرقان" شمال مدينة تمبكتو.

وفي عام 2011 استغل عبد الحميد أبو زيد انشغال التونسيين بإعداد وترتيب مؤسسات الدولة بعد ثورتهم التي أطاحت بالرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، فتسلَّل مع مجموعة من عناصر كتيبته إلى الجنوب التونسي، إلا أن الجيش التونسي تمكن من رصدهم والاشتباك معهم، وقتل ثمانية منهم أغلبهم من طوارق مالي، بينما تمكن أبو زيد من النجاة وعاد مع عدد من عناصره إلى شمال مالي. وفي تلك المعركة قُتل بعض من العناصر الأساسيين في كتيبة طارق بن زياد وهم: سيدي أحمد ولد باني المكنى "أبو أنس الصحراوي"، وهو عنصر سابق من الدرك الصحراوي التابع لجبهة البوليساريو في مخيمات اللاجئين الصحراويين بتيندوف جنوب الجزائر، كما أنه بطل سباقات الماراثون الطويلة، وقد تلقى تكوينًا عسكريًّا في إسبانيا ضمن قوات النُّخبة قبل أن يلتحق بمعسكرات القاعدة في شمال مالي نهاية

عام 2010، مع عشرة من الشباب الصحراويين، وقتل معه محمد ولد سلمة الملقب بـ "عكرمة الأنصاري"، وهو إمام سابق في أحد المخيمات الصحراوية جنوب الجزائر وقد درس العلوم الشرعية في موريتانيا والتحق بمعسكرات التنظيم في شمال مالي خلال السنة التي قُتل فيها، وأحميد أغ علي الملقب بـ "عثمان الأنصاري" من قبيلة الإفوغاس الطارقية في شمال مالي وقد انضم إلى التنظيم سنة 2010، و"عقبة الأنصاري" وهو أيضًا من قبيلة الإفوغاس الطارقية، وكان ينشط سابقًا ضمن مقاتلي ما يُعرف بـ "تحالف 23 مايو/أيار"، الذي قاده الزعيم الطارقي "إبراهيم باهانغا" عامي 2005 و2006 ضد الحكومة المركزية في مالي، وقد انضم لتنظيم القاعدة سنة 2010، و"عبد القهار الطارقي"، وهو من شمال مالي في الأربعينات مع عمره، وكان قد التحق هو الآخر بالتنظيم سنة 2010، وأتوهان أغ سيدي محمد أغ إينجارن الملقب بـ "معاذ الأنصاري" من قبيلة إيمغاد الطارقية، وهو شاب في العشرينات مع عمره التحق هو الآخر بالتنظيم قبل فترة وجيزة من مقتله، و"أبو بصير الأنصاري" الطارقي، و"عبد الملك الأنصاري" الطارقي.

وفي بداية شهر إبريل/نيسان عام 2012، وبعد أن دخل عبد الحميد أبو زيد ومقاتلوه مدينة تمبكتو برفقة أمير سرية الفرقان يحيى أبو الهمام، وبعد سيطرتهم عليها، عيَّنه أمير جماعة أنصار الدين "إياد أغ أغالي" واليًا له على ولاية تمبكتو، وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 عُيِّن من طرف قيادة تنظيم القاعدة في الجزائر نائبًا لأمير الصحراء الكبرى. ويُعرف عن "عبد الحميد أبو زيد" بأنه من القادة القلائل في التنظيم الذين لهم خبرة كبيرة بتكتيكات الانسحاب بعد تنفيذ العمليات، تساعده على ذلك درايته الواسعة بمجاهل الصحراء ووديانها، وخبرته في مجال التهريب والمطاردات، وصرامته المفرطة تجاه عناصره، فقد أكد لي أحد مقاتليه السابقين أن القادة الكبار في التنظيم عادة ما يقدِّمونه للقيادة بعد تنفيذ العمليات ومحاولة الانسحاب.

وهنا أذكر وصفًا وصفه لي به عنصر آخر من عناصره الذين قاتلوا ضمن صفوف سريته، وهو شاب من عرب أزواد يُدعى "مصعب"، قال: إن "أبو زيد" شخص لا تعرف البشاشة طريقها إلى وجهه إلا نادرًا، وهو صارم إلى أقصى

الحدود مع أعدائه ومع جنوده، وفي أوقات الاستراحة عادة ما ينزوي عن المقاتلين ولا يشاركهم في النقاشات والمزاح، ومعظم حديثه معهم تعليمات أو استفسارات، وله ردود فعل كان دائمًا يعبر بها عن غضبه تجاه عناصر كتيبته؛ حيث يقوم بإنزال العناصر الذين لا يرضى عنهم أو الذين خالفوه الرأي أثناء النقاشات من مقدمة السيارات ويأمرهم بالركوب في مؤخرتها، كما كان سريع الاتهام لكل من يخالفه الرأي بأنه تشوبه "لوثة ردة"، أو تبدو عليه أمارة التراجع والارتكاس.

وكان من أبرز العناصر القيادية في كتيبة طارق بن زياد الجزائري "عمي سعيد"، المولود سنة 1966 في ضواحي منطقة "بوكحيل" في الوسط الجزائري؛ حيث ينحدر من قبيلة "أولاد نايل"، وكان مرشحًا لمنصب عمدة بلدية في منطقته من طرف "الجبهة الإسلامية للإنقاذ" سنة 1991، وفاز في الانتخابات، لكن الجيش الجزائري أعلن إلغاء نتائج الانتخابات في مستهل اندلاع الأزمة وأعمال العنف في الجزائر، فكان عمي سعيد ضمن العناصر التي التحقت مبكرًا بالجبال وحملت السلاح ضد الجيش الجزائري، لكنه سرعان ما اعتُقل وصدر بحقه حكم بالإعدام، ونقل إلى سجن "لامبيز" بمدينة تازولت في ولاية باتنة انتظارًا لتنفيذ الحكم. وفي شهر مارس/آذار عام 1994، هاجم مقاتلو الجماعة الإسلامية المسلحة السجن، وتمكنوا من تحرير مئات السجناء كان من بينهم "عمي سعيد"، الذي فرَّ من السجن قبل أن يُنَفَّذ فيه حكم الإعدام، والتحق بالجبال حيث بقي هناك وانضم مبكرًا إلى الجماعة السلفية للدعوة والقتال بعد انشقاقها عن الجماعة الإسلامية المسلحة. وفي عام 2004 أرسله التنظيم في مهمة إلى شمال مالي، وهناك التحق بأمير الصحراء حينها المختار بلمختار وانخرط في صفوف "كتيبة الملثمون" التابعة له، وكان أحد نشطاء التنظيم في صحراء أزواد، ومن المكلفين بربط صلات مع السكان المحليين، وشارك في أول عملية يقوم بها مقاتلو التنظيم ضد الجيش الموريتاني في بلدة "المغيطي" شمال البلاد في يونيو/حزيران عام 2005. وبعد عزل بلمختار عن إمارة الصحراء وتشكيل كتائب جديدة سنة 2007 التحق عمي سعيد بكتيبة "طارق بن زياد" وشارك معها في بعض العمليات القتالية، منها

هجوم استهدف الجيش الموريتاني في بلدة تورين شمال البلاد سنة 2008، كما شارك في مواجهات مع الجيش المالي ومليشيات من قبائل البرابيش سنة 2009، وفي نفس السنة، توفّي عطشًا في صحراء أزواد أثناء أدائه لإحدى المهام الخاصة بالتنظيم.

أبو زيد يهاجم بلدة "جبالي"

بعد أن قررت الحركات الإسلامية المسلحة إطلاق الحرب في مالي، وتقدمت جنوبًا باتجاه الوسط المالي في بداية شهر يناير/كانون الثاني عام 2013، قاد عبد الحميد أبو زيد وحدات من عناصر كتيبة "طارق بن زياد" و"سرية الفرقان"، وهاجم بالتنسيق مع قوات "جماعة أنصار الدين" بلدة "جبالي" المالية، وقد نجا ساعتها من قصف الطيران الفرنسي الذي قضى على عدد من عناصر القاعدة أثناء محاولتهم الانسحاب من البلدة باتجاه مدينة تمبكتو. ومن أبرز من قتلوا من القادة الميدانيين للقاعدة خلال المواجهات التي قادها أبو زيد مع القوات الفرنسية والمالية في "جبالي": الليبي "حسين التيباوي"، والموريتانيان محمد سعيد المكنى "الملا ناصر أبو عبد الحكيم الشنقيطي"، ومحمد ولد الشمرة المكنى "أبو البراء الموريتاني".

وقد تزوج عبد الحميد أبو زيد بعد وصوله إلى صحراء أزواد من سيدة من بنات إحدى القبائل العربية في أزواد. أمَّا مستواه العلمي فهو متواضع حسب العارفين به، و لم يسبق له أن اهتم بالتحصيل العلمي في حياته، كما يتهمه خصومه من أنصار المختار بلمختار بأنه كان أكثر شحًّا من غريمه بلمختار، وكان يحتفظ بالأموال التي يحصل عليها من عمليات اختطاف الرهائن، ويقوم بتوزيعها في بالونات عجلات السيارات، ثم يدفنها في الصحراء في أماكن مجهولة، يقوم بتسجيل إحداثياتها عبر جهاز الإرشاد "جي بي إس"، وهذا تقليد لدى قادة التنظيمات المسلحة في الصحراء، وكذلك المهربين؛ لتأمين الأموال وادخارها.

وقُتل عبد الحميد أبو زيد في الثاني والعشرين من فبراير/شباط عام 2013 في مواجهات مع القوات التشادية المدعومة بالطيران الفرنسي خلال محاولاتها التوغل داخل معاقل التنظيم في الجبل من الناحية الشرقية، وقُتل معه في تلك المواجهة

عناصر وقادة من كتيبته، وفي نفس المعركة قتل عشرات الضباط والجنود التشاديين، وفي مقدمتهم قائد القوات التشادية الخاصة الرائد عبد العزيز حسن آدم، وأصيب عشرات آخرون بجراح من بينهم "محمد ديبي" نجل الرئيس إدريس ديبي. وبعد مقتل عبد الحميد أبو زيد في شمال مالي عيَّنت قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الجزائري "سعيد أبو مقاتل" أميرًا على كتيبة "طارق بن زياد"، وهو من الجزائريين الذين وصلوا إلى صحراء أزواد ما بين سنتي 2003 و2004.

سرية الفرقان

أسست هذه السرية بموجب قرار أصدرته قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الجزائر، يقضي بإعادة هيكلة إمارة الصحراء بعد توسعها، وتصاعد الخلافات بين القادة الموجودين فيها، وقد أُسندت قيادة "سرية الفرقان" عند تأسيسها إلى الجزائري جمال عكاشة المكنى "يحيى أبو الهمَّام"، واستمر في قيادتها منذ تأسيسها بداية عام 2007 إلى غاية تعيينه أميرًا لمنطقة الصحراء الكبرى في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012.

ويعتبر جمال عكاشة من أبرز قادة ما يُعرف بالجناح الراديكالي المتشدد (الصقور) في التنظيم إلى جانب عبد الحميد أبو زيد، وهو جزائري الجنسية من مواليد عام 1978، بمنطقة "ارْغَايَة" قرب العاصمة الجزائرية، وقد اعتقل في نهاية تسعينات القرن الماضي من قِبل مصالح الأمن الجزائرية، إلا أنه خرج من السجن بعد ثمانية عشر شهرًا من الاعتقال بعد صدور حكم ببراءته من تُهم الإرهاب، ليلتحق مباشرة بمعسكرات الجماعة الإسلامية المسلحة؛ حيث عمل مستشارًا عسكريًّا لأمير منطقة الصحراء، ثم انشق عنها وشارك في تأسيس الجماعة السلفية للدعوة والقتال، وظل يشغل منصب مستشار عسكري لأمير منطقة الصحراء المختار بلمختار وانتقل معه عام 2004 إلى صحراء أزواد، قبل أن يُكَلَّف بتأسيس وقيادة "سرية الفرقان"، وذلك بعد أن أصبح على خلاف مع قائده السابق المختار بلمختار الذي تركه بعد عزله عن إمارة الصحراء، وأصبح أقرب إلى خصمه "عبد

الحميد أبو زيد" قائد "كتيبة طارق بن زياد"، كما أن سريته تأسست على عناصر انشقوا معه عن بلمختار.

شارك يحيى أبو الهمَّام في شهر يوليو/تموز عام 2005 في الهجوم الذي شنه مقاتلو إمارة الصحراء في الجماعة السلفية للدعوة والقتال على ثكنة "المغيطي" العسكرية شمال موريتانيا تحت قيادة المختار بلمختار، وهو الهجوم الذي قُتل فيه 17 عسكريًّا موريتانيًّا، وستة من عناصر التنظيم، كما كان أحد قادة عملية نفذها الجماعة ضد عناصر الدرك الجزائري في صحراء تمنراست عام 2008، إلا أن أغلب عمليات سرية "الفرقان" التي يقودها كانت مركَّزة ضد موريتانيا، في إطار توزيع المهام جغرافيًّا بين كتائب وسرايا التنظيم في الصحراء. ففي نهاية عام 2007 قاد بنفسه عملية داخل الأراضي الموريتانية وتوغل في صحراء "ولاية أدرار" شمال البلاد؛ بحثًا عن سياح غربيين، أو بعض موظفي شركات التنقيب عن النفط من الفرنسيين العاملين في المنطقة، لكنه صادف وحدة من الجيش الموريتاني في بلدة "الغَلاوِيَة" قرب مدينة وادان التاريخية، فاستدرج إحدى سياراتها في عملية تمويه وقتل ثلاثة جنود كانوا على متنها، وعاد أدراجه إلى أزواد. كما شارك مع عناصر سريته في عملية مشتركة مع كتيبة "طارق بن زياد" ضد القوات الموريتانية قادها عبد الحميد أبو زيد؛ حيث نصبوا كمينًا للقوات الموريتانية في بلدة "تورين" بولاية تيرس زمور في سبتمبر/أيلول عام 2008، وقتلوا أحد عشر عسكريًّا ودليلاً مدنيًّا كان معهم.

وفي يوليو/تموز عام 2009 أرسل يحيى أبو الهمام أحد عناصر سرية "الفرقان" ويُدعى محمد عبد الله ولد احمدناه، المكنى "أنس أبو مصعب" لاغتيال أميركي يدعى "كريستوف ليغت"، يقيم في موريتانيا منذ سنوات طويلة ويشتبه في نشاطه التبشيري المسيحي، وقام ولد احمدناه بتنفيذ المهمة صبيحة يوم 23 يونيو/حزيران 2009 وسط الشارع العام قرب سوق "القصر" شمال العاصمة نواكشوط بعد أن أطلق النار مباشرة عن قرب على رأس الضحية فأرداه قتيلاً، وتمكنت الشرطة الموريتانية من اعتقال ولد احمدناه مساء يوم 18 يوليو/تموز من نفس العام، ويوجد حاليًّا رهن الاحتجاز في السجون الموريتانية؛ حيث يواجه حكمين بالإعدام،

أحدهما على خلفيَّة قتله للأميركي كريستوف ليغت، أما الحكم الثاني فقد صدر بحقه على خلفية اهامه بالمشاركة في عمليتي "الغلاوية" و"تورين"، اللتين قُتل فيهما عدد من الجنود الموريتانيين.

كما أرسل أبو الهمام أربعة عشر من مقاتلي سريته إلى شمال موريتانيا في أكتوبر/تشرين الأول عام 2009 لاختطاف عدد من الفرنسيين العاملين في شركة "توتال" الفرنسية التي تنقب عن النفط في بلدة "توادني" شمال موريتانيا، وقد توغلت عناصر التنظيم في الصحراء الموريتانية حتى وصلوا إلى بلدة "النخيلة" قرب مدينة "وادان" بولاية أدرار، لكنهم عادوا أدراجهم إلى أزواد بعد أن فشلوا في العثور على أيٍّ من الرعايا الفرنسيين في المنطقة.

عريس آثر الموت على عروسه

خطَّط يحيى أبو الهمام لهجوم انتحاري استهدف مقر قيادة المنطقة العسكرية الخامسة في مدينة "النعمة" شرق موريتانيا فجر يوم الخامس والعشرين من أغسطس/آب عام 2010، وهو الهجوم الذي نفذه الموريتاني إدريس ولد يرب المكنى "أبو إسحاق الشنقيطي" بواسطة سيارة مفخخة كانت تحمل حوالي طن ونصف من المتفجرات، وقد علمتُ من بعض عناصر سرية "الفرقان" خلال وجودي في أزواد أن الانتحاري إدريس ولد يرب كان يستعد للزواج في تلك الليلة التي نفَّذ فيها العملية، وبعد أن ارتدى ملابس جديدة اشتراها لحفل زفافه، فوجئ بأمير السرية يحيى أبو الهمام يبلغه باختياره لتنفيذ عملية انتحارية لصالح التنظيم، بعد أن كان قد سجَّل سابقًا اسمه على لوائح المتطوعين للقيام "بعمليات استشهادية"، وقد نفَّذ "ولد يرب" العملية الانتحارية وهو يرتدي ملابس عُرْسه الزرقاء، واختار أن ينفذ رغبة أميره ويضع حدًّا لحياته، وهو على بُعد ساعات قليلة من أن تزف إليه عروسه التي اختارها من بين بنات سكان صحراء أزواد، تاركًا تلك الفتاة وقد "ترمَّلت" قبل أن تتزوج.

وكان إسحاق ولد يرب المولود في نواكشوط سنة 1984، قد اعتنق الفكر السلفي في مساجد نواكشوط مبكرًا، والتحق بمعهد العلوم الإسلامية بنواكشوط

التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود في المملكة العربية السعودية، وبعد أن أغلقت السلطات الموريتانية المعهد سنة 2003، أثناء حملة استهدفت التيارات والمؤسسات الإسلامية في البلد، التحق ولد يرب بمعهد الإمام مالك التابع لجمعية إحياء السنة السلفية، وفي سبتمبر/أيلول عام 2005 تمكن من مغادرة الأراضي الموريتانية متوجهًا إلى معسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال في شمال مالي، ورافقه في تلك الرحلة إلى معسكرات التنظيم نشطاء آخرون من التيار السلفي في موريتانيا، من بينهم: أحمد ولد الراظي المكنى "أبو معاذ"، وقد قُتل في مواجهات بحي "تفرغ زينة" غرب نواكشوط في شهر إبريل/نيسان عام 2008 بين عناصر من تنظيم "أنصار الله المرابطون في بلاد شنقيط" وقوات الأمن الموريتانية، وسدينا ولد ختاري المكنى "عبد الرحمن أبو زينب" الذي أرسل من معسكرات التنظيم في صحراء أزواد إلى وسط الجزائر بناء على طلب من قيادة التنظيم هناك، بعد إعلانه رغبته في تنفيذ عملية انتحارية، وقد نفذ عملية انتحارية في ولاية "البويرة" شرق العاصمة الجزائر عام 2008، داخل باص للركاب قُتل فيه عدد من الركاب، إضافة إلى محمد عبد الله ولد احمدناه المكنى "أنس أبو مصعب" المعتقل حاليًّا في السجن المركزي بنواكشوط.

وفي منتصف عام 2007 أرسله التنظيم إلى العاصمة المالية باماكو للإقامة هناك، حيث قضى ثمانية أشهر داخل باماكو؛ للقيام ببعض المهام المتعلقة بمصالح التنظيم تتمثل أساسًا في استقبال المتطوعين الراغبين في الالتحاق بالتنظيم من دول الجوار وإرسالهم إلى المعسكرات، وتوفير المواد الطبية والغذائية، والمعلومات المتعلقة بنشاطات الحكومة المالية وحلفائها بشأن مستقبل صحراء أزواد، وعاد سنة 2008 إلى المعسكرات من جديد في الصحراء، ليتم إرساله إلى مدينة تمبكتو في مهمة أخرى، وهناك اعتُقل على يد الضابط العربي في الجيش المالي المكلف بأمن الصحراء "لمانة ولد ابو"، لكن التنظيم كان ساعتها يحتجز مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر روبرت فاولر، ومساعده لويس غواي، اللذيْن اختطفا من النيجر في ديسمبر/كانون الأول عام 2008. وبعد أسبوع من اعتقال ولد يرب أفرج عنه بعد اتصال هاتفي بين بلمختار والرئيس المالي أمدو توماني توري طالب

فيه بلمختار بإخلاء سبيل ولد يرب، فعاد إلى معسكرات التنظيم. ومن المفارقات أنه بعد اعتقال الدبلوماسيين الكنديين في النيجر، قام التنظيم بتسجيل شريط فيديو سُلِّم للوسطاء؛ لإثبات وجودهما على قيد الحياة، وكان إدريس ولد يرب هو من يتحدث في هذا الشريط. وبعد عزل المختار بلمختار عن إمارة الصحراء، بقي إدريس ولد يرب معه لفترة، قبل أن يقرِّر الانتقال إلى "سرية الفرقان" مع تصاعد التوتر والخلافات بين بلمختار وأمراء القاعدة في الصحراء، فشارك في مواجهات مع الجيش المالي، وأخرى مع مليشيات من قبائل البرابيش العربية، وظل ينشط في صفوف سرية "الفرقان" إلى أن تم اختياره لتنفيذ عملية انتحارية ضد مقر قيادة المنطقة العسكرية الخامسة في شرق موريتانيا، وذلك في أغسطس/آب عام 2010.

كما نفذت سرية الفرقان في العاشر من يونيو/حزيران عام 2009 عملية اغتيال استهدفت الضابط في الجيش المالي العقيد "لمانة ولد ابو"، الذي سبق أن اعتقل عددًا من عناصر التنظيم بينهم إسحاق ولد يرب نفسه، وهو ضابط عربي شاب في عقده الرابع، كان مقاتلاً في صفوف الحركة الإسلامية العربية لتحرير أزواد بداية تسعينات القرن الماضي، والتحق بالجيش المالي بعد توقيع اتفاقية السلام بين الحركات المتمردة والحكومة المالية منتصف التسعينات، وترقّى بسرعة ليصبح عقيدًا مكلفًا بالملف الأمني في شمال مالي، وكانت له مليشيات خاصة تتبع له، تتألف من مقاتلين من القبائل العربية ناهز عددها المئات من الشباب، تم تجهيزها وتسليحها، وتتهمه القاعدة بأنه كان يُعِدُّ تلك المليشيات لتكون صحوات تقاتل المسلحين السلفيين بدعم أميركي وفرنسي.

وقد نُفذت عملية الاغتيال داخل منزل الضابط في مدينة تمبكتو، ويقول أحد عناصر المجموعة التي نفذت عملية الاغتيال، ويبلغ عددهم سبعة مسلحين: إن التنظيم كلف "أبو طلحة الليبي" (وهو موريتاني ولد ونشأ في ليبيا يقود حاليًّا سرية الفرقان) بقيادة المهمة، وأرسل معه عناصر دخلوا مدينة تمبكتو، وتوجهوا في سيارة رباعية الدفع إلى منزل "لمانة ولد ابو"؛ حيث صادفوا شابًّا عسكريًّا يحرس المنزل، سيطروا عليه وقيدوه، ثم دخلوا مباشرة إلى المنزل الذي يوجد به الضابط وزوجته وأطفاله، واقتحموا صالونه؛ حيث كان "لمانة ولد ابو" مع اثنين من

ضيوفه، فأطلقوا عليه ثلاث رصاصات في الرأس والصدر والعنـــق علـــى مـــرأى ومسمع من الضيوف وأهل بيته، وتركوه مضرجًا بدمائه داخل صالون منزلـــه، ثم انسحبوا دون أن يعترضهم أي أحد، رغم وجود قاعدة عسكرية للجيش المـــالي وسط المدينة بها مئات الجنود والضباط. ويقول عناصر في التنظيم: إن عملية اغتيال "ولد ابو" جاءت نتيجة تراكمات سيئة في علاقته بالتنظيم؛ حيث سبق أن دخل في صفقة تجارية مع عبد الرزاق البارا بعد وصـــوله إلى الصـــحراء، ثم قـــام لاحقًـــا باعتراض عناصر التنظيم الذين كانوا يحملون أموال التنظيم وصادرها منهم، وقـــد طلب التنظيم منه عدة مرات إعادة تلك الأموال، كما أنه قام باعتقال العديد مـــن عناصر التنظيم في تمبكتو وفي مدن مالية أخرى، كان آخرها اعتقاله للناشـــط في التنظيم "أبو إسحاق الشنقيطي"، وقد أبلغ قادة القاعدة بعض أقارب الضابط بأنه سيُنتقم منه إن لم يُعِدْ تلك الأموال ويوقف استهداف عناصر التنظيم، وهـــو مـــا رفضه "لمانة ولد ابو"، إلى أن تمت تصفيته في بيته على يد عناصر التنظيم بإشراف مباشر من "يحيى أبو الهمام". وقد أدت هذه العملية إلى حالة استنفار في أوســـاط القبائل العربية بمدينة تمبكتو، في محاولة للثأر للضابط المقتول، وخاضت المليشـــيات التي أسسها "لمانة ولد ابو" سابقًا، وبمعية وحدة من الجيش المـــالي، معـــارك مـــع المسلحين الإسلاميين، تناولناها سابقًا في الفقرة المخصصة للحديث عـــن كتيبـــة طارق بن زياد وقائدها عبد الحميد أبو زيد.

"الفرقان" في مواجهة الجيش الموريتاني

شكّلت سرية "الفرقان" رأس الحربة في مواجهة تنظيم القاعدة ببلاد المغـــرب الإسلامي مع الجيش الموريتاني أثناء توغله في الأراضي المالية؛ حيث فقدت السرية سبعة من عناصرها في هجوم نفّذه الجيش الموريتاني بمشاركة قوات فرنسية علـــى معسكر لهم في يوليو/تموز عام 2010؛ بهدف تحرير الرهينة الفرنسي ميشيل جرمانو المحتجز لدى التنظيم بعد اختطافه من شمال النيجر. وكان من بين القتلى في ذلـــك الهجوم القيادي في التنظيم وأحد أبرز المدربين العسكريين فيه، الجزائـــري ســـلام عميروش المكنى "بلال أبو مسلم الجزائري"، وهو من عناصر التنظيم الذين واكبوا

تأسيس إمارة الصحراء على يد أميرها السابق المختار بلمختار قبل أن ينتقـل إلى سرية الفرقان بعد تأسيسها، وكذلك المغربـي عبد العالي الشعيري المكنى "بشـير المغربـي" المنحدر من مدينة طنجة في شمال المغرب، والموريتاني عبد القادر ولـد احمدناه المكنى "إبراهيم أبو مرداس"، الذي ينحدر من مدينة أطار شمال موريتانيا، والموريتاني أبو بكر الصديق ولد عبدي المكنى "أبو الخطار"، المنحدر مـن مدينـة ألاك شرق العاصمة نواكشوط، إضافة إلى ثلاثة شبان ينحدرون من عـرب أزواد وهم: بوب ولد حمات المكنى "عبد الرؤوف"، وعلي ولد سيدي محمد المكنى "عبد الرزاق"، ووناتو ولد الحسن المكنى "أبو يحيى".

وقد خاضت "سرية الفرقان" معارك مع الجيش الموريتاني خـلال توغلـه في الصحراء المالية سنتي 2010 و2011، ودارت بينهما مواجهات عنيفة في بلـدات "حاسي سيدي"، وغابة "وَقّادو" في عمق شمال مالي.

ومن أبرز القادة العسكريين في سرية الفرقان الميمون ولد امينوه المكنى "خالد أبو ذاكر"، ويُعرف أيضًا بكنية "خالد الشنقيطي"، كما أطلق عليه رفاقـه لقـب "خالد الهاون"؛ لأنه كان يتقن الرماية على سلاح الهاون أكثر من غيره من عناصر التنظيم، وكان من مقاتلي السرية البارزين، وقد تولى قيادة عناصر تابعين لها أثناء مواجهاتها مع الجيش الموريتاني في غابة "وقادو" قرب الحدود مع موريتانيـا سـنة 2011، وقد قُتل في شهر يناير/كانون الثاني عام 2012 خلال مشاركته في هجوم نفذته "جماعة أنصار الدين" و"تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي" على حاميـة للجيش المالي في مدينة "أجلهوك" شمال أزواد. وكان "ولد امينوه" (25 سنة) رغم حداثة سنِّه، من أسرع أقرانه تقدمًا واحتلالاً لمراكز قياديـة في التنظـيم؛ حيـث أُسندت إليه قيادة مجموعات تضم مقاتلين انضموا قبله للتنظيم بخمـس وسـت سنوات، وهو شاب من مواليد منتصف الثمانينات في بلدة الرشيد بولاية تكانت شمال شرق موريتانيا، حصل على شهادة البكالوريـا (الثانويـة العامـة) شـعبة الرياضيات عام 2006، والتحق بجامعة نواكشوط، لكنه لم يكمل سوى فصـلين دراسيين أو أقل من السنة الأولى من تعليمه الجامعي، وسافر في شهر مـارس/آذار عام 2007 إلى معسكرات تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في أزواد، وهناك

في معسكرات سرية "الفرقان" ترقّى بسرعة وأصبح مسؤولاً عن خلية المعلوماتية والإعلام في السرية وقائدًا عسكريًّا ميدانيًّا، وهو المسؤول عن عملية اختطاف دَرَكيٍّ موريتاني يُدعى "اعلي ولد المختار" في ديسمبر/كانون الأول عام 2011، بعد أن نجح في اقتحام مقر لفرقة الدرك بمدينة "عدل بقرو" قرب الحدود الموريتانية المالية، واختطف "ولد المختار"، غير أن عناصر من التنظيم يؤكدون أن عملية الاختطاف كانت مبادرة شخصية من ولد امينوه، و لم تكن بناء على تعليمات من قيادة التنظيم.

لذلك سارع التنظيم إلى تقديم شروط اعتبرها ميسَّرة لإطلاق سراح الدركي المختطف؛ حيث طالب بالإفراج عن اثنين من عناصر التنظيم المحتجزين لدى السلطات الموريتانية دون تحديد هويتيهما، كما اشترط أن تتعهد أسرة الدركي المختطف أو قبيلته بعدم عودته إلى العمل العسكري مع النظام الموريتاني، وأعطى مهلة 20 يومًا لتلبية مطالبه، إلا أن السلطات الموريتانية في النهاية قبلت بإخلاء سبيل أحد سجناء التنظيم وهو "عبد الرحمن ولد مدو" المنحدر من إحدى قبائل عرب أزواد، الذي اعتقل في كوبني بعد مشاركته في التخطيط لاختطاف إيطالي وزوجته البوركينابية في نهاية عام 2009 شرق موريتانيا، وصدر بحقه حكم بالسجن النافذ خمس سنوات مع الأعمال الشاقة، وبالمقابل أفرج التنظيم عن الدركي المحتجز لديه. كما تضم "السرية" قياديين آخرين من موريتانيا والمغرب وتونس، من بينهم عبد الرحمن المكنى "طلحة"، ومحمد الأمين ولد الحسن المكنى "عبد الله الشنقيطي"، وعبد الملك ولد سيدي المكنى "قتيبة" الذي يشغل حاليًّا منصب قاضي إمارة الصحراء، وأحمدو ولد الشريف المختار المكنى "خبيب"، وعمر ولد غلام المكنى "آدم أبو عمير"، وبيب ولد نافع "المكنى" "أسامة"، وهو مسؤول الإعلام في إمارة الصحراء، وقاضي إمارة الصحراء السابق، وإبراهيم ولد محمد المكنى "أبو أنس الشنقيطي" المعتقل في الجزائر، وبلال الجزائري، وبشير المغربي، وغيرهم.

وفي بداية عام 2011 قام أبو الهمام باعتقال تاجرين موريتانيين كانا يعملان في تلك المنطقة، وأعدمهما بتهمة التجسس لصالح أجهزة المخابرات الموريتانية،

وهما "إبراهيم ولد فال"، و"الشيخ ولد اخطوره"، وقد حصلت من التنظيم على شريط فيديو يُظهِر اعترافًا منسوبًا لولد فال بالعمل لصالح الاستخبارات الموريتانية، كما يظهر في الشريط يحيى أبو الهمام وهو ينفذ حكم الإعدام فيه بإطلاق النار على رأسه من الخلف بعد أن قيَّد يديه وراء ظهره، فيما يهتف عناصر ملثمون معه بالتكبير، كما قام بإعدام تاجر من مدينة تمبكتو يدعى "علي ولد محمد" في نهاية مارس/آذار 2012 بتهمة التجسس لصالح المخابرات الموريتانية.

اصطياد الرهائن في موريتانيا والنيجر

خطَّط يحيى أبو الهمام منذ توليه قيادة سرية "الفرقان" لاستهداف الرعايا الغربيين في موريتانيا، وأرسل رجاله للاستطلاع إلى مدن "أطار" و"تجكجة" و"أكجوجت" و"النعمة"؛ لرصد تحركات السياح الغربيين والأجانب العاملين في شركات التنقيب عن النفط في الصحراء الموريتانية، فضلاً عن المقرات العسكرية والأمنية والبنوك في تلك المدن. كما خطط لعملية في نواكشوط أراد لها أن تكون نوعية وحاسمة، وأرسل عناصر من سريته إلى نواكشوط للتحضير لها وتنفيذها، وكانت تستهدف اقتحام مقر المركز الثقافي الفرنسي المحاذي للسفارة الفرنسية بنواكشوط وقت الظهيرة عندما يجتمع روَّاده والعاملون فيه من الفرنسيين على مائدة الغداء؛ وذلك بهدف احتجازهم ومقايضتهم بسجناء التنظيم في موريتانيا، وقد تمكَّن العنصر الأهم في تلك الخطة ويدعى محمد ولد عبدو المكنى "سلمان" من رصد وتصوير المكان، لكنه اعتُقل في نواكشوط بعد رصد مكالمة له كان يتحدث فيها مع أمرائه في الصحراء. وقد لعبت الصدفة دورًا كبيرًا في عملية اعتقاله عندما داهمت قوات الشرطة الحي الذي رصدت له فيه مكالمة، وحاولت اعتقال شخص آخر وأشهروا في وجهه السلاح للاشتباه في أنه المطلوب لديهم، فتدخَّل ولد عبدو الذي كان موجودًا غير بعيد لمنعهم من اعتقال المَعْنيِّ، لكن أحد ضباط الشرطة تعرَّف عليه، فاعتقلوه واقتادوه إلى إدارة الأمن؛ ليتم وأد العملية في مهدها وقبل الشروع في تنفيذها، وقد كشف للشرطة أثناء التحقيق معه عن المخطط المذكور. ويوجد "سلمان" حاليًا في السجون الموريتانية؛ حيث صدر بحقه حكم بالإعدام بعد إدانته بالمشاركة في هجمات قُتل فيها عدد من الجنود

الموريتانيين شمال البلاد سنتي 2007 و2008.

وتأتي العمليات المتكررة التي قام بها أبو الهمام في موريتانيا كمحاولة منه لتسجيل نقاط على حساب أميره السابق وغريمه المختار بلمختار، والذي خطط هو الآخر لإنقاذ المعتقلين في السجون الموريتانية، وتنفيذ العديد من العمليات فيها، ومن بين ما قام به أبو الهمام في إطار منافسته لغريمه بلمختار مسارعته إلى اختطاف مواطن إيطالي وزوجته البوركينابية في التاسع عشر من ديسمبر/كانون الأول عام 2009، قرب مدينة "كوبني" على الحدود الموريتانية المالية، وذلك بعد 20 يومًا على نجاح عناصر تابعين لبلمختار في اختطاف ثلاثة رعايا من إسبانيا على الطريق الرابط بين مدينتي نواكشوط ونواذيبو شمال غرب موريتانيا.

ولأنّ النيجر كانت هي الأخرى مسرحًا لعمليات اختطاف ناجحة نفّذها بلمختار، سعى يحيى أبو الهمام إلى القيام بعمليات مماثلة فيها؛ حيث أوفد منتصف عام 2009 كلاً من إدريس ولد يرب، وأحمد ولد امبارك المكنى "أبو قسورة" إلى النيجر في مهمة لرصد الرعايا الغربيين هناك، خصوصًا في العاصمة نيامي ومدينتي "تاوا" وآكاديز"، وهناك قام الاثنان باقتناء دراجة نارية لتسهيل تنقلاتهما وتوجها إلى مدينة "تاوا" التي قضيا فيها شهرًا يتتبعان تحركات الرعايا الغربيين هناك، ثم توجه إدريس ولد يرب إلى مدينة "آكاديز" في الشمال للبحث عن غربيين آخرين، وبعد فترة عاد إلى العاصمة نيامي ليلتحق بزميله "أبو قسورة"؛ حيث أمضيا أسبوعين فيها، ومنها عادا إلى معسكرات الكتيبة في شمال مالي، ومعهما حصيلة ثلاثة أشهر من عمليات الرصد والمراقبة تضمنت رصد مطار في مدينة "آكاديز" تهبط فيه عادة طائرات تُقِلُّ خبراء وعمالاً فرنسيين وغربيين، إضافة إلى أماكن وجود ونشاط بعض الفرنسيين الموظفين في شركة "آريفا" التي تعمل في مجال استخراج اليورانيوم بشمال النيجر، ويعتقد أن عملية اختطاف سبعة من عمال شركة "آريفا" بينهم خمسة فرنسيين من شمال النيجر في شهر سبتمبر/أيلول عام 2010 كانت بمساعدة معلومات تم توفيرها في عمليات الرصد التي قام بها المعنيَّان قبل ذلك.

وبعد مغادرة القوات المالية لمدينة تمبكتو مطلع شهر إبريل/نيسان عام 2012 إثر الانهيار المفاجئ للجيش المالي بعد الانقلاب العسكري الذي قاده النقيب

"أمادو سونغو" في العاصمة باماكو ووضع حدًّا لحكم الـرئيس "أمـادو تومـاني توري"، انتهز "يحيى أبو الهمام" وقيادات القاعدة و"أنصار الدين" اتصالات مـن بعض رجال القبائل العربية في تمبكتو، يدعوهم فيها للتدخل؛ بدعوى أن قـوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد القريبة من المدينة، والتي تتشكل أساسًا من الطوارق، وهو ما ينذر بصدامات ومذابح قد تستهدف السكان العرب والسونغاي، وكانوا ساعتها يطاردون فلول الجيش المالي الهاربة من كيدال باتجاه الحدود مع النيجـر، فعادوا أدراجهم متوجهين إلى مدينة تمبكتو؛ حيث كان مقاتلو الحركة الوطنية في حالة ارتباك على مشارف المدينة؛ بسبب تحذيرات أطلقها مقاتلون من مليشـيات عربية في المدينة، حذروهم من محاولة دخول المدينة عنوة، فكان "أبو الهمـام" أول الواصلين إلى مدينة تمبكتو التي اقتحمها قبل منتصف الليل بعشرات السيارات أثناء انشغال قادة الحركة الوطنية بالمفاوضات مع أعيـان المدينـة للسـماح لقـواتهم بدخولها، وسيطروا على مقر قيادة المنطقة العسكرية بقاعدة "الشيخ سيدي أحمـد البكاي" العسكرية، والمباني الرسمية في المدينة، واستقروا بها، وبعد حوالي شـهرين على وفاة نائب أمير الصحراء التابع لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "نبيـل أبو علقمة" في حادث سير قرب مدينة "غوسي" بجنوب أزواد في نهاية يوليو/تمـوز عام 2012، وتأكّد فشل الأمير المعيَّن على إمارة الصحراء "موسى أبو داود" مـن مغادرة الجزائر والالتحاق بالصحراء الكبرى، اختارت قيادة تنظيم القاعدة بـبلاد المغرب الإسلامي، في بداية شهر أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام "يحـيى أبـو الهمَّام" أميرًا للصحراء[1].

---

(1) "قاعدة المغرب الإسلامي تعيِّن أبو الهمام أميرًا لمنطقة الصحراء"، صـحراء ميـديا، 4 أكتوبر/تشرين الأول 2012، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2014):
http://www.saharamedias.net/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_a16653.html

وكانت قيادة القاعدة قد عرضت بداية على "يحيى أبو الهمام" تولي منصب أمير الصحراء فرفض، ثم أرسلت بعد ذلك تطلب الرأي في اقتراح بتعيين أحد اثنين على إمارة الصحراء هما: عبد الحميد أبو زيد وأبو عبد الكريم الطارقي، لكن المشورة أفضت إلى عدم تعيين أيٍّ منهما وتسليم صلاحيات أمير الصحراء لنائبه "نبيل أبو علقمة"، وبعد وفاة هذا الأخير، أصدر عبد الملك دروكدال قرارًا بتعيين "أبو الهمام" أميرًا للصحراء.

وعشية بدء القوات الفرنسية مدعومة بقوات إفريقية لعملياتها العسكرية في مالي خلال شهر يناير/كانون الثاني عام 2013، وتقدمها نحو مدينة تمبكتو، كان "يحيى أبو الهمام" يقود مجموعة من مسلحي التنظيم على متن ست سيارات رباعية الدفع، هم آخر من بقي في تمبكتو من المسلحين، بعد انسحاب قوات أنصار الدين وتنظيم القاعدة منها. وكان "أبو الهمام" خلال تلك الأيام القليلة يدخل مع مسلحيه المدينة صباحًا ثم يختفون، قبل أن يظهروا مساء، ويقومون بدوريات في الشوارع الرئيسة في المدينة، وكانوا يسعون من وراء ذلك -حسب تصريحات لعبد الله الشنقيطي- إلى منع وجود حالة فراغ أمني في المدينة انتظارًا لأن تصلها سلطة جديدة؛ حتى لا تقع عمليات نهب وانتقام. وقبل يوم من وصول القوات الفرنسية إلى مطار تمبكتو، غادر "أبو الهمام" ومسلحوه المدينة لآخر مرة؛ ليدشنوا بذلك مرحلة جديدة من الحرب ضد القوات الفرنسية والإفريقية تقوم على استراتيجية حرب العصابات. وفي منتصف شهر فبراير/شباط 2013 أعلنت الولايات المتحدة الأميركية عن إدراج اسم "يحيى أبو الهمام" في قائمة المطلوبين لديها، ورصد مكافأة مالية قدرها 5 ملايين دولار لمن يقدِّم معلومات تساعد على تصفيته أو اعتقاله[1].

وبعد تعيين "يحيى أبو الهمام" أميرًا للصحراء، اختار تنظيم القاعدة الناشط الموريتاني محمد الأمين ولد الحسن المكنى "عبد الله الشنقيطي" أميرًا لسرية

---

(1) "أبو الهمام على قائمة الإرهاب الأميركية"، **الجزيرة نت**، 15 فبراير/شباط 2013، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2014):
http://www.aljazeera.net/news/pages/ac4d5218-5d44-4759-905f-06f211c37ed6

"الفرقان"، وهو شاب موريتاني من مواليد عام 1982 في بلدة "الفريوة" جنوب العاصمة نواكشوط؛ حيث تلقى تعليمه الديني في محظرتها العريقة، وتعرَّف هناك على ليبي يدعى "عبد الرحمن الزواي" كان سلفيًّا جهاديًّا يدرس في تلك المحظرة، تأثر به كثيرًا، وبدأ اهتمامه بالفكر السلفي الجهادي، ثم انتقل إلى العاصمة نواكشوط؛ حيث التحق عام 2000 بمعهد العلوم الإسلامية والعربية التابع لجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية في المدينة المنورة، وفي سنة 2003 أغلقت السلطات الموريتانية المعهد بحجة تدريسه لمناهج تُسهِم في تهيئة الشباب لاعتناق أفكار سلفية جهادية، فالتحق بالمعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية بنواكشوط لإكمال دراسته، قبل اعتقاله سنة 2005 بتهمة الانتماء لتنظيم سلفي جهادي في موريتانيا يسمى "المرابطون"، وداخل السجن أكمل دراسته وحصل على شهادة البكالوريوس في العلوم الشرعية، قبل أن يتم الإفراج عنه بحرية مؤقتة سنة 2006؛ حيث غادر موريتانيا متوجهًا إلى معسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية في شمال مالي، برفقة آخرين متهمين بالانتماء للتنظيم، وبقي في معسكرات الجماعة ثلاث سنوات قبل أن ينضم إلى التنظيم رسميًّا ويقرِّر مبايعة أمرائه سنة 2009.

يقول رفاقه: إنه بعد وصوله إلى معسكرات الجماعة طلبوا منه أن يقترح كنية لنفسه، فقال: سموني على آخر من قُتل منكم، فلقبوه "عبد الله" تأسِّيًا بآخر قتيل منهم وهو جزائري يدعى "عبد الله أبو خولة"، وكنى هو نفسه باسم والده الحسن، فأصبح يعرف باسم "أبو الحسن عبد الله الشنقيطي"، وشارك في العديد من المعارك والأنشطة قبل أن يبايع التنظيم.

ويقول العارفون به: إنه ضليع في علوم الشريعة الإسلامية واللغة العربية، وعلى دراية كبيرة بالمتون الفقهية ومصنفات الحديث والتفسير، وكان خطيبًا ومرشدًا في معسكرات التنظيم، كما أشرف على العديد من المحاكمات التي قام بها التنظيم ضد متهمين بالتجسس لصالح المخابرات الموريتانية ودول المنطقة، وأُسندت إليه مهمة مسؤول الإعلام في إمارة الصحراء، كما عيِّن قاضيًا لإمارة الصحراء ورئيسًا للجنتها الشرعية، خلفًا لزميله إبراهيم ولد محمد ولد عبد البركة،

المكنى "أبو أنس الشنقيطي" الذي عيِّن سنة 2008 قاضيًا لإمارة الصحراء وعضوًا في مجلس شورى الإمارة، إلى أن اعتُقل في الجزائر بداية عام 2011.

كما تولى أيام سيطرة الجماعات المسلحة على مدن أزواد في شمال مالي، عدة مسؤوليات، منها عضوية مجلس القضاء في مدينة تمبكتو والمشرف العام على الدورات التعليمية، وقام بالعديد من الرحلات الدعوية لصالح تنظيم القاعدة في أزواد، ومع بداية العمليات الفرنسية ضد القاعدة في شمال مالي بداية عام 2013، كان "عبد الله الشنقيطي" ضمن آخر مجموعة من مقاتلي التنظيم غادرت مدينة تمبكتو برفقة أمير الصحراء "يحيى أبو الهمام"، وقد أُصيب بمرض الحصباء وألزمه الفراش في مخابئ جبال تغرغارت عدة أسابيع، قبل أن يعود إلى ساحات المواجهة. وفي منتصف شهر مارس/آذار عام 2013 قُتل "عبد الله الشنقيطي" في قصف للطيران الفرنسي على موقعهم في جبل تغرغارت بأقصى شمال أزواد أثناء اشتباك مع الطيران الفرنسي.

وبعد مقتله اختار التنظيم الناشط الموريتاني في سرية الفرقان عبد الرحمن المكنى "طلحة الليبي" نسبة إلى مسقط رأسه ليبيا؛ حيث ولد في ليبيا لأب موريتاني، ونشأ في بداية طفولته هناك قبل أن يقيم في موريتانيا، وكان ضمن مجموعة من الشباب الموريتانيين التحقوا بكتائب الجماعة السلفية للدعوة والقتال في شمال مالي مطلع عام 2006، وعيِّن قائدًا ميدانيًّا في سرية "الفرقان"؛ حيث تولى قيادة المجموعة التي كُلِّفت باغتيال الضابط العربي في الجيش المالي في مدينة تمبكتو بأزواد في يونيو/حزيران عام 2009، وقد قابلته شخصيًّا أكثر من مرة في مدينة تمبكتو أثناء زيارتي لها؛ حيث كان أحد القادة الميدانيين المكلفين بحفظ الأمن فيها، وتطبيق أوامر هيئة الحسبة، كمصادرة الخمور وإقامة الحدود وفرض "الزي الإسلامي" على النساء في الشارع.

سرية الأنصار

أُسِّست هذه السرية كباقي سرايا وكتائب إمارة الصحراء بموجب قرار إعادة هيكلة هذه الإمارة الذي اتخذته قيادة التنظيم في الجزائر، وجاء به إلى الصحراء أميرها السابق "يحيى جوادي" بداية عام 2007، وتقرَّر أن تكون "سرية الأنصار"

خاصة بالمقاتلين من قبائل الطوارق، واختار لها التنظيم اسم "الأنصار" على اعتبار أن الطوارق التحقوا بالعمل المسلح في موطنهم الأصلي أزواد، فكانوا "أنصارًا" للمسلحين القادمين (المهاجرين) الذين جاؤوا من الجزائر وموريتانيا والنيجر وتونس وليبيا وغيرها من بلدان المنطقة.

وأُسندت قيادة هذه السرية لأحد أبناء قبائل الطوارق، يُدعى أحمد أغ امَّامه المكنى "أبو عبد الكريم الطارقي"، وينحدر من منطقة أدرار الإفوغاس بأقصى شمال شرق مالي، وهو أول قائد سرية في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من غير الجزائريين، وهو من مواليد بداية السبعينات من القرن الماضي. درس العلوم الشرعية في المدارس الأهلية بموريتانيا، ثم عاد إلى منطقة أزواد؛ حيث انضم إلى جماعة الدعوة والتبليغ، وفتح محلاً تجاريًا في قرية الخليل على الحدود مع الجزائر، وبدأت صلاته مع عناصر التنظيم على شكل تعاملات تجارية، قبل أن يلتحق بهم وينضم إلى المجموعة التي يقودها المختار بلمختار، وبقي معه إلى أن تم عزل بلمختار نهاية 2006 عن إمارة الصحراء، فتركه، وبات أقرب إلى خصمه "عبد الحميد أبو زيد"، كما هو شأن قادة سرايا وكتائب الصحراء، الذين انحازوا لموقف قيادة التنظيم في الجزائر الداعم لعبد الحميد أبو زيد في منافسته مع بلمختار في الصحراء.

وقد أُسندت له قيادة سرية الأنصار التي استُحدثت حينها، وتأسست على عناصر من الطوارق كانوا مقاتلين تحت إمرة بلمختار وتركوه، كما التحق به عشرات المقاتلين الطوارق أغلبهم كانوا مقاتلين ضمن ما عُرف بتنظيم "تحالف مايو" المناوئ للحكومة المركزية في مالي، والذي قاده "إبراهيم أغ باهانغا" سنتي 2005 و2006، فضلاً عن عدد محدود من العرب الأزواديين والموريتانيين، لكنهم كانوا قلة، وظلت الغلبة في تلك السرية للعناصر المنحدرين من قبائل الطوارق. وتولى "أبو عبد الكريم الطارقي" تنفيذ الإعدام في الرهينة الفرنسي ميشيل جرمانو في يوليو/تموز عام 2010 بأمر من "عبد الحميد أبو زيد" بعد فشل محاولة تحريره بالقوة في عملية مشتركة بين الجيش الموريتاني والقوات الخاصة الفرنسية، قُتل فيها سبعة من عناصر التنظيم قرب الحدود الموريتانية المالية، وكانت "سرية الأنصار" تتحرك في الجزء الشمالي والشمالي الشرقي من صحراء أزواد، خصوصًا في مناطق

كيدال وأجلهوك وتساليت وتيمدغين وتنزواتين وتغرغارت ووادي انميدر ووادي اميتيتاي وآنوملين وتكالوت، وهي مناطق جبلية وعرة في غالبها الأعم.

سرية يوسف بن تاشفين

وهي أحدث سرية يشكلها تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد أعلن عن ميلادها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012 بعد سيطرة الحركات الإسلامية المسلحة على إقليم أزواد، وظهور بوادر انشقاق كتيبة "الملثمون" مع أميرها المختار بلمختار، وذلك بمبادرة من أمير الصحراء الجديد في التنظيم "يحيى أبو الهمام" بعد موافقة قيادة القاعدة في الجزائر. وقد أُسندت قيادة هذه السرية لأحد أبناء قبائل الطوارق الماليين، ويدعى "أبو عبد الحميد الكيدالي" نسبة إلى مدينة كيدال في أقصى شمال شرق مالي، ويكنى "القيرواني"[1]، وكان قائدًا ميدانيًّا في سرية "الأنصار" التي تحدثنا عنها سابقًا، وقد تم تشكيل الكتيبة الجديدة بعد توسُّع الرقعة الأرضية التي يسيطرْ عليها التنظيم، وازدياد عدد الملتحقين به، بعد سيطرته على مدينة تمبكتو وأجزاء كبيرة من أزواد، ومشاركته في السيطرة على باقي المدن الأزوادية الأخرى؛ وذلك بهدف تسهيل انسيابية تحركات التنظيم وعملياته في تلك الصحاري الشاسعة، كما تصادف تأسيسها مع تحضير الجماعات المسلحة في أزواد للحرب التي كانت تدق طبولها في المنطقة حينها، واندلعت بداية عام 2013 بقيادة فرنسا والقوات الإفريقية؛ بهدف طرد تلك الجماعات من أزواد وإعادته إلى السيادة المالية.

---

(1) "تنظيم القاعدة يعلن عن كتيبة سادسة بقيادة أحد الطوارق"، **صحراء ميديا**، 28 نوفمبر/تشرين الثاني، (تاريخ الدخول: 12 ديسمبر/كانون الأول 2014):
http://www.saharamedias.net/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82_a17112.html

ويأتي تخصيص سرية جديدة للمقاتلين الطوارق في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، بعد أن أسَّسوا سرية "الأنصار" سابقًا، في إطار مساعي تنظيم القاعدة لاستدعاء البُعد القومي لدى الطوارق ودفع المزيد من شبابهم إلى الالتحاق بالتنظيم عبر الكتائب والسرايا الخاصة بهم، وهي خطوة تهدف إلى استغلال ما يُعرف لدى الطوارق بروح "التوماست" (القومية بلغة الطوارق)، وهي عامل أساسي في تحريك عواطف الطوارق ومشاعرهم أكثر من أي عامل آخر، كما هو الشأن في كل الشعوب الصحراوية البدوية، وقد شاركت "سرية يوسف بن تاشفين" في المعارك التي خاضها التنظيم ضد القوات الفرنسية والتشادية، وقُتل عدد من عناصرها خلال تلك المواجهات.

الانتشار في أزواد

عمد تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في سنة 2007 بعد تنفيذ مخطط الهيكلة الجديدة لإمارة الصحراء القاضي بتأسيس كتيبتين وسريتين إلى توزيع الكتائب والسرايا على مناطق نفوذ وتحرك حسب خريطة صحراء أزواد؛ حيث أُسندت مهمة السيطرة على جبال تغرغارت الوعرة في أقصى الشمال الشرقي والتحكم في مداخلها ومنافذها إلى سرية "الأنصار". وفي هذه الجبال تقرر أن يكون مقر قيادة إمارة الصحراء بعد تأسيسها، وقد قام التنظيم بحفر عدد من الآبار فيها، كما شيَّد بعض البنايات الصغيرة، وأقام فيها قواعد له، وأطلق عليها اسم "تورا بورا المغرب الإسلامي". في حين أُسندت إلى سرية "الفرقان" مهمة الانتشار في الصحراء الممتدة من مدينة "تمبكتو" إلى بلدة "توادني" بما في ذلك مناطق "حسيان أولاد غنام" و"العرش" و"أروان"، و"تاودني" و"إنفارق" وصولاً إلى مشارف قرية "الخليل" قرب مدينة "برج باجي مختار" الجزائرية، وأُسندت لهذه السرية أيضًا مهمة تنفيذ عمليات داخل الأراضي الموريتانية، والمناطق الغربية من أزواد، ويتشكل معظم عناصرها من الأزواديين والموريتانيين وبعض الجزائريين، وفي مناطق نفوذها تنتشر الأحياء البدوية العربية التي تزوج فيها معظم عناصر التنظيم، ويصفها أحد عناصر التنظيم بأنها "المنطقة الحساسة" بالنسبة لهم؛ لذلك

فقد كانوا يرون في دخول القوات الموريتانية لها سنتي 2010 و2011 تجاوزًا للخطوط الحمراء؛ لأن الأمر بالنسبة لهم لم يكن يتعلق بسعي القوات الموريتانية لطردهم من قواعدهم في غابة "وقادو" غرب أزواد، بقدر ما كان محاولة من الجيش الموريتاني وضع اليد على منطقة شرفهم وعرضهم، حسب قول أحد قادة سرية الفرقان.

أمَّا "كتيبة طارق بن زياد" بقيادة "عبد الحميد أبو زيد" فقد انتشرت في وسط صحراء أزواد، ما بين "تاودني" وجبال "تغرغارت" و"تساليت" و"تنزواتين"، وتتداخل منطقة انتشارها مع منطقة انتشار سرية "الفرقان"، كما هو أيضًا الحال بالنسبة لسرية "الأنصار"، وقد شاركت تلك الكتائب والسرايا في عمليات مشتركة في موريتانيا والنيجر وداخل الأراضي المالية. أما كتيبة "الملثمون" فقد بقيت متمركزة في جبال "تغرغارت"، وتتحرك في تلك المنطقة الجبلية الوعرة، وكانت مهمتها تتمثل أساسًا في تنفيذ عمليات خارج أزواد عبر اختطاف الأجانب من دول المنطقة ونقلهم إلى تلك الصحراء، أو التخطيط لتنفيذ عمليات نوعية في بعض دول المنطقة، وقد شكَّلت الأموال التي دُفعت للتنظيم مقابل الإفراج عن رهائنها مصدرًا لتمويل أنشطة التنظيم.

هذا مع ملاحظة أن هذا التقسيم الجغرافي لم يكن صارمًا؛ حيث إن عناصر أي كتيبة أو سرية يدخلون متى أرادوا إلى مناطق الانتشار المفترضة للسرايا والكتائب الأخرى، فالأمر كله يتعلق "بصحراء الإسلام"، و"المجاهدون" يتحركون فيها كيف شاؤوا وأينما أرادوا، حتى ولو كان الخلاف بين قادتهم على أشُدِّه.

وفي إطار التوزيع الجغرافي لخارطة الحرب تولت كتائب وسرايا تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والتي كانت تسيطر على مدينة تمبكتو ومعظم المناطق التابعة لولايتها، مهمة التصدي للقوات الفرنسية والإفريقية في تلك المنطقة، فضلاً عن الدفاع عن المعاقل الحصينة للتنظيم في جبل تغرغارت شمالاً.

ونفَّذ عناصر تنظيم القاعدة هجمات داخل مدينة تمبكتو ومطارها وبعض المدن والقرى الأخرى، كما اشتبكوا مع القوات الفرنسية والإفريقية في منطقة جبال الإفوغاس بأقصى الشمال، وفَقَدَ التنظيم عددًا من قادته وعناصره من

جنسيات مختلفة، من بينهم عدد من الجزائريين، في مقدمتهم نائب أمير الصحراء وقائد كتيبة طارق بن زياد عبد الحميد أبو زيد -الذي سبق التعريف به في فقرة سابقة من هذا الكتاب- والقيادي والمدرب العسكري في إمارة الصحراء بلقاسم زاويدي المكنى "أبو أسامة الجزائري الأفغاني"، وهو من مواليد عام 1972 بولاية لمدية بالجزائر، اعتنق الفكر السلفي الجهادي مبكرًا، وسافر إلى أفغانستان سنة 1992؛ حيث شارك في القتال ضد الحكومة الشيوعية بقيادة نجيب الله، ثم توجه إلى اليمن ومنها انتقل إلى السودان؛ حيث كان زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن يقيم هناك، ثم تركها وأقام في بريطانيا وهناك تعرَّف على "أبي قتادة الفلسطيني"، وهو من كبار منظري التيار الجهادي في العالم، ثم عاد ثانية إلى أفغانستان سنة 1997 أيام حكم طالبان؛ حيث عمل مدربًا عسكريًّا في معسكرات المقاتلين العرب، قبل أن يقرر سنة 2000 العودة إلى الجزائر والالتحاق بالجماعة السلفية للدعوة والقتال التي اشتهر فيها كمدرب عسكري.

وقد وصل مبكرًا إلى شمال مالي؛ حيث كان عضوًا في مجلس شورى إمارة الصحراء هناك، واعتُقل نهاية عام 2007 على يد الأمن المالي، وقضى سنة ونَيِّفًا رهن الاعتقال في سجون باماكو، قبل أن يفرج عنه بداية عام 2009، في صفقة أفرج بموجبها تنظيم القاعدة عن مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر ونائبه اللذيْن كانا مختطفين لدى التنظيم، وقد قتل "زاويدي" أثناء محاولة القوات الفرنسية تحرير بعض الرهائن الذين تم رصدهم برفقته مع عدد من عناصر التنظيم أثناء تقدُّم القوات الفرنسية في أزواد شمالاً، وقتل معه حوالي ثمانية عشر عنصرًا أغلبهم ليبيون، كما فَقَد التنظيم في أزواد خبير المتفجرات الجزائري "عبد الملك غربي"، المنحدر من بلدة حاسي خليفة في ولاية سوف، ويبلغ من العمر 64 عامًا، وهو كما يقول عناصر التنظيم: رجل أمي لا يكتب ولا يقرأ، كان قد انضم إلى مقاتلي الجماعة الإسلامية المسلحة سنة 1994، ثم التحق بالجماعة السلفية للدعوة والقتال التي أصبحت لاحقًا تُعرف باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وتمرن على صناعة المتفجرات حتى أصبح خبيرًا بها، والتحق بإمارة الصحراء في شمال مالي بداية عام 2008، وانضم إلى كتيبة طارق بن زياد،

وكان برفقة عبد الحميد أبو زيد وعدد من مقاتليه حين دخلوا الصحراء جنوب تونس واختطفوا منها زوجين نمساويين في فبراير/شباط سنة 2008، كما شارك في الهجوم الذي نفَّذه مقاتلو القاعدة على وحدة من الجيش الموريتاني في بلدة تورين شمال البلاد وقتل فيه 12 عسكريًّا موريتانيًّا. وقد لقي مصرعه في انفجار قنبلة عن طريق الخطأ أثناء دورة تدريبية في جبال الإفوغاس بعد اندلاع الحرب الفرنسية ضد الجماعات المسلحة، كما قُتل في المواجهات أيضًا في شمال مالي إسماعيل بن محمد بن الساسي المكنى "عبد الكريم الجزائري" وهو من عائلة عبد الحميد أبو زيد، وكان أبوه من بين مقاتلي الجماعة السلفية للدعوة والقتال الذين دخلوا صحراء أزواد شمال مالي سنة 2003 مع عبد الرزاق البارا، واشتهر بلقبه "عمي حامد". ومن بين القتلى الجزائريين المنخرطين في صفوف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي خلال الحرب مع الفرنسيين، المدعو "يزيد أبو زكريا" وهو قائد ميداني من الصف الثاني في كتيبة طارق بن زياد.

كما قُتل عدد كبير من شباب قبائل الطوارق والعرب الأزواديين في شمال مالي الذين انخرطوا في صفوف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ومن بينهم: أبو بكر أغ الحسن الأنصاري، المعروف بكنيته "رضوان أبو الأشبال" وهو من القادة الطوارق في كتيبة طارق بن زياد، رغم أنه لم يلتحق بالتنظيم إلا بداية عام 2012، وكان من أبرز نشطاء التنظيم الذين يكتبون على المنتديات الجهادية، ولد ونشأ في الجزائر وتلقى تعليمه الديني في موريتانيا، قبل أن ينتقل إلى شمال مالي ليلتحق بتنظيم القاعدة هناك، إضافة إلى عبدو الأنصاري الأزوادي، ونبيل مم ولد بله، وعيسى الأنصاري الأزوادي، ويزيد الطارقي الأنصاري وهو من مدينة تمبكتو، كان مسؤولاً سابقًا عن مدرسة "الفلاح" في المدينة قبل أن يلتحق بتنظيم القاعدة، والمقداد محمد بن عمر الإفوغاسي، ودحمان أغ الوافي الأنصاري الطارقي، وجابر أحمد التلمسي وهو من عرب أزواد.

ومن بين الموريتانيين المنخرطين في صفوف تنظيم القاعدة قُتل عدد كبير من ضمنهم: أمير سرية "الفرقان" في التنظيم محمد الأمين ولد الحسن المكنى "أبو الحسن عبد الله الشنقيطي"، والذي ينحدر من بلدة "الفريوة" جنوب نواكشوط،

وهو من فقهاء التنظيم ومنظريه، ومحمد سعيد الفيلالي المكنى "الملا ناصر أبو عبد الحكيم الشنقيطي"، وهو من مدرسي التنظيم أيضًا، وقد تزوج قبل مقتله بأشهر من ناشطة جهادية موريتانية تُدعى ربيعة بنت محمد الأمين وتكنى "أم الخطار"، التحقت مع أخريات بمعسكرات تنظيم القاعدة في شمال مالي، وكذلك محمد الفقيه ولد خطري المكنى "أبو داود الشنقيطي"، وكان من أمراء هيئة الحسبة في مدينة تمبكتو خلال سيطرة المسلحين الإسلاميين عليها، كما عمل عضوًا في هيئة القضاء الشرعية بالمدينة خلال نفس الفترة، ومحمد ولد محمد الشمرة المكنى "أبو البراء الشنقيطي"، وعبد الجليل ولد ويس.

كما قتل عدد من الليبيين الذين التحقوا بإمارة الصحراء الكبرى خلال المواجهات مع القوات الفرنسية والإفريقية، وأغلبهم ينحدرون من شرق ليبيا، خصوصًا من درنة وبنغازي، ومن بين هؤلاء القتلى: أبو مالك قيس الشريف، ومخلص محمد الوسيع، وعطية الفيتوري المكنى "أبو البراء الليبي"، وعكاشة أحمد امبارك، ومعاوية سالم الشيخي، والشيشاني أمين الرياني، وعبد الهادي افريدغ الشركسي المكنى "المثنى الليبي"، وأبو عمر رمضان الخمسي، وأسيد الليبي الذي نفّذ عملية انتحارية في مدينة كيدال بأقصى شمال أزواد.

وقتل خلال تلك الحرب عدد من التونسيين المنخرطين في صفوف كتائب إمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، من بينهم: عبد المجيد التونسي الذي قُتل في عملية اقتحام لمطار مدينة تمبكتو، وأحمد "أبو سياف التونسي"، وأبو العبد التونسي.

كما قُتل في نفس الحرب عدد من الشباب المنحدرين من إقليم الصحراء الغربية، الذين قاتلوا في صفوف تنظيم القاعدة بشمال مالي، ومن بينهم: غالي ولد البشير الموسوي المكنى "خالد أبو سليمان"، وكان قد تولى لفترة قيادة الشرطة الإسلامية في مدينة تمبكتو إبّان سيطرة الحركات الإسلامية المسلحة عليها، وعلي ولد عبد الله المكنى "أبو خيثمة الصحراوي"، وحمدي ولد هرماس المكنى "صهيب الصحراوي"، وأبو جابر محمد الصحراوي. كما سقط بين القتلى في صفوف تنظيم القاعدة بشمال مالي عدد من التشاديين، من بينهم: عبد الرحمن بن علي بن

سدر القرعي المكنى "أبو بصير تشادي"، وعلي بن أبو بكر المكنى "أبـــو ثابــت" الذي نفّذ عملية انتحارية في مدينة كيدال، وأبو دجانة النيجري الـــذي قُتـــل في انفجار قنبلة تدريب عن طريق الخطأ في جبل تغرغارت، والمصري أبو البركـــات عبد الحليم المكنى "أبو عبد الله المصري" وهو أحد قضاة إمارة الصحراء، وعضـــو في اللجنة الشرعية لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، إضافة إلى "أبو أحمـــد المغربـــي"، و"أبو دجانة السوداني".

ويقول نشطاء في تنظيم القاعدة: إن قتلاهم خلال الحـــرب مـــع القـــوات الفرنسية والإفريقية ينتمون لأكثر من ثماني عشرة جنسية، من بينـــها: الجزائـــر، ومالي، وموريتانيا، وتشاد، وليبيا، وتونس، والنيجر، ونيجيريا، وكوت ديفـــوار، وغامبيا، والسودان، ومصر، والمغرب.

الفصل الثالث

حلفاء القاعدة في أَزَوَادْ

1. جماعة أنصار الدين

حركة طارقية سلفية جهادية، تُعرِّف نفسها بأنها "جماعة محلية إسلامية مستقلة تطالب بإقامة الشريعة الإسلامية"، كما يقول زعيمها إياد أغ أغالي الذي أكـــد أن "الهدف من تكوين جماعة أنصار الدين هو إقامة الشريعة الإســـلامية"، مضـــيفًا أن ذلك الهدف "ليس مسألة قابلة للنقاش كما هو الشأن بالنسبة لمسألة الوحدة الترابية عند الحكومة المالية"[1]. وقد تتبعت شخصيًّا خلال لقاءات جمعتني بـــبعض قـــادة ومؤسسي هذه الحركة، قصة نشأتها سنة 2011؛ حيث كانت البداية حين اتصـــل إياد أغ أغالي المكنى "أبو الفضل"، برفيقيه في السلاح "الشيخ أغ أوسا" المكنى "أبـــو محمد" و"أحمد أغ بيبـــي" وبعض القيادات التقليدية في جبهات التمـــرد الأزواديـــة سابقًا ومعظمهم من قبائل "الإفوغاس" الطارقية التي ينتمي لها إياد أغ أغالي، وطلب منهم مساعدته في تأسيس كيان تكون مهمته الأساسية تطبيق الشريعة الإسلامية في أزواد، ومواجهة مشروع الحركة الوطنية لتحرير أزواد الساعي لإقامة دولة مدنيـــة مستقلة في أزواد، واتفقوا على ذلك واتصلوا بالنائب في البرلمان المالي عـــن مدينـــة كيدال، العباس أغ انتالا، وهو نجل شيخ مشايخ قبائل الإفوغاس "انتالا أغ الطاهر"، وعرضوا عليه الانضمام إليهم في جهودهم، فأبدى ترحيبًا وموافقة مبدئيـــة علـــى

(1) "مقابلة مع إياد أغ أغالي زعيم أنصار الدين"، **صحراء ميديا**، (تـــاريخ الـــدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://www.saharamedias.net/%D8%B2%D8%B9%D9%8A%D9%85-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D9%85%D9%8A%D8%AF%D9%8A%D8%A7-%D9%86%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D8%B1%D8%A8-%D9%81%D9%8A-%D8%B4%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D8%B3%D8%AA%D8%B7%D8%A7%D9%84-%D9%83%D9%84_a16949.html

الفكرة، لكنه تحفظ في البداية على الانضمام إليهم؛ لأن الأزواديين يتطلعون إلى ما ستقوم به الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي ولدت قبل ذلك بأقل من سنة، وكان شقيقه محمد أغ انتالا ضمن قادتها، وقد بدأت "الحركة الوطنية" ساعتها في حشد قواتها قرب مدينة "منيكا" الأزوادية على الحدود مع النيجر، والاستعداد لإطلاق الحرب من هناك ضد الجيش المالي في أزواد.

وتوجه مؤسسو "جماعة أنصار الدين" إلى "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" ودخلوا معهم في مفاوضات لتوحيد مشروعهم، وأبلغوهم باستعدادهم للانضمام لهم والقتال تحت رايتها إذا وافقوا على مشروعهم الإسلامي، لكن المفاوضات فشلت بعد إصرار قادة الحركة الوطنية على مشروع الاستقلال وإقامة الدولة الأزوادية المدنية في المنطقة، وعاد "إياد" ورفاقه إلى منطقة شمال كيدال وشرعوا في بناء تنظيم جديد خاص بهم، كانت بدايته بسبع سيارات عابرة للصحاري تُقِلُّ عددًا من المسلحين الشباب من "الإفوغاس"، ولما فشلت المحادثات مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وجَّه إياد غالي أنظاره صوب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الذي ينشط في المنطقة، وطلب من نائبه الشيخ أغ أوسا مقابلة أحمد أغ امَّامه المكنى "أبو عبد الكريم الطارقي" أمير "سرية الأنصار" المخصصة للمقاتلين الطوارق في تنظيم القاعدة، وهو من قادة القاعدة المنحدرين من قبائل "الإفوغاس"؛ لإقناعه بدعم "جماعة أنصار الدين" بمقاتلين من الطوارق.

وقد طلب الشيخ أغ أوسا من "أبو عبد الكريم الطارقي"، دعمهم بالمقاتلين الشباب من الطوارق المنخرطين في صفوف سريته دون غيرهم من المقاتلين غير الأزواديين؛ وذلك لتحقيق هدفهم المنشود وهو إقامة الدين وتطبيق الشريعة في أزواد، لكن النقاش بين الرجلين تطور إلى مشادَّة بعد أن اتهم "أبو عبد الكريم الطارقي" الشيخ أغ أوسا بأنه جاء لتجريده من عناصره وسحب البساط منه، فردَّ الشيخ أغ أوسا بأن معظم مقاتلي "سرية الأنصار" في القاعدة هم أبناء قبائل الإفوغاس الذين كانوا يقاتلون معه أيام التمرد الذي قاده إبراهيم أغ باهانغا سنتيَ 2005 و2006، وأنهم قادرون على سحبهم من القاعدة واستردادهم متى أرادوا ذلك، وانتهى الاجتماع بين الرجلين دون أي نتيجة، وعاد الشيخ أغ أوسا أدراجه

إلى إياد أغ أغالي ورفاقه ليواصلوا تحركاتهم؛ لتأسيس التنظيم الجديد واكتتاب مزيد من المقاتلين[1].

لكن البعد القبلي لمؤسسي الحركة الجديدة وماضيهم في الثورات ضد مالي، جلب لهم مزيدًا من التأييد في صفوف قبائل الإفوغاس؛ حيث التحقت بهم تسع سيارات محملة بالرجال والعتاد بعد أن انشقت عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وعلى متنها عشرات المسلحين، ثم التحقت بهم بعد ذلك أربع سيارات قادمة من معسكرات "سرية الأنصار" التابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وعلى متنها عدد من شباب الطوارق؛ ليتبين لاحقًا أنهم لم يكونوا منشقين عن تنظيم القاعدة وإنما كانوا في مهمة محددة، وهي الانخراط في صفوف الحركة الجديدة "أنصار الدين"؛ لتوفير حضور للقاعدة في وسطها ومعرفة حقيقة دعوتها لتطبيق الشريعة الإسلامية ورصد تحركاتها لصالح قادة إمارة الصحراء، ثم التحقت بهم بعد ذلك أربع سيارات أخرى وعلى متنها مسلحون من قبيلة "إفرغميسن"، التي تنتمي لقبائل "الإفوغاس"، ليصبح العدد أربعًا وعشرين سيارة وعشرات المسلحين.

حينها قرَّر إياد أغ أغالي أنه بات لديه من الرجال والعتاد ما يمكنه من إطلاق شرارة الحرب ضد الحكومة المالية، فأصدر أول بيان أعلن فيه عن ميلاد تنظيم تحت اسم "جماعة أنصار الدين"، وتضمَّن البيان في أولى فقراته تقديمًا للهدف من وراء تأسيس الحركة الجديدة حيث يقول: "إننا في جماعة أنصار الدين نسعى إلى تطبيق الشريعة الإسلامية في أرضنا، وتحكيم الإسلام في كل أمورنا؛ امتثالاً لقوله تعالى: **﴿فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لاَ يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾** [النساء: 65]؛ ولذلك فإن قتالنا هو لإعلاء كلمة الله، فهو جهاد في سبيل الله"[2].

أمَّا الرسالة الثانية التي تضمنها البيان فكانت تهدف إلى طمأنة جميع أبناء أزواد خصوصًا من غير الطوارق، فخاطب البيان كافة سكان أزواد مستغلاً وحدة

---

(1) "مقابلة مع القيادي السابق في جماعة أنصار الدين الشيخ أغ أوسا في نواكشوط"، (مايو/أيار 2014).

(2) نسخة من البيان بحوزة المؤلف.

دينهم، حيث ورد في الفقرة الثانية منه "إننا نعتقد أن جميع المسلمين هم إخواننا، سواء كانوا عربًا أو عجمًا، بيضًا أو سودًا".

أما الفقرة الثالثة من البيان فقد عمدت إلى لمس وتر حسَّاس في أزواد وهو وتر الظلم؛ حيث يعاني الناس هناك من مظالم كثيرة، في مقدمتها ظلم العصابات والمليشيات وصولة القبائل بعضها على بعض، فكثيرًا ما نُهبت الممتلكات وأزهقت الأرواح، هذا فضلاً عن ظلم السلطات المالية التي يقول السكان إنها تعاملهم بمنطق الاحتقار، فكرَّس البيان فقرة منه لطمأنة السكان بهذا الخصوص "وإننا نعلن للجميع عن رفضنا للظلم والبغي، ونعوذ بالله أن نَظلم أو نُظلم"، ويضيف البيان: "وحيث وقع منا خطأ أو ظلم فإننا مستعدون للتحاكم للشريعة مع أيِّ أحد كائنًا من كان، وملتزمون -إن شاء الله- برد المظالم إلى أهلها"[1].

أما الفقرة الرابعة فكانت دعوة لعلماء البلد ووجهائه، مع الغمز في قناة الحركة الوطنية لتحرير أزواد باعتبارها حركة قومية علمانية، وتحذير الناس منها، وإن كان ذلك تم دون تصريح باسم الحركة، حيث دعا البيان "شيوخ العلم ووجهاء القبائل وعُرفاء الناس أن يحذّروا الأمة وينبهوها إلى خطورة الحروب الأهلية والدعوات الجاهلية التي تسعى إلى إيقاع المسلمين بعضهم ببعض وجرِّهم إلى الفتن...".

وبعد أن أصدر إياد أغ أغالي بيانه الأول، وبات بحوزته أربع وعشرون سيارة عابرة للصحاري وعشرات المسلحين، قرَّر بدء مغامرة الحرب من جديد، لكن هذه المرة لم يكن قتاله من أجل استقلال إقليم أزواد عن مالي، أو حصوله على حكم ذاتي، وإنما قاتل تحت شعار "التمكين للإسلام في أرض أزواد"، وقبل شروع "أنصار الدين" في عملياتها العسكرية، اتصل بهم وفد من وجهاء أزواد كانوا يستفسرون عن آليات "جماعة أنصار الدين" واستراتيجيتهم لتحقيق هدفهم بإقامة الشريعة الإسلامية في أزواد ما داموا لا يسعون للانفصال عن مالي. وقد عرض الوجهاء على إياد أغ أغالي رسالة من الحكومة المالية تقوم على أساس تعيين قضاة شرعيين من علماء الدين في كيدال والمناطق الشمالية الشرقية من أزواد؛ ليحكموا بين الناس في أحوالهم

(1) نسخة من البيان بحوزة المؤلف.

الشخصية وخصوماتهم المحلية بالشريعة الإسلامية، لكن إياد أغ أغالي كان له هدف أكبر من مجرد تعيين قضاة شرعيين في المنطقة، وفشلت المفاوضات بينهم وبين الوجهاء، فشرعوا في التخطيط لبدء الحرب، وكانت عيونهم تراقب الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تهاجم قواتها مدينة "منيكا" قرب الحدود مع النيجر، ومدينة "ليرة" قرب الحدود مع موريتانيا؛ وذلك في محاولة لمنافسة الحركة في تسجيل النقاط على الأرض. وتحرك مقاتلو "أنصار الدين" صوب مدينة "أجلهوك" الجبلية، التي توجد بها قاعدة للجيش المالي، وهاجموها في شهر يناير/كانون الثاني 2012، بقوات مشتركة بين أنصار الدين وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، لكن الهجوم فشل بعد أن اكتشف مقاتلو "جماعة أنصار الدين" وجود دبابات كانت ترابط في وضع قتالي خارج القاعدة العسكرية، لم تتمكن عيونهم من رصدهم سابقًا، فاضطروا للانسحاب تحت وطأة قصف الدبابات، بعد مقتل 11 عنصرًا منهم، وكانت تلك بداية مخيبة للآمال، أحبطت معنوياتهم ودفعتهم إلى إعادة التفكير في توقيت الحرب، ونصبوا كمائن على الطرق المؤدية إلى المدينة؛ لمنع وصول أي إمدادات لها، وأثناء تشاورهم لوضع خطة جديدة للهجوم، فوجئوا برتل من القوات المالية يتقدمه الكولونيل محمد ولد ميدو، وهو يتجه إلى مدينة "أجلهوك"، قادمًا من مدينة "غاوا" لتعزيز القوات الموجودة بالمدينة؛ حيث كانت قوات القاعدة قد نصبت كمائن على الطرق المؤدية إلى المدينة تحسبًا لوصول الإمدادات؛ حيث كانت ترابط عدة سيارات يقودها القائم بأعمال أمير منطقة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، "نبيل أبو علقمة"، فنصبوا كمينًا للقوات القادمة، واشتبكوا معها، فكان عنصر المباغتة لصالح مقاتلي "أنصار الدين والقاعدة"؛ حيث قُتل عدد من عناصر الرتل العسكري، واعتقل العشرات، وغنموا سيارات وكميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة، وانسحب "ولد ميدو" وبقايا قواته، بعد إصابته بجروح خفيفة، فأعاد لهم ذلك الانتصار معنوياتهم، وانسحبوا إلى مسافة تبعد حوالي 10 كلم خارج "أجلهوك" للتخطيط لهجوم جديد.

وفي محاولة لتجنب المواجهة من جديد في "أجلهوك"، اتصلت قيادة "جماعة أنصار الدين" بأحد وجهاء المدينة، وسلمته شريط فيديو وجهاز اتصال عن بُعد،

وطلبوا منه أن يسلمهما لقائد الحامية العسكرية المالية في المدينة، وتضمَّن الشريط عرضًا من "أنصار الدين" بالسماح للقوات المالية بالانسحاب من المدينة مع سياراتهم دون التعرض لهم، أو مواجهة هجوم كاسح لا يُبقي ولا يذر، على أن يتم التواصل بينهم وبينه عبر الجهاز اللاسلكي الذي زودوه به. وقد ردَّ قادة الجيش المالي في المدينة بإهانة الوجيه الطارقي الذي أُرسل إليهم واعتقاله وتحطيم شريط الفيديو الذي جاء به، ساعتها بدأ مقاتلو "أنصار الدين" بالهجوم على القاعدة العسكرية، ومع اندلاع المعارك تدخل رتل من قوات القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وشارك في تلك المواجهات بعنف إلى جانب مقاتلي القاعدة، وخلال هذه المعركة قُتل أول شاب من أبناء أزواد التحق بالجماعات الجهادية عشية وصولها إلى المنطقة بداية العقد الماضي، ويدعى "الزبير التماشقي"، وقد قتل أثناء مشاركته في الكمين الذي نُصب للقوات التي يقودها "ولد ميدو"، إضافة إلى "أبو شريح الأزوادي"، المنحدر من إحدى القبائل العربية الأزوادية، و"أبو عبيدة التشادي"، كما لقي القيادي البارز في سرية "الفرقان" بتنظيم القاعدة الميمون ولد امينوه المكنى "خالد الشنقيطي" مصرعه خلال الهجوم الأول، عندما حاول مع مجموعة من المقاتلين اقتحام برج الثكنة العسكرية. وقد حدثني أحمدو ولد الشريف المختار المكنى "خبيب" -وهو قيادي من سرية الفرقان، ينحدر من مدينة بوتلميت في غرب موريتانيا- خلال لقائي به في مدينة تمبكتو عن معركة "أجلهوك" ولحظات مقتل صديقه وقائده الذي يعتز به، الميمون ولد امينوه (خالد الشنقيطي)؛ حيث قال إنهما (أي خبيب وخالد) كانا يقاتلان معًا خلال بداية المعركة الأولى من خلف ساتر واحد على الجانب الغربي من السور المحيط بالقاعدة العسكرية في المدينة، وأثناء المعركة ومع اشتداد وطأة القتال طلب بعض المقاتلين من "خبيب" الذي كان يحمل سلاح "الآر بي جي7" التوجُّه إلى أحد المواقع لضربها، بينما كان "خالد" يستعد مع آخرين للاقتحام، وبعد حوالي دقيقتين من مغادرته مكان تحصن زميله "خالد" وسط إطلاق نار كثيف، فوجئ بأحد المقاتلين وهو يصيح به: "قُتل خالد"! فسارع إلى مكانه حيث وجده مرميًا على الأرض وقد استقرت رصاصة في جبهته، كما قُتل في نفس المعركة الناشط الموريتاني

السالم ولد امبارك المكنى "حمزة"[1]، وهو خبير متفجرات، ينحدر من مدينة تجكجة في الشمال الموريتاني، وذلك أثناء محاولته مع عشرة من مقاتلي جماعة أنصار الدين زرع عبوة ناسفة عند أحد الجدران المحيطة بالقاعدة العسكرية لإحداث ثغرة فيه، ويقول المقاتلون: إن خطأ وقع أثناء محاولتهم زرع العبوة الناسفة فانفجرت؛ حيث قضوا جميعًا في الانفجار، وقد أعلنت جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة ساعتها أنهم فقدوا 18 عنصرًا في تلك المعركة.

وقد خاض مسلحو القاعدة وأنصار الدين ثلاث معارك للسيطرة على القاعدة العسكرية بمدينة أجلهوك؛ حيث فشلت المعركة الأولى كما أسلفنا؛ بسبب وجود مدرعات تابعة للجيش المالي خارج الثكنة، تمكنت من تدمير عدد من السيارات المهاجمة، أما المعركة الثانية فكانت ضد قوات الإمداد التي يقودها محمد ولد ميدو، وانتهت بهزيمة تلك القوات وأسر عدد من عناصرها، ومصادرة كميات من الأسلحة والمركبات التي كانت بحوزتها، بينما سيطر المهاجمون خلال المعركة الثالثة على القاعدة العسكرية؛ حيث تمكن عدد من عناصر القاعدة بينهم "خالد الصحراوي" و"خالد الموريتاني"، و"عبد الكريم الجزائري"، و"أبو محمد تشادي"، وعناصر ينحدرون من أزواد، من اقتحام البرج والسيطرة عليه، والقفز داخل الثكنة؛ حيث يتحصن الجنود الماليون. وقد قام عناصر القاعدة وأنصار الدين بقتل الجنود الذين وقعوا في الأسر بعد المعركة الأخيرة لما رفضوا الاستجابة لإنذار وجهوه لهم قبل بدء المعركة، طالبوهم فيه بتسليم أنفسهم، بينما أبقوا على الأسرى الذي وقعوا في قبضتهم سابقًا على قيد الحياة.

وبعد معركة "أجلهوك" تعزز التنسيق بين الجماعتين على أعلى المستويات، بما في ذلك الجانب الدعوي والفكري؛ حيث قام القائد البارز في جماعة أنصار الدين "إبراهيم بنا" في رفقة القيادي في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "عبد الله الشنقيطي"، بقيادة مجموعة من عناصر الحركتين باتجاه منطقة "أبيبرا" على بُعد

---

(1) "مقتل القيادي في القاعدة الميمون ولد امينوه"، **وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3

أقل من مائة كلم شمال مدينة كيدال، وهي مضارب قبيلة "إيريكان" التي ينحدر منها زعيم أنصار الدين إياد أغ أغالي، وهناك نظموا دروسًا ودورات علمية، ونقاشات مع السكان والأعيان في المنطقة حول "استراتيجية المجاهدين" وسعيهم لتطبيق الشريعة الإسلامية، ويقول ناشطون في التنظيمين: إنه بعد سقوط مدينة تساليت وقاعدتها العسكرية بأيدي أنصار الدين والقاعدة، تقرَّر أن يتم تنظيم رحلات دعوية لشرح أهداف "المجاهدين"، ومحاولة إقناع الناس بها، مع توقيف مؤقت للعمليات العسكرية، لكن الانقلاب العسكري الذي وقع في باماكو بقيادة النقيب أمادو سونغو غيَّر من تفكير قادة الحركتين، ودفعهما لمهاجمة مدينة كيدال والسعي للسيطرة عليها، قبل أن تتساقط باقي مدن أزواد تباعًا.

إياد أغالي: من "الكفاح" إلى "الجهاد"

مؤسس "جماعة أنصار الدين" وقائدها هو الدبلوماسي المالي السابق في جدة، إياد أغ أغالي، وهو من أعيان قبيلة "إيريكان" التي تنتمي لقبائل"الإفوغاس" الطارقية، وزعيم سابق للمتمردين الطوارق، قاد مواجهاتهم مع الجيش المالي خلال بداية تسعينات القرن الماضي. وقد اعتمدت "جماعة أنصار الدين" عند تأسيسها في شهر نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 على مقاتلين من متمردي تنظيم "تحالف مايو" الذي أسسه الزعيم الطارقي الراحل "إبراهيم أغ باهانغا" سنة 2005 قبل وفاته في حادث سير بمنطقة أدرار الإفوغاس شمال أزواد، في أواخر أغسطس/آب عام 2011، عشية عودته من ليبيا عقب انهيار نظام العقيد القذافي، وقد توفي "باهانغا" أثناء استعداده لإطلاق ثورة مسلحة جديدة في أزواد. وينتمي معظم عناصر "جماعة أنصار الدين" إلى قبائل "الإفوغاس"، وهي قبائل الشوكة والسلاح والقيادة في المجتمع الطارقي، وقد انضم إليهم بعض المقاتلين من القبائل الطارقية الأخرى، لكنهم كانوا قلة بالمقارنة مع حجم وجود أبناء الإفوغاس في الحركة، كما استفاد إياد أغ أغالي من حركة انضمامات واسعة لعناصر "الحركة الوطنية لتحرير أزواد" التي تقاتل من أجل استقلال الدولة الأزوادية بعد هزيمة هذه الأخيرة أمام مقاتلي "حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" وكتيبة "الملثمون" في مدينة "غاوا" منتصف شهر يونيو/حزيران عام 2012.

ويُعرف قائد جماعة أنصار الدين إياد أغ أغالي" (أغالي تحريف لاسم علي بالتماشقية الطارقية؛ لأنَّ العين ليست من الأحرف المنطوقة في لغة التماشق، كما أنها تسبق عادة بالهمزة عند النطق بها) المكنى "أبو الفضل" بأنه كان ذا توجُّه ليبرالي قومي في بداية مشواره النضالي، وكان من أوائل شباب الطوارق الذين التحقوا بليبيا، وقاتل في جنوب لبنان مع المئات من أبناء الطوارق والعرب الأزواديين الذين أرسلهم معمر القذافي في الفترة ما بين 1982 و1984 للقتال ضد القوات الإسرائيلية ودعم الفدائيين الفلسطينيين، كما شارك مع الجيش الليبي في الحرب التي خاضتها ليبيا ضد تشاد؛ بسبب نزاع البلدين على إقليم "أوزو" الحدودي بينهما خلال الفترة ما بين 1988 و1989. ويقول نشطاء من الطوارق عاصروا تلك الحقبة: إن العشرات من شباب الطوارق والعرب الأزواديين قاتلوا مع القوات الليبية خلال حربها مع تشاد، بناء على وعد من معمر القذافي بدعمهم في نضالهم من أجل تحرير أزواد، لكنه تراجع عن الوعد بعد انتهاء القتال مع تشاد، وحاول استيعابهم في كتائب عسكرية تابعة له، وعمالة الشركات النفطية، وفي نهاية عقد الثمانينات عاد إياد أغ أغالي ومئات من شباب الطوارق والعرب إلى أزواد قادمين من ليبيا والجزائر ليؤسس مع بعض القادة الأزواديين حركة انفصالية تطالب باستقلال إقليم أزواد عن دولة مالي، وتعتمد نهج "الكفاح المسلح" وقد تولى هو قيادتها العسكرية، وتولى "أحمد ولد سيدي محمد" المنحدر من قبيلة "أولاد إعيش" البربوشية قيادتها السياسية[1].

لكن إياد أغ أغالي انفصل عن الحركة وأسس حركة خاصة بالطوارق عُرفت باسم "الحركة الشعبية لتحرير أزواد"، بينما أسس العرب حركة خاصة بهم تسمى "الحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد"، وقد بدأت "الحركة الشعبية" نشاطاتها المسلحة سنة 1990، وكانت أول عملية تقوم بها، هي الاشتباك مع القوات المالية في بلدة "تيمدغين" بأقصى شمال أزواد، ثم تلتها عمليات أخرى كان من أشهرها الهجوم على مدينة "منيكا" التي توجد في ضاحيتها قاعدة "أمشش" العسكرية، ثم

---

(1) السالم، حماه الله، "أزواد الأمازيغية: الحوض المالي"، **موقع الحرة**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://www.elhora.info/online/index.php?option=com_content

الهجوم لاحقًا على بلدة "أبيبرا"، وكان الحظ حليفًا للمتمردين الطوارق في تلك العمليات، الأمر الذي زاد من حماسهم للقتال واستمرار التمرد، وتمكن إياد أغ أغالي من إقامة قاعدة ثابتة لمقاتليه على أراضي أزواد لأول مرة في بلدة "تجريرت" التابعة لمنطقة "منيكا"؛ حيث اتخذ منها منطقة لقيادة العمليات وترتيب شؤون مقاتليه، لكنه سرعان ما أنشأ موقعًا ثانيًا في جبل "تغرغارت" في أقصى شمال شرق أزواد، ونقل إليه مركز القيادة.

غير أن تماسك "الحركة الشعبية لتحرير أزواد" لم يعمر طويلاً، فقد فتكت بها العصبية الإثنية والحمية القبليّة وعانت انشقاقات كبيرة، خصوصًا بعد قبول زعيمها إياد أغ أغالي باتفاق تمنراست الذي وُقِّع بالجزائر في يناير/كانون الثاني عام 1991، بعد حوالي ستة أشهر من المواجهات والمعارك مع الجيش المالي، وقد تأسست تلك الانشقاقات داخل الحركة على أساس قبلي؛ حيث انشقت عنها "الجبهة الشعبية لتحرير أزواد" وكان من أبرز قادتها عيسى أغ سيد محمد المعروف باسم "عيسى فوقا"، والضابط "الصلاة أغ خبي" الموجود حاليًّا في صفوف الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي أساسًا مؤلفة من مقاتلي قبائل "شمنامس" الطارقية. كما انشقت عنها أيضًا حركة أخرى تحمل اسم "الجيش الثوري لتحرير أزواد" بقيادة "عبد الرحمن كلا" القنصل المالي حاليًّا في تمنراست بالجزائر، و"الهجي أغ غامو" القائد الحالي للمنطقة العسكرية لشمال مالي، وهي حركة مؤلفة أساسًا من قبائل "الإيمغاد" الطارقية، بينما احتفظ إياد أغ أغالي ورفاقه من قبائل الإفوغاس والإيدان وبعض القبائل الأخرى باسم "الحركة الشعبية لتحرير أزواد".

وبعد أن وقّع "إياد أغ أغالي" اتفاق تمنراست برعاية جزائرية مع الحكومة المالية، شارك مع القوات المالية في إخضاع الحركات الأخرى الرافضة للاتفاقية بالقوة، كالجيش الثوري لتحرير أزواد، والجبهة الشعبية لتحرير أزواد، والحركة العربية الإسلامية لتحرير أزواد، الأمر الذي أثار صراعات قوية بين القبائل والعرقيات في الإقليم؛ بسبب توزيع الجبهات والحركات على أساس قبلي. كما سبَّب قتال إياد أغ أغالي وعناصره ضد باقي الحركات المتمردة في خلق عداوات له داخل الحركات الأخرى غذّاها تاريخ من الصراع بين قبائل الإفوغاس والقبائل

الأخرى، وقد تعرض لمحاولات اغتيال عديدة نجا منها. وبالمقابل قام الماليون بموجب الاتفاق، بإدماج المقاتلين التابعين لحركته وغيرها من الحركات التي وقَّعت بعد ذلك على اتفاقية السلام، في الجيش المالي، حسب رتبهم العسكرية في التنظيمات، وعرض الماليون على إياد أغ أغالي -حسب ما نقل لي أحد قادة التمرد السابقين- رتبة جنرال في الجيش المالي، وحاكمًا لمنطقة كيدال، ثم عُيِّن بعد ذلك نائبًا لقنصل جمهورية مالي في جدة بالمملكة العربية السعودية.

وفي نهاية تسعينات القرن الماضي انضم إياد أغ أغالي إلى جماعة الدعوة والتبليغ؛ حيث كان يمارس نشاطاته الدعوية في بعض مساجد مالي وموريتانيا، وزار مراكز جماعة الدعوة والتبليغ في باكستان، كما لعب دور الوسيط في عمليات تحرير بعض الرهائن الغربيين لدى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في شمال مالي، وقد أبعدته سلطات المملكة العربية السعودية عن أراضيها سنة 2008 بعد أن أصبحت تحوم حوله الشبهات؛ بسبب علاقاته المفترضة مع شبكات جهادية. ومع سقوط نظام العقيد معمر القذافي في ليبيا وعودة آلاف المقاتلين من الطوارق إلى أزواد إثر هزيمة قوات كتائب القذافي التي كانوا يقاتلون فيها، ظهر إياد أغ أغالي في أزواد، واتصل ببعض رفاق دربه في السلاح من أمثال "الشيخ أغ أوسا" و"أحمد أغ بيبي" وتمركز في جبال الإفوغاس بالجزء الشمالي من أزواد المعروف باسم "أدرار الإفوغاس" بأقصى شمال شرق مالي؛ حيث يسيطر مقاتلو تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي على تلك السلسلة الجبلية، وتمكَّن من جمع عشرات المقاتلين من قبائل الإفوغاس التي ينتمي إليها، وفي نوفمبر/تشرين الثاني عام 2011 أعلن عن ميلاد "جماعة أنصار الدين" كحركة جهادية شعبية.

الشراكة الإعلامية مع القاعدة

كان مسؤول الإعلام في كتيبة "الملثمون" التابعة حينها لتنظيم القاعدة، الحسن ولد اخليل المكنى "جليبيب"، هو القناة الإعلامية لجماعة "أنصار الدين" والحركات المتحالفة معها خلال الأسابيع الأولى للمعارك مع الجيش المالي، قبل السيطرة على المدن الكبرى في أزواد، التي ظهر بعدها في مدينة تمبكتو المتحدث

الإعلامي باسم الحركة سندة ولد بوعمامة المكنى "أبو عمر".

فقد كان أول ظهور لاسم "جماعة أنصار الدين" في الإعلام نهاية شهر ديسمبر/كانون الأول 2011، عندما اتصل بي "جليبيب" -باعتباري صحفيًّا مهتمًّا بالمنطقة والحركات المسلحة فيها- ليسألني إن كنت سمعت بميلاد حركة جهادية طارقية جديدة يقودها القنصل المالي في جدة سابقًا إياد أغ أغالي، ثم بدأ يستطرد في الحديث قائلاً: إن إياد أغ أغالي ظهر في جبال أدرار الإفوغاس، والتف حوله عدد كبير من المقاتلين من قبائل الإفوغاس بينهم ضباط سابقون في الجيش المالي وآخرون عائدون من ليبيا ومتمردون سابقون، وأعلن عن تأسيس حركة شعبية جهادية "تسعى لتطبيق الشريعة الإسلامية، وإعادة الاعتبار لعلماء الدين في المنطقة"، وواصل "جليبيب" اتصالاته بي بعد ذلك خلال الأسابيع التالية، مروِّجًا لخطاب "جماعة أنصار الدين" ومتحدثًا عن أخبارهم وأنباء معاركهم، ولما طلبت منه تزويدي بعنوان المسؤول الإعلامي لجماعة "أنصار الدين" بُغية الاتصال به، أبلغني بأنه حاليًّا هو من يتولى مسؤولية الإعلام لتلك الجماعة، بتعليمات من قائدها إياد أغ أغالي، وتعهَّد بموافاتي بكل جديد يتعلق بالحركة ونشاطاتها ومعاركها.

وكان أول عمل عسكري تقوم به "جماعة أنصار الدين" في يناير/كانون الثاني عام 2012، حين هاجم مقاتلوها بمعية عناصر القاعدة مدينة "أجلهوك" بشمال أزواد؛ حيث توجد قاعدة عسكرية للجيش المالي، وأتذكر أنه عند بدء المعركة وصلتني رسالة نصية عبر الهاتف فجرًا من "جليبيب"، جاء فيها: "مدينة أجلهوك تحت النار"، وبعد الاتصال به أخبرني أن مقاتلي "جماعة أنصار الدين" هاجموا المدينة، وأنه هو شخصيًّا يوجد على بُعد حوالي 12 كلم من المدينة ويتابع المعركة عن قرب، مضيفًا أن هجومهم بدأ في حدود الساعة الخامسة وخمس وأربعين دقيقة فجرًا، وأن المعركة استخدمت فيها الأسلحة الثقيلة والمتوسطة وراجمات الصواريخ.

وبعد سيطرة "أنصار الدين" على "أجلهوك"[1]، أعلنت "الحركة الوطنية

---

(1) "تفاصيل جديدة عن هجوم أنصار الدين على أجلهوك"، **وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):

http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3

لتحرير أزواد" في تصريح للناطق الإعلامي باسمها، أنها هي التي سيطرت عليها إضافة إلى مدينة "منيكا"، فجاء رد "أنصار الدين" على لسان "جليبيب" نفسه، الذي أكد أن جماعة "أنصار الدين" هي التي سيطرت على مدينة "أجلهوك"، نافيًا أن تكون الحركة الوطنية شاركت في الهجوم عليها، وأعطى تفاصيل أكثر عن معركة "أجلهوك"؛ حيث أكد أن مقاتلي "جماعة أنصار الدين" واجهوا صعوبة في اقتحام المدينة في البداية؛ بسبب التحصينات الكبيرة والقوية لقاعدتها العسكرية، والمقاومة التي أبداها العسكريون الماليون المتحصنون فيها، لكنهم قرروا محاصرتها وقطع الإمدادات عنها، وذلك عبر نصب كمائن على الطرق الثلاثة التي تؤدي إلى المدينة، وهي الطريق الرابط بينها وبين مدينة كيدال، والطريق الذي يربط بينها وبين مدينة تساليت، والطريق الثالث الرابط بينها وبين مدينة غاوا. وخلال اليوم الثاني على محاصرة المدينة وأثناء دراسة قادة "أنصار الدين" لخطة اقتحامها بعد فشل محاولتهم السابقة، اقترب منها رتل عسكري من الجيش المالي بقيادة الضابط "محمد ولد ميدو" الذي ينتمي لقبيلة "ترمز" العربية في أزواد، قادمًا من مدينة غاوا، وبمعيته 35 سيارة عابرة للصحاري، و3 شاحنات، ومدرعتان وصهريج وقود، وحين وصل "ولد ميدو" إلى مشارف المدينة اشتبك مع كمين لمقاتلي "جماعة أنصار الدين"، واستمر القتال ليلاً، وفي اليوم التالي اشتدت المواجهة، وتمكن مقاتلو "أنصار الدين" من تدمير إحدى المدرعتين وإصابة برج الثانية والاستيلاء على شاحنات نُصب عليها سلاح من نوعيَّة 14,5، وقد أصيب "ولد ميدو" في تلك المواجهة بجروح طفيفة، وتمكّن من الانسحاب في المدرعة التي أصيب برجها، وقُتل عدد من جنوده ووقع آخرون في الأسر.

وباعتباره ناطقًا باسم المقاتلين الإسلاميين في أزواد قدَّم "جليبيب" في تصريحاته حصيلة المعركة النهائية للسيطرة على مدينة أجلهوك، قائلاً إنهم تمكنوا من وضع اليد على مخزون ضخم جدًّا من الأسلحة والذخيرة في قاعدتها العسكرية، ومخزون كبير من المواد الغذائية، وأن الحصيلة النهائية تمثلت في قتل 59 عسكريًّا ماليًّا، وأسر 9 منهم، بينما قتل 17 من عناصر "جماعة أنصار الدين" وتنظيم القاعدة المتحالف معها.

وقد حسمت الحكومة المالية الجدل الإعلامي ساعتها حول هوية الجهة التي سيطرت على مدينة "أجلهوك"، وأكدت أن مقاتلي جماعة "أنصار الدين" مدعومين بمقاتلي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي هم من سيطروا عليها، واتهمتهم بارتكاب مذبحة ضد الجنود الماليين الذين سلموا أنفسهم بعد مهاجمة القاعدة العسكرية بالمدينة.

كان استطرادي في هذا السرد لتفاصيل معركة السيطرة على مدينة "أجلهوك" وقاعدتها العسكرية، لتوضيح مدى التحالف المبكر الذي حصل بين "جماعة أنصار الدين" وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وفي وقت لاحق "جماعة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا"، وهو تحالف لم يكن قادة جماعة "أنصار الدين" لينفوه، بل إن زعيمهم إياد أغ أغالي قال في أول خطاب له عبر إذاعة محلية في مدينة تمبكتو بعد سيطرتهم عليها: إن طرد القوات المالية من أزواد تم بالتعاون بين حركته ومن سمّاهم المجاهدين، في إشارة إلى مقاتلي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا. وفي نفس الخطاب كشف إياد أغ أغالي عن حقيقة الأيديولوجية الجهادية لجماعته قائلاً: إن "من أهم وسائل جماعة أنصار الدين لتحقيق أهدافها المتمثلة في إقامة الدين، هو جهاد الممتنعين عن الشريعة وقتالهم؛ حتى لا تكون فتنة ويكون الدين كله لله"[1].

كما أعلنت "جماعة أنصار الدين" في بيان أصدرته بعد سيطرة مقاتليها مع حلفائها على كبريات المدن في أزواد، أن هدفها ليس انفصال إقليم أزواد عن دولة مالي، وإنما تطبيق الشريعة الإسلامية فيه وفي كافة أراضي جمهورية مالي، وإنهاء الصبغة العلمانية للدولة المالية.

لكن الشيخ أغ أوسا نائب أمير جماعة "أنصار الدين" السابق نفى خلال حديث دار بيني وبينه أن يكون ذلك التحالف ناجمًا عن اتفاق فكري أو أيديولوجي بين "أنصار الدين" وتنظيم "القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي"، بل جاء

---

(1) "إياد أغالي: المجاهدون وأنصار الدين تعاهدوا على نصرة الشريعة وقتال الرافضين لها"، **وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/آب 2014):
http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3

بناء على طلب وإلحاح من قادة تنظيم القاعدة، واعتمادًا على استراتيجية وضعها قادة "أنصار الدين" تقوم على توجيه سلاح القاعدة الذي أوجدته الحكومة المالية ضدها؛ حيث يقول الشيخ أغ أوسا: إن الرّئيس المالي السابق "أمادو توماني توري" هو من جلب القاعدة إلى أزواد ومكّن لها فيه وتعامل معها، وغايته من ذلك ضرب الحركات التحررية في أزواد والتشويش عليها وتلطيخ سمعتها عالميًّا وربطها بالإرهاب، أمَّا ما قامت به "جماعة أنصار الدين" فهو توجيه سلاح القاعدة الذي جاء به الرئيس المالي إلى صدور الماليين أنفسهم، واستخدامه في طرد قواهم من أزواد، وهو ما نجحت فيه جماعة أنصار الدين، حسب قوله.

تحالف حذر مع "الحركة الوطنية"

خلال الحرب مع القوات المالية تحالفت "جماعة أنصار الدين" الجهادية أيضًا مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد العلمانية القومية، وخاض مقاتلو الحركتين معارك مشتركة ضد القوات المالية خصوصًا في منطقة تساليت، لكنه تحالف ظل حذرًا للغاية، وتعامل فيه الطرفان مع بعضهما بمنطق الحذر والاحتراز. وهنا سأستطرد بعض التفاصيل؛ لتوضيح حقيقة ذلك التحالف وما شابه من توتر وانعدام ثقة في العلاقة بين الطرفين.

ففي السابع عشر من فبراير/شباط عام 2012، وأثناء محاصرة قوات من الحركة الوطنية لتحرير أزواد لقاعدة "أمشش" العسكرية على مشارف مدينة "تساليت"، وهي قاعدة حصينة أقامها الفرنسيون قبل استقلال مالي، وتوصف بأنها الأكثر تحصينًا في المنطقة، حاولت قوات من الجيش المالي التدخل لفك الحصار عنها، غير أن مقاتلين من "جماعة أنصار الدين" وتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي تصدوا لقافلة الإمداد المالية واشتبكوا معها في وادي "انميدر" غرب "أمشش". وفي الثاني من مارس/آذار تصدت قوات من "جماعة أنصار الدين" والقاعدة أيضًا لفيلقين عسكريين ماليين أحدهما بقيادة الكولونيل "الهجي أغ آمو"، والثاني بقيادة الكولونيل "محمد ولد ميدو" ومنعوهما من الوصول إلى القاعدة العسكرية، وقد تمكنت قوات أنصار الدين وتنظيم القاعدة من السيطرة على

المحاور الشمالية والشمالية الغربية القريبة من القاعدة العسكرية، بينما سيطرت قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد على المحاور الجنوبية والجنوبية الشرقية والجنوبية الغربية للقاعدة. وكانت قوات الحركة الوطنية سبَّاقة لمحاصرة القاعدة العسكرية وهي الأقرب لخطوط الهجوم الأمامية، وقد استغلت قوات "أنصار الدين" عملية قام بها مقاتلو الحركة الوطنية نهاية شهر فبراير/شباط لملاحقة قوات مالية كانت تحاول فك الحصار عن القاعدة العسكرية، فسارع مقاتلو جماعة "أنصار الدين" إلى احتلال المواقع المتقدمة التي كانت قوات الحركة الوطنية تسيطر عليها وتركتها أثناء عملية مطاردة فلول قوات الإمداد المالية، وهو ما رفضته الحركة الوطنية واعتبرته خديعة من مقاتلي "أنصار الدين"، الذين احتلوا مواقع كانت في قبضتها منذ أسابيع، وكاد الأمر يتطور إلى إشكال بين الحركتين، لكن اجتماعًا عُقد بين الطرفين حضره عن الحركة الوطنية لتحرير أزواد أمينها العام بلال أغ شريف، والقائدان الميدانيان امبارك أغ أكلي، والصلاة أغ خبي، بينما حضره عن جماعة أنصار الدين قائدها إياد أغ أغالي، ونائبه الشيخ أغ أوسا، ووقّع الجانبان اتفاقًا مكتوبًا يقضي بأن تسحب جماعة "أنصار الدين" وحلفاؤها مقاتليهم من المواقع المتقدمة القريبة من قاعدة "أمشش" العسكرية، وتمهل الحركة الوطنية لتحرير أزواد ثلاثة أيام لاقتحام القاعدة العسكرية والسيطرة عليها، وإن لم تتمكن من ذلك خلال الأيام الثلاثة تغادر مواقعها القتالية وتترك مهمة مهاجمة القاعدة العسكرية والسيطرة عليها لمقاتلي "جماعة أنصار الدين".

وقد ركّزت قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد هجماتها على القاعدة العسكرية خلال تلك الأيام الثلاثة على أمل أن تسيطر عليها، وفجر يوم السبت 10 مارس/آذار 2012 انتهت المهلة التي اتفقت عليها الحركة مع جماعة "أنصار الدين"، ولم يتمكن مقاتلوها من اقتحام القاعدة العسكرية، فانسحبوا من محيطها تنفيذًا للاتفاق، وذلك بعد أن أنهكوا القوات المالية المتحصنة داخلها، والتي فرضوا عليها حصارًا محكمًا لعدة أسابيع، وتقدم مقاتلو جماعة "أنصار الدين" مدعومين بكتائب من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وبدؤوا الهجوم خلال ساعات الصباح الأولى. وبعد يوم من المعارك تمكنوا من اقتحام القاعدة العسكرية مساء

والسيطرة عليها، واعتقلوا عشرات الجنود الذين كانوا يتحصّنون داخلها، وتقاسمت أنصار الدين والحركة الوطنية الغنائم خصوصًا الأسلحة والذخيرة التي كانت داخل القاعدة العسكرية، وتبادلتا الادعاءات بشأن حقيقة السيطرة على المدينة؛ حيث ادَّعت كلٌّ منهما سيطرتها عليها، وهو ما دفع "جماعة أنصار الدين" إلى تعيين مجلس محلي لتسيير المدينة باسمها، أسندت رئاسته إلى القيادي في الجماعة "إبراهيم أغ بنه" وهو ضابط سابق في الجيش المالي من الطوارق انشق عن القوات المالية، وانضم لجماعة "أنصار الدين".

كما أن الخبرة العسكرية والتجربة الطويلة في التمرد لزعيم جماعة "أنصار الدين" إياد أغ أغالي، والمتحالفين معه من عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، مكّنتهم نسبيًّا من حشر الحركة الوطنية لتحرير أزواد في الزاوية ومحاولة حرمانها من تحقيق مكاسب استراتيجية على الأرض عبر ترك قوات الحركة تهاجم المدن والتجمعات السكانية للاصطدام بالسكان، والدفع بقوات جماعة "أنصار الدين" والحركات المتحالفة معها نحو القواعد العسكرية والثكنات للسيطرة عليها، ووضع اليد على محتوياتها من مخازن الأسلحة والذخيرة، ومن ثَمَّ التحرك نحو بعض الأحياء الشعبية والتجمعات السكانية التي ارتكب فيها مقاتلون محسوبون على الحركة الوطنية أعمال انتقام، أو سلب ونهب؛ وذلك لتقديم "الجهاديين" باعتبارهم مخلِّصين ومنقذين من بطش الجيش المالي وانتقام الحركة الوطنية، ورغم ذلك استطاعت الحركة الوطنية بسط سيطرتها على أجزاء كبيرة من أزواد، وكسبت مئات المقاتلين من مختلف قبائل المنطقة.

الجيش المالي: بداية الانهيار في الشمال

شكّل سقوط قاعدة "أمشش" العسكرية قرب مدينة "تساليت" في العاشر من مارس/آذار عام 2012 بيد "جماعة أنصار الدين" بداية انهيار الجيش المالي في أزواد، ثم جاء الانقلاب العسكري الذي قاده النقيب "أمادو سونغو" في باماكو ضد الرئيس "أمادو توماني توري" في 21 مارس/آذار 2012، ليوجِّه الضربة القاضية لمعنويات الجيش المالي المنهارة أصلاً. وبعد وقوع الانقلاب واضطراب الأوضاع في

العاصمة باماكو وظهور بوادر الهزيمة المعنوية على القوات المالية في أزواد، التي اعتقل صغار الضباط فيها قادهم، شكّلت "جماعة أنصار الدين" غرفة عمليات مشتركة مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد بغرب إفريقيا، ووضعت الحركات الثلاث خطة سريعة للسيطرة على المدن الكبرى في إقليم أزواد، مستغلين حالة الارتباك الحاصلة في باماكو؛ حيث هاجمت قوات من "جماعة أنصار الدين" مدعومة بعناصر من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي مدينة كيدال في أقصى الشمال، واستغلّ إياد أغ أغالي زعيم "أنصار الدين" البُعد القبلي للمدينة التي تقطنها أغلبية من قبائل الإفوغاس التي ينتمي إليها هو ومعظم مقاتلي حركته؛ مما سهّل مهمة سيطرتهم عليها، وإن كان واجه مقاومة شرسة من الضابط "الهجي أغ آمو" الطارقي الموالي لباماكو والمتحصن مع قواته داخل المدينة. وقد كان للتاريخ المتوتر بين القبائل الطارقية الأثر الحاسم في تلك المعركة، فالعقيد المالي "الهجي أغ آمو" ينتمي لقبائل "الإيمغاد" الطارقية ذات العداء التاريخي مع قبائل "الإفوغاس" التي ينتمي إليها إياد أغ أغالي، كما أن "إياد" أسهم سنة 1991 في إخضاع "الجيش الثوري لتحرير أزواد" بالقوة لصالح مالي، حين كان "الهجي أغ آمو" ومعظم رجال الإيمغاد من بين قادة المتمردين؛ لذلك أسهمت الحمية القبلية وتبعات التاريخ في حسم تلك المعركة لصالح القائد "الإفوغاسي" إياد أغ أغالي وقواته، على حساب القائد "الإيمغادي" الهجي أغ آمو المتحالف مع "البمبارة" و"السونغاي" في الجنوب كما يصفه خصومه، وإن كان هذا الأخير قاوم بشراسة رغم انهيار معنويات جنوده الذين كان وَقْع الانقلاب العسكري والفوضى في جنوب البلاد قد نال منهم.

وقبل محاولة مقاتلي "أنصار الدين" وحلفائهم اقتحام المدينة دخلوا في مفاوضات مع "الهجي أغ آمو"، ووضعوه أمام خيارين، أوّلهما أن ينسحب من المدينة دون قتال، والثاني أن ينضم هو ومقاتلوه إلى "جماعة أنصار الدين" مع التزام بالعفو عن جنوده من غير الأزواديين، أو الذين لا يرغبون في الانضمام لجماعة "أنصار الدين". لكن المفاوضات فشلت، وبدأت قوات "أنصار الدين" التقدم نحو مداخل المدينة، واشتبكت مع مقاتلي "الهجي أغ آمو" وهم خليط من القوات المالية

ومليشيات من قبائل الإيمغاد. وصباح يوم الجمعة 30 مارس/آذار 2012 تمكنت قوات "أنصار الدين" والقاعدة من اقتحام المدينة والسيطرة على أجزاء كبيرة منها، بينما وصلت قوات من الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى بوَّابة المدينة المؤدية إلى مدينة "منيكا"، وسيطرت عليها والتزمت بحمايتها ومنع أي تسلل منها ضمن اتفاق بينها وبين جماعة أنصار الدين. وقد حاول قادة "جماعة أنصار الدين" إلقاء القبض على الكولونيل "الهجي أغ آمو" باعتباره صيدًا ثمينًا، لكن هذا الأخير تمكَّن من مغالطة قوات الحركة الوطنية لتحرير أزواد بعد توغُّل مقاتلي "أنصار الدين" وتنظيم القاعدة في أحياء كيدال. وصباح يوم السبت، أعلنت الحركة الوطنية لتحرير أزواد أن "الهجي أغ آمو" انضم إليها وأصبح عضوًا فيها، وسمحت له بمغادرة المدينة مع جنوده عن طريق البوابة التي تقع تحت سيطرة مقاتليها، ونشرت الحركة الوطنية لتحرير أزواد على موقعها الإلكتروني بيانًا منسوبًا للهجي أغ آمو يعلن فيه انضمامه لها. وقد اعتبرت قيادة الحركة انضمام الزعيم "الإيمغادي" إليها فتحًا عظيمًا، خصوصًا أن الرجل عُرف بشراسته في القتال وقوته وحنكته العسكرية، فضلاً عن تجربته كأحد قادة التمرد السابقين في مطلع تسعينات القرن الماضي؛ حيث كان قائدًا عسكريًّا فيما عُرف بالجيش الثوري لتحرير أزواد، كما أنه يقود مجموعة كبيرة من قبائل الإيمغاد الطارقية ذات العدد الكبير في أزواد، والتي رفضت الانخراط في التمرد سنة 2012، وقد غادر "الهجي أغ آمو" مدينة كيدال باتجاه حدود النيجر؛ بحُجَّة أنه سيوصل العسكريين الماليين من غير الأزواديين الذين كانوا تحت إمرته إلى مكان آمن، وعند وصوله إلى حدود النيجر وبمعيَّته مئات المقاتلين أعلن تمسكه بالولاء لمالي، ورفضه الانضمام للمتمردين.

وخلال معركة السيطرة على مدينة"كيدال" فَقَدت جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة وحركة التوحيد والجهاد عددًا من مقاتليهم من أبرزهم: عثمان خراشي صال المكنى "حسان"، وهو موريتاني انضم إلى كتيبة "الملثمون" التابعة لإمارة الصحراء في الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية، قبل أن ينتقل منها إلى "سرية الفرقان" بعد تحوُّل الجماعة إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وظل يقاتل في صفوفها إلى أن قُتل على مشارف مدينة كيدال.

السيطرة على "غاوا"

بعد السيطرة على مدينة كيدال من قِبل قوات جماعة "أنصار الدين" مدعومين بعناصر القاعدة، قام مقاتلو حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وعناصر من كتيبة "الملثمون" فجر يوم السبت 31 مارس/آذار بالهجوم على مدينة "غاوا" عاصمة إقليم أزواد، واستغلّ قادة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا حاضنتهم الاجتماعية في المدينة لبسط السيطرة عليها؛ حيث ينحدر معظم قادة الحركة من قبائل "عرب تلمسي"، التي يقطن معظمها في مدينة "غاوا" وضواحيها، وسيطروا على القاعدة العسكرية في المدينة، بعد مناوشات خفيفة مع فلول القوات المالية التي كانت تنسحب من المدينة، وقُتل في تلك المناوشات بعض عناصر الحركتين من أبرزهم: محمود ولد محمد سيدي أحمد الذي ينتمي لقبائل عرب تلمسي، ومحمد الأنصاري الطارقي الذي ينتمي لقبيلة كلنصار، بينما سيطر عناصر الحركة الوطنية لتحرير أزواد على بعض أحياء المدينة خصوصًا "الحي الرابع" الذي توجد به المباني الإدارية، فضلاً عن المطار.

لكن قوات حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا وكتيبة "الملثمون"، ظلت تتحرك في المدينة بحرية، إلى أن رصد عناصر منها يوم الخميس 5 إبريل/نيسان 2013 تحركات داخل مباني القنصلية الجزائرية في المدينة، والتي كانت تقع تحت سيطرة الحركة الوطنية لتحرير أزواد، فقاموا بمهاجمة مباني القنصلية وإرغام مقاتلي الحركة الوطنية لتحرير أزواد المكلفين بحراسته على مغادرة المكان، ثم اختطفوا القنصل الجزائري وستة دبلوماسيين آخرين كانوا معه، ورفعوا علم جماعة التوحيد والجهاد على سارية مبنى القنصلية، بعد أن أنزلوا العلم الجزائري.

الوساطة المرفوضة

كادت عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في "غاوا" تعصف بالتحالف بين "جماعة أنصار الدين" و"حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، خصوصًا بعد رفض الأخيرة لوساطة قام بها قادة أنصار الدين لتحرير الرهائن الجزائريين؛ حيث أوفد إياد أغ أغالي نائبه الشيخ أغ أوسا إلى مدينة "غاوا" في مهمة وساطة

للإفراج عن الدبلوماسيين الجزائريين، وقابل هذا الأخير المختار بلمختار أمير "كتيبة الملثمون"، وطلب منه التوسط لدى قادة "التوحيد والجهاد" لإخلاء سبيل الدبلوماسيين الجزائريين، لكن بلمختار ردَّ عليه أن عناصر كتيبته لم يختطفوا الرهائن ولا علاقة لهم بالعملية، وأن قناعته وضميره لا يطاوعانه للتوسط للإفراج عمَّن يعتبرهم عملاء للحكومة الجزائرية، وطلب من الشيخ أغ أوسا أن يتحدث مباشرة إلى قادة "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"؛ حيث التقى بالمسؤول الشرعي للجماعة "حماد ولد محمد الخيري"، الذي دعا قادة جماعته للاجتماع مع الشيخ أغ أوسا والاستماع إليه. وخلال الاجتماع قال الشيخ أغ أوسا لقادة جماعة التوحيد والجهاد -حسب ما روى لي-: إن "أنصار الدين" تعتبر عملية اختطاف الدبلوماسيين الجزائريين في غاوا بعد سيطرة الحركات الجهادية عليها خطأ كبيرًا وأمرًا بالغ الخطورة، ويسيء إلى سمعتهم ويضر بمصالح الأزواديين، وأن عملية الاختطاف لو حصلت في مكان خارج أزواد لما تدخلت "جماعة أنصار الدين" في الموضوع، وطلب منهم الإفراج عن الدبلوماسيين الجزائريين المحتجزين لديهم. لكن أمير جماعة التوحيد والجهاد أحمد ولد عامر المكنى "أحمد التلمسي" ردَّ برفض طلب الشيخ أغ أوسا، مبررًا ذلك بالقول: إن الجزائر تحارب من سماهم المجاهدين وتعتقل عشرات من "الإخوة"، وهذه فرصة لمقايضتهم وتحريرهم، ويجب أن لا يتم التفريط فيها. وغادر الشيخ أغ أوسا مدينة "غاوا" غاضبًا بعد أن رفضت حركة التوحيد والجهاد وساطته للإفراج عن الدبلوماسيين الجزائريين.

السيطرة على تمبكتو

أما مدينة تمبكتو فقد توجهت إليها قوات من الحركة الوطنية لتحرير أزواد كانت ترابط في مدينة "ليرة" قرب الحدود مع موريتانيا بُغية السيطرة عليها، لكنها تلقت تحذيرات من المليشيات العربية (مليشيات من قبائل البرابيش) التي انتشرت في المدينة صبيحة هروب القوات المالية منها، وهددت تلك المليشيات بالتصدي لقوات الحركة الوطنية إذا حاولت الدخول عنوة إلى المدينة، وبقي مقاتلو الحركة على بُعد حوالي سبعة كيلومترات من المدينة انتظارًا لما ستسفر عنه المفاوضات بين

قادة المليشيات العربية وقيادة الحركة الوطنية، وبعد مغادرة القوات المالية لها على عجل، باشرت عناصر من تلك المليشيات العربية عمليات نهب وسلب استهدفت مقار القيادة العسكرية والبنوك وبعض المؤسسات العمومية، وعاشت المدينة يومًا مرعبًا من السلب والنهب. وفجأة وفي وقت متأخر من مساء الثاني من شهر إبريل/نيسان، فوجئ سكان المدينة بضجيج السيارات وقعقعة السلاح، وعشرات الرجال المسلحين وهم يدخلون المدينة؛ ليتبين أن الأمر يتعلق بكتائب من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي يقودها أمير سرية "الفرقان" "يحيى أبو الهمام"، وأمير كتيبة طارق بن زياد "عبد الحميد أبو زيد"، وقد سيطروا على المدينة دون قتال، وانقسمت المليشيات العربية داخلها إلى قسمين؛ حيث أعلنت مجموعة منهم بقيادة العقيد حسين غلام انضمامها للحركة الوطنية لتحرير أزواد التي سارعت لبسط سيطرتها على المطار والأحياء المجاورة له، بينما رفضت مجموعة أخرى ذلك واحتفظت بولائها للدولة المالية وانسحب عناصرها إلى غرب المدينة، لكن المجموعة التي ساندت الحركة الوطنية سرعان ما عَدَلَتْ عن قرارها، وشكّلت مليشيات عُرفت باسم "الجبهة الوطنية لتحرير أزواد" (FNLA)، وأسندت قيادتها العسكرية لكل من المقدم حسين غلام، وإبراهيم ولد حنده، بينما تولى محمد الأمين ولد سيداتي منصب أمينها العام.

وبعد سيطرة تنظيم القاعدة على مدينة تمبكتو دبَّ الذعر في صفوف السكان، خصوصًا بعد أن راجت شائعات عن عزم عناصر القاعدة الانتقام من بعض قبائل "البرابيش" الذين شاركوا في الحرب ضدهم خلال السنوات السابقة، لكن إياد أغ أغالي زعيم جماعة "أنصار الدين" المتحالفة مع تنظيم القاعدة، وصل إلى المدينة وأعلن أن السيطرة وإن كانت ميدانيًّا لعناصر تنظيم القاعدة فإنها تمت باسم "جماعة أنصار الدين"، وأن "المجاهدين" لم يأتوا لتصفية الحسابات، ثم انتدب القيادي في جماعة أنصار الدين "سندة ولد بوعمامة"، المنحدر من قبيلة "أولاد إعيش" كواجهة إعلامية لحكام المدينة الجدد. كما سعى قادة القاعدة من خلال كلمات ألقوها في المساجد والأسواق والتجمعات وزيارات قاموا بها لبعض الشيوخ، إلى طمأنة السكان، وأنهم جاؤوا لإقامة الدين وتطبيق الشريعة الإسلامية، و لم يأتوا لتصفية الحسابات مع أي كان.

وتأكيدًا على أن توزيع الحركات للسيطرة على ولايات إقليم أزواد الثلاث كان عملاً منسقًا ومنظمًا، وضمن تحالف تقوده جماعة "أنصار الدين" حرص إياد أغ أغالي على زيارة مدينتي غاوا وتمبكتو فور سيطرة المسلحين الإسلاميين عليهما، قبل أن يستقر في كيدال، وذلك في رسالة واضحة للسكان والرأي العام أنه هو سيِّد تلك الحرب وقائدها، وأن الجماعات الجهادية إنما تسيطر على تلك المدن باسم جماعته، أو على الأقل بالتحالف معها، كما عمد إلى تعيين بعض عناصره حكامًا على تلك المدن وإن كان أغلبهم ظلَّ يتولى منصبه بصورة رمزية في ظل سيطرة الحركات الأخرى على زمام الأمور بشكل عملي.

وقد عمدت "جماعة أنصار الدين" والحركات الجهادية الأخرى المتحالفة معها إلى انتهاج سياسة المحاصصة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد في توزيع السيطرة على الإقليم؛ حيث سيطرت الحركة الوطنية على مطار تمبكتو والحي المجاور له، كما سيطرت على مطار مدينة غاوا وبعض أحياء المدينة، وكان لها حضور متواضع في بعض أحياء مدينة كيدال، كما بسطت سيطرتها بشكل كامل على مدن أخرى مثل منيكا وأنفيف وليرة، قبل أن تتركها بعد المواجهات التي دارت بين مقاتليها وعناصر الجماعات الإسلامية المسلحة منتصف عام 2012.

"اتفاق اندماج" وُلِد ميِّتًا

وقَّعت جماعة "أنصار الدين" في أواخر مايو/أيار عام 2012 اتفاقًا مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد، يقضي باندماجهما في حركة واحدة، وتأسيس دولة إسلامية في أزواد تُطبق فيها الشريعة الإسلامية[1]، ونص الاتفاق على تشكيل مجلس شورى لتسيير فترة انتقالية محددة، على أن يكون ثلثا أعضاء المجلس من الحركات السلفية الجهادية في أزواد (أنصار الدين والحركات المتحالفة معها)،

(1) "إياد أغالي: المجاهدون وأنصار الدين تعاهدوا على نصرة الشريعة وقتال الرافضين لها"، المرجع السابق.

بينما يمنح الثلث الآخر للحركة الوطنية لتحرير أزواد. ويقضي الاتفاق أيضًا بتحكيم الشريعة الإسلامية في كل مناحي الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والعسكرية، كما تم الاتفاق على استبعاد أي نقاش لموضوع الانضمام إلى الأمم المتحدة أو التنسيق معها؛ بسبب رفض الحركات الجهادية لذلك مبدئيًّا؛ حيث لا تعترف تلك الحركات بالشرعية الدولية وتعتبر الهيئات الممثلة لها منظمات كفرية لا يجوز الارتباط بها. كما اتفقت الحركتان على عدم التطرق لموضوع ما تسميه الحركة الوطنية لتحرير أزواد بالمسلحين الأجانب في أزواد، ويسميه الجهاديون في أزواد بالمهاجرين، في إشارة إلى عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والحركات الجهادية الأخرى من غير أبناء أزواد.

لكن القادة السياسيين للحركة الوطنية لتحرير أزواد، خصوصًا الموجودين خارج أزواد، سارعوا إلى رفض الاتفاق وعدم الاعتراف به، باعتباره مناقضًا لمبادئ الحركة الوطنية ذات الأهداف العلمانية والتي تسعى لاستقلال أزواد وإقامة دولة مدنيَّة فيه، وقد تعثر الاتفاق بعد أربع وعشرين ساعة من توقيعه؛ بسبب خلاف بين الطرفين على صيغة البيان الصحفي الذي سيعلن فيه عن الاتفاق رسميًّا، ثم أعلنت الحركة الوطنية بعد ذلك بيومين عزمها تشكيل مجلس انتقالي مؤقت لتسيير أزواد دون الرجوع إلى "أنصار الدين"، وهو ما اعتبرته جماعة "أنصار الدين" انسلاخًا واضحًا من الاتفاق، ومات الاتفاق بعد توقيعه مباشرة، وقبل أن يعلن عنه رسميًّا، وعادت نُذُر التوتر بين الطرفين إلى أشدها.

وقد عرفت العلاقة بين "أنصار الدين" والحركات الجهادية المسلحة المتحالفة معها، بعض الشد والجذب وبعض الإحراجات؛ حيث حرصت "جماعة أنصار الدين" على التوضيح أكثر من مرة أنها حركة أزوادية محلية، في خطاب يبدو مخالفًا لمنهج تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، الذي يرفض مبدأ الاعتراف بالحدود الموروثة عن الاستعمار، ويرى أن "النشاطات الجهادية لا تقيدها الحدود ولا الحواجز"، وهو الخلاف الذي اعترف به أمير الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "يحيى أبو الهمام" في مقابلة صحفية أجريتُها معه في شهر أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 حيث قال: "رغم اختلافنا مع جماعة أنصار الدين

في نظرها المقتصرة على البُعد المحلي، إلا أننا في نهاية المطاف نتقاطع معها في أمور كثيرة"[1].

"أنصار الدين" تدعو لوقف الاختطاف

دعت أنصار الدين إلى وقف عمليات الاختطاف التي تقوم بها الجماعات المسلحة في أزواد[2]، واستطاعت أن تنتزع التزامات من قيادة القاعدة بالتخلي عن بعض أنشطتها في أزواد مقابل التحالف معها، فبعد سقوط مدن كيدال وتمبكتو وغاوا بأيدي جماعة "أنصار الدين" والحركات الإسلامية المتحالفة معها، اجتمع قادة أنصار الدين بقادة تلك الحركات؛ حيث أبلغهم إياد أغ أغالي أن أنصار الدين تتحفظ على بعض الأمور التي تقوم بها القاعدة وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، ويجب وضع النقاط على الحروف؛ حتى لا يقع إشكال في المستقبل أو تتطور الأمور إلى الأسوأ. وطلب الزعيم إياد من قادة تلك الحركات الكف عن اختطاف الغربيين والأجانب في أزواد، وعدم جلبهم إليها في حال اختطافهم من دول المنطقة، كما طلب منهم التوقف عن تجهيز السيارات المفخخة في أزواد أو المجموعات المسلحة وإرسالها لتنفيذ عمليات في دول الجوار، وخصَّ إياد أغ أغالي بالذكر موريتانيا داعيًا عناصر القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في أزواد إلى الكف

---

(1) "أمير الصحراء يحيى أبو الهمام في مقابلة خاصة مع "ونا": موريتانيا تعرف كيف تتجنب مواجهتنا.. وحرب هولاند توقيع على إعدام الرهائن"، **موقع أنا المسلم نقلاً عن وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 12 أغسطس/آب 2016):

http://www.muslm.org/vb/showthread.php?496036-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B4%D9%88%D8%B7-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1

(2) "أنصار الدين في مالي: من الجهاد إلى الحوار السياسي"، **بي بي سي**، (تاريخ الدخول: 10 أغسطس/آب 2014):

http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/01/130124_ansar_eddine.shtml

عن استهدافها من داخل أزواد؛ معللاً ذلك باحتضان موريتانيا لعشـــرات آلاف اللاجئين الأزواديين وعدم قيامها بأي عمل عدائي ضـــد الحركـــات التحرريـــة الأزوادية. وقد طلبت تلك الحركات مهلة للتشاور والرد على طلبـــات إيـــاد أغ أغالي. وبعد أيام عُقد اجتماع آخر أعلن خلاله قادة تنظيم القاعدة ببلاد المغـــرب الإسلامي موافقتهم على تلك الطلبات والتزامهم بها، لكنهم اشترطوا الاحتفـــاظ بالرهائن الذين اختطفوهم قبل بدء العمليات العسكرية المشـــتركة مـــع "أنصـــار الدين" في أزواد، بينما كان رد جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيـــا يتســـم بالغموض، دون أن يكون رفضًا واضحًا لعرض إياد أغ أغالي أو قبولاً صريحًا به.

ونتيجة لتلك الالتزامات قام عناصر تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإســـلامي بتسليم مواطنة سويسرية عثر عليها بمدينة تمبكتو في شهر إبريل/نيسان عـــام 2012 بعد سيطرتهم عليها، حيث قام الناطق باسم جماعة أنصار الدين في تمبكتو "ســـندة ولد بوعمامة" بتسليمها لضابط من الجيش البوركينابـــي جاء على متن مروحيـــة خاصة إلى مطار تمبكتو لهذا الغرض، وأتذكرُ أنني كنت ساعتها في مدينة تمبكتـــو، وأن الرهينة السويسرية كانت في قبضة عناصر القاعدة، وحـــين أحضـــروها إلى المطار كانت على متن سيارة تُقِلُّ مسلحين من سرية "الفرقان"، يتقدمهم مسؤول الأمن في المدينة أحمدو ولد الشريف المختار المكنى "خبيب"، الذي كـــان يتـــولى بنفسه قيادة السيارة التي نقلت الرهينة من مكان احتجازهـــا إلى المروحيـــة الـــتي غادرت بها مطار مدينة تمبكتو.

كما أعلنت جماعة أنصار الدين عن استعدادها للحوار مع دول الجوار وحتى مع الحكومة المالية، فنصت في آخر بيان لها قبل اندلاع الحرب بداية عـــام 2013 على "تمسكها بخيار الحل السلمي واستعدادها للتفاوض عـــبر وســـاطة الجزائـــر وبوركينا فاسو". وقد مكّنها هذا الموقف الذي انتهجته منذ بداية الأحداث مـــن لعب دور مزدوج قبل اندلاع الحرب؛ حيث احتفظت بتحالفها مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وفي نفس الوقت بقيت على صلة ببعض حكومات المنطقة، خصوصًا الجزائر وبوركينا فاسو اللـــتين استقبلتا بعض قادة الحركة خلال جولات المفاوضات، كمـــا شـــكّلت "أنصـــار

الدين" الواجهة المقبولة دوليًا نسبيًا بالمقارنة مع الحركات السلفية المسلحة الأخرى في المنطقة، فحملت معها مطالب هذه الحركات ونسقت معها في الحوار، وهو ما وفّر مخرجًا لدول الجوار الرافضة للحوار بشكل مباشر مع الحركات الأخرى التي توصف بالإرهابية.

وكان آخر طلب سلّمه مفاوضو "أنصار الدين" للوسيط الإفريقي، الرئيس البوركينابي بليز كومباوري "هو منح أزواد حكمًا ذاتيًا موسعًا ذا طابع إسلامي يسمح بتطبيق الشريعة الإسلامية فيه"، وذلك ضمن وثيقة موسعة أعدُّوها وسموها "البرنامج السياسي لجماعة أنصار الدين".

وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات بين الحكومة المالية وممثلي جماعة أنصار الدين والحركة الوطنية لتحرير أزواد تتعثر في واغادوغو، ويسعى الوسطاء لتفعيلها، قرَّر إياد أغ أغالي بالتنسيق مع قادة تنظيم القاعدة شنَّ عمليات عسكرية باتجاه الجنوب للسيطرة على بعض المناطق في ولاية موبتي، فتقدمت قوات تابعة لأنصار الدين يقودها إياد بنفسه يوم 10 يناير/كانون الثاني 2013، نحو مدينة "كونا" الصغيرة بولاية موبتي والتي تقطنها أغلبية من الفولان وتمكنوا من دخولها والسيطرة عليها، بينما تقدمت قوات من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بقيادة عبد الحميد أبو زيد إلى منطقة "جبالي"، وتمكنوا من دخولها، الأمر الذي دفع الحكومة الفرنسية إلى اتخاذ قرار سريع بإرسال قوات إلى مالي في محاولة لوقف تقدُّم المقاتلين الإسلاميين وحماية العاصمة باماكو من السقوط، وقد برَّرت "جماعة أنصار الدين" حينها قرارها بالتقدم جنوبًا في بيان أصدرته، قالت فيه: إنها تدرك جيدًا صعوبة اتخاذ قرار بخوض الحرب في ظل انعدام التكافؤ في العدد والعتاد، لكنها لم تجد بدًّا من شن عمليات عسكرية جنوبًا، وساقت لذلك مبررات عديدة منها:

1. "الاعتداءات المتكررة على الأبرياء والعزل من أهلنا، في عدة مناسبات جنوب البلاد وغربها، إذ ارتكبت بحقهم أبشع المجازر على أيدي زبانية النظام العنصري الحاقد، بتواطؤ من القوى الاستعمارية، وصمت مطبق من المنظمات الحقوقية، التي اعتادت النياحة على الجلادين، والمتاجرة بآلام الضحايا المستضعفين.

2. فشل جميع المبادرات التفاوضية التي قدَّمها المفاوضون، وعلى رأسهم وفد أنصار الدين، والتي حاولنا من خلالها إيجاد حل سلمي للأزمة السياسية والإنسانية التي تعيشها المنطقة، والتي قوبلت باستخفاف تام من طرف قادة النظام في باماكو، بضغط من سادهم في باريس، هذا برغم انفتاحنا على جميع الاقتراحات، التي طرحها الوسطاء المعنيون بالملف، ما دامت لا تعارض الثوابت الأساسية التي قام عليها كفاحنا ونضالنا، وعلى رأسها مطلب تطبيق الشريعة الإسلامية.
3. الاستعدادات الجارية على قدم وساق من طرف فرنسا الاستعمارية وأحلافها في المنطقة؛ للتدخل العسكري من أجل القضاء على الإرهاب المزعوم، كما يصرح قادهما في خرجاهم الإعلامية، متناسين التاريخ الإرهابي المخزي لهذه الدولة، والتي لا تتوانى عن دعم الديكتاتوريات الإرهابية التي تثبِّت أركان حكمها بإبادة شعوبها، بما فيها النظام العنصري في باماكو.
4. المعلومات المؤكدة عن قرب بدء الجيش المالي هجومًا عسكريًّا على مدينة "دوينزا"، مستغلاًّ انشغال جماعة أنصار الدين بالعملية التفاوضية من جهة، وتوزع وحداتها القتالية في مناطق شاسعة؛ لإدارة الشؤون الداخلية لمناطق سيطرتها، تلك الهجمة التي اتضح لاحقًا بعد معركة "كونا" أنها كانت بتخطيط وإشراف ضباط فرنسيين، نملك الأدلة القاطعة على وجودهم في منطقة "كونا" مع بدء عملياتنا العسكرية، وبتأكد تلك المعلومات، اعتبرت جماعة أنصار الدين الاتفاق غير المعلن لوقف إطلاق النار بينها وبين الجيش المالي لاغيًا، ولم يعُدْ ساري المفعول"[1].

---

(1) "أنصار الدين: قتلنا أكثر من خمسين من الجيش المالي"، **صحراء ميديا**، (تاريخ الدخول: 2 أكتوبر/تشرين الأول 2016):
http://www.saharamedias.net/%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-50-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%

وإضافة إلى ما قدَّمه بيان جماعة أنصار الدين من مبررات لتحركها عسكريًا بالتنسيق مع تنظيم القاعدة نحو الجنوب باتجاه وسط مالي، يمكن القول إنها سعت من وراء هذا التقدم إلى استدراج الفرنسيين والقوات الإفريقية إلى حرب لم يكتمل الإعداد لها، ودفع الفرنسيين خصوصًا إلى النزول بقواتهم إلى أرض المعركة في وقت كان فيه الرئيس الفرنسي فرانسوا هولاند قد أعلن أكثر من مرة أن الدور الفرنسي في الحرب التي كان يجري التحضير لها سيقتصر على تقديم الدعم اللوجستي والاستخباراتي، وبالتالي يعتقد المسلحون الإسلاميون أنهم بتقدمهم جنوبًا يجرُّون عدوهم الفرنسي إلى أرض معركةٍ، هم مَن حدَّدها وحدد موعد انطلاقتها.

لكن يمكن القول: إن "أنصار الدين" بتقدمها جنوبًا أغلقت أبواب المفاوضات في وقت ما يزال الوسطاء يحدوهم الأمل في تجنب الحرب، وإيجاد حل سلمي، وهو حل كان يحظى بتأييد من بعض دول الجوار وفي مقدمتها الجزائر وموريتانيا، فضلاً عن الوسيط الإفريقي بوركينا فاسو، وربما يضمن للحركة تلبية بعض مطالبها، فقد كانت حكومات تلك البلدان تستقبل بشكل رسمي وفود أنصار الدين كشركاء في المفاوضات، وبعد هجومها جنوبًا باتت حكومات المنطقة تنظر إلى تصرفها باعتباره عملاً عدوانيًّا مرفوضًا ينبغي الوقوف في وجهه بحزم وصرامة، فضلاً عن إدراجها ضمن خانة الحركات المصنفة إرهابيًّا والمطاردة دوليًّا.

وعشية تقدُّم قوات "أنصار الدين" وحلفائها من القاعدة جنوبًا نحو وسط مالي، عرفت الحركة أول انشقاق كبير فيها، حينما أعلن نائب أميرها الشيخ "أغ أوسا"، ومفاوضها الرئيسي "العباس أغ انتالا"، وهو نجل زعيم قبائل الإفوغاس "انتالا أغ الطاهر"، والقائد البارز فيها "أحمد أغ بيبي" انشقاقهم عن الحركة مع عشرات المسلحين من الإفوغاس، ورفضهم التنسيق مع الحركات المصنفة عالميًّا

8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D9%82%D8%B7%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86_a17690.html

كحركات إرهابية، في إشارة إلى تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وشكلوا تنظيمًا جديدًا يحمل اسم "الحركة الإسلامية الأزوادية". ويقول منشقون عن جماعة أنصار الدين: إن من أهم أسباب عملية الانشقاق التي تزامنت مع اندلاع الحرب الفرنسية، هو اعتراض المنشقين ومن معهم على إرسال الحركة قوات بالتنسيق مع مقاتلي تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي نحو الجنوب للسيطرة على بلدات "كونا" و"سيفاري" و"جبالي" في وسط مالي، وهو التحرك الذي أوقف المفاوضات، ودفع بفرنسا إلى إرسال قواتها على عجل، وشن حرب مدعومة بقوات إفريقية للسيطرة على مدن أزواد وطرد الجماعات الإسلامية المسلحة منها. ولنا عودة إلى تفاصيل ذلك الانشقاق خلال الحديث عن "الحركة الإسلامية الأزوادية" في فقرة لاحقة من هذا الكتاب.

وفي شهر فبراير/شباط عام 2013 أعلنت وزارة الخارجية الأميركية عن وضع اسم إياد أغ أغالي زعيم جماعة "أنصار الدين" ضمن قائمة الإرهابيين المطلوبين للولايات المتحدة الأميركية. وقد انسحبت جماعة أنصار الدين عشية اندلاع الحرب من مدينة كيدال وتمركزت في جبال الإفوغاس، وفَقَدت بسبب الانشقاق عددًا من قادتها ومئات من عناصرها، كما قُتل عدد من مقاتليها خلال الحرب من بينهم القائد "عبد الكريم الإفوغاسي" الملقب "كوجاك" الطارقي، وهو من قادة حركة التمرد التي تزعمها إبراهيم باهانغا سنتي 2005 و2006، إضافة إلى "عبد الرحمن أغ سيدي ام"، و"علي الأنصاري" الطارقي، والحسن أغ نهيان المكنى "عبد الحكيم الإفوغاسي"، والمختار ولد أحمد دولة البربوشي، ويزيد الأنصاري الطارقي.

ومع بداية عام 2015 أُعلن عن ميلاد تنظيم جديد، روَّج له الإعلام حينها باسم "حركة تحرير ماسينا"، التي تتشكل أساسًا من جهاديين ينتمون لقومية الفولان التي تشكِّل أقلية تنتشر في وسط مالي بين إقليم أزواد والمناطق الجنوبية، غير أنه تبين لاحقًا أن الأمر يتعلق بكتائب من الفولان تابعة لجماعة أنصار الدين، يقودها الداعية محمدو كوفا، وهو من رجال الدين المعروفين في منطقة موبتي وسط البلاد، وكان قد التحق قبل فترة طويلة بجماعة الدعوة والتبليغ. وتضم هذه الحركة

عددًا من الكتائب من أبرزها "كتيبة خالد بن الوليد" التي تشكِّل القوة الضاربة للحركة، وتركز نشاطاتها ضد الجيش المالي في وسط البلاد، وقد شكَّل ظهور هذه الحركة الجهادية القومية عامل قلق لدى الكثيرين، خصوصًا أن قومية الفولان تنتشر في منطقة غرب إفريقيا عمومًا، ويُقدَّر تعداد أفرادها بحوالي 20 مليون نسمة، وتشكِّل نسبتهم في مالي أقل من عشرة في المائة من السكان، ويتميز الفولان بأنهم من القوميات المنغلقة التي تسود فيها روح القومية، ويقول مقربون من زعيم جماعة أنصار الدين إياد أغ أغالي: إن سبب تقدُّمه بقوات حركته جنوبًا نحو ولاية موبتي، خارج حدود أزواد مطلع عام 2013، كان بهدف السيطرة على قرى الفولان هناك بعد أن بايعه شيوخها ووجهاؤها، لكن التدخل الفرنسي أوقف التقدم جنوبًا، وأدى إلى مغادرة مسلحي أنصار الدين وحلفائهم من الجهاديين لكبريات المدن في أزواد.

ويحاول قادة الفولان من الجهاديين استعادة ذكريات أمجاد إمبراطورية ماسينا الفولانية الإسلامية، التي ازدهرت في القرن التاسع عشر وسيطرت على كامل منطقة ماسينا، بقيادة الشيخ أحمدو لوبو الفولاني، بل إنهم يسعون إلى إعادة استنساخ تلك التجربة، والتي كانت خلالها قادة إمبراطورية ماسينا يحاربون قبائل البمبارة الوثنية حينها، بينما يحارب قادة ماسينا اليوم نفس القبائل، لكن هذه المرة بحجة وثنية طاغوت الحكم العلماني في مالي. وقد نفَّذت كتائب ماسينا العديد من العمليات ضد القوات المالية في وسط وغرب البلاد، أسفرت عن قتل عشرات الجنود، واختطاف آخرين. وتتهم قبائل الفولان قبائل البمبارة الحاكمة في جنوب البلاد بتهميشهم واضطهادهم، وهو ما يدفع العارفين بالمنطقة وتفاصيلها إلى التخوُّف من توسع دائرة القتال والاضطرابات؛ بسبب تداخل بُعدها العرقي مع البعد الجهادي.

2- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا

وهي حركة سلفية جهادية، أسسها عناصر من قبائل "عرب تلمسي" في أزواد في النصف الثاني من عام 2011، بعد انشقاقهم عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؛ حيث كان بعضهم يعمل في مجال التهريب قبل أن ينخرطوا في

صفوف تنظيم القاعدة خلال العشرية الأولى من هذا القرن، وقاتلوا مع القاعدة عدة سنوات، ثم انسحبوا منها، وينحدر معظم المؤسسين من قبيلة "الأمهار"، التي تقطن مدينة غاوا وريفها ومحيطها، وعند إنشائها شكلت الحركة قيادة مؤلفة من مجلس للشورى يرأسه "عدنان أبو الوليد الصحراوي"، المنحدر من إقليم الصحراء الغربية؛ حيث وُلد وتربى في مخيمات اللاجئين الصحراويين قرب تيندوف بجنوب الجزائر، قبل أن يلتحق بالجامعات الجزائرية وهناك اعتنق الفكر السلفي الجهادي، وانتقل إلى شمال مالي حيث التحق بكتيبة طارق بن زياد التي يقودها "عبد الحميد أبو زيد"، لكنه أمضى فيها أشهرًا قليلة، قبل أن يشارك في تأسيس حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا.

وعسكريًّا تأسست الحركة اعتمادًا على شخصين أساسيين فيها هما: سلطان ولد بادي المكنى "أبو علي"، وأحمد ولد عامر المكنى "أحمد التلمسي"، ويُعرف أيضًا باسم "عبد الرحمن"، وهما المؤسسان الفعليَّان للحركة، وينتميان لقبيلة "الأمهار" العربية في أزواد، وكانا سابقًا ينشطان في التجارة والتهريب، قبل أن يلتحقا في النصف الثاني من العقد الماضي بكتائب تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في الصحراء الكبرى، حيث انضم أحمد ولد عامر إلى التنظيم نهاية عام 2007 رسميًّا، وبايع المختار بلمختار بعد أن ظل يتعاون معه سابقًا بوصفه مهربًا وتاجرًا في المنطقة، يقوم ببعض المهام لصالح "التنظيم" مقابل تعويض مالي، وكان يلقب حينها باسم "أحمد الأزوادي"، وشارك في تنفيذ عمليات عسكرية وعمليات اختطاف في موريتانيا ومالي والنيجر، قبل أن يغيِّر لقبه الحركي ليصبح "أحمد التلمسي"، نسبة إلى قبائل "عرب تلمسي" التي تقطن في أزواد وينتمي إليها. أما زميله "سلطان ولد بادي" فكان مهربًا معروفًا في المنطقة وصاحب مكانة وثروة، قبل أن يلتحق هو الآخر بتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي سنة 2009، وانخرط في صفوف "كتيبة طارق بن زياد" التي يقودها الجزائري عبد الحميد أبو زيد.

وفي أكتوبر/تشرين الأول عام 2012 طالب "أبو علي" و"أحمد التلمسي" من قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي السماح لهما بتأسيس كتيبة أو سرية

خاصة بالمقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد المنخرطين في التنظيم -أسوةً بزملائهم الطوارق الذين أسَّس لهم التنظيم سرية خاصة بهم تسمى "سرية الأنصار"- على أن تبقى هذه السرية محتفظة بولائها لإمارة الصحراء في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، غير أن قيادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي رفضت طلبهما واعتبرت أن توزيع الكتائب والسرايا على أساس عرقي وقبلي قد يشكّل خطرًا حقيقيًّا على ولاء أفرادها للتنظيم وعقيدته وفكره، ويقوّي من التبعية العصبية على حساب التبعية التنظيمية والأيديولوجية.

وبعد أن تأكد الرجلان (أبو علي، وأحمد التلمسي) من رفض قيادة تنظيم القاعدة لطلبهما، قررا الانشقاق والشروع في تأسيس كيان جديد خاص بهما بعيدًا عن التبعية التنظيمية لأمراء القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي المسيطرين على أجزاء كبيرة من صحراء أزواد، واعتبرا أن رفض قادة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي من الجزائريين لطلب خاص بأبناء القبائل العربية في أزواد المنخرطين في التنظيم، غير مقبول، في حين تمت الاستجابة سابقًا لعناصر الطوارق في التنظيم ومنحوا حق تشكيل سرية خاصة بهم، وهو ما رأيا فيه "استخفافًا بالوجود العربي الأزوادي في ميدان الجهاد"؛ فقررا أن يوجها رسالة قوية للجزائريين من قادة التنظيم مفادها أنهم أهل الأرض والقادرون على التعبئة فيها وحشد المقاتلين، وعلى الفور شرعا في الاتصال بالشباب من أبناء قبيلتهما (الأمهار) المنخرطين في صفوف تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي والقبائل العربية الأخرى المقربة منهما اجتماعيًّا، وقاما بعزلهم عن باقي مقاتلي التنظيم، كما انضم إليهما عشرات من شباب تلك القبائل الذين لم تكن لهم سابقة انتماء إلى تنظيم القاعدة، وساعدهما على ذلك وجود بقايا مليشيات من قبائل "عرب تلمسي" تم تأسيسها سنة 2004 إبَّان الحرب التي دارت بين تلك القبائل وبين "قبائل كنتة" في أزواد، فأسسا تنظيمًا جديدًا خاصًّا بهما.

ويقول العارفون بخبايا التنظيمات المسلحة في أزواد: إن "سلطان ولد بادي" كان يقود مجموعات مسلحة للتهريب قبل التحاقه بتنظيم القاعدة، وحين انضم إلى القاعدة كان معه أفراد مجموعته من أبناء عمومته وأقاربه، وعندما انشق مع أحمد

ولد عامر عن التنظيم لم يكن من العسير عليهما سحب عناصرهما من التنظيم؛ ليشكلا هم نواة لتنظيم جديد هو "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا". ويبدو جليًا من اسم التنظيم الجديد، البُعد التكاملي ظاهرًا والتنافسي باطنًا مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي؛ حيث اتخذ التنظيم الجديد من غرب إفريقيا خلفية جغرافية لاسمه، بعد أن اتخذت القاعدة من المغرب العربي (الإسلامي) خلفية جغرافية لها، وهنا تتضح التنافسية الإقليمية بين التنظيمين؛ حيث يرتبطان حسب اسميهما بمنطقتين متداخلتين جغرافيًا وديموغرافيًا، في حين يصر قادتهما على أن الأمر وإنْ أخذ بداية شكل تنافس وتنافر بين التنظيمين، إلا أنه تحوَّل إلى تكامل وتفاهم، ومع ذلك لا يخفى على المراقب للأوضاع في أزواد حجم شقة الخلاف الواسعة بين التنظيمين.

وجاء قرار "أبو علي" و"أحمد التلمسي" بالانفصال عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي وتأسيس تنظيم جديد بالتزامن مع انفصال قيادي موريتاني عن تنظيم القاعدة هو حَمَّاد ولد محمد الخيري المكنى "أبو القعقاع"، وهو من منظّري التنظيم الشرعيين وفقهائه، إضافة إلى كونه شاعرًا لهجيًا معروفًا، فانضم إليهما في مشوار تأسيس التنظيم الجديد، ويقول مقاتلون من تنظيم القاعدة: إن "ولد محمد الخيري" المدرج على قائمة مجلس الأمن الدولي للأشخاص المرتبطين بتنظيم القاعدة[1] كان قد انفصل عن تنظيم القاعدة رسميًا قبل أشهر عديدة من تأسيس "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، لكنه بقي في معاقل التنظيم؛ بسبب ملاحقته أمنيًا في موريتانيا واعتقاله سابقًا في مالي، وكان يقيم مع أفراد سرية "الفرقان" وشارك معهم في مواجهات مع الجيش الموريتاني، كما كانت له أشعار متداولة في أوساط التنظيم تحث على الانخراط في "العمل الجهادي"، وتمجِّد ما قام به التنظيم في معاركه مع الجيشين الموريتاني والجزائري، ولما بدأ مشروع تأسيس التنظيم الجديد (جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا)، التحق به وأصبح رئيس اللجنة الشرعية في التنظيم.

---

(1) "موجزات سردية لأسباب إدراج الأسماء في القائمة"، مرجع سابق.

واستغل ولد محمد الخيري البُعد المعرفي المتواضع لمؤسسي جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا ومن معهم من المقاتلين، مقابل ثقافة معرفية يتمتع هو بها، خصوصًا في علوم القرآن والشريعة الإسلامية، ليكون واجهة شرعية وعلمية للتنظيم، فتولى مهمة المسؤول الشرعي للجماعة وقاضيها. وينحدر حماد ولد محمد الخيري من مقاطعة واد الناقة (50 كلم شرق العاصمة نواكشوط)، وقد تلقى تعليمًا دينيًّا في العديد من المحاظر الموريتانية (المدارس الأهلية الدينية)، وسافر إلى معسكرات الجماعة السلفية للدعوة والقتال الجزائرية في شمال مالي سنة 2004؛ حيث قضى عدة أشهر مع مجموعة "عبد الحميد أبو زيد"، لكنه اعتُقل بعد عودته إلى نواكشوط في إبريل/نيسان سنة 2005 مع ستة آخرين من نشطاء التيار السلفي الموريتاني كانوا برفقته في معسكرات الكتيبة شمال مالي. وفي إبريل/نيسان سنة 2006 تمكن ولد محمد الخيري من الهروب من السجن المركزي وسط العاصمة نواكشوط برفقة زميليه "الخديم ولد السمان" و"سيدي ولد حبت"، وتمت محاكمته في نواكشوط غيابيًّا في شهر يونيو/حزيران 2007؛ حيث صدر حكم ببراءته من تهمة الإرهاب، وسافر بعد ذلك إلى الخليج، وبالتحديد إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، ثم عاد ثانية إلى صحراء أزواد، والتحق من جديد بمعسكرات التنظيم، لكنه اعتُقل في مدينة تمبكتو المالية سنة 2008، من طرف السلطات المالية، قبل أن تتمكّن القاعدة سنة 2009 من تحريره مع زميليه الطيب ولد سيدي عالي المكنى "عبد الرحيم الموريتاني"، وبلقاسم زاويدي المكنى "أبو أسامة الجزائري"، بعد مقايضتهم بالمبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة إلى النيجر الكندي روبرت فاولر، ومساعده لويس غواي السفير السابق لكندا في الغابون، واللذيْن اختطفا من النيجر في ديسمبر/كانون الأول عام 2008، وبقي حماد في معسكرات التنظيم جنديًا وشاعرًا وخطيبًا، حيث ظهر في عدة أشرطة وندوات وهو يحرِّض المقاتلين بشعره الشعبي ونكته.

وقد أحاط مؤسسو "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" تحركاتهم بسرية تامة في البداية، وشرعوا في البحث عن خرجة إعلامية تكون مناسبة لإعلان ميلاد التنظيم الجديد، فوقع الاختيار على منطقة "تيندوف" جنوب الجزائر؛ حيث توجد

مخيمات اللاجئين الصحراويين، التي تستقبل عادة عشرات المتضامنين الغربيين، فقرروا تنفيذ عملية نوعية هناك وقاموا باختطاف ثلاثة رعايا غربيين في أكتوبر/تشرين الأول عام 2012، بالتعاون مع صحراويين موالين لهم؛ ليكون إعلان تبني عملية الاختطاف مناسبة للكشف عن التنظيم الجديد، حيث أصدروا بيانًا قالوا فيه: إن الاختطاف تم من طرف "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا"، وهي أول مرة يُعلن فيها عن اسم التنظيم الجديد، متعهدين بالإعلان عن مطالبهم لاحقًا.

وفور الإعلان عن ميلاد "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" انضم إليها عشرات المقاتلين من أبناء القبائل العربية في أزواد، ومن الناقمين على قادة تنظيم القاعدة الجزائريين الذين يرون في احتكارهم للقيادة نوعًا من الدكتاتورية وتهميش أصحاب الأرض، وقد ساعدهم على ذلك انتماؤهم المحلي للمنطقة، وشبكة علاقات نسجوها أيام نشاطهم في التهريب. وبدأ التنظيم الجديد ممارسة نشاطه بكتيبتين تضم كل منهما عشرات المقاتلين، وهما: "كتيبة أسامة بن لادن" بقيادة أحمد ولد عامر (أحمد التلمسي)، وكتيبة "صلاح الدين" بقيادة سلطان ولد بادي (أبو علي)، وأُعلن عن تشكيل مجلس شورى باعتباره القيادة المرجعية للتنظيم وأُسندت رئاسته إلى الصحراوي "عدنان أبو الوليد"، ولاحقًا تم تعيين "أحمد التلمسي" أميرًا عامًّا للتنظيم دون أن يعلن ذلك بشكل رسمي.

وواصل تنظيم "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" بعد إعلان ميلاده تنفيذ عملياته العسكرية، مركزًا على الجزائر؛ حيث نفَّذ هجومين انتحاريين أحدهما ضد قوات الدرك الجزائرية في مدينة تمنراست، والثاني في مدينة ورقلة جنوب البلاد، كما عمد مقاتلوه بعد سيطرتهم على مدينة "غاوا" إلى اختطاف سبعة دبلوماسيين جزائريين كانوا في المدينة. واستقطب التنظيم عشرات الصحراويين والموريتانيين والنيجريين والماليين، كما اكتتب مقاتلين زنوجًا من قبائل السونغاي والفولان و"الهوسا" من مالي والنيجر ونيجيريا، وأعلنوا عن توسيع قاعدة تنظيمهم وتشكيل كتائب جديدة.

وقد اتسمت علاقة حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي بالتوتر في البداية، على خلفية انشقاق مؤسسي التنظيم الجديد

عنه، وقد واجهتُ شخصيًّا في البداية صعوبة كبيرة في الحصول على معلومات عنهم من مسؤول الإعلام في إمارة الصحراء السابق بتنظيم القاعدة سابقًا، "جليبيب"، فقد كان له موقف متشدد تجاه مؤسسي جماعة التوحيد والجهاد -كما هو شأن عناصر القاعدة- ورفض تزويدي بعنوان أيٍّ من مسؤولي التنظيم الجديد، حين طلبت منه ذلك؛ بحُجَّة أنه لا صلة له بهم، ولن يقوم بأي عمل يخدمهم، فهم منشقون عن الجماعة ووضعهم خطير للغاية، حسب قوله. لكن الخلاف تراجع بشكل ملحوظ، خصوصًا بين التوحيد والجهاد وكتيبة "الملثمون" بعد تنسيقهما في السيطرة على مدينة "غاوا" وتسيير شؤونها لمدة تسعة أشهر تقريبًا.

كما أن خلافهم مع باقي تشكيلات القاعدة في الصحراء تراجع، وإن كان بقي قائمًا، على حد تعبير أمير منطقة الصحراء، في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي الجزائري "يحيى أبو الهمام"، الذي أكد خلال مقابلة أجريتُها معه تمسك تنظيمه بضرورة تراجع مؤسسي جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا عن قرار الانفصال عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وضرورة عودتهم إلى تنظيمه، مضيفًا أنهم رغم الخلافات معهم فإنَّ الاتصال قائم بينهم والتنسيق مستمر؛ لتحقيق الأهداف المشتركة بين التنظيمين[1].

كما أن متغيرات الوضع الميداني، وظهور حركة علمانية قوية في المنطقة، هي الحركة الوطنية لتحرير أزواد التي تقاتل من أجل استقلال إقليم أزواد عن مالي وإقامة دولة مدنية فيه، فضلاً عن اندلاع الحرب مع الجيش المالي، كلها أمور أرغمت التنظيمين (القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وجماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا) على تجاوز خلافاتهما ولو مؤقتًا، والدخول في تحالف مع جماعة "أنصار الدين" تحت مسمى "المجاهدين"، وحين بدأت الحرب ضد الجيش المالي وانهار هذا الأخير أُسندت إلى جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا- في إطار تحالفها مع أنصار الدين والقاعدة- مهمة السيطرة على مدينة غاوا، عاصمة إقليم أزواد، بالتنسيق مع كتيبة "الملثمون".

(1) "أمير الصحراء يحيى أبو الهمام في مقابلة خاصة مع "ونا": موريتانيا تعرف كيف تتجنب مواجهتنا..."، مرجع سابق.

وقد تقاسم التنظيمان السيطرة على المدينة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد الانفصالية، إلا أن جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بمعيَّة عناصر القاعدة آثروا الغبن في شراكتهم مع الحركة الوطنية، فسيطر مقاتلوهم على القاعدة العسكرية في المدينة والمواقع الاستراتيجية، تاركين للحركة الوطنية لتحرير أزواد بعض الأحياء الشعبية والمباني الإدارية ومطار المدينة؛ وهو ما سهَّل مهمتهم لاحقًا حين قرروا طرد الحركة الوطنية من المدينة بعد تصاعد الخلافات معها.

وبعد السيطرة على مدينة "غاوا" والمناطق القريبة منها، عرفت "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" توسعًا إثر انضمام عشرات من الصحراويين والماليين والموريتانيين والجزائريين وجنسيات أخرى إليها، وأصبحت ترفض وصفها بأنها حركة تقوم على مقاتلين من قبائل "عرب تلمسي" أو أزواد فقط. وقد عينت حركة التوحيد والجهاد أحد قادتها ويدعى "عبد الحكيم الصحراوي" من الصحراء الغربية واليًا على غاوا، وعينت علي توري المكنى "أبو محمد" -وهو من سكان غاوا- قائدًا للشرطة الإسلامية في المدينة.

خلافات المؤسِّسين

خلال الأسابيع الأولى لسيطرة "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" على مدينة "غاوا" بدأت بوادر خلاف داخلها بين الرجلين المؤسسين لها، وهما "سلطان ولد بادي" و"أحمد ولد عامر"، وهو صراع كان مردُّه إلى أن "ولد بادي" اعتبر أن شريكه وابن عمه "ولد عامر" استأثر بالحركة، وانحرف بها عن مسارها المحدد سلفًا، وتحولت من حركة إسلامية محلية إلى حركة موغلة في التشدد تناصب العداء لدول المنطقة وللعالم بأسره، في حين كان "ولد بادي" يرغب في أن تكون تلك الحركة واجهة سلفية للقبائل العربية في أزواد، على غرار جماعة أنصار الدين التي تمثل واجهة سلفية للطوارق في أزواد.

كما اعتبر "ولد بادي" -حسب مقربين منه- أن بعض عمليات الحركة ضد الجزائر لم تكن مبررة على الإطلاق، فضلاً عن إعدامها لنائب القنصل الجزائري في مالي "الطاهر تواتي" الذي كان محتجزًا لديها، وأنها كان ينبغي أن تكون حركة تميل

إلى الاعتدال والتفاهم مع دول المنطقة؛ حتى يتسنى لها أن تكون ممثلاً لسكان أزواد من العرب. غير أن "أحمد ولد عامر" والقيادات الصحراوية والموريتانية معه، أخذوا الحركة إلى مزيد من الراديكالية، وأعلنوا "الجهاد" ضد ما سموها الأنظمة المرتدة في المنطقة. ومع تفاقم الخلافات بين الرجلين، أعلن "سلطان ولد بادي" انشقاقه عن الحركة مع عناصر كتيبة "صلاح الدين" التي يقودها، وانضمامه إلى "جماعة أنصار الدين" باعتبارها الحركة الأكثر اعتدالاً بين الحركات الإسلامية المسلحة في المنطقة، فضلاً عن كونها حركة محلية أزوادية، وتوجه "سلطان ولد بادي" إلى مدينة تمبكتو مطلع عام 2013 التي كان يوجد بها زعيم جماعة أنصار الدين إياد أغ أغالي للتحضير للهجوم الذي ستقوم به حركته بالتنسيق مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي جنوبًا نحو مدينة "سيفاري" وبلدات "كونا" و"جبالي"، وفي تمبكتو بايع "سلطان ولد بادي" باسم عناصر كتيبته، أمير جماعة أنصار الدين على السمع والطاعة، وأصبح عضوًا في جماعة أنصار الدين، ويقول عارفون بالرجل: إن طبيعته تميل إلى العقلانية والاعتدال أكثر من شريكه "أحمد ولد عامر" الذي يميل إلى التشدد وروح المغامرة.

وقد اتهمت جماعة التوحيد والجهاد في بيان أصدرته، الحكومة الجزائرية بالوقوف وراء انشقاق "كتيبة صلاح الدين" بقيادة سلطان ولد بادي، وأصدرت الجماعة بيانًا حينها قالت فيه: إن انسحاب "سلطان ولد بادي" جاء بعد رفض الجماعة الاستجابة لمطالبه بوقف استهداف بعض دول الجوار، في إشارة إلى الجزائر، والدخول في مفاوضات مع الحكومة المالية، وهو ما يتنافى -حسب البيان- مع "استراتيجية الجماعة في مواجهة الحكومات المرتدة"، وتعهدت الحركة بشن هجمات داخل أراضي كل الدول التي تشارك حينها في التحضير للحرب ضد الجماعات الجهادية بقيادة فرنسا[1].

وقبل اندلاع الحرب الأخيرة في مالي بقيادة فرنسا، لوَّحت جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا أكثر من مرة بتوسيع نشاطاتها المسلحة لتشمل كافة

(1) "أمير كتيبة ابن لادن لـ "الأخبار": التهديد الدولي قدر كوني سنواجهه بالقتال"، **موقع الأخبار إنفو**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://arc.alakhbar.info/27520-0-ACCBBF-FFAB--FC-F0FC0C50-B-F-F.html

الأراضي المالية، مؤكدة في أكثر من بيان لها أنها قادرة على دخول العاصمة المالية باماكو والسيطرة عليها في غضون 24 ساعة، متى ما أرادت ذلك، وقال قادة الحركة: إنهم يمتلكون ترسانة عسكرية ضخمة ومئات المقاتلين المدربين القادرين على دحر الجيش المالي والقوات الإفريقية التي تشارك في الحرب ضدهم، كما هدَّدت الحركة أيضًا بضرب دول الجوار وفرنسا، ووصف أمير الحركة وقائدها العسكري "أحمد ولد عامر" دول جوار مالي بأنها "دول جور وظلم وكفر"، مضيفًا أنهم كحركة إسلامية جهادية "مطالبون شرعًا بقتال تلك الدول؛ لرفضها وامتناعها عن تطبيق شرع الله"[1].

ومع توسع الحركة وسيطرتها على أجزاء واسعة من أزواد انطلاقًا من غاوا ومنيكا وأنفيف ودوينزا وغيرها، والتحاق مئات المقاتلين بها من خارج مالي، بعضهم صحراويون وماليون وموريتانيون ومغاربة وتونسيون وغيرهم من جنسيات مختلفة، أعلنت عن تأسيس أربع سرايا مقاتلة أخرى، هي: سرية "عبد الله عزام"، وسرية "أبو مصعب الزرقاوي"، وسرية "أبو الليث الليبي"، وسرية "الاستشهاديين". وقد عمدت جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بعد سيطرتها على مدينة غاوا إلى تأسيس محاكم شرعية بالتعاون مع كتيبة "الملثمون" وهيئات للحسبة، ونفَّذت عدة عمليات جلد وقطع لليد ورجم في حق متهمين بالسرقة والزنا وشرب الخمر[2].

3- أنصار الشريعة

وهي تشكيل تأسس نهاية عام 2012 من عناصر ينحدرون من قبائل "البرابيش" العربية في مدينة تمبكتو، ويقول مؤسسو الحركة إنها تسعى لأن تكون امتدادًا عربيًّا لجماعة "أنصار الدين" الطارقية، وذلك بعد أن فشلت "جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا" في تمثيل العرب الأزواديين؛ بسبب راديكاليتها

---

(1) المرجع السابق.

(2) "مقابلة مع حماد ولد محمد الخيري"، **موقع الأخبار إنفو**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://arc.alakhbar.info/27595-0-0F-FCCFFAB--C---40--CC0.html

وقيامها بعمليات خطف وقتل وتفجير. وقد بدأ مؤسسو جماعة أنصار الشريعة تحركاتهم في نوفمبر/تشرين الثاني عام 2012، وزاروا مدينة "غاوا" بحثًا عن اتفاق مع العرب هناك، والتقوا خلال وجودهم فيها بقادة "الملثمون" و"جماعة التوحيد والجهاد"، وقد زوَّدهم قائد كتيبة "الملثمون" بلمختار بسيارات وعدد من المقاتلين العرب كانوا معه، وفي مقدمتهم صهره "عمر ولد حماه"، قبل أن يعودوا إلى مدينة تمبكتو، التي أجروا فيها حوارات مع قادة أنصار الدين والقاعدة، انتهت بمبايعتهم لأمير أنصار الدين إياد أغ أغالي، الذي أمر بتوفير سيارات ورجال لهم، وتم تخصيص معسكر تدريب في المقارِّ خاص بهم.

ويقود الحركة عسكريًّا القيادي السابق في تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي "عمر ولد حمَّاه" المعروف إعلاميًّا بصاحب اللحية الحمراء، وهو عم زوجة زعيم كتيبة "الملثمون" المختار بلمختار، وينحدر من قبيلة أولاد إدريس "البربوشية"، بينما يقودها سياسيًّا عدد من شخصيات عرب أزواد الذين كانوا ينشطون في جماعة الدعوة والتبليغ في المنطقة، ويتبع لها عشرات المسلحين الذين تمركزوا بداية في مدينة تمبكتو قبل أن ينتقلوا إلى أقصى الشمال عند بدء الحرب في مالي. ويقول "عمر ولد حمَّاه": إن تنظيمه يشكل امتدادًا لجماعة "أنصار الدين" التي يقودها الزعيم الطارقي إياد أغ أغالي، وأن تأسيس التنظيم جاء بعد أن لوحظ غياب قبائل البرابيش عن "العمل الجهادي" بخلاف قبائل الطوارق وعرب تلمسي الذين انخرطوا في جماعتي أنصار الدين والتوحيد والجهاد في غرب إفريقيا؛ لذلك تم تأسيس تنظيم خاص بأبناء قبائل البرابيش لتحريضهم على الالتحاق بالعمل المسلح[1].

---

(1) "كتيبة أنصار الشريعة: مشروع جهادي جديد يقوده صاحب اللحية الحمراء"، **صحراء ميديا**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://www.saharamedias.net/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF%D9%87-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1_a17562.html

ويُعرف عن "عمر ولد حماه" أنه كان من أبرز نشطاء جماعة الدعوة والتبليغ في أزواد، قبل أن يلتحق بالجماعة السلفية للدعوة والقتال، ويزوِّج ابنته لأمير الصحراء السابق المختار بلمختار، وقد ظهر بعد سيطرة الجماعات السلفية المسلحة على أزواد بوصفه قائدًا عسكريًّا ومتحدثًا باسم تلك الجماعات؛ حيث تحدث أحيانًا باسم تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وأحيانًا باسم جماعة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، وأحيانًا باسم جماعة أنصار الدين، إلا أن هذه الأخيرة تبرأت من تصريحاته على لسان الناطق باسمها "سندة ولد بوعمامة"، كما تبرأ أمير الصحراء في تنظيم القاعدة "يحيى أبو الهمام" أيضًا من تصريحات "ولد حماه"، قائلاً إنها لا تمثل رأي تنظيمه، لكن الحقيقة هي أن "عمر ولد حماه" ظل يدين بالولاء لأمير كتيبة "الملثمون" بلمختار ويتبع له، إلاَّ أنه انفصل عنه في خطوة تكتيكية لتأسيس جماعة أنصار الشريعة نهاية عام 2012؛ حيث يقول مقربون من بلمختار: إن التحاق "ولد حماه" بجماعة "أنصار الشريعة" تم بمباركة من المختار بلمختار نفسه، وتنسيق معه.

وبعد اندلاع الحرب الفرنسية الإفريقية على الجماعات المسلحة في أزواد، اختفى "عمر ولد حماه" بعد أن أصبح اسمه من بين القادة المطلوبين للدوائر الأمنية الغربية، قبل أن يظهر في شريط فيديو أصدرته جماعة "الملثمون"، وكتب عليه أنه سُجل في يوليو/تموز 2013؛ حيث كان "ولد حماه" يتحدث فيه باللغة الفرنسية في مكان ما من الصحراء وحوله مقاتلون ملثمون، ويتوعد الفرنسيين باستهداف مصالحهم الاستراتيجية والاقتصادية والسياسية والعسكرية أينما كانت. وقد تبخَّرت حركة أنصار الشريعة؛ إذ انخرط معظم مقاتليها في الحركة العربية الأزوادية، المتحالفة مع الحركة الوطنية لتحرير أزواد.

4- حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية

أسَّسها مجموعة من أبناء الولايات الصحراوية الجنوبية في الجزائر سنة 2006، وحملت بداية اسم "حركة أبناء الصحراء للعدالة"، وقد نفَّذت أول عملية عسكرية لها في شهر أكتوبر/تشرين الأول من نفس العام، عندما هاجمت شركة

نفطية في الجنوب الجزائري بمنطقة "عين أمناس"، غير أن أشهر عملية قامت بها تلك الجماعة وأخذت منها زخمها الإعلامي، هي الهجوم على مطار "جانت" الدولي في جنوب الجزائر فجر يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2007، وتم خلالها استهداف طائرة شحن من نوع "لوشن" كانت جاثمة في المطار، إضافة إلى مروحيتين عسكريتين.

واقتصرت مطالب الحركة في البداية على ضرورة إشراك الولايات الجنوبية الجزائرية في مشاريع التنمية، واستفادتها من ريع الثروات النفطية والغازية التي توجد بها، وقد استطاعت الحكومة الجزائرية استيعاب الحركة عن طريق وسطاء من أعيان قبائل المنطقة، بعد أن فتحت معها حوارًا، وتم تنسيق لقاءات عديدة بين عناصر من الحركة والوسطاء، وممثلين عن السلطات الجزائرية، أسفرت عن قبول الحركة بالدخول في السلم ووضع السلاح، على أن تلتزم السلطات الجزائرية بتطبيق مطالب كانت الحركة قد رفعتها، وتدور في مجملها حول تنمية الولايات الصحراوية في جنوب الجزائر وبعض الإصلاحات وضبط بعض التجاوزات بالجنوب. وكان يقود الحركة خلال المرحلة الأولى من تأسيسها "عبد السلام طرمون"، ونائبه "يوسف بشنب"، وقد تخلت عن العمل المسلح بعد أشهر على انطلاق نشاطاتها، واستمرت هدنتها مع السلطات الجزائرية حوالي أربع سنوات. وفي سبتمبر/أيلول 2011 أعلنت الحركة استئناف نشاطاتها المسلحة، بعد أن وصل عدد من عناصرها بقيادة محمد الأمين بشنب المكنى "الطاهر أبو عائشة" إلى شمال مالي؛ حيث استضافهم المختار بلمختار في معسكرات كتيبته "الملثمون"، وقد أصدرت الحركة حينها شريطًا مصورًا أعلنت فيه تغيير اسمها من "حركة أبناء الصحراء للعدالة" ليصبح "حركة أبناء الصحراء للعدالة الإسلامية"، كما أعلنت أن أهدافها لم تعُدْ جهَويَّة، وإنما أصبحت تطالب بتطبيق "العدالة الإسلامية" على كافة الأراضي الجزائرية[1].

---

(1) "حركة أبناء الصحراء للعدالة" تعود للعمل المسلح ضد الجزائر انطلاقًا من شمال مالي"، **وكالة نواكشوط للأنباء**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):
http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3

في الأسبوع الأخير من شهر إبريل/نيسان والأسبوع الأول من شهر مايو/أيار، كنتُ في أزواد وقابلت زعيم الحركة حينها "محمد الأمين بشنب" (الطاهر أبو عائشة)، وأجريت معه حوارات عديدة وجلسات مطولة، تناول فيها بالتفصيل أسباب تأسيس الحركة وأهدافها والعمليات التي نفَّذها حتى الآن. وقد اعتبر "بشنب" في أحد حواراته معي أن حركته "جاءت كتطوُّر طبيعي" للحراك الشعبي الذي عرفته الولايات الجنوبية في الجزائر سنوات 2004 و2005 و2006؛ للمطالبة بالعدالة الاجتماعية، وتوفير فرص الشغل للشباب العاطلين، ومنح تلك الولايات الأولوية في مشاريع التنمية، واستفادتها من ثرواتها الطبيعية التي يعتبرونها شريان الاقتصاد الجزائري. وقال: إن حركته تأسست بالتحديد في شهر مارس/آذار 2006، وكانت مطالبها هي نفسها مطالب المتظاهرين في الحراك الذي شهدته السنوات السابقة، وكان مردُّ تأسيسها -حسب قوله- أنه بدا واضحًا لهم أن النظام الجزائري لن يستجيب للمطالب التي رفعوها خلال مظاهراتهم السلمية، فانصب تفكيرهم -رغم قلة عدد المقتنعين بالعمل المسلح- على التخطيط لعمل عسكري يكون بمثابة رسالة للنظام، وحين سألته عن حقيقة سعي الحركة لانفصال الولايات الجنوبية عن الجزائر، أو الإطاحة بالنظام هناك، نفى "الأمين بشنب" أن يكون قادة الحركة قد فكروا ولو للحظة واحدة في أيٍّ من الهدفين، وبرَّر العمليات العسكرية التي نفذوها بالقول: إن هدفها كان توجيه رسائل لعل النظام يفهمها ويستوعبها ويستجيب لمطالب الحراك الشعبي في الجنوب، فكان أن خرج المؤسسون السبعة للحركة إلى أزواد في شمال مالي، وكلهم من أبناء الولايات الجنوبية (جانت، وورقلة، وإليزي، والمنيعة)، ومن هناك بدؤوا التخطيط لتوفير السلاح وتنفيذ عملية عسكرية، وكان لبعضهم -وفي مقدمتهم "الأمين بشنب"- خبرة في الصحراء؛ بسبب عملهم سابقًا في مجال التهريب. ومن شمال أزواد توجهوا بعد أن حصلوا على السلاح عبر الجبال إلى قرب مدينة "جانت"؛ حيث قضوا عدة أيام، ووقع اختيارهم على منطقة "عين أمناس" القريبة من الحدود الليبية، حيث قررنا- يقول بشنب- توجيه رسالة للنظام عبر تنفيذ عملية عسكرية ضد موقع لضخ النفط هناك، وكنا سبعة رجال فقط، وكانت العملية بسيطة

تمثلت في استهداف الموقع المذكور يوم 17 أكتوبر/تشرين الأول2007 بقذائف الهاوون وسلاح الدوشكا، ثم انسحب المهاجمون إلى جبال الطاسيلي، لكن النظام الجزائري- يضيف بشنب- استطاع أن يُغيِّب هذا العمل عن وسائل الإعلام، فمرَّ الحدث دون أن يكون له أي صدى، فلم تأخذ العملية بُعدها الإعلامي الذي كان منفذوها يرجونه من ورائها؛ ففكر عناصر الحركة في إعادة الكَرَّة، لكن هذه المرة قرروا استهداف مطار "جانت" العسكري المعروف في جنوب البلاد، وكان عددهم قد تضاعف وأصبحوا أربعة عشر شخصًا، وأثناء التخطيط للعملية، وصلتهم معلومات تفيد أن الرئيس الألماني سيزور مدينة "جانت" برفقة الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، وكانت الزيارة يوم السبت، في حين كانت هناك طائرة شحن عسكرية من نوع "لوشن" تصل عادة إلى المطار مساء كل أربعاء محمَّلة بالمؤونة للعسكريين، فقرروا استهدافها. وهنا يروي "الأمين بشنب" تفاصيل تلك العملية التي كان مشاركًا فيها، قائلاً إنهم وضعوا خطة الهجوم والانسحاب، وكان مقررًا بداية أن يكون الانسحاب بعد تنفيذ العملية باتجاه الحدود مع النيجر، ووصلوا إلى المطار المستهدف الساعة العاشرة مساء، لكنهم فوجئوا بوصول طائرة مدنية تحمل عددًا من المسافرين، فكانوا مجبرين على تغيير الخطة وتأجيل موعد التنفيذ، وانتظروا قرب المطار ساعات عديدة حتى الساعة الثالثة فجرًا حين غادرت الطائرة المدينة بعد أن أنزلت ركابها القادمين ونقلت المغادرين، كما غادر العاملون في المطار، فنفذت المجموعة خطتها بمهاجمة الطائرة العسكرية الجاثمة على أرضية المطار ودمروها، إضافة إلى مروحيتين عسكريتين. وفي حدود الساعة الرابعة فجرًا انسحبوا إلى الجبال، بعد أن قرروا تغيير خطة الانسحاب، واختاروا التوجُّه إلى الحدود الليبية بدلاً من النيجر، وقطعوا مسافة تزيد على 60 كلم. وبعد وصولهم إلى الجبل أجرى أحد عناصر المجموعة اتصالاً هاتفيًّا، فتمكنت القوات الجزائرية من رصد مكالمته وتحديد موقعهم، وقامت المروحيات بقصف المكان، فاضطر المسلحون إلى ترك سياراتهم والانسحاب على أقدامهم بسبب القصف، وقد أمضوا شهرين وهم يتنقلون في الجبال سيرًا على الأقدام باتجاه الحدود الليبية، وكانوا يتحركون ليلاً ويختبئون نهارًا، كما كانوا يضطرون أحيانًا للمكوث في

مكان واحد عدة أيام قبل مواصلة السير، إلى أن وصلوا إلى مكان يبعد حوالي 40 كلم من الحدود الليبية، فقرر بعض عناصر المجموعة البقاء في الجبال داخل الحدود الجزائرية، وواصلت مجموعة أخرى يقودها "الأمين بشنب" السير إلى أن دخلوا الأراضي الليبية التي قضوا فيها شهرين، وهناك -يقول الأمين بشنب- قابلت أناسًا أعرفهم من سكان الحدود، فسهَّلوا لي مهمة التنقل إلى أزواد شمال مالي.

وعند وصوله إلى أزواد كان "بشنب" منقطعًا تمامًا عن العالم، فخلال الأشهر الماضية لم يستخدم الهاتف؛ خوفًا من رصده وتحديد موقعه. وفي مالي بدأ يتلمس أخبار زملائه الذين تركهم قرب الحدود مع ليبيا، ومن ثَمَّ التفكير في القيام بعمل لإنقاذهم. وبعد شهرين عَلِم بأن عناصر الحركة دخلوا في حوار مع السلطات الجزائرية عبر وسطاء من أعيان القبائل في المناطق الجنوبية، وأن مستشار الرئيس وصل إلى "جانت" للإشراف على المفاوضات، وتم التوصل إلى اتفاق عبر المخابرات الجزائرية وبضمانة من الوسطاء، وكان قائد الحركة حينها "عبد السلام طرمون"، ونائبه "يوسف بشنب" هما من وقَّع على الاتفاق الذي تضمَّن وعودًا بأن السلطات ستنفذ مطالبهم، كما تعهدوا لهم بعدم المتابعة الأمنية والقضائية، فنزلوا من الجبال وسلموا أسلحتهم، واتصل عناصر الحركة برفيقهم "الأمين بشنب" في أزواد، وطلبوا منه العودة إلى الجزائر؛ لأن الإشكال مع السلطات الجزائرية تم حله، وليست هناك أي متابعة أمنية أو قضائية، وفعلاً استجاب "الأمين بشنب" لدعوة زملائه، وعاد إلى الجزائر عبر الحدود.

وبعد أربعة أشهر من توقيع الاتفاق بين الحركة والسلطات الجزائرية، وقع نقاش داخل الحركة؛ بسبب ما وصفوه بعدم شروع السلطات الجزائرية في تنفيذ مطالبهم، فقرَّر "الأمين بشنب" مغادرة الجزائر ثانية والعودة إلى شمال مالي؛ تمهيدًا لاستئناف العمل المسلح، لكنه قضى شهرين فقط في أزواد، وعاد ثانية إلى الجزائر بناء على رغبة عناصر الحركة في الداخل الذين طلبوا منه منح الحكومة مزيدًا من الوقت، وبعد عودته مكث في الجزائر سنتين، ثم بدأ مع عناصر من الحركة بينهم نائب رئيسها "يوسف بشنب" التحرك من جديد، وغادروا الجزائر سرًّا متوجهين إلى شمال مالي، وفي أزواد قابل "الأمين بشنب" ورفاقه القيادي في تنظيم القاعدة

بلاد المغرب الإسلامي المختار بلمختار، وانخرطوا في تنسيق معه، وتغيَّرت الأجندة، ولم تَعُد الحركة تطالب بإنصاف ولايات الجنوب فقط، وإنما حملت مطالب جديدة في مقدمتها توفير "العدالة الإسلامية" لكافة الجزائريين.

العلاقة مع بلمختار

تحدث "الأمين بشنب" خلال لقائي معه بإسهاب عن علاقته بالقيادي السابق في تنظيم القاعدة المختار بلمختار، مؤكدًا أنه في خرجاته الأولى إلى أزواد لم يتصل به، ولم تكن بينهما أي علاقة أو معرفة، بل لم يكن رآه من قبل، بخلاف "عبد الحميد أبو زيد" الذي كان يعرفه سابقًا أيام نشاطهما في التهريب عبر الصحراء، قبل التحاقهما -منفصلين- بالجماعات الإسلامية المسلحة، أمَّا بعد خروجه الثالث إلى أزواد فقد بدأ "بشنب" في البحث عن بلمختار وقابله في معسكرات كتيبة "الملثمون" في جبل تغرغارت، وعرض عليه أن يتعاونا؛ لأنَّ أهدافهما أصبحت واحدة، كما يقول. وفي سنة 2011 بدأ النشاط المشترك بين حركته وكتيبة "الملثمون"، التي كانت ساعتها كتيبة تابعة لتنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي.

واعترف "الأمين بشنب" في حديثه أن تعاونه مع المختار بلمختار كان سببًا في مأساة ابنه "عبد الكريم"، وشقيقه "عبد القادر"؛ لأنه ورَّطهما دون أن يكونا على علم بحقيقة ما يقومان به، وذلك حين طلب منه بلمختار مساعدته في إخراج عناصر من الجزائر يريدون الالتحاق به في أزواد، فطلب هو من شقيقه "عبد القادر" مساعدهم في ذلك، دون أن يكشف له عن هوياهم، وإنما قدَّمهم له على أنهم عناصر عاديون يريدون تهريب بضاعة نحو أزواد، ويرغبون في الحصول على مساعدة منه باعتباره على دراية كبيرة بطرق ومسالك تلك الصحراء، كما اشترك ابنه "عبد الكريم" مع شقيقه في محاولة تهريب العناصر المذكورين، لكن قوات الأمن الجزائرية نصبت لهم كمينًا واشتبكت مع المسلحين، كما قامت باعتقال ابنه وشقيقه، وصدر بحق الأول (عبد الكريم بشنب) حكم بالسجن النافذ خمس سنوات، وفي حق الثاني (عبد القادر بشنب) السجن النافذ عشرين سنة، بينما

صدرت أحكام بالإعدام غيابيًّا في نفس القضية في حق "الأمين بشنب" وقريبه ومساعده الأول "يوسف بشنب" المكنى "أيمن" والمختار بلمختار.

وقد قُتل "الأمين بشنب" خلال مشاركته في عملية احتجاز عشرات الرهائن الغربيين في مجمع "تيقنتورين" الغازي ببلدة عين أمناس جنوب الجزائر في شهر يناير/كانون الثاني عام 2013[1]، وهي العملية التي نفَّذها كتيبة "الموقعون بالدماء"، وبعد مقتله تولى نائبه وابن عمه "يوسف بشنب" قيادة الحركة، فيما كشفت تقارير إعلامية عن التحاق زعيم الحركة السابق "عبد السلام طرمون" بصفوفها مجددًا.

(1) "مقتل 18 إرهابيًّا وتحرير 650 رهينة بينهم 100 أجنبي"، **الشروق الجزائرية**، (تاريخ الدخول: 9 أغسطس/آب 2014):

http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/154400.html

خاتمة

يتضح من خلال فصول الكتاب أن تنظيم "الدولة الإسلامية" والقاعدة نقلا صراعهما إلى منطقة الساحل والصحراء مُبَكِّرًا، وإن كان ذلك تم بصورة أقل شراسة وعدوانية، من حالة الصراع بينهما في المشرق العربي، خصوصًا في سوريا والعراق؛ حيث مرت علاقة التنظيم في منطقة الساحل والصحراء بمراحل، بدأت بالمساندة عشية انتصارات تنظيم الدولة في العراق وسيطرته على الموصل، ثم المهادنة والحياد في المرحلة الأولى من صراعه مع "جبهة النصرة"، ثم المواجهة الفكرية والإعلامية بعد ذلك، ووصلت حالة العلاقة في ليبيا بين التنظيمين إلى درجة الاقتتال، كما حصل في مدينة "درنة" بالشرق الليبي.

وتعود خلفيات هذا الصراع إلى تصادم المصالح بين التنظيمين في المنطقة وتنافسهما على السيطرة والنفوذ؛ حيث يسعى تنظيم القاعدة للحفاظ على مكاسب حققها في المنطقة عبر سنوات طويلة من العمل فيها كواجهة وحيدة للتيار الجهادي، رسَّخ خلالها أقدامه في منطقة الساحل والصحراء، وأسَّس فروعًا في شتى أنحاء المنطقة، من نيجيريا إلى تونس مرورًا بمالي والنيجر والجزائر وموريتانيا، وخاض تجربة حكم المدن والسيطرة عليها وتسييرها فترة من الزمن كما حصل في منطقة أزواد بشمال مالي سنة 2012، قبل أن يبدأ تنظيم الدولة الإسلامية في مَدِّ أذرعه نحو المنطقة، وإرسال أعداد من جنوده المنحدرين من دول الساحل والصحراء إليها للتجنيد والاكتتاب، ثم يعلن قراره بإقامة "الخلافة الراشدة" الذي كان زلزالاً ضرب كل التنظيمات الجهادية في العالم بما في ذلك المنطقة التي يتناولها هذا الكتاب، فأصبحت معركة القاعدة هنا معركتين، أولاهما معركته التقليدية ضد أنظمة وجيوش المنطقة وحلفائها من الفرنسيين والأميركيين،

والثانية معركة الحفاظ على الوجود في ضوء موجة الهجرة التي عرفتها أوساط تنظيمات القاعدة في العالم نحو تنظيم "الدولة الإسلامية".

وعلى ضوء الأحداث التي تعرفها العراق وسوريا، وفقدان تنظيم "الدولة الإسلامية" سيطرته على كثير من المدن والأراضي التي كان يبسط نفوذه عليها، يمكن القول: إن شرر تلك الحرب سيصل لا محالة إلى منطقة الساحل والصحراء، عبر مساعي تنظيم الدولة لإعادة التموقع واعتماد حرب العصابات، خصوصًا أن أوضاع بعض البلدان في المنطقة، مثل: ليبيا وشمال مالي وشمال نيجيريا، تعاني عدم استقرار بات مزمنًا وغيابًا شبه كامل لسيطرة الدولة المركزية، وهو ما يسمح بانتقال أعداد من المقاتلين والقادة إليها؛ الأمر الذي يعني مزيدًا من الصراع والتنافس مع تنظيم القاعدة فيها، فضلاً عن تصاعد حالة عدم الاستقرار الهشة أصلاً في المنطقة، والمهددة كل حين بالانهيار.

قائمة المراجع

1- مراجع عربية

كتب

- أبو زكريا، يحيى، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر، (مؤسسة العارف للمطبوعات، بيروت).
- خليفة، ماهر، المشاط، عبد المنعم، تحليل وحل الصراعات: الإطار النظري، (المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، 1995).
- رسلان، أحمد فؤاد، نظرية الصراع الدولي، (الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 1968).
- الطويل، كمال، الحركة الإسلامية المسلحة في الجزائر من الإنقاذ إلى الجماعة، (دار النهار، بيروت، 1998).
- مقلد، إسماعيل صبري، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1991).

وثائق

- "الإبانة عن غلط من كفر كتيبة شهداء أبو سليم"، وثيقة بحوزة المؤلف.
- توجد بحوزة المؤلف بعض الوثائق المسربة التي عُثِر عليها مع زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن عند مقتله يوم 2 مايو/أيار 2015 في مدينة أبوت آباد بباكستان.
- "وثائق مركز مكافحة الإرهاب الأميركي"، ويست بوينت، (نسخة بحوزة المؤلف).

رسائل جامعية

- بركان، إكرام، تحليل النزاعات المعاصرة في ضوء مكونات البعد الثقافي في العلاقات الدولية، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009-2010.

الدوريات والصحف

- "الإرهابيون ينتحرون على أسوار نواكشوط"، مجلة أخبار الجيش، العدد 25، مارس/آذار - إبريل/نيسان، 2011.

- بدوي، منير محمود، مفهوم الصراع: دراسة في الأصول النظرية للأسباب والأنــواع، دراسات مستقبلية، (العدد الثالث، يوليو/تموز، 1997).

المقابلات

- مقابلة مع أبو البراء الموريتاني، أخبار نواكشوط، العــدد 1624، 10 فبرايــر/شــباط 2010.
- مقابلة مع المختار بلمختار، أخبار نواكشوط، العدد 1808، 9 نوفمبر/تشــرين الثــاني 2011.
- مقابلة مع الحسن ولد اخليل، مسؤول الإعلام السابق في إمارة الصحراء.
- مقابلة مع القيادي السابق في جماعة أنصار الدين الشــيخ أغ أوســا في نواكشــوط، (مايو/أيار 2014).

مواقع وصفحات الإنترنت

- "أبو الهمام على قائمة الإرهاب الأميركية"، الجزيرة نت، 15 فبراير/شباط 2013.
http://www.aljazeera.net/news/pages/ac4d5218-5d44-4759-905f-06f211c37ed6
- "أمير كتيبة ابن لادن لــ"الأخبار": التهديد الدولي قدر كوني ســنواجهه بالقتــال"، الأخبار إنفو.
http://arc.alakhbar.info/27520-0-ACCBBF-FFAB--FC-F0FC0C50-B-F-F.html
- "أنصار الدين في مالي: من الجهاد إلى الحوار السياسي"، بــي بــي سي.
http://www.bbc.co.uk/arabic/worldnews/2013/01/130124_ansar_eddine.shtml
- "أنصار الدين: قتلنا أكثر من خمسين من الجيش المالي"، صحراء ميديا.
http://www.saharamedias.net/%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%8A%D9%86-%D9%82%D8%AA%D9%84%D9%86%D8%A7-%D8%A3%D9%83%D8%AB%D8%B1-%D9%85%D9%86-50-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%8A%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A-%D9%88%D8%A3%D8%B3%D9%82%D8%B7%D9%86%D8%A7-%D9%85%D8%B1%D9%88%D8%AD%D9%8A%D8%AA%D9%8A%D9%86_a17690.html
- "أنواع الصراع ومفهومه"، الجزيرة نت، 3 أكتوبر/تشرين الأول 2004.
http://www.aljazeera.net/specialfiles/pages/0AF41534-E226-4538-8F40-0197CB1DBE93
- "أهم الجماعات الإسلامية في نيجيريا"، موقع السكينة، 22 سبتمبر/أيلول 2012.
http://www.assakina.com/center/parties/18183.html
- أوهوا، فريدوم، "جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان: تطور الجماعات الإســلامية بنيجيريا"، مركز الجزيرة للدراسات، 25 مارس/آذار 2013.
http://studies.aljazeera.net/ar/reports/2013/03/201332172933299756html

- أوفوا، فريدوم، "بوكو حرام وانتحاريات نيجيريا: انعكاسات توظيف النساء"، مركز الجزيرة للدراسات، 1 مارس/آذار 2015.
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201531851755794.htm
- "إبراهيم الزكزكي: "آية الله" الإفريقي"، الجزيرة نت، 22 ديسمبر/كانون الأول 2015.
http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2015/12/17/%D8%A5%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D9%87%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%B2%D9%83%D8%B2%D9%83%D9%8A-%D8%A2%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A
- "بيان حقائق لوزارة الخارجية عن المساعدة الأميركية المقدمة إلى نيجيريا لمكافحة الإرهاب"، مكتب برامج الإعلام الخارجي، 14 مايو/أيار 2014.
http://iipdigital.usembassy.gov/st/arabic/texttrans/2014/05/20140515299270.html#ixzz3z7udtJc8
- بالطيب، محمد، "بوكو حرام النيجيرية: سياقات التأسيس ومسارات المواجهة"، بوابة إفريقيا، 15 يناير/كانون الثاني 2014.
http://www.afrigatenews.net/content/%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88-%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A9%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D9%82%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%A3%D8%B3%D9%8A%D8%B3-%D9%88-%D9%85%D8%B3%D8%A7%D8%B1%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%AC%D9%87%D8%A9
- "بيان أصدره المختار بلمختار حول أحداث غاوا"، وكالة نواكشوط للأنباء.
http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3&idNews=18759
- "تفاصيل جديدة عن هجوم أنصار الدين على أجلهوك"، وكالة نواكشوط للأنباء.
http://ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3
- "تنظيم الدولة: النشأة والأفكار"، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، بدون تاريخ.
http://www.fikercenter.com/ar/p/political_analysis/view/a6zaxn3
- "تنظيم القاعدة يعلن عن كتيبة سادسة بقيادة أحد الطوارق"، صحراء ميديا.
http://www.saharamedias.net/%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D9%8A%D8%B9%D9%84%D9%86-%D8%B9%D9%86-%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%B3%D8%A7%D8%AF%D8%B3%D8%A9-%D8%A8%D9%82%D9%8A%D8%A7%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D8%AD%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B7%D9%88%D8%A7%D8%B1%D9%82_a17112.html

- "جماعتان جهاديتان في الساحل والصحراء تعلنان اندماجهما"، شبكة أنا مسلم للحوار الإسلامي.
http://www.muslm.org/vb/archive/index.php/t-518393.html
- "جماعة بوكو حرام: نشأتها ومبادئها وأعمالها في نيجيريا".
http://forums.roro44.net/575789-2.html
- "حياة الشيخ أبو بكر جومي"، موقع ملتقى أهل الحديث.
http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=145663
- "خالد البرناوي.. قيمة تصل إلى 5 ملايين دولار"، برنامج المكافآت من أجل العدالة التابع لوزارة الخارجية الأميركية.
https://www.rewardsforjustice.net/arabic/khalid_al_barnawi.html
- رائد الليبـي، مدونة مقالات كتاب الخلافة في ليبيا.
http://a-libya.blogspot.com/2015/06/blog-post_7.html
- "رسالة من أيمن الظواهري إلى الزرقاوي"، شبكة فلسطين للحوار، 15 نوفمبر/تشرين الثاني 2010، (تاريخ الدخول: 14 فبراير/شباط 2016):
https://www.paldf.net/forum/showthread.php?t=696488
- "الرهينة الإيطالي في نيجيريا قتل برصاصة في الرأس"، إيلاف، 11 مارس/آذار 2012.
http://elaph.com/Web/news/2012/3/722052.html
- زعيم جماعة بوكو حرام في نيجيريا "أبو بكر شيكاو"، موقع السكينة، 18 يونيو/حزيران 2013.
http://www.assakina.com/center/parties/25723.html#ixzz3z7jTmVl2
- السالم، حماه الله، "أزواد الأمازيغية: الحوض المالي"، موقع الحرة.
http://www.elhora.info/online/index.php?option=com_content
- شحادة، مروان، أبو قتادة، "داعش كلاب أهل النار"، شبكة إرم الإخبارية.
http://www.eremnews.com/news/arab-word/gcc/31164
- شيخي، لامين، "جماعة تنشق عن القاعدة في بلاد المغرب وتبايع زعيم تنظيم الدولة الإسلامية"، وكالة رويترز، 14 سبتمبر/أيلول 2014.
http://ara.reuters.com/article/topNews/idARAKBN0H90O920140914
- عبد الواحد النداوي، مهند، "مشكلة الاندماج الوطني في نيجيريا: بوكو حرام أنموذجًا"، مركز جيل للدراسات والبحوث، 27 إبريل/نيسان 2015.
http://jilrc-magazines.com/%D9%85%D8%B4%D9%83%D9%84%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D9%86%D9%8A%D8%AC%D9%8A%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D8%A8%D9%88%D9%83%D9%88/
- عطية الله الليبـي، "كلمة صوتية مسجلة تحت عنوان "التجربة الجزائرية".
https://archive.org/details/Atia-Alj

- عودة، جهاد، عدلي، عبد المنعم، "داعش والأزمة الاستراتيجية في إقليم الشرق الأدنى"، (المكتب العربـــي للمعارف).
- "قاعدة المغرب الإسلامي تعين أبو الهمام أميرًا لمنطقة الصحراء"، صحراء ميديا.
http://www.saharamedias.net/%D9%82%D8%A7%D8%B9%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D9%84%D8%A7%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%B9%D9%8A%D9%86-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85-%D8%A3%D9%85%D9%8A%D8%B1%D8%A7-%D9%84%D9%85%D9%86%D8%B7%D9%82%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1_a16653.html
- "القصة الكاملة لأنصار الله المرابطون"، السراج الإخباري.
http://essirage.net/index.php/news-and-reports/447-2010-10-18-22-11-44.html
- "كتيبة أنصار الشريعة: مشروع جهادي جديد يقوده صاحب اللحية الحمراء"، صحراء ميديا.
http://www.saharamedias.net/%D9%83%D8%AA%D9%8A%D8%A8%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%B4%D8%B1%D9%8A%D8%B9%D8%A9-%D9%85%D8%B4%D8%B1%D9%88%D8%B9-%D8%AC%D9%87%D8%A7%D8%AF%D9%8A-%D8%AC%D8%AF%D9%8A%D8%AF-%D9%8A%D9%82%D9%88%D8%AF%D9%87-%D8%B5%D8%A7%D8%AD%D8%A8-%D8%A7%D9%84%D9%84%D8%AD%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%85%D8%B1%D8%A7%D8%A1_a17562.html
- "كيف تكون البيعة، ما صيغتها؟".
http://www.saaid.net/ahdath/51.htm
- "مامان نور مدبر الاعتداء على الأمم المتحدة في أبوجا"، موقع إيلاف، سبتمبر/أيلـــول 2011.
http://elaph.com/Web/news/2011/9/679985.html
- "مقابلة مع يحيى أبو الهمام"، وكالة نواكشوط للأنباء.
http://www.muslm.org/vb/showthread.php?496036-%D9%8A%D8%AD%D9%8A%D9%89-%D8%A3%D8%A8%D9%88-%D8%A7%D9%84%D9%87%D9%85%D8%A7%D9%85-%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%82%D8%A7%D8%A8%D9%84%D8%A9-%D8%AE%D8%A7%D8%B5%D8%A9-%D9%85%D8%B9-%D9%88%D9%83%D8%A7%D9%84%D8%A9-%D9%86%D9%88%D8%A7%D9%82%D8%B4%D9%88%D8%B7-%D9%84%D9%84%D8%A3%D9%86%D8%A8%D8%A7%D8%A1
- "مقتل القيادي في القاعدة الميمون ولد امينوه"، وكالة نواكشوط للأنباء.
http://www.ani.mr/?menuLink=9bf31c7ff062936a96d3c8bd1f8f2ff3

- "مقتل 18 إرهابيًا وتحرير 650 رهينة بينهم 100 أجنبـــي"، صحيفة الشروق الجزائرية.
http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/154400.html
- "موجزات سردية لأسباب إدراج الأسماء في القائمة"، موقع الأمم المتحدة.
https://www.un.org/sc/suborg/ar/sanctions/1267/aq_sanctions_list/summaries/individual/mokhtar-belmokhtar
- "ميثاق جماعة أنصار المسلمين في بلاد السودان"، موقع إسلاميون.
http://islamion.com/news/%D9%85%D9%8A%D8%AB%D8%A7%D9%82-%D8%AC%D9%85%D8%A7%D8%B9%D8%A9-%D8%A3%D9%86%D8%B5%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B3%D9%84%D9%85%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A8%D9%84%D8%A7%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A7%D9%86/
- هاشم، أبو أكرم، "نثر الجواهر بذكر من استشهد من أبناء ليبيا على أرض الجزائر".
https://www.google.com/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=1&cad=rja&uact=8&ved=0ahUKEwjyjc-ZwMHQAhXsAcAKHeugDN4QFggcMAA&url=http%3A%2F%2Fwww.ilmway.com%2Fsite%2Fmaqdis%2FMS_24936&usg=AFQjCNEJIXsrsirR4Xj3wDun1WtBIwHrxw&bvm=bv.139782543,d.bGg
- الهاشمي، خالد، "سلسلة الدولة الإسلامية من الألف إلى الياء"، بدون تاريخ، (تـــاريخ الدخول: 10 مارس/آذار 2016):
https://justpaste.it/i9ai
- "هذا وعد الله للشيخ أبو محمد العدناني"، مؤسسة الفرقـــان، (تـــاريخ الـــدخول: 14 أغسطس/آب 2016):
http://isis002.blogspot.com/2014/12/blog-post_82.html
- ولد الأمير، سيدي أحمد، "بوكو حرام والسياقات المتداخلة: مبايعة البغدادي ومعارضة الانتخابات"، مركز الجزيرة للدراسات ، 25 مارس/آذار 2015.
http://studies.aljazeera.net/reports/2015/03/201532410310530116.htm
- ي. زيلين، هارون، "تونس بين تنظيمي الدولة الإسلامية والقاعدة"، معهد واشنطن، 11 مايو/أيار 2015.
http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/between-the-islamic-state-and-al-qaeda-in-tunisia
- يوسف، محمد، "هذه عقيدتنا ومنهج دعوتنا"، مؤسسة فرسان البلاغ للإعلام.
http://justpaste.it/kw1z

2- مراجع أجنبية

- Abdulkadir, A. "Dead Hostages: Did AQIM kill McManus and Lamolinara?", Citizen Platform, 10 March 2012.
- Uwerunonye, N. "Boko Haram: Can they be trusted?", Tell, 11 February 2013.